



جمهورية السودان

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا

دائرة الشريعة والقانون

شعبة الفقه وأصوله

الأحكام الدائرة مع العلة

وأثرها في العبادات

«دراسة مقارنة»

بحث مقدم لنيل درجة التخصص العليا "الدكتوراه" في الفقه وأصوله

إشراف الدكتور/

علي عبدالله محمد الحسين

إعداد الطالب/

إسماعيل محمد عبده السلفي

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستعلاء

قال الله تعالى:

﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ
أَذَاعُوا بِهِ ۗ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي
الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ
وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ
الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ سورة النساء الآية: ٨٣

الإهداء

إلى من تآقت له القلوب، واشتآقت لرؤيته العيون، إلى قآئدي وقدوتي وحببي وسيدي

رسول الله ﷺ إيماناً به وتصديقاً.....

إلى أهل بيته الطيبين، وإلى صحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إلى اليد الطاهرة، إلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتنا من دمها وروحها

وعمرها حباً وتصميماً ودفعاً لعد أجمال إلى أمي الحبيبة رحمها الله تعالى.

إلى من لا تفيه الكلمات حقه والشكر والعرفان إلى والدي

أمد الله تعالى بعمره مع الصحة والعافية...

إلى رواد الفكر، ومنابع الهدى، ومصابيح الدجى، وورثة الأنبياء، إلى مشايخي

وأساتذتي الأعلام....

إلى رفيقة الدرب، وشريكة الحياة، إلى التي ضحت وأعطت، وصبرت واحتسبت،

إلى زوجتي الغالية.

إلى نور العين، وضيء القلب، وفلذت الكبد أولادي، خديجة وعائشة وصفية ويونس

والزهراء ومحمد حفظكم الرحمن ورعاكم المنان.

إلى الذين أحبهم قلبي وبذلوا وسعهم في نجاحي، إلى إخوتي وأخواتي وأهلي بيتي

الكرام...

إلى من أحبهم القلب، وهفت إليهم النفس، إلى من تألفت قلوبهم، وتوحدت أفكارهم،

وتعاهدوا على نصره دينهم، إلى أبناء دعوتي، ورفقاء دربي...

إلى حراس العقيدة، وحماة الشريعة، إلى الدعاة المخلصين، والعلماء العاملين، في

الأمة العربية والإسلامية عامة، وإلى المرابطين في المسجد الأقصى، وفي غزة

العزة خاصة.

إلى الأسود الرابضة خلف القضبان، من أبناء فلسطين خاصة، وإخوانهم من أبناء

الأمة عامة، إلى علمائنا القائمين على حدود الشريعة بالحجة والبرهان، وإلى من له

حق عليّ، وإلى عموم المسلمين.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.....

نشكر وتقدير

عملاً بقوله تعالى: ﴿لِيَن شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنكُمْ﴾^(١) فإني أشكر الله تعالى أن هداني لهذا، وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، ووقوفاً عند سنة النبي ﷺ، الذي جعل شكر الناس من تمام شكر الله، حيث قال ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»^(٢).

فإني أتوجه بالشكر الجزيل، والاممتان العظيم إلى أستاذي الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور: **علي عبد الله محمد الحسين** حفظه الله، على تفضله وقبوله الأشراف على هذه الرسالة، والذي كان مثلاً رائعاً، ونموذجاً طيباً في التقوى والورع والتواضع والكرم، والذي لم يأل جهداً في تصويب هذا البحث وتنقيحه، رغم ضيق وقته، وكثرة أعماله، وتشعب مسؤولياته فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر والاممتان إلى الأستاذين الفاضلين اللذين شرفتُ بقبوليهما مناقشة هذه الرسالة وتقويمها صاحبي الفضيلة:

فضيلة الأستاذ الدكتور: **موسى محمد عثمان** حفظه الله.

فضيلة الأستاذ الدكتور: **معاوية أحمد سعيد أحمد** حفظه الله.

حفظهما الله تعالى ونفع بعلمهما المسلمين وجزاهما الله خير الجزاء على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وعلى ما سيقدمانه من ملاحظات قيمة، وتوجيهات نافعة ترفع من رسالة، وتكمل ما

كما أنني أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لفضيلة الوالد والشيخ المجاهد العلامة/

(١) سورة إبراهيم: الآية ٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، رقم الحديث ٤٨١١ (٤/٢٥٥)، وصححه

الألباني، ينظر الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود (٣١١/١٠).

عبد المجيد بن عزيز الزنداني – رئيس جامعة الإيمان – حفظه الله ورعاه،
وإلى إخوانه العلماء من أنحاء العالم الذين تعلمنا ودرسنا على أيديهم، فجزاهم الله
عني خيراً.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة القرآن الكريم والعلوم والإسلامية، في السودان
الشقيق، هذا الصرح العلمي الشامخ التي أتاحت لي ولأمثالي الدراسة في أحضانها،
ووفرت لطلابها كل سبل ووسائل العلم، والبحث العلمي، ممثله في مديرها
أ.د/ أحمد سعيد سلمان حفظه الله تعالى، والاساتذة والعاملين فيها، كما أشكر
إدارة كلية الدراسات العليا، وكلية الشريعة والقانون، على إتاحة الفرصة
لمواصلة مرحلة الدكتوراه وعلى ما تبذله من جهود مشكورة في نشر العلم
والمعرفة والوعي بين أبناء الأمة العربية والإسلامية.

والشكر لجميع من غمرني بنصائح وتوجيهات علمية قيمة، ساهمت في إثراء هذه
الرسالة وأخص منهم أخي الحبيب: د. إبراهيم سليمان حيدرة، ود. محمد شيبان و أ.
سمير عامر حفظهم الله جميعاً.

والشكر موصول أيضاً إلى كل من أعانني وشجعني ووقف معي، ودعا لي في ظهر
الغيب من أسرتي الكريمة، ومن غيرهم، ممن أحبني في الله وأحبهته في الله تعالى،
أسأل الله تعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يتقبل منهم، وأن يوفقني الله
وإياهم لما يحبه الله ويرضاه.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

الباحث

مقدمة

الحمد لله القائل لأهل العقول النيرة: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾^(٣) جاعل العقل مناطاً للتكليف، فهو الذي خلق خلقه أطواراً، وأرسل الرسل إلى المكلفين إذاراً منه وإنذاراً، وأقام بهم على من خالف مناهجهم حُجَّتَه البالغة، فنصب الدليل، وأثار السبيل، وأزاح العلل، وقطع المعاذير، وأقام الحجة، وأوضح المحجة، وقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٤) وأرسل رسله ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٥) فعمهم بالدعوة على السنة رسله حجةً منه وعدلاً، وخصَّ بالهداية من شاء منهم نعمةً وفضلاً، ثم صلاةً وسلاماً على نبيه الكريم وعلى صحابته الغر الميامين وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد

لما كان من الخصائص الأساسية للتشريع الإسلامي، خاصية الخلود والبقاء، كان لابد من أبواب ومنافذ تستخدمها هذه الشريعة الربانية من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء والصلاح، ولعل من أهم الأبواب التي فتحتها الشريعة الإسلامية أمام المجتهدين من أمة محمد ﷺ، باب القياس وتعليل الأحكام الشرعية، وبناءً عليه فالتعليل مبدأ متجذرٌ ومتأصلٌ في النصوص الشرعية من وقت نزولها، فقد تحدث القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة عن تعليل الأحكام الشرعية، وأنها ما وضعت إلا لغرض كذا، ولأجل مصلحة كذا، وهذه النظرة التعليلية لم يخل منها اجتهاد النبي

(٣) سورة الحشر: الآية ٢.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.

(٥) سورة النساء: الآية ١٦٥.

ﷺ، وأصحابه ﷺ،^(٦) فالنبي ﷺ علل عدم نجاسة الماء الذي تشرب منه الهرة بقوله «إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات».^(٧)

وعندما يكون الكلام عن تعليل العبادات، فهذا لا يعني قياسُ فرعٍ بأصلٍ لأنَّني للناس بعبادة جديدة، كذا لا يكون الدخول في مقاديرها، ولكن نتأمل وننظر في شروطها وأركانها مما يعقل معناه، وليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة يعقله من عقله ويخفى على من خفي عليه.

كما أن العبادات أنواع، منها: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج. ومنها أحكام معقول المعنى، بينت الشريعة حكمته، أو استنبطها الفقهاء من نصوص الشريعة. "ومنها أحكام غير معقول، أي لا يعقل معناه على وجه الخصوص فيدخل في التعبدات، كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصصة، والصلاة بتلك الهيئة من رفع اليدين والقيام والركوع والسجود، وكونها على بعض الهيئات دون بعض، واختصاص الصيام بالنهار دون الليل، وتعيين أوقات الصلوات في تلك الأوقات المعينة دون سواها من أوقات النهار والليل، اختصاص الحج بتلك الأعمال المعروفة، في الأماكن المعلومة، وإلى مسجد مخصوص، إلى أشباه ذلك مما لا تهتدي العقول إليه بوجه".^(٨)

(٦) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على الفروع الفقهية، د. مصطفى سعيد الخن، بحث مقدم لنيل درجة

الدكتوراه في أصول الفقه من الجامعة الأزهرية، مؤسسة الرسالة، ط: ٧، ٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م. (ص: ٢٩).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم الحديث ٧٥ (١٩/١). قال الحاكم: هذا حديث صحيح

رقم الحديث ٥٦٧، ينظر: المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري

(ت: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ٤١١ هـ -

١٩٩٠ م. (١/٢٦٣).

(٨) الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: أبو

عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: ١، ٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م. (١/١١١).

و"أما المراد بقول أهل العلم: لا قياس في العبادات، أي في إثبات عبادة مستقلة، أما شروطاً في عبادة وما أشبه ذلك مع تساوي العبادتين في المعنى، فلا بأس به، وما زال العلماء يستعملون هذا كقولهم: تجب التسمية في الغسل والتيمم؛ قياساً على الوضوء".^(١)

وقد آثرت أن أخوض غمار هذا الموضوع الموسوم ب:

الأحكام الدائرة مع العلة وأثرها في العبادات

دراسة مقارنة

مستعيناً بالله ومسترشداً بهداه، وذلك وفق الحدود الآتية:

أولاً: أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١- إن موضوع التعليل، هو روح الشريعة الإسلامية، التي به تمضي وبه تحل مشكلات العصر، وننظر إلى المستقبل بروح تعليلية أصولية، وتبرز أهمية هذا الموضوع أيضاً لتعلقه بأربعة أركان من أركان الإسلام.

٢- إن نصوص الكتاب والسنة محدودة ومتناهية، والحوادث الواقعة والمتوقعة غير متناهية، فلا سبيل إلى إعطاء الحوادث والنوازل والمستجدات الجديدة أحكاماً في الشريعة الإسلامية إلا عن طريق الاجتهاد بالرأي الذي رأسه القياس وجوهره العلة، وهذا فيما يتعلق بشروط وأركان العبادات لا بأصولها ومقاديرها.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ. (٥٢٤/٦).

- ٣- وجود الكثير من النوازل والمستجدات التي لم تكن حاصلة من قبل مما تجعل بعض المسلمين يقعون في حرج ومشقة، بل قد يعجزون عن أداء العبادة بالطريقة الصحيحة؛ نتيجة لما يحلقهم من ضرر ومشقة، والشريعة أتت لتعرف الحرج والمشقة على المكلف.
- ٤- يعتبر تعليل الأحكام، سبيل لخلود الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان، وذلك بتحقيق مناطات نصوصها العامة وقواعدها الكلية في الوقائع المعروضة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى النقاط الآتية:

- ١- ما ذكرته آنفاً من أهمية الموضوع سبب رئيسي في اختياره.
- ٢- تناول موضوع البحث العبادات التي تمثل علاقة الإنسان بربه سبحانه.
- ٣- جمع الأحكام المعللة في شعائر العبادة من [الطَّهارة، والصَّلَاة، والزَّكَاة، والصِّيَام، والحج]. ودراستها دراسة وافيه، ومن ثم بيان الحكم الشرعي في الأحكام المعللة، وأن الأحكام المعللة تتغير بتغير تلك العلل وجوداً وعدمياً، فما انفقت علته اتحد حكمه وما اختلفت علته اختلف حكمه. وهذا يوافق أدلة القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومسلك الصحابة رضي الله عنهم.
- ٤- بيان الفرق بين التعبد والعبادة، فإن التعبد غير معقول المعنى فلا تدخله العلة، والعبادة منها معقول المعنى ومنها غير معقول المعنى، فما كان من العبادات معقول المعنى، كان موضوع البحث، فكان النظر في علته وأثرها في الحكم.
- ٥- رفع المشقة عن المكلف في أداء العبادة، وبيان صلاحية الشرعية لكل زمان ومكان، وتعاطيها مع مسائل العصر في سهولة ويسر ومرونة.
- ٦- إن كثيراً من مسائل هذا البحث تحتاج إلى تأصيل، وتخريج فقهي، مما

حملني على اختيار هذا الموضوع.

٧- توضيح وبيان أسباب اختلاف الفقهاء في المسائل الفرعية، لاختلافهم في علل تلك الأحكام، وبيان المختار من تلك الآراء بقدر المستطاع.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- يهدف البحث لبيان الأحكام المعللة في باب العبادات، ابتداءً بالطهارة، ثم الصلاة، ثم الزكاة والصيام والحج.

٢- بيان أقوال أهل العلم من المذاهب الأربعة في المسائل التي تكلم عنها الفقهاء السابقون، أنها محضة التعبد، ولكنها بعد التأمل، وإعادة النظر، وجدها العلماء، معقولة المعنى، وبهذا تعلق.

رابعاً: الدراسات السابقة:

١- القياس في العبادات حكمه وأثره، تأليف/ محمد منظور إلهي. مكتبة الرشد. رسالة ماجستير. إشراف الدكتور/ محمد المختار بن محمد الشنقيطي. نال بها الباحث درجة الماجستير، من شعبة أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بتاريخ ١٥/١١/١٤١٧هـ.

تناول الباحث (جزاه الله خيراً)، القياس بصورة عامة، فبدأ بالقياس عند أهل اللغة، وعند المناطق، وعند الأصوليين، ثم ذكر حجية القياس، وأركانه، وتقسيماته، ثم ذكر العبادات ومدى جريان القياس فيها، واتبع ذلك بأمثلة بصورة عامة عن العبادات.

ويختلف عليه هذا البحث، في التعليل في العبادات بالمعنى الخاص، دون ما يندرج تحت مسمى العبادة بشكل عام، ويختلف عليه أيضاً في المسائل المطروحة، وفي طريقة عرضها، بتحرير محل النزاع فيها، وبيان سبب

خلاف الفقهاء فيها وعلاقته ذلك بالتعليل وهو موضوع البحث، مع مناقشة الآراء بين المذاهب، وبيان المختار منها.

٢- تعليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد د. محمد مصطفى شلبي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، من جامعة الأزهر، للعام ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م، كلية الشريعة، قسم الفقه الإسلامي وعلومه والتي نوقشت في ٤ مارس ١٩٤٥م. مطبعة الأزهر، ١٩٤٧م.

تناول الباحث (جزاه الله خيراً)، التعليل بصورة عامة، في آيات التشريع، وأحاديثه، وفتاوى الصحابة، ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم. في عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد.

ويختلف عنه هذا البحث، في الاقتصار على التعليل في العبادات المعقولة المعنى خاصة، وفي تناول مسائل معاصرة ظهر فيها وجه التعليل في العبادات، وفي طريقة عرض الموضوع، وفي تحرير محل النزاع، وفي مناقشة الأدلة.

٣- القياس في العبادات وتطبيقاته في المذهب الشافعي دراسة تأصيلية تطبيقية، لرامي بن محمد جبرين سلهب، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، أشرف الدكتور محمد مطلق عسّاف، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، ط: ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

تناول الباحث (جزاه الله خيراً)، القياس في العبادات عند الشافعية فقط، والتي كانت دراسة عن الجانب التطبيقي في المذهب، مع عنايته بالخلاف داخل المذهب الشافعي، وتوسع في ذكر الفروع الفقهية التطبيقية للمذهب.

ويختلف عليه هذا البحث بتناوله القياس عند المذاهب الأربعة، وكذلك بذكر العبادة ومفهومها وأنواعها، وبطريقة عرض المسائل المطروحة، وبيان المختار من كلام الفقهاء في المذاهب الأربعة بخلاف بحثه والذي تناول القياس في العبادات داخل المذهب الشافعي فقط.

خامساً: منهج البحث وعملي فيه:

المنهج الذي سرت عليه في البحث هو المنهج الاستقرائي الوصفي.

وكان عملي في البحث على النحو التالي:

- ١- التعريف بالمصطلحات الغريبة.
- ٢- تحرير محل النزاع في المسألة.
- ٣- ذكر أقوال الفقهاء في المسألة، عند المذاهب الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وقد أذكر أقوال المذهب الظاهري ولا ألتزمه في كل المسائل، مع نسبة كل قول إلى مصادره ومراجعته في كل مذهب، مراعيًا للفترة الزمنية، مبتدأً بالمذهب الحنفي ثم المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي ثم الظاهري، وقد أذكر الهيئات العلمية المعاصرة، والعلماء المعاصرين بحسب المقام.
- ٤- بيان سبب اختلاف الفقهاء في المسألة وأثر التعليل في اختلافهم.
- ٥- مناقشة آراء الفقهاء، وفيها يذكر دليل كل رأي، وتوجيهه، ومناقشة أدلة كل رأي أو بعضها، والردود على تلك المناقشات بحسب ما يقتضي المقام.
- ٦- بيان الرأي المختار بعد عرض الأدلة ومناقشتها، وذلك بعدما توصلت إليه بعد المقارنة بين الأدلة والتأمل فيها.
- ٧- عزو الآيات إلى سورها مع ذكر رقمها في صلب البحث وذلك بعداً من كثرة الحواشي.
- ٨- اعتيتت بتخريج الأحاديث والأثار من مظانها فإن وجد في

- الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به دون الحكم عليه، وإن وجد في غيرهما قرنت ذلك بالحكم عليه من الكتب المختصة بذلك.
- ٩- التزمت في الحاشية بذكر اسم الكتاب والمؤلف، ومعلومات الطبع للمرة الأولى.
- ١٠- استخدمت في رسالتي بعض الرموز مما ينبغي التنبيه عليها، المعكوفتين] [ما ورد بينهما هو من كلامي، وعلامة التنصيص " " جعلتها علامة للكلام المنقول نصاً، ط: اختصار للطبعة، [نوقش] يعني أن الكلام ليس للباحث، وكلمة [يناقش] فالكلام للباحث.
- ١١- ترجمت للأعلام ما عدا المشهورين من السابقين،^(١) والمشهورين من الفقهاء المعاصرين، وما ذكر في الحاشية لا التزم ترجمته.
- ١٢- الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- ١٣- ختمت البحث بفهارس تفصيلية لما تضمنه البحث على النحو الآتي:
- ١- فهرست الآيات القرآنية الكريمة.
 - ٢- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.
 - ٣- فهرست الأعلام.
 - ٤- فهرست المصادر والمراجع.
 - ٥- فهرست الموضوعات.

(١) وهم الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وزوجات النبي ﷺ، والخلفاء الراشدون، والصحابة ﷺ، والأئمة الأربعة (أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد)، وأصحاب الكتب الستة (البخاري، ومسلم وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه) وكذا أصحاب المسانيد.

مستخلص البحث

هذه الرسالة تكلمت عن جانب مهم من جوانب الشرع، وهو تعليل الأحكام وأثره في العبادات.

إن الأصل في الأحكام التعليل، فهما أمكن جعل الحكم معللاً لا يجعل تعبدًا؛ لأن التعليل هو روح الشريعة الإسلامية، الذي به تمضي وبه تحل مشكلات العصر، وهذا ما يجده الناظر في آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين ومن بعدهم من العلماء.

وكانت الرسالة في أربعة فصول:

أما الفصل الأول: فناقش الجانب النظري من الدراسة.

وأما الفصل الثاني: فناقش أثر التعليل في أحكام الطهارة والصلاة.

وأما الفصل الثالث: فناقش أثر التعليل في أحكام الزكاة والصيام.

وأما الفصل الرابع: فناقش أثر التعليل في أحكام الحج.

والرسالة بهذا التصور قدمت دراسة نظرية لتعليل الأحكام، ودراسة عملية لأثر التعليل في العبادات، والربط بين هذين الأمرين مهم جداً.

ثم ختمت الرسالة بخاتمة، اشتملت على أهم النتائج ومنها:

١- جواز القياس في العبادات المعقولة المعنى.

٢- ليس ببعيد أن تكون للظروف البيئية، والزمانية، ومقدار ثقافة العالم،

وسعة اطلاعه أثر في تحديد موقفه تجاه تعليل الأحكام.

٣- إن الأصل في الأحكام من عبادات وغيرها هو التعليل، وأن الأصل

في النصوص التعليل، إذا وجد الوصف الظاهر المنضبط الذي يتعلق

الحكم به.

ومن التوصيات العناية بموضوع تحليل الأحكام في الفقه الإسلامي بصورة عامة في جميع المدارس الفقهية؛ لحاجة الواقع إلى ذلك، ولما يستجد فيه من وقائع ومعضلات.

ثم ذيل الباحث الرسالة بفهارس فنية كاشفة عن مضامين الرسالة

والحمد لله على توفيقه وإمتهانه

ABSTRACT

This dissertation explained an important aspect of Sharee'ah which that the reasoning of provisions and its impact on Worship.

The origin of provisions is the reasoning. Whenever possible we have to make the provision reasoned rather than adoration because the reasoning is the spirit of Islamic law, by which the problems of our time can be solved. This is what the beholder can find in the verses of the Holy Qur'an, the Sunnah and fatwas of companions, followers, and those scholars who came after them.

The dissertation contained four chapters:

- The first chapter: discussed the theoretical aspect of the study.
- The second chapter: discussed the impact of reasoning on the provisions of purity and prayer.
- The third chapter: discussed the impact of reasoning on the provisions of Zakat and Fasting.
- The fourth chapter: discussed the impact of reasoning on the provisions of the Pilgrimage.

The study has provided a theoretical explanation for reasoning of provisions, practical explanation for the impact of reasoning on Worship, and the connection between these two important things.

The study ended with conclusion which included the most important results:

١. Permissibility of measurement in Worship with reasonable meaning.
٢. It is not far away that the environmental and temporal conditions, the scholar's culture and erudition have its impact on determining of his attitude toward the reasoning of provisions.
٣. The origin of provisions of Worship and deeds is the reasoning and the other is the reasoning, and the origin of texts is also the reasoning. This can be true when a clear and controlled description has been found and the provision is related to it.

Among the recommendations, care should be taken on the subject of reasoning of provisions in Islamic jurisprudence, in general and in all the schools of jurisprudence, because of the need for that in our life and when any other facts or dilemmas could be raised.

At the end of the dissertation the researcher appended technical indexes revealing the contents of the study.

Praise be to ALLAH for his reconciliation and appreciation

سادساً : خطة البحث: وتشمل على ما يلي :

تتكون الخطة من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول.

- المقدمة: تشمل على بيان الموضوع وأهميته، وأسباب اختياره، والهدف منه، والمسائل التي يتناولها البحث، والمنهج الذي أتبعه.
- الفصل الأول: التعريف بمفردات العنوان: ويشمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الأحكام، وأقسامها، وبناء الأحكام على العلل، وضوابط دوران الأحكام مع عللها. وفيه خمسة مطالب
- المطلب الأول: تعريف الأحكام.
- المطلب الثاني: أقسام الحكم الشرعي.
- المطلب الثالث: الأحكام المعللة.
- المطلب الرابع: بناء الأحكام على العلل.
- المطلب الخامس: ضوابط دوران الأحكام مع عللها.
- المبحث الثاني: التعريف بالعبادة وأقسامها. وفيه خمسة مطالب.

- المطلب الأول: تعريف العبادة والتعبد.
- المطلب الثاني: الفرق بين العبادة والتعبد.
- المطلب الثالث: أقسام العبادات.
- المطلب الرابع: بناء العبادات على التعليل.
- المطلب الخامس: أقوال العلماء في بناء العبادات على التعليل.
- المبحث الثالث: العلة وأقسامها وشروطها ومسالكها وتمييزها عن السبب والشرط والحكمة وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: تعريف العلة.
- المطلب الثاني: أقسام العلة.
- المطلب الثالث: شروط العلة.
- المطلب الرابع: مسالك العلة.
- المطلب الخامس: تمييز العلة عن السبب و الشرط والحكمة.
- الفصل الثاني: أثر التعليل في أحكام الطهارة والصلاة: وفيه خمسة مباحث.

- المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام المياه: وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم تطهير مياه المجاري [المياه العادمة].

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم تطهير المخرج بغير المحترم.

- المبحث الثاني : أثر التعليل في أحكام إزالة النجاسة: وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإفرازات المهبلية.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الخارج النجس من غير السبيلين

- المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام المسح والغسل: وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم مسح المرأة على خمارها.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الغسل لصلاة الكسوف.

- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام الحيض: وتحتة مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم اعتزال وطء المرأة في نفاسها.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم طواف الحائض للإفاضة.

- المبحث الخامس: أثر التعليل في الصلاة: وفيه أربعة مطالب.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم صلاة صاحب سلس البول.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم جمع الصلاتين عند نزول الثلج.

- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم قضاء صلاة المغمى عليه.

- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم جمع صلاة الجمعة مع العصر.

- الفصل الثالث: أثر التعليل في أحكام الزكاة والصيام: وفيه ستة مباحث.

- المبحث الأول: أثر التعليل في حكم أموال تجب فيها الزكاة: وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم زكاة مال الصبي والمجنون واليتيم.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم زكاة المستغلات.

- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام مصارف الزكاة: وفيه أربع مطالب.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم فك أسرى المسلمين من مال الزكاة.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم إعطاء الزكاة للاجئين والمشردين .
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم صرف الزكاة للدعوة إلى الله.
- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم صرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام.

- المبحث الثالث: أثر التعليل في مسائل متفرقة من الزكاة: وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم استثمار أموال الزكاة من الإمام أو نائبه للفقراء.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم دفع القيمة النقدية في زكاة الفطر.

- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام الصيام: وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم إثبات شهر الصيام بالحساب الفلكي.

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان.
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم نية صيام الناقل بعد الزوال.

- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام مفسدات الصيام وفيه ثلاثة مطالب.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم من جامع ناسياً وهو صائم.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الحقن المغذية في نهار رمضان.
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم استعمال منظار المعدة أثناء الصيام.

- المبحث السادس: أثر التعليل في أحكام قضاء صيام رمضان: وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم من أفطر لمصحة الغير [لإنقاذ حريق أو غريق].
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم قضاء صيام المغمى عليه.

- الفصل الرابع: أثر التعليل في أحكام الحج: وفيه خمسة مباحث.

- المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام الاستعداد للحج: وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم سفر المرأة لحج الفريضة بدون محرم.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم أداء فريضة الحج بالتقسيط.
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام المواقيت والإحرام: وفيه مطلبان.
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم فداء من أفسد عمرته بجماع.
- المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام الطواف والسعي: وفيه مطلبان.
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم استعمال المرأة دواء يمنع نزول دم الحيض في حجها.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم من أحدث في الطواف.
- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام يوم عرفة: وفيه مطلبان.
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم قصر الصلاة للحاج المكي في منى ومزدلفة وعرفة.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم وقفة يوم عرفة للمغنى عليه بعد إحرامه.
- المبحث الخامس: أثر التعليل في بعض أحكام الحج: وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم المحصر الذي لم يجد الهدى.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم تكرار العمرة في السفرة الواحدة.

الفصل الأول

التعريف بالأحكام والعبادات والعلة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: تعريف الأحكام، وأقسامها، وبناء الأحكام على العلل، وضوابط دوران الأحكام مع عللها.

المبحث الثاني: التعريف بالعبادات، وأقسامها، وبناء العبادات على التعليل.

المبحث الثالث: تعريف العلة، وأقسامها، وشروطها، ومسالكها، وتميزها عن السبب والحكمة والشرط.

المبحث الأول

تعريف الأحكام، وأقسامها، وبناء الأحكام على العال،

وضوابط دوران الأحكام مع علها.

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: تعريف الأحكام.

المطلب الثاني: أقسام الحكم الشرعي.

المطلب الثالث: الأحكام المعللة.

المطلب الرابع: بناء الأحكام على العال.

المطلب الخامس: ضوابط دوران الأحكام مع علها.

المطلب الأول

تعريف الأحكام

الفرع الأول: تعريف الأحكام لغة: الأحكام: جمع (حُكْم) والحكم في اللغة: يطلق على عدة معانٍ: قال ابن منظور: ^(١) الحُكْم: العلم والفقهاء ^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿بِئَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَاَتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾. [سورة مريم: الآية ١٢]، أي علماً وفقهاً، وقيل: القضاء بالعدل ^(٣)، وقيل: الحكمة من العلم، والحكيم العالم وصاحب الحكمة ^(٤)، وقد (حُكِمَ) أي: صار حكيماً. ^(٥) وقيل: المنع والورود، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم ^(٦)، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قريباً منه، ف جاء على حمار، فلما دنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قوموا إلى سيدكم» ف جاء، فجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له: إن هؤلاء نزلوا على حكمك، قال: فإني أحكم أن تقتل المقاتلة، وأن تسبى الذرية، قال: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك». ^(٧)

(١) هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب لسان العرب، الإمام اللغوي الحجة. ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) (٦٣٠هـ - ٧١١هـ) وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس. وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وعمي في آخر عمره. قال ابن حجر: كان مغرماً باختصار كتب الأدب المطولة. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. (٤٩/٨).

(٢) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت ط: ٣، ١٤١٤هـ. (مادة حكم ١٢/١٤٠).

(٣) لسان العرب (مادة حكم ١٢/١٤١)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية - بيروت، ط: بدون، ت: بدون (١/١٤٥)، القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط: ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. (١/١٠٩٥).

(٤) لسان العرب (مادة حكم ١٢/١٤٠).

(٥) لسان العرب (مادة حكم ١٢/١٤٠).

(٦) لسان العرب (مادة حكم، ١٢/١٤١).

(٧) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، =

وبعد التأمل في التعريف اللغوي السابق للحكم يظهر أن الحكم لغة: هو القضاء بالعدل، عن علم وفقه، لمنع العدوان ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [سورة النساء: الآية ١٠٥]. فعند ما يقال: حُكِمَ اللهُ الشرعي في المسألة الوجوب، أي قضاء الله في المسألة هو الوجوب.

الفرع الثاني: تعريف الحكم اصطلاحاً: جاء في شرح الكوكب المنير في تعريف الحكم الشرعي: أنه مدلول خطاب الشرع.^(١) وبمثله قال الإمام أحمد أن الحكم الشرعي: "خطاب الشارِع".^(٢) وقال الغزالي:^(٣) "هو خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين"^(٤). وقيل: هو "خطاب الشارِع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير".^(٥)

= لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: ١، ١٤٢٢هـ، كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم الرجل، رقم الحديث ٣٠٤٣ (٤/٦٧).

(١) شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. (١/٣٣٣).

(٢) المسودة في أصول الفقه آل تيمية إيداً بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي (١/٥٧٨).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام، له نحو مائتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصة طوس، خراسان) (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز، فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده. نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزّالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. من كتبه: إحياء علوم الدين.

ينظر: وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١، الجزء: ١ - ٧، ١٩٠٠م - ١٩٩٤م. (١/٩٧)، الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسطنطيني (ت: ٨١٠هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. (١/٢٦٦)، شذرات الذهب (١/٢٧٩)، طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م. (١/٢٣٣).

(٤) المستصفي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. (١/٤٥). الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت =

وقيل: هو "خطاب الله تعالى القديم المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير"^(٢).

وهذه التعاريف السابقة غير جامعة ولا مانعة؛ لأنَّ الأصل في التعريف، أن يكون جامعاً مانعاً.

التعريف المختار: لقد اختلفت عبارات الأصوليين، في تعريف الحكم الشرعي، إلا أن أسلم تلك التعريفات وأقربها إلى الصحة هو التعريف الآتي:

الحكم الشرعي: "هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع"^(٣) وهو ما اختاره جمهور الأصوليين^(٤).

شرح التعريف:

١- قوله: (خطاب): قال الآمدي^(٥) "والحق أنه اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه"^(١) وقيل: هو "توجيه اللفظ المفيد إلى الغير للإفهام".

= دمشق - لبنان (٩٥/١).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٩٥/١).

(٢) شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. (٦٧/١)، تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ)، دار الفكر - بيروت. ط: بدون، تاريخ الطباعة: بدون (١٠/١).

(٣) شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبي الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م (٢٥٤/١)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن أبي القاسم ابن أحمد بن محمد، أبي التثاء، شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقاء، دار المدني، السعودية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م. (٤٠٧/١)؛ المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، مصر، ط: ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م. (ص: ١٤).

(٤) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت: ٧٨٥هـ)

لنقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: بدون، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م. (٤٩/١)، وينظر: تيسير التحرير، لأمير باد شاه الحنفي (١٠/١)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية ط: بدون طبعة وبدون تاريخ، (٧٥/١).

(٥) هو علي بن أبي علي بن محمد أبو الحسن الحنبلي ثم الشافعي، الفقيه الأصولي، المتكلم العلامة، صاحب التصانيف العقلية. ولد (٥٥١-٦٣١هـ) بآمد، وقرأ القراءات والفقه، ودرس على ابن المنّي، ثم تفقه للشافعي على ابن فضلان، وبرز في الخلاف، وتفنن في أصول الدين وأصول الفقه والفلسف، رحل إلى مصر وتصدّر

وهو جنس في التعريف يشمل كل خطاب سواء كان لله تعالى أم لغيره".^(٢)
ويندرج فيه خطاب الوضع، وكون الشيء سبباً، وشرطاً، ومانعاً، والحكم بالصحة
والفساد.^(٣)

٢- قوله: (خطاب الله تعالى): قيد في التعريف أخرج به غيره سبحانه من الأنس،
والجن، والملائكة فإن خطاباتهم لا تسمى حكماً حيث لا حكم إلا للشارع.^(٤)
وخطاب الرسول ﷺ، هو خطاب الله سبحانه وتعالى في المعنى، لأنه مستمد منه،
ومبين له.^(٥)

٣- قوله: (المتعلق): أي "المرتبط بفعل من أفعال المكلف، على وجه يبين صفة الفعل
من كونه مطلوباً كالصلاة، والزكاة أو كونه غير مطلوب كالزنا، والسرقه".^(٦)
٤- قوله: (بأفعال المكلفين): المراد بالفعل: "جنس الفعل سواء كان واحداً، أو
متعددًا، ويشمل أفعال القلوب والجوارح، سواء منها الاعتقادات، أو العبادات، أو
المعاملات، أو الأخلاق فإنها جميعاً تتعلق بها الأحكام الشرعية.^(٧) والمقصود هنا
هو الحكم الشرعي العملي، وليس مطلق الحكم، فتخرج الأحكام الاعتقادية.

= للإقراء والفقهاء الشافعي، فتتلمذ عليه خلق كثير. ومن مصر خرج إلى الشام وتوفي فيها. من كتبه: الإحكام
في أصول الأحكام. ينظر: شذرات الذهب (٢٥٣/٧)، وفيات الأعيان (٢٩٣/٣-٢٩٤).

(١) الإحكام في أصول الفقه، للآمدي (٩٥/١)، البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن

عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (١٦٨/١).

(٢) ينظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد
الكريم النملة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م. (٣٢٤/١).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي (٥٠/١).

(٤) ينظر: تيسير التحرير (١٨٣/٣)، وإتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (١/٣٢٤).

(٥) شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبي الربيع، نجم الدين (ت:
٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
(٢٥٢/١).

(٦) ينظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (٣٢٨/١).

(٧) ينظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (٣٢٩/١).

والمراد بالمكلف: هو (البالغ، العاقل)؛^(١) الذي يفهم الخطاب الشرعي، فلا يتعلق الخطاب بالصبي، والمجنون، والساهي، والنائم.^(٢)

٥ - قوله: (بالافتضاء): أي: الطلب فيشمل طلب الفعل إيجاباً أو ندياً وطلب الترك تحريماً أو كراهة.^(٣)

٦ - قوله (والتخيير): هو التسوية بين جانبي الفعل والترك وهي (الإباحة).^(٤)

٧ - قوله (الوضع): هو جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً وهو ما يسمى بالحكم الوضعي.^(٥)

(١) التقرير والتحبير، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ويقال له: ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. (١٨/١)، المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، لأبي المنذر المنياوي (٩٠/١).

(٢) المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢٥٨/١).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي (٤٤/١)، وينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م (١٧/١)، وينظر: المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، للمنياوي (١٣/١).

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج (٤٤/١)، البحر المحيط في أصول الفقه (١٥٧/١).

(٥) ينظر: الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ. (٢١٦/٣)، شرح مختصر الروضة (٢٥٧/١).

المطلب الثاني

أقسام الحكم الشرعي

وفيه فرعان:

وإذا عُرف معنى الحكم الشرعي، فهو إما أن يكون متعلقاً بالطلب والاقضاء، والتخيير، أو لا يكون. فإن كان متعلقاً بالطلب والاقضاء والتخيير فهو الحكم التكليفي. وإن لم يكن متعلقاً بالطلب والاقضاء والتخيير فهو الحكم الوضعي.^(١)

وبهذا فإن الحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين:^(٢)

أولاً: الحكم التكليفي. **ثانياً:** الحكم الوضعي؛ لأنّ كلام الشارح المتعلق بأفعال المكلفين أما أن يكون على سبيل الطلب، أو التخيير، أو الوضع، فإن كان متعلقاً بفعل المكلف على جهة الطلب، أو التخيير، فهو الحكم التكليفي، وإن كان متعلقاً بفعل المكلف على جهة الوضع، فهو الحكم الوضعي.^(٣)

الفرع الأول: الحكم التكليفي: ينقسم الحكم الشرعي عند الأصوليين إلى قسمين:

القسم لأول: الحكم التكليفي: هو ما يقتضي طلب الفعل، أو الكف عنه، أو التخيير

بين الفعل والترك.^(٤)

وإنما سمي هذا النوع بالحكم التكليفي؛ لأنّ فيه كلفة على الإنسان،^(٥) وهذا

ظاهر فيما طلب فيه الفعل، أو الترك، أما ما فيه تخيير فقد جعل أيضاً من الحكم

(١) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٩٦).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/١٦٩).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (١/١٦٩)، الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، درار الفكر دمشق - سورية، ط: ١، ١٩٤١ هـ = ١٩٩٤ م. من ص (١١٩ - ١٢١)؛ الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان، مؤسسة قرطبة طباعة ونشر وتوزيع، المدينة: بدون، ١٩٧٦ م. ط: ٦، (ص: ٢٥).

(٤) شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣ هـ)، مكتبة صبيح بمصر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ (١/٢٢).

(٥) مبادئ الأصول، لعبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩ هـ)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط: بدون، بتاريخ ١٩٨٠ م. (١/١١).

التكليفي على سبيل التسامح والتغليب،^(١) أو الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح. أو يقال: إن اعتبار المباح من أقسام أحكام التكليف، بمعنى: أنه مختص بالمكلف، أي إن الإباحة، أو التخيير بين الفعل والترك لا يكون إلا لمن يصح إلزامه بالفعل والترك، فهذا وجه اعتبار الإباحة من أحكام التكليف، لا بمعنى أن المباح مكلف به.^(٢)

القسم الثاني: الحكم الوضعي: وهو ما يقتضي جعل شيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً، أو مانعاً منه.^(٣) أو صحيحاً، (أو باطلاً، أو فاسداً)^(٤) أو عزيمة، أو رخصة.^(٥) والسبب والشرط والمانع والصحة [والبطلان أو الفساد] والعزيمة والرخصة هي أنواع الحكم الوضعي.^(٦)

وإنما سمي هذا النوع بالحكم الوضعي؛ لأنه ربط بين شيئين بالسببية، أو الشرطية، أو المانعية، بوضع من الشارع. فقول الله: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٧٨]، هذا النص الشرعي هو الحكم الأصولي الوضعي، وجعل الدلوك سبباً لوجوب الصلاة هو الحكم الفقهي.^(٧)

الفرق بين الحكم التكليفي^(٨) والحكم الوضعي:

١- إن خطاب التكليف [اللفظ] هو الأصل، وخطاب الوضع على خلافه؛ فخطاب الوضع يستلزم خطاب التكليف؛ لأنه إنما يعلم به بخلاف خطاب التكليف، فإنه لا

(١) علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع، لعبد الوهاب خلاف، (ت: ١٣٧٥هـ)، مطبعة المدني «المؤسسة السعودية بمصر»، تاريخ الطبعة: بدون، الطبعة: بدون (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الفقه، للآمدي (١/١٢١).

(٣) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، المؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ. (١/١٤)،

نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. (١/١٩).

(٤) البحر المحيط (١/١٧٠ - ١٧١). وقد قال الزركشي: إن الصحة والبطلان من الأحكام الوضعية، كثير من العلماء كالغزالي، والآمدي، والإسنوي، والشاطبي، وابن السبكي، والزركشي، والفتوح.

(٥) شرح مختصر الروضة، للطوفي (١/٤١١).

(٦) شرح مختصر الروضة (١/٤١١).

(٧) ينظر: التقرير والتحرير على تحرير الكمال بن الهمام (٢/٧٧).

(٨) و يسمى اللفظي ينظر: البحر المحيط، للزركشي (١/١٧٢)، وشرح مختصر الروضة (١/٤١٦).

يستلزم خطاب الوضع.^(١) ولهذا يقدم الحكم التكليفي على الحكم الوضعي عند التعارض؛ لأنه الأصل.^(٢)

٢- إن الخطاب في الحكم الوضعي خطاب إخبار وإعلام جعله الشارع علامة على حكمه، وربط فيه بين أمرين بحيث يكون أحدهما سبباً لآخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه.

أما الخطاب في الحكم التكليفي: فإنه خطاب طلب الفعل، أو طلب الترك، أو التخيير بينهما، فيكون خطاب التكليف هو: طلب أداء ما تقرّر بالأسباب والشروط.^(٣)

٣- إن الحكم التكليفي يشترط فيه قدرة المكلف على فعل الشيء المكلف به؛ أما الحكم الوضعي فلا يشترط فيه ذلك: فقد يكون مقدوراً للمكلف كالسرقة، وصيغ العقود الشرعية ونحوها، وقد يكون غير مقدور للمكلف كدلوك الشمس الذي هو سبب لوجوب الصلاة، وحولان الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة.^(٤)

٤- إن التكليفي لا يتعلق إلا بالكسب بخلاف الوضعي، ولهذا لو قتل خطأ وجبت الدية على العاقلة، وإن لم يكن القتل مكتسباً لهم. فوجوب الدية عليهم ليس من باب التكليف لاستحالة التكليف بفعل الغير، بل معناه أن فعل الغير سبب لثبوت هذا الحق في ذمتهم.^(٥)

٥- يشترط في الحكم التكليفي أن يكون معلوماً للمكلف، وأن يعلم أن هذا التكليف به صادر من الله تعالى؛ بخلاف الحكم الوضعي فلا يشترط فيه ذلك، ولذلك يرث الإنسان بدون علمه، ويضمن النائم، والناسي، والساهي ما أتلفوه وإن كانوا لا يعلمون.^(٦)

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة (٤١٥/١).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١٧٢/١).

(٣) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، للنملة، (ص: ٣٨٣).

(٤) ينظر: شرح مختصر الروضة (٤١٦/١)، البحر المحيط (١٧٢/١).

(٥) ينظر: البحر المحيط (١٧١/١).

(٦) ينظر: الفروق للقرافي (١٧٩/١).

- ٦- إن التكليفي لا يتعلق إلا بفعل المكلف، والوضعي يتعلق بفعل غير المكلف، فلو أتلفت الدابة أو الصبي شيئاً ضمن صاحب الدابة والولي في مال الصبي.^(١)
- ٧- إن الوضعي خاص بما رتب الحكم فيه على وصف، أو حكمة، إن جوزنا التعليل بها، فلا يجري في الأحكام المرسلة غير المضافة إلى الأوصاف، ولا في الأحكام التعبدية التي لا يعقل معناها.^(٢)

(١) ينظر: البحر المحيط (١/١٧١).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١/١٧١).

وأقسام الحكم التكليفي خمسة: هي الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام وهذا عند الجمهور، والحنفية يقسمون الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام: الفرض، والواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه كراهة تحريم، والمكروه كراهة تنزيه، والمباح. وسيأتي في هذا المطلب ثمرة هذا التقسيم، بين الجمهور والحنفية.^(١)

أقسام الحكم التكليفي

١ - الواجب

تعريفه، أسماؤه، أقسامه

تعريف الواجب: لغة: (وَجَبَ) بمعنى: سقط ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا

فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطَعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [سورة الحج: الآية ٣٦]، ووجب الشيء، أي: لزم^(٢)، ويأتي بمعنى الثبوت والاستقرار، فكأن الحكم الواجب جزماً سقط ووقع على المكلف من الله تعالى.

والواجب اصطلاحاً: هو "خطاب الشارع بما ينتهض تركه سبباً للذم شرعاً في حالة

ما"^(٣).

والواجب عند الحنفية: هو "ما عرف وجوبه بدليل مظنون، والفرض ما عرف

وجوبه بدليل قاطع".^(٤) والدليل القاطع: كنص الكتاب، والاجماع، والخبر المتواتر.

(١) ينظر: أصول الفقه، لمحمد أبي زهره، (دار الفكر العربي، ٨/٩/١٩٥٨م ط: بدون)، (ص: ٢٦).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م. (١/٢٣١)، مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. (١/٣٣٣).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١/٩٩). ثم يقول الآمدي: "قالقيد الأول احتراز عن خطاب غير الشارع، والثاني احتراز عن بقية الأحكام، والثالث [في حالة ما] احتراز عن ترك الواجب الموسع أول الوقت، فإنه سبب للذم بتقدير إخلاء جميع الوقت عنه، وإخلاء أول الوقت من غير عزم على الفعل بعده، وعن ترك الواجب المخير، فإنه سبب للذم بتقدير ترك البدل، وليس سبباً له بتقدير فعل البدل".

(٤) المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. (١/٩٧)؛ وينظر: اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ٢ ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ. (ص: ٢٣).

وقيل الواجب: "هو ما ثبت للزوم فيه بدليل ظني^(١) فيه شبهة". والدليل الظني كالقياس وخبر الواحد. "والفرض ما ثبت للزوم فيه بدليل قطعي لا شبهة فيه".^(٢)

أسماء الواجب: ومن أسماء الواجب المحتوم، والمكتوب، والفرض^(٣).

"ولهذا فإن اختلاف طرق الواجبات، (أي الفرائض) في الظهور والخفاء، والقوة والضعف، لا يوجب اختلاف الواجب في حقيقته، وما ذكره الحنفية في تخصيص اسم الفرض المقطوع به فمن باب التحكم وبالجملة فالمسألة لفظية"^(٤)، وذهب الجمهور إلى عدم التفريق بين الفرض والواجب^(٥).

فالحنفية نظروا إلى جهة الدليل (قطعيًا، أو ظنيًا)، فمن الظني خبر الآحاد الثابت به وجوب الأضحية، وصلاة العيدين، وصدقة الفطر، وصلاة الوتر، فالفعل هو الواجب، ومن القطعي نصوص القرآن في لزوم الصلاة على المكلف، فالفعل هو الفرض.

والجمهور نظروا إلى كون الفعل لازماً على المكلف، بغض النظر عن دليبه من جهة قطعية، أو ظنية، فلم يفرقوا بين الواجب، والفرض، وجعلوهما اسمين لمسمى واحد.^(٦)

أقسام الواجب^(١): والواجب ينقسم إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة وهي:

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٢٤٠/١)، فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، دار الفكر، ط: بدون، تاريخ الطباعة: بدون (١٠/٤١٤)، التحبير شرح التحرير أصول الفقه لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م (٣/١١٢٧). وقال المرادوي: وزاد الموفق، والطوفي في "مختصره" و"شرحه"، وغيرهما: العلة، فقالوا: هي من خطاب الوضع. (٢/٨٤٠).

(٢) أصول الفقه أبو زهره (ص: ٣٠).

(٣) البحر المحيط (١/٢٤٠).

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، للأمدي (١/٩٩ - ٢٢٤).

(٥) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، للأمدي (١/٩٩)، شرح مختصر الروضة (١/٢٧٤)، الموافقات، للشاطبي

(٤/٣٠٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني

(ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطناء، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور

ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. (١/٢٦).

(٦) الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان (٣١ - ٣٢).

١- الواجب باعتبار زمان الأداء^(٢) وينقسم إلى قسمين: مطلق ومقيد.
فالمطلق: "هو الذي لم يقيد طلب إيقاعه بوقت محدود من العمر كالنذور المطلقة والكفارات وقضاء رمضان"^(٣).
والمقيد: "أن يكون بقدر الفعل"^(٤) كصيام رمضان إذا حضر الشهر، فهو الواجب المقيد.

٢- الواجب باعتبار ذاته وينقسم إلى قسمين: معين، ومخير.
فالمعين: كالصلوات الخمس، وصوم رمضان^(٥)
والمخير: كخصال كفارة اليمين^(٦) وهو ما لا يكون الواجب واحداً بعينه.
٣- الواجب باعتبار تقديره وينقسم إلى: محدد وغير محدد.
فالمحدد: كالزكاة، ولا تبرأ الذمة إلا بأدائه على الوجه الذي حدد الشرع^(٧).
وغير المحدد: هو الواجب الذي لا يتقيد بحد محدود، كالطمأنينة في الركوع والسجود، ومدة القيام والعقود^(٨) فلم يحدد له الشارع مقداره.
٤- الواجب باعتبار فاعله وينقسم إلى قسمين: عيني وكفائي:
عيني: كالصلاة والزكاة، وهو ما توجه فيه الطلب اللازم إلى كل مكلف^(٩).
كفائي: كالجهاد وهو ما توجه فيه الطلب حصوله من جماعة من المكلفين^(١٠).

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٣٧/١)، شرح مختصر الروضة (٣١٠/١).

(٢) تيسير التحرير، (٢١٠/٢).

(٣) التقرير والتحرير (١١٥/٢)؛ تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمرير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ). دار الفكر - بيروت، ت: بدون، ط: بدون، (١٨٨/٢).

(٤) شرح الكوكب المنير، لابن النجار (٣٦٩/١).

(٥) شرح الكوكب المنير (٤٠٣/١).

(٦) شرح الكوكب المنير (٤٠٣/١).

(٧) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٦٠/١).

(٨) روضة الناظر، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الجماعلي، الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. (١/١٢١)، وينظر: شرح مختصر الروضة (٣١٢/١-٣١٣).

(٩) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١٠٠/١).

(١٠) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١٠٠/١).

٢ - المندوب

تعريفه، وأسماءه، ومراتبه.

تعريف المندوب لغة: الدعاء^(١) والخفة في الحاجة^(٢).

تعريف المندوب اصطلاحاً: هو الفعل المطلوب طلباً غير جازم^(٣) وقيل: ما يثاب

فاعله ولا يعاقب تاركه. ولو آثم لكان فرضاً ولكن يؤجر فاعله.^(٤)

ويسمى المندوب: "سنة، ومستحباً، وتطوعاً، وطاعةً، ونفلاً، وقربةً، ومرغباً فيه،

وإحساناً"^(٥).

المندوب مأمور به عند الإمام أحمد على الحقيقة^(٦)، ويرى أصحاب أبي حنيفة

أن المندوب لا يحتج به، واختلف أصحاب الشافعي، فمنهم من قال مثل قول أحمد،

ومنهم من قال مثل أصحاب أبي حنيفة.^(٧)

مراتب المندوب: ومراتب المندوب ثلاثة:^(٨)

١- سنن مؤكدة: وهي التي لازم النبي ﷺ على أدائها منها الوتر.

٢- سنن غير مؤكدة: وهي التي لم يداوم عليها النبي ﷺ، كالصلاة قبل العصر.

٣- ما يسمى بالفضيلة والأدب كالاقتداء بالنبي ﷺ، في أموره الاعتيادية التي

صدرت منه بصفته إنساناً، كأداب الأكل والشرب، والنوم. وتاركها لا يستحق

لوماً لأنها ليست من أمور الدين، وإنما جرت مجرى العادات.

(١) لسان العرب (١/٧٥٤).

(٢) القاموس المحيط (١/١٣٧).

(٣) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (١/١٢٦).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت (١٣/٨)، وينظر: المسودة في أصول

الفقه، لآل تيمية (١/٧).

(٥) شرح الكوكب المنير (١/٤٠٣).

(٦) العدة في أصول الفقه، للفاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)،

تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. (١/١٥٨).

(٧) العدة في أصول الفقه، لابن الفراء (٢/٣٧٤).

(٨) ينظر: أصول الفقه، لأبي زهره (٣٩ - ٤٠).

ملاحظتان حول المندوب:

١ - كل مندوب ثبت أنه مندوب بسنة مأثورة عن النبي ﷺ يعتبر خادماً للواجب، أو حمى له أو ذريعة للمداومة عليه، فالمندوبات بمنزلة الحمى والحارس للواجبات.^(١)

٢ - إن المندوبات بالجزء واجبات بالكل،^(٢) كالأذان في المساجد الجوامع أو غيرها، وصلاة الجماعة، وصلاة العيدين، وصدقة التطوع والنكاح والوتر، وسنة الفجر وسائر النوافل الرواتب فإنه مندوب إليها بالجزء ولو فرض تركها جملة لجرح التارك لها، وقد توعده رسول الله ﷺ من داوم على ترك الجماعة، فهم أن يحرق عليهم بيوتهم.^(٣)

٣ - الحرام:

تعريفه، أسماؤه، أقسامه.

تعريف الحرام لغة: المنع ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِیحُونَ﴾ [سورة القصص: الآية ١٢]. أي: حرمانه رضاعهن، ومنعناهن منهن. والحرام ضد الحلال.^(٤) وضد الواجب باعتبار تقسيم أحكام التكليف.^(٥)

تعريف الحرام اصطلاحاً: "ما يذم فاعله شرعاً"^(٦)

خلافاً لما تقوله المعتزلة، من أن العقل يذم ويقبح. وقيل: ما يذم فاعله ويمدح تاركه.^(٧)

(١) ينظر: الموافقات، للشاطبي (٢٣٩/١).

(٢) الموافقات، للشاطبي (٥٦٢/٣).

(٣) أصول الفقه، لمحمد أبي زهره (ص: ٤١)، الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٤٠).

(٤) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (٤٥/٢).

(٥) شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي (٣٨٦/١).

(٦) المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٧) (١٠١/١)، شرح مختصر الروضة (٢٧٣/١ - ٣٥٩)، البحر المحيط (٣٣٦/١).

(٧) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢٦/١).

وقيل: هو ما طلب الشارع الكف عنه على وجه الحتم والإلزام، فيكون تاركه مأجوراً مطيعاً، وفاعلة آثماً عاصياً، سواءً كان دليله قطعياً لا شبهة فيه: كحرمة الزنى، أم كان ظنياً: كالمحرمات بالسنة الأحادية. وهذا عند الجمهور.^(١) وهذا تعريف جامع مانع للتعريفات السابقة.

والحرام عند الحنفية: هو "ما لزم تركه إن ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراماً وإلا يسمى مكروهاً كراهة التحريم"^(٢) أي: ما كان دليله قطعياً، فإن كان ظنياً: سمي بالمكروه تحريماً.

أسماء الحرام: "القبیح، والمنهي عنه، والمحظور".^(٣) "ومحرم في القبيح"، [إذا كان دليله قطعياً]^(٤)

أقسام الحرام: ويقسم الحرام إلى قسمين:

١- حرام لذاته أو عينه: أي ما قصد الشارع إلى تحريمه، لما فيه من ضرر ذاتي، كأكل الميتة، وشرب الخمر، والزنى، والسرقة، وما يمس الضروريات الخمس، وهي حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال.^(٥)

٢- حرام لغيره: هو الذي يكون النهي فيه لا لذاته،^(٦) ولكن اقترن بما اقتضى تحريمه، كالصلاة في الأرض المغصوبة، والبيع وقت النداء لصلاة الجمعة؛ لأنَّ الفعل نفسه خال من المفسدة والضرر، ولكن اتصل به ما جعل فيه مفسدةً وضرراً.^(٧)

والفرق بين المحرم لذاته والمحرم لغيره:^(٨)

أ - أن المحرم لذاته لا يباح إلّا للضرورة؛ وذلك لأن سبب تحريمه ذاتي.

(١) تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. (٢٥/١).

(٢) شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني (٢٥٣/٢).

(٣) البحر المحيط (٣٣٦/١).

(٤) البحر المحيط (٣٣٧/١). وما بين القوسين [] توضيح من الباحث، وينظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣٨٦/١).

(٥) أصول الفقه، لأبي زهره (ص: ٤٣)؛ وينظر: الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٤٢).

(٦) أصول الفقه، لأبي زهره (ص: ٤٣).

(٧) الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٤٣).

(٨) أصول الفقه، لأبي زهره (ص: ٤٤).

ب- في المحرم الذاتي، يلحق الخلل فيه بركن العقد فيبطل، كبيع الميته والخمرة، وفي المحرم لغيره، لا يبطل العقد، فالبيع وقت أذان الجمعة، يصح عند الجمهور خلافاً للحنابلة والظاهرية.

٤- المكروه:

تعريفه، أسماؤه.

تعريف المكروه لغة: ضد المحبوب، وخلاف الرضا، تقول كرهت الشيء إذا لم تحبه، والكره: المشقة، فالمكروه يكون: ما نفر عنه الشرع والطبع.^(١)

تعريف المكروه اصطلاحاً: ما يثاب على تركه امتثالاً ولا يعاقب على فعله.^(٢) وقيل: ما نهي عنه نهي تنزيه لا تحريم، كالصلاة في الأوقات والأماكن المخصصة.^(٣)

تعريف المكروه عند الحنفية: "المكروه تنزيهاً مما يجوز فعله، والمكروه تحريماً مما لا يجوز فعله، بل يجب تركه كالحرام".^(٤)

ويقول الأحناف في حد كراهة التحريم: أنه إلى الحرام أقرب، وفي حد كراهة التنزيه فإنة إلى الحل أقرب.^(٥)

أي: فكراهة التنزيه عند الحنفية، هي الكراهة عند الجمهور، وكراهة التحريم عند الحنفية هي التحريم عند الجمهور.

أسماء المكروه^(٦): الحرام، وما نهي عنه نهي تنزيه، وما وقعت الشبهة في تحريمه، وترك الأولى.

(١) معجم مقاييس اللغة (١٧٢/٥)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٢٤٧/٦) وينظر: مختار الصحاح، (٢٦٩/١) وينظر: لسان العرب (٥٣٤/١٣).

(٢) شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، تحقيق: د. حسام الدين بن موسى عفانة، مكتبة العبيكان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. (٩٢/١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للأمدي (١٢٢/١).

(٤) شرح التلويح على التوضيح، للنفطازاني (١٧/١).

(٥) فتح القدير، لابن الهمام (٤/١٠).

(٦) البحر المحيط (٣٩٢/١ - ٣٩٤).

الأول: الحرام كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [سورة الإسراء: الآية ٣٨] أي محرماً.

الثاني: ما نهى عنه نهى تنزيه وهو المقصود هنا.
الثالث: ترك الأولى كصلاة الضحى؛ لكثرة الفضل في فعلها.
الرابع: ما وقعت الشبهة في تحريمه كلحم السبع، ويسير النبيذ.

٥ المباح

تعريفه، وصيغته:

يرى بعض الأصوليين^(١) أن الإباحة ليست من أحكام الحكم التكليفي؛ لأنه لا يوجد إلزام للعبد ما عليه فيه كلفة بالفعل أو ترك. والتحقق في ذلك أن المباح من أقسام أحكام التكليف بمعنى أنه يختص بالمكلفين، أي أن الإباحة لا تكون إلا لمن يصح إلزامه بالفعل أو الترك، فأما الناسي والنائم والمجنون فلا إباحة في حقهم كما لا حظر ولا إيجاب، فهذا معنى جعلها في أحكام التكليف لا بمعنى أن المباح مكلف به.^(٢)

تعريف المباح لغة: يقال: أباح الرجل ماله أذن في الأخذ والترك وجعله مطلق الطرفين.^(٣)

تعريف المباح اصطلاحاً: هو "ما دل الدليل السمعي على خطاب الشارع بالتخيير فيه بين الفعل والترك من غير بدل".^(٤)

صيغ الإباحة:

١- النص من الشارع بحل الشيء، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [سورة المائدة: الآية ٥].

(١) الجويني إمام الحرمين، وابن عقيل الحنبلي، والمعتزلة، ينظر: المسودة في أصول الفقه، لآل بن تيمية، (٣٦/١-٣٧).

(٢) المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ) [تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط: بدون، ت: بدون، (٣٦/١)].

(٣) المصباح المنير (٦٥/١).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدی (١٢٣/١)؛ المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، للمنياوي (٢٨/١).

٢- النَّصُّ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى نَفِي الْإِثْمِ، أَوْ الْجِنَاحِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٣٥]. أَوْ نَفِي الْحَرَجِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾ [سورة النور: الآية ٢٩].

٣- التعبير بصيغة الأمر مع وجود القرينة الصارفة عن الوجوب إلى الإباحة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: الآية ٢]. أي: إذا تحللتُم من إحرام الحج، فالصيد مباح لكم.

٥- استصحاب الإباحة الأصلية للأشياء، والإباحة تتجه إلى الجزئيات لا إلى الكليات، وإلى بعض الأوقات، لا إلى جميع الأزمان، فالأكل مباح من حيث تخيير المكلف في أنواع المطاعم، ولكنه مطلوب في أصله؛ لأنَّ فيه حياة الإنسان.^(١)

٦ - العزيمة والرخصة:

وقد وقع خلاف بين العلماء في العزيمة الرخصة هل هي من أحكام الحكم التكليفي، أم هي من أحكام الوضعي؟
فمن جعل العزيمة والرخصة من أحكام الحكم التكليفي: نظر إلى العزيمة أنَّها اسم لما طلبه الشارع، وأن الرخصة اسم لما أباحه الشارع عند الضرورة تخفيفاً عن المكلفين، والطلب في العزيمة والإباحة في الرخصة من أقسام الحكم التكليفي. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب،^(٢) وتاج الدين ابن السبكي،^(٣)

(١) الموافقات، للشاطبي (٢٠٦/١).

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، المقرئ، الأصولي، الفقيه، النحوي، المالكي، صاحب التصانيف. ولد (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ). وكان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي. وحفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وسمع منه (التيسير)، وقرأ بطرق (المبهج) على الشهاب الغزنوي، وتلا بالسمع على أبي الجود. وتفقه على: أبي المنصور الأبياري، وكان رأساً في العربية وعلم النظر، درس بجامعة دمشق، وبالنورية المالكية، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٦٦/٢٣)؛ الوافي بالوفيات، للصفدي (٣٢٢/١٩).

(٣) هو عبد الوهاب بن علي المقدسي الإمام العالم الفقيه المحدث النحوي الناظم تاج الدين أبو نصر ابن العلامة (٧٢٨هـ - ٧٧١هـ) وسمع من المقدسي وطبقته بمصر ومن بنت الكمال وابن تمام ومن المزي، وعني بالرواية وسمع كثيراً، وقرأ بنفسه على شمس الدين الذهبي كثيراً، وأفتى ودرس وصنف الأشباه والنظائر في مذهب الشافعي ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (٢١٠ - ٢٠٩/١٩).

والزرركشي.^(١)

ومنهم من جعل العزيمة والرخصة من أحكام الوضعي: نظر في العزيمة إلى أن الشارع جعل الأحوال العادية للمكلفين سبباً لبقاء الأحكام الأصلية واستمرارها، وأن الرخصة ترجع إلى جعل الشارع الأحوال الطارئة غير الاعتيادية سبباً للتخفيف عن المكلفين، والسبب من أقسام الحكم الوضعي. وهذا ما ذهب إليه الأمدي، والغزالي، والشاطبي، وابن قدامة.^(٢)

ولعل القول: بعد العزيمة والرخصة من أحكام الحكم التكليفي أقرب؛ لأن من مقتضاه أن ينتقل ما هو موضع النهي إلى المباح، أو ما هو مطلوب على وجه الحتم، واللزوم إلى جائز الترك في أمد معلوم، فهو من باب الانتقال من حكم تكليفي إلى آخر.^(٣) وقد ذهب بعض الأصوليين^(٤) إلى دخول الأحكام التكليفية في العزيمة والرخصة.

تعريف العزيمة لغة: القصد المؤكد وإرادة الفعل والجد بغير تردد^(٥) ومنه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [سورة طه: الآية ١١٥]. أي: قصداً بليغاً متأكداً في العصيان.

تعريف العزيمة اصطلاحاً: "هو طلب الفعل مع عدم اشتها المانع الشرعي"^(٦)، وقيل: "حكم شرعي شرع لعموم المكلفين، دون النظر إلى ما قد يطرأ عليهم من أضرار".^(٧)

(١) المهذب (١/٤٥٤).

(٢) المهذب (١/٤٥٣).

(٣) أصول الفقه، لأبي زهره (ص: ٥٠).

(٤) البيضاوي، الرازي، القرافي، الغزالي، الأمدي، ابن الحاجب، وينظر: التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (١٥٣/٢).

(٥) مختار الصحاح (١/٢٠٨)، لسان العرب (١٢/٣٩٩)، كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ-)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. (١/١٦).

(٦) ينظر: شرح تنقيح الفصول (١/٨٧).

(٧) ينظر: الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٥١).

والأقرب هو تعريف العزيمة بقوله: "حكم شرعي شرع لعموم المكلفين، دون النظر إلى ما قد يطرأ عليهم من أضرار" ومن التعريف: فإن الأصل في الأحكام العزائم، ثم قد يطرأ عليها ما يجعلها رخصة.

والعزيمة تنتوع بتنوع الحكم التكليفي: من وجوب وندب وكراهة وإباحة، ولا تطلق عند المحققين إلا إذا قابلتها رخصة.^(١)

تعريف الرخصة لغة: تدل على اللين وهي خلاف الشدة.^(٢) وضد الغلاء^(٣)

وترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه.^(٤)

تعريف الرخصة اصطلاحاً: هي ما رخص مع قيام المحرم.^(٥)

وبهذا يتضح أن الرخصة، تنقل المكلف من الواجب إلى الإباحة، وقد تنقله من الواجب إلى المندوب؛ رفعاً للرجح والمشقة على المكلف.

أنواع الرخص:

- ١ - رخصة واجبة أصلها التحريم، كأكل الميتة للمضطر.^(٦)
- ٢ - رخصة مستحبة أصلها التحريم، كالقصر في السفر بعد ثلاثة أيام.^(٧)
- ٣ - الرخصة الجزئية: يقتصر فيها على موضع الحاجة، فإن المصلي إذا انقطع سفره وجب عليه الرجوع إلى الأصل من إتمام الصلاة وإلزام الصوم والمريض إذا قدر على القيام في الصلاة لم يصل قاعداً، وإذا قدر على مس الماء لم يتيمم.^(٨)

(١) ينظر: التقرير والتحبير على تحرير لابن الهمام (١٥٣/٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥٠٠/٢).

(٣) مختار الصحاح (١٢٠/١).

(٤) لسان العرب (٤٠/٧).

(٥) كشف الأسرار شرح أصول البيهقي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ) دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ، (٢٩٩/٢).

(٦) البحر المحيط (٣٧/٢)؛ ينظر: المستصفى (٧٨/١).

(٧) البحر المحيط (٣٧/٢).

(٨) ينظر: حاشية الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ (١٣٩/٢).

٤ - رخصة مكروهة أصلها التحريم، كالقصر دون ثلاثة أيام والترخيص في النفل عن التحريم إلى الكراهة.^(١)

٥ - رخصة مباحة أصلها التحريم، كالتيمم عند وجود الماء بأكثر من ثمن المثل.^(٢)

٦ - رخصة خلاف الأولى، كالإفطار في رمضان للمسافر الذي لا يشق عليه الصيام

ولا يتضرر به، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى

الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٤].^(٣)

والعزيمة أفضل من الرخصة؛ لأنَّ العزيمة هي الأصل، والرخصة سببها ظني، وهو

المشقة وهي تتفاوت بحسب الأشخاص والأحوال، ومن ذلك عدم قول كلمة الكفر،

عند الإكراه بالقتل، إغاضة للكافرين، وإظهار للحق.^(٤)

الفرع الثاني: الحكم الوضعي:

إن الحكم الوضعي: هو ما يقتضي جعل شيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً، أو

مانعاً منه، أو صحيحاً، أو باطلاً، أو فاسداً. وهذه هي أنواع الحكم الوضعي.^(٥)

وسميت هذه الأحكام وضعية؛ لأنَّ الشارح^(٦) وضعها علاماتٍ لأحكام تكليفية

وجوداً أو انتفاءً^(٧)، فإذا وجد السبب، وتحقق الشرط، وزال المانع، ترتب على الفعل

الأثر الشرعي. فإذا دخل وقت الصلاة وهو سبب لوجودها، وتحقق الوضوء وهو

شرطها، وانتفى المانع وهو زهاب عقل المكلف، فقد وجبت الصلاة.^(٨)

(١) البحر المحيط (٣٧/٢).

(٢) البحر المحيط (٣٧/٢).

(٣) البحر المحيط (٣٦/٢).

(٤) ينظر: الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٥٢).

(٥) الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي (ص: ٢٠).

(٦) الشارح: ليس من أسماء الله الحسنى، ولكن اشتهر على السنة الأصوليين.

(٧) إرشاد الفحول (٢٦/١).

(٨) أصول الفقه، لأبي زهرة، (ص: ٥٥).

أقسام الحكم الوضعي:

أولاً: السبب

تعريف السبب لغة: كل شيء يتوصل به إلى غيره^(١) ومنه قوله تعالى: ﴿قَاتِلْ سَبَبًا﴾ [سورة الكهف: الآية ٨٥]، أي طريقاً لأنه يتوصل بها إلى غيرها.

تعريف السبب اصطلاحاً: هو الوصف الظاهر المنضبط الذي دل السمع على كونه مُعرِّفاً للحكم الشرعي، كجعل دلوك الشمس معرفاً لوجوب الصلاة^(٢) أي يستلزم وجوده وجود.

أقسام السبب:^(٣)

- ١- سبب من فعل المكلف: هي أفعال المكلف التي جعلها الله تعالى أمارة على وجود الحكم، مثل كون السفر سبباً لرخصة الإفطار.
 - ٢- سبب ليس من فعل المكلف: هي التي جعلها الله إمارة على وجود الحكم. مثل كون الوقت سبباً للصلاة، وكون الاضطرار سبباً لإباحة الميتة.
- وهناك تقسيمات أخرى للسبب،^(٤) اكتفيت بذكر هذا التقسم، لسهولة وبساطته، وتوضيح المطلوب من دون تطويل وتعقيد.
- والاسباب ترد عليها مسبباتها، ولو لم يرد فاعل تلك المسببات، فالميراث سببه الموت ولو لم يُرده المتوفى، ولورده الوارث، ولذا قالوا: أنه لا شيء يدخل في ملك الإنسان جبراً عنه غير الميراث.
- وترتيب المسببات على أسبابها الشرعية، يكون بحكم الشارع، ولا دخل في ذلك لرضا المكلف أو عدم رضاه^(٥).
- وأما الحديث عن الفرق بين السبب والعلة، فسيأتي في المبحث الثالث، من هذا الفصل بمشيئة الله تعالى.

(١) لسان العرب (٤٥٨/١ - ٤٥٩)، القاموس المحيط (٩٦/١)، المصباح المنير (٢٦٢/١).

(٢) البحر المحيط (٦/٢)، الإحكام، للآمدي (١٢٧/١).

(٣) الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٥٥ - ٥٦).

(٤) والسبب أربعة أقسام في حق الحكم سبب حقيقي وسبب سمي به مجازاً، وسبب له شبهة العلة وسبب هو في معنى العلة. ينظر: كشف الأسرار شرح أصول، للبزدوي (١٧٤/٤)، أصول السرخسي (٣٠٤/٢).

(٥) أصول الفقه، لأبي زهرة (٥٥ - ٥٧).

ثانياً: الشرط:

تعريفه الشرط لغة: العلامة. وأشراط الساعة: علاماتها^(١) ومنة قول: ﴿فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [سورة محمد: الآية ١٨].

تعريف الشرط اصطلاحاً: "ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته"^(٢)، ويزاد عليه قيد "وكان خارجاً عن حقيقة الشيء".

فمثلاً: الضوء شرط لصحة الصلاة، عدم وجوده يلزم منه عدم صحة الصلاة، ووجوده لا يلزم منه صحة ولا فساد للصلاة لاحتمال وجود مانع من الصحة غيره. وأما القيد الأخير فللتفرقة بين الشرط، والركن، فالركن داخل في ماهية الشيء؛ كقراءة الفاتحة؛ ركن من الصلاة بخلاف الضوء؛ فهو شرط لصحتها، وهو خارج عنها.

ما يتفق ويختلف فيه الشرط والسبب: أن السبب كما عُرِف سابقاً يفضي إلى المسبب؛ لأنه يترتب على وجود السبب وجود المسبب، مثل الطهارة في الصلاة، وحولان الحول في الزكاة، والزوجية لإيقاع الطلاق، فإذا لم توجد هذه الشروط لم يوجد الحكم، ولكن لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. فالشرط يكمل السبب، ويحقق أثره المترتب عليه، فعقد البيع سبب لانتقال الملكية إذا توفرت شروطه. فيتفق السبب والشرط أنهما ليسا من ماهية الشيء وحقيقته، ويختلفان أن السبب يستلزم وجود المسبب، وأما الشرط فلا يلزم من وجوده وجود المشروط فيه.^(٣)

وقد يقال: إن الشرط يؤثر في الحكم من جهة العدم، والسبب يؤثر في الحكم من جهة الوجود والعدم.^(٤)

الشرط والركن:

(١) الصحاح، للجوهري (١١٣٦/٣)، مقاييس اللغة (٢٦٠/٣)، لسان العرب (٣٢٩/٧)، القاموس المحيط (٦٧٣/١).

(٢) ينظر: شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي (٤٥٢/١).

(٣) الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي (ص: ١٣٧)، ينظر: الوجيز، لعبد الكريم زيدان (ص: ٦٠).

(٤) الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، للدكتور عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، متبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م (ص: ٧٦).

الركن: ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً من حقيقته، كالركوع في الصلاة، جزء منها.

والشرط: هو ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان خارجاً عن حقيقته، فالطهارة شرط في الصلاة، وهي أمر خارج عن الحقيقة.^(١)

أقسام الشرط:^(٢)

- والشرط ينقسم إلى أربعة أقسام: عقلي، وشرعي، ولغوي، وعادي.
- ١ - شرط عقلي: كالحياة للعلم، فإن العقل هو الذي يحكم بأن العلم لا يوجد إلا بحياة، فقد توقف وجوده على وجودها عقلاً.
 - ٢ - شرط شرعي: كالطهارة للصلاة، فإن الشرع هو الحاكم بأن الصلاة لا توجد إلا بطهارة، فقد توقف وجود الصلاة على وجود الطهارة شرعاً.
 - ٣ - شرط لغوي: ويستعمل الشرط اللغوي في السبب الجعلي، كما يقال: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن الطلاق هنا يقع عند دخولها.
 - ٥- شرط عادي: كالسلم لصعود السطح، فإن العادة قاضية بأن لا يوجد الصعود إلا بوجود السلم أو نحوه، مما يقوم مقامه.

ثالثاً: المانع

تعريف المانع لغة: هو ضد الإعطاء، وأيضاً: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده^(٣)

تعريف المانع اصطلاحاً: هو ما يلزم من وجوده عدم وجود الحكم، كالدين مع وجوب الزكاة، والأبوة مع القصاص.^(٤)

(١) حاشية روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي (٤٩٦/١)؛ الوجيز في أصول الفقه، لوهية الزحيلي (ص: ١٣٨)؛ وينظر: الوجيز، لعبد الكريم زيدان (ص: ٥٩).؛ وينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم النملة (١٩٦٣/٥).

(٢) إرشاد الفحول (٣٧٦/١).

(٣) لسان العرب (٣٤٣/٨)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١٢٨٧/٣)، مقاييس اللغة (٢٧٨/٥).

(٤) البحر المحيط (١٢/٢)

أقسام الموانع الشرعية: (١)

أحدها: ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره: كالرضاع يمنع صحة النكاح ابتداءً ويقطعه دواماً. فلا يجوز الزواج بالأخت من الرضاع في البداية، ولا يجوز أن يدوم معها إذا ظهر أنها رضعت معه، بل يجب الفسخ فوراً.

ثانيها: ما يمنعه ابتداءً لا دواماً: كالإحرام بالنسبة إلى النكاح، فإن الإحرام يمنع ابتداءً عقد النكاح ما دام محرماً، ولا يمنع من الدوام على نكاح قبله.

ثالثها: ما يمنعه دواماً لا ابتداءً: كالطلاق، فإنه مانع من الدوام على النكاح الأول ولا يمنع ابتداءً نكاح ثان.

رابعاً: الصّحة والبطلان.

إن الصحة والبطلان والفساد، أوصاف ترد على الحكم الشرعي، سواءً كان تكليفاً أم وضعياً.

تعريف الصحة لغة: الصحة خلاف السقم^(٢)، الصاد والحاء أصل يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. ومن ذلك الصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب.^(٣)

تعريف الصحة اصطلاحاً: ما استوفى أركان الشيء، وشروطه الشرعية، وترتبت عليه آثاره الشرعية^(٤).

أي: فالصحة في العبادات أن الفعل إذا كان موافقاً للأمر، كان كافياً في سقوط القضاء، وفي المعاملات تترتب عليه أحكامه.

تعريف البطلان في اللغة: الباطل: ضد الحق.^(٥) وبطل: بمعنى فسد أو سقط حكمه فهو باطل وجمعه بواطل^(٦).

(١) البحر المحيط (١٣/٢).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣٨١/١)، مختار الصحاح (١٧٣/١).

(٣) مقاييس اللغة (٢٨١/٣)، لسان العرب (٥٠٧/٢)، وينظر: القاموس المحيط (٢٢٨/١).

(٤) كشف الأسرار (٢٥٩/١)، الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي (ص: ١٤٠)، الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ٦٥).

(٥) الصحاح (١٦٣٥/٤)، مختار الصحاح (٣٦/١).

(٦) المصباح المنير (٥١/١).

تعريف البطلان اصطلاحاً: هو ما لم يستوف الأركان والشروط من الأفعال، سواءً تعلق بالعبادات أم بالمعاملات، فلا تترتب آثارها الشرعية عليها.

هل الصحة والبطلان من أحكام الحكم الشرعي أم العقلي؟

ذهب ابن الحاجب إلى أن الصحة والبطلان، أو الحكم بالصحة والبطلان أمر عقلي، غير مستفاد من الشرع، فلا يكون داخلاً في الحكم الشرعي.

وإنما قلنا: أنها أمر عقلي؛ لأنَّ الصحة في العبادة، إما كون الفعل مسقطاً للقضاء، كما هو مذهب الفقهاء، أو موافقته لأمر الشريعة، كما هو مذهب المتكلمين. كصلاة من ظن أنه متطهر، ثم تبين خطؤه غير صحيحة على الأول؛ لعدم [سقوط] القضاء، وصحيحة على الثاني؛ لكونها متوافقة لأمر الشرع.

ولا شك أن العبادة إذا اشتملت على أركانها وشرائطها حكم العقل بصحتها بكل من التفسيرين، سواء حكم الشارع بها أو لا.^(١)

والجمهور من الأصوليين على أن الصحة والبطلان، أمر شرعي، ثم اختلفوا هل هو تكليفي أم وضعي، والأقرب أنه وضعي؛ لأنه ليس فيه الاقتضاء أو التخيير؛ لأنَّ الحكم بصحة العبادة وبطلانها، وكذا بصحة المعاملات، وبطلانها لا يفهم منه اقتضاء ولا تخيير.

والبطلان، والفساد بمعنى واحد عند الجمهور،^(٢) فكل عبادة أو معاملة فقدت بعض أركانها أو بعض شروطها، فهي باطلة؛ أو فاسدة ولا يترتب عليها أثر شرعي.^(٣) فالصَّلَاة الباطلة، كالصَّلَاة الفاسدة، لا تسقط الواجب ولا تبرئ الذمة، والبيع الباطل، كالبيع الفاسد، لا يؤدي إلى نقل الملكية في البديلين، ولا يترتب عليه حكم شرعي.

وعند الأحناف: الصحة في العبادات كون الفعل مسقطاً للقضاء، والبطلان عدم سقوط القضاء بالفعل، والصحيح في المعاملات، ما كان مشروعاً بأصله ووصفه جميعاً، بخلاف الباطل ليس مشروع في أصله، والفساد مشروع بأصله دون وصفه.^(٤)

(١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٤٠٧/١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للأمدي (١٣١/١).

(٣) ينظر: كشف الأسرار (٢٥٨/١)، الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص ٦٦).

(٤) كشف الأسرار (٢٥٩/١).

فمثال الباطل في المعاملات، كأن يصدر البيع من مجنون، أو يكون بيعاً لمعدوم، فهذا خلل في أصل العقد واضح، لا يترتب عليه أي أثر شرعي.

ومثال الفاسد في المعاملات: كالبيع بثمن مجهول، والزواج بغير شهود، فهذا قد وقع الخلل في بعض شروطه الخارجة عن ماهيته، وأركانه، ويترتب عليه أثر، فتنتقل الملكية بالقبض في البيع الفاسد، ويجب المهر والعدة في الزواج الفاسد، ويثبت فيه النسب بالدخول.^(١)

(١) الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي (ص: ٤١).

المطلب الثالث

الأحكام المعللة

وفيه أربعة فروع:

إن الأحكام العقيلة والشرعية على قسمين: منها ما يعلل، ومنها ما لا يعلل^(١)، والإجماع منعقد على صحة تعليل الأحكام بالأوصاف الظاهرة المنضبطة المشتملة على احتمال الحكم^(٢)، والأحكام تعلل بعلة، وقد تعلل بأكثر من علة. تستقل كل واحدة منها في اقتضاء الحكم، كالمرأة يجتمع فيها الصَّوم، والإحرام، والحيض، فكل سبب من هذه الأسباب لو قدر منفرداً تعلق به اقتضاء تحريم الوط، فإذا اجتمعت فالحكم ثابت بها أجمع.^(٣) وقبل الحديث عن التعليل، يكون البدء بتعريف التعليل لغة، واصطلاحاً، ثم ذكر نموذجاً من تعليل الأحكام الشرعية.

الفرع الأول: تعريف التعليل لغة: مصدر علَّل، فيقال: علل الرجل إذا سقى سقياً بعد سقى، أو ورد المورد مرة بعد أخرى، وقد اعتلَّ الرجل، وهذا علةٌ لهذا أي سبب له.^(٤) والتعليل تبين علة الشيء.^(٥)

الفرع الثاني: تعريف التعليل اصطلاحاً: قال السرخسي^(٦): التعليل هو تعدية حكم الأصل، إلى الفرع.^(١)

(١) المحصول في أصول الفقه، لمحمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)،

تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق، عمان، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. (١/١٣٢).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للأمدي (٣/٢٠٣).

(٣) ينظر: كتاب التلخيص في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن

الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر

الإسلامية - بيروت، تاريخ النشر: بدون، ط: بدون، ت، بدون، (٣/٢٨١).

(٤) ينظر: لسان العرب (١١/٤٦٧ - ٤٦٩).

(٥) تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي، لعبدان علي عبد الرحمن اسبيته، قدمت لنيل درجة

الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في غزة للعام الجامعي ٢٠٠٥م -

١٣٢٦هـ. (ص: ٤٤).

(٦) هو محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة: قاض، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس (في

خراسان). أشهر كتبه المبسوط في الفقه والتشريع، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالجلب في أوزجند

(بفرغانة) وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد، وكان سبب سجنه كلمة نصح بها الخاقان ولما أطلق سكن

فرغانة إلى أن توفي (٤٨٣هـ). نقلاً عن الأعلام للزركي (٥/٣١٦).

أي: هو آلية استخراج العلة، وإثباتها في الفرع كما هي في الأصل، لينتقل الحكم من الأصل إلى الفرع.

الفرع الثالث: التعليل بين المجتهدين والمتعصبين للمذاهب:

بحث العلماء في التعليل، ولم يخل عصر من عصور الإسلام عن الكلام فيه، سواء في ذلك عصور الاجتهاد والتقليد، إلا أن أهل الاجتهاد بحثوا فيه بحثاً عملياً، أبدوا فيه مرونة الشريعة، والمتعصبين للمذاهب بحثوه بحثاً نظرياً، لم يتعد فيه قواعد المذهب.^(٢)

وعند الكلام عن التعليل لابد من الكلام عن العلة، والسبب، والحكمة، والشرط، وسيعقد لذلك مبحث قادم هو [المبحث الثالث من هذا الفصل إن شاء الله].

وقد انقسم العلماء في نظرتهم للتعليل إلى قسمين: المجتهدون، والمتعصبون للمذاهب. **المجتهدون ونظرتهم للتعليل:** فقد استنبطوا الأحكام، وبينوا عللها التي استندوا إليها من غير أن يضعوا القواعد والضوابط لذلك التعليل، فكانوا يقدرها كل حادثة بظروفها، ويفصلوا لها الحكم المناسب لها، سواء وجدوا لهذه الحادثة أصلاً يرجعون إليه لمشابهتها له، أو لم يجدوا لها ذلك.

المتعصبون للمذاهب ونظرتهم للتعليل: حاولوا ضبط ذلك التعليل بضوابط يبينوا فيها ما يصح سلوكه فيها، وما ينبغي الابتعاد عنه، فجعلوا لاستنباط العلة طرقاً سموها مسالك العلة، ثم شرطوا الشروط لتلك العلة التي يعلل بها، وذكروا شروطاً لا تتحقق العلة بدونها. فإن أتت الفروع على الصورة الغير المعروفة في المذهب، لا مناص من ردها، وعدم قبولها.^(٣)

الفرع الرابع: التعليل في العقيدة (أصول الدين): على الرغم أن البحث ليس في أصول الدين، وإنما هو في أصول الفقه، فكان لا بدّ من بيان بعض ما له صلة وثيقة بهذا المطلب، وقد اختلف العلماء في أخذهم للتعليل في أصول الدين على مذهبين: الآخذون بالتعليل، والمنكرون للتعليل.

(١) أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ) دار المعركة -

بيروت. ط: بدون، وتاريخ ط بدون. (٢/ ١٩٢)، كشف الأسرار (٣/ ٣٢٥)، البحر المحيط (٧/ ١٦٣).

(٢) ينظر: تعليل الأحكام شلبي (ص: ١٢).

(٣) ينظر: تعليل الأحكام شلبي (ص: ١٢).

المذهب الأول: مذهب الآخذين بالتعليل: ومن أبرز القائلين بالتعليل الطوفي^(١)،
والشيخ تقي الدين ابن تيمية^(٢) وابن القيم^(٣) وابن قاضي الجبل^(٤) وهو مذهب
الشيعة^(٥) والمعتزلة^(٦).

(١) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، (ت: ٧١٦هـ) فقيه حنبلي، من العلماء. ولد بقريّة طوف في العراق، وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفي في بلد الخليل (فلسطين)، له بغية السائل في أمهات المسائل في أصول الدين، و البلب في أصول الفقه اختصر به روضة الناظر لابن قدامة، نقلاً من أعيان العصر وأعوان النصر، لصالح الدين خليل الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عثمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، (٢/٤٤٥ - ٤٤٧)؛ ذيل طبقات الحنابلة، (٤/٤٠٤ - ٤٢١)؛ الدرر الكامنة (٢/٢٩٥ - ٢٩٧)؛ شذرات الذهب (٨/٧١ - ٧٣).

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، (ت: ٧٢٨هـ). سمع على أمين الدين بن القاسم بن أبي بكر الاربلي صحيح مسلم، وسمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليسر وغيرهم. وحدث وسمع منه البرزالي والذهبي. وكان واسع المعرفة بالتفسير والحديث والفقه والأصول والعربية وغير ذلك موصوفاً بالاجتهاد. مات مسجوناً بقلعة دمشق. ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/٥٦ - ٥٧)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبي الطيب المكي الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. (١ / ٣٢٥ - ٣٢٦).

(٣) هو محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، من أعلام الإصلاح الديني في القرن الثامن الهجري. ولد في دمشق (٦٩١هـ - ٧٥١هـ). وتلمذ على يد ابن تيمية، حيث تأثر به تأثراً كبيراً وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه. وسُجن ابن قيم الجوزية وعُذّب عدة مرات، وأطلق من سجنه بقلعة دمشق بعد وفاة ابن تيمية. ومن أبرز كتبه: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، إعلام الموقعين؛ زاد المعاد؛ مدارج السالكين؛ الواهب الصيّب؛ التبيان في أقسام القرآن. نقلاً عن شذرات الذهب (٨/٢٨٧).

(٤) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة، جمال الإسلام، شرف الدين، المشهور بابن قاضي الجبل: شيخ الحنابلة في عصره. أصله من القدس، ومولده ووفاته في دمشق. (٦٩٣هـ - ٧٧١هـ)، كان يحفظ ٢٠ ألف بيت من الشعر. طلب إلى مصر فدرّس في مدرسة السلطان حسن، وعاد إلى دمشق فولي بها القضاء سنة ٧٦٧هـ وتوفي وهو قاض. له مصنفات، منها (الفائق) ، نقلا من شذرات الذهب (٨/٣٧٧ - ٣٧٦).

(٥) الشيعة هم الذين شايعوا علياً ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده. وقالوا: الإمامة هي ركن الدين. وقالوا: بعصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً، وفعلًا، وعقدًا، إلا في حال النقية. ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك، وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه. ينظر: الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي، ط: بدون، وتاريخ ط، بدون (١ / ١٤٦ - ١٤٧).

(٦) المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل. واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة = بذاته، واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا

والآخذون بالتعليل فريقان:

فريق يوجب الأخذ بالتعليل: وهم المعتزلة، الذين قالوا بوجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى.^(١)

وفريق يجوز الأخذ بالتعليل: وهم الماتريديّة،^(٢) الذين قالوا الصلاح والأصلح، تفضلاً وإحساناً من الله تعالى على عباده.

المذهب الثاني: مذهب منكري التعليل.

ومن أبرز المنكرين للتعليل^(٣) الظاهرية، والنظام، والأشعرية،^(٤) والجهمية.^(٥)

النمط: توحيداً. وأن العبد قادر خالق لأفعاله خيراً وشرها، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة. والله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد. وسموا هذا النمط: عدلاً. واتفقوا أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة، استحق الثواب والعوض. والتفضل معنى آخر وراء الثواب. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط: وعداً. واتفقوا على أن أصول المعرفة، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع. والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل. الملل والنحل (١ / ٤٣ - ٤٦).

(١) شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي (٣١٢/١). ومعنى إيجاب الصلاح والأصلح على الله تعالى عند المعتزلة أنه يجب على الله أن يفعل بكل مكلف ما هو الأصلح له في دينه ودنياه، وهذا أصل فاسد، وإن كان الرب تعالى بحكمته ورحمته يفعل بحكمة لخلق ما يصلحهم في دينهم ودنياهم. ينظر منهاج أهل السنة، النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. (٣٩٦/٦).

(٢) الماتريديّة: فرقة كلامية (بدعية)، تُنسب إلى أبي منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، (ت: ٣٣٣هـ)، نسبة إلى (ماتريد) وهي محلة قرب سمرقند فيما وراء النهر، قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة والجهمية، وأبو منصور الماتريدي لم يذكر من ترجم له كثيراً عن حياته، أو كيف نشأ وتعلم، أو بمن تأثر. ولم يذكروا من شيوخه إلا العدد القليل مثل: نصير بن يحيى البلخي، وقيل نصر وتلقى عنه علوم الفقه الحنفي وعلوم الكلام، وله مؤلفات كثيرة: في أصول الفقه والتفسير. ومن أشهرها: تأويلات أهل السنة أو تأويلات القرآن، مخالفاً لطريقة السلف الصالح. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٩٥/١).

(٣) شرح الكوكب المنير (١ / ٣١٢).

(٤) الأشعرية هم: أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه - قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة - وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبباً، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله ﷺ، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في أغلب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة - كما بين في كتاب الإبانة - إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعاً. ينظر: الملل والنحل (١ / ١٣٨ - ١٥٨)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لتقي الدين أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: ٧، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، (٣٢٤/٢).

أدلة القول الأول: المثبتون للتعليل: وهم الطوفي، والشيخ تقي الدين ابن تيمية، وابن القيم، وابن قاضي الجبل، وهو مذهب الشيعة، والمعتزلة.

استدل مثبتو التعليل بأدلة من الكتاب، والسنة، وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم ومنها الآتي:

١- قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٣]. والعلة في الصيام هي حصول التقوى من الصيام.^(٢)

٢- قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنهَا وَأَطْعِمُوا ٱلْبَائِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [سورة الحج: الآية ٢٨] والعلة في الحج هي منافع لهم وذكر الله تعالى، وإطعام البائس والفقير.^(٣)

٣- التصريح بلفظ الحكمة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَلَغَةٌ فَمَا تُعِنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [سورة القمر: الآية ٥] وقوله تعالى: ﴿وَٱنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَآبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [سورة النساء: الآية ١١٣]، والحكمة هي التي توصل للغايات المحمودة، فلو لم تكن الأحكام لعل لما كانت هناك حاجة لإرسال الرسل وإنزال الكتب، ولما كان كلام الشارع حكمة وفضلاً عن أن تكون حكمة بالغة.^(٤)

٤- إنكاره سبحانه وتعالى، أن يسوى بين المختلفين كقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلسَّامِيْنَ كَالْءَاجِرِيْنَ﴾ [سورة القلم: الآية ٣٥]. أو يفرق بين المتماثلين كقوله: ﴿فَٱسْتَجَآبَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّن بَعْضٍ ۗ فَٱلَّذِينَ هَآجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٩٥]. وأن حكمته وعدله يأبى

(١) الجهيمه هم: أتباع الجهم بن صفوان، وهي فرقة معطلة تنكر أسماء الله وصفاته، وتزعم أن الإنسان مجبور على أفعاله، وأن الجنة والنار نغنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، وغير ذلك من الضلالات. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢ / ٣٢٤)، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٢٧ - ١٣٠).

(٢) تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي (ص: ٧٣).

(٣) تعليل الأحكام عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي (ص: ٧٣).

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. (ص: ١٩٠).

ذلك، أما القرآن الكريم مملوء من مثل هذا؛ يخبر تعالى أن حُكْمَ الشيء في حكمته، وعدله، حُكْمَ نَظيره، ومماثلته، وضدَّ حُكْمَ مضاده ومخالفه.^(١)

٥- إن إبطال الحكم، والمناسبات، والأوصاف (التعليل) التي شرعت الأحكام لأجلها ما هو إلا إبطال للشرع جملة، وهذا من أعظم الجنايات، فإنَّ العقلاء لا يمكنهم إنكار الأسباب، والحكم، والمصالح، والعلل الغائبة.^(٢)

٦- تعليل الصحابة، والتابعين لأحكامهم، لا يتطرق الشك إليها سواء أثبتوا الأحكام على العلة المستتبطة؛ أو المنصوصة، ولقد عللوا بالمصلحة والضرورة والحاجة ودفع الضرر، وأثبتوا أحكاماً لم تكن موجودة.^(٣)

أهم أدلة القول الثاني: القائلون بإنكار التعليل: ومن أبرزهم الظاهرية، والنظام، والأشعرية، والجهمية واستدلوا.

١- لو كان فعله تعالى لغرض، لكان ناقصاً بذاته مستكماً بغيره، وهو تحصيل ذلك الغرض، وهذا محال بحقه تعالى.

وجواب هذا: أن نفي الحكمة، والعلة، والغاية، عن فعل أحكم الحاكمين، نفي لفعله الاختياري في الحقيقة، وذلك أنقص النقص.^(٤)

٢- إن العلة إن كانت قديمة لزم من قدمها قدم الفعل، وهو محال، وإن كانت محدثة افتقرت علة أخرى ولزم التسلسل، (تسلل الحوادث الماضية).^(٥)

ونوقش هذا بأنه: لا يلزم من قدم العلة قدم المعلول كالإرادة القديمة، ومتعلقها حادث، ولو كانت حادثاً لم تفتقر إلى علة أخرى. والمراد بالتسلسل في الحوادث المستقبلية، لا في الحوادث الماضية، وهذا جائز عند جماهير المسلمين.^(٦)

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية (ص: ١٩٩).

(٢) ينظر: شفاء العليل (ص: ٢٠٥).

(٣) تعليل الأحكام في الشريعة الإسلامية، عادل الشويخ، دار البشائر للثقافة والعلوم _ طنطا ط: ١ (ص: ٥٧).

(٤) شفاء العليل (ص: ٢٠٩).

(٥) التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرادوي (٧٥٣/٢)، شرح الكوكب المنير (١/ ٣١٥).

(٦) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام

ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط: ١، ١٤٠٦

هـ - ١٩٨٦ م. (١ / ١٤٦).

٣- لو صح أن الأحكام معللة فما هي الحكمة، والمصلحة في خلق الكفر والفسوق، وفي خلق الأشياء المضرة، وفي خلق إبليس، والشياطين.
ويناقش هذا: أن الحكمة إما تتعلق بالحدوث، والوجود، والكفر. وأنواع المعاصي راجعة إلى مخالفة نهي الله، ورسوله ﷺ، وترك ما أمر به، وليس ذلك من متعلق الإيجاد في شيء.

وأيضاً فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وله في جميع ما ذكرتم، وغيره حكمة ليست من جنس الحكمة التي للمخلوقين، كما أن فعله ليس مماثلاً فعلهم، ولا قدرته، وإرادته، ومشيتته، ومحبتته، ورضاه، وغضبه، مماثلاً لصفات المخلوقين.^(١)

٤- جلب المنفعة، أو دفع المضرة، والمنفعة عبارة عن اللذة، أو ما يكون وسيلة إليها، والمضرة عبارة عن الألم، أو ما يكون وسيلة إليه، والوسيلة إلى اللذة مطلوبة بالعرض، والمهروب عنه بالذات ليس إلا الألم؛ فيرجع حاصل الغرض والحكمة إلى تحصيل اللذة، ورفع الألم. ولا لذة إلا والله تعالى قادر على تحصيلها ابتداءً من غير وسائط، وكذا المضرة قادرة على دمعها ابتداءً من غير وسائط، وإذا ثبت هذا لم تكن فعالية الله متوقفة على الوسائط، ولم تكن فاعلية للوسائط متوقفة على فاعليته لتلك الذات والآلام، استحالة تعليل أحدهما بالآخر.^(٢)

ونوقش هذا بأنه: إذا تأملت الوجود رأيت قائماً بذلك، شاهداً على منكري الحكمة، فكم لله سبحانه في إحداث تلك الوسائط من حكم ومصالح ومنافع للعباد لو بطلت تلك الوسائط لفاتت تلك الحكم والمصالح.^(٣)

وأيضاً ما المانع أن يفعل سبحانه أشياء معللة، وأشياء غير معللة، ولا يلزم من انتفاء التعليل في بعض الأفعال، انتفاؤه في الجميع، فإنه لا يجب أن يكون كل شيء لعلته، فالحق أن جميع أفعاله وشرعه لها حكم وغايات؛ لأجلها شرع وفعل وأن لم يعلمها الخلق على التفصيل فلا يلزم من عدم علمهم بها انتفاؤها في نفسها^(٤)، وسيظهر

(١) شفاء العليل (ص: ٢١٨).

(٢) المحصول، للرازي (٥/ ١٣٣).

(٣) شفاء العليل (ص: ٢١٤).

(٤) شفاء العليل (ص: ٢١٤).

أثر الاختلاف بين القائلين بالتعليل والمنكرين للتعليل في الفصول التطبيقية التالية، الثاني، والثالث، والرابع من هذا البحث. إن شاء الله تعالى.

إن الناظر في آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأقوال الصحابة^{رضي الله عنهم}، والتابعين، ومن بعدهم، يجد أن التعليل ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفي أقوال الصحابة^{رضي الله عنهم}، ومن بعدهم، ويجد التعليل هو روح الشريعة الإسلامية، الذي به تمضي، وبه تحل مشكلات الحاضر، وننظر إلى المستقبل بروح تعليلية أصولية.

إن المتأمل في أقوال القائلين بالتعليل والمانعين، يجد إفراطاً وتفريطاً في مسألة التعليل من حيث الإطلاق، ولعل القول الوسط، هو أن الله تعالى شرع الشرائع لحكمة، ومصالحة، وبعض هذه الأحكام قد تُدرك علتها، وبعضها لا تُدرك علتها مما لا يعقل معناه، وبعضها قد لا يُدرك علتها في زمن ويُدرك في زمن آخر، وقد لا يُدرك علتها وحكمته لعلماء عصر، ولكنه قد يُدرك لعلماء عصر بعدهم، وما لا يدرك علتها ليس معنى هذا أنه ليس فيه علة؛ ولكن خفي على علمائنا إدراكه الآن، وقد يتجلى لهم أو لغيرهم من العلماء في زمن آخر.

وما أحسن كلام الإمام الشاطبي^(١) حيث قال: "الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق"^(٢). ولعل ما حمل المنكرين على إنكار تعليل الأحكام هو التنزه عن وصف أفعال الله تعالى بما يوهم المنفعة له، أي بجواز الصلاح والأصلح على الله. وجاء في كتاب (تخريج الفروع على الأصول): "الشافعي رحمته الله حيث رأى أن التعبد في الأحكام هو الأصل، غلب احتمال التعبد وبنى مسأله في الفروع عليه، وأبوحنيفة رحمته الله حيث رأى أن التعليل هو الأصل، بنى مسأله في الفروع عليه"^(٣).

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: (ت ٧٩٠هـ) أصولي حافظ، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، من كتبه الموافقات في أصول الفقه، شرح الألفية سماه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، قال التتبيكتي: لم يولف عليها -أي على الخلاصة المعروفة بالألفية- مثله، بحثاً وتحقيقاً، فيما أعلم. نقلاً عن الأعلام للزركلي (١/٧٥).

(٢) الموافقات، للشاطبي (١/٢٢١).

(٣) تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، شهاب الدين الزرنجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٨هـ، تحقيق: د. محمد أديب صالح، (١/٤١).

المطلب الرابع

بناء الأحكام على العلل

سلك القرآن الكريم في شرعية الأحكام مسلكاً بديعاً محكماً، لم يكن في تشريعه يسرد الأحكام سرداً، بل عللها وبين أسبابها.^(١) "والقرآن الكريم، وسنة رسول الله ﷺ، مملوآن بتعليل الأحكام بالحكم، والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان. ولو كان هذا في القرآن والسنة نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة"^(٢) وقد علل الصحابة رضي الله عنهم، بفطرتهم السليمة، وبتلقائية لا تكلف فيها، ولا معارض لها، وبنوا اجتهاداتهم على ما فهموه من العلل والمقاصد.^(٣)

أولاً: **تعليل الأحكام في القرآن الكريم**^(٤).

- ١- قوله تعالى: ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَأَلْيَتَمَنَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [سورة الحشر: الآية ٧] أي: إنما جعل مصرف الفيء في هذه الجهات حتى لا يتداوله الأغنياء جيلاً بعد جيل، أو قوماً بعد قوم، ولا تنتفع به الجهات المحتاجة إليه.^(٥)
- ٢- قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٢-٢٣] أي: أخبر الله تعالى بأن كل ما يجري

(١) تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي (ص: ١٤).

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية (٢٢/٢).

(٣) ينظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط: ٢ - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. (ص: ٢٠٣)

(٤) تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي (ص: ١٤-٢٢).

(٥) ينظر: تفسير البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٤٢٠ هـ. (٥٧/٥).

في هذا الكون مسطر في اللوح المحفوظ قبل أن يقع، والعلة لئلا تحزنوا على ما يفوتكم ولا تفرحوا فرح بطر وتكبر بما يأتيكم من نعم.

٣- قوله تعالى: ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٣﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّكَ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [سورة الأنفال: الآية ١٢، ١٣]. بسبب شقاقهم أو لعلة شقاقهم.

٤- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ [سورة المائدة: الآية ٩٥]. أي: أوجبنا عليه الفدية عقوبة على فعله ليدوق وبال أمره، والتعليل هنا ظاهر، أي: لعلة إذاقته وبال أمره.

٥- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٠٠]. أي: والعلة "خشية أن تنتهي هذه الخزائن".^(١)

٦- قوله تعالى: ﴿ فَيُظَلِّمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء: الآية ١٦٠]. أي أن علة التحريم هو الظلم الذي تلبس به اليهود وصددهم عن سبيل الله.

٧- قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [سورة طه: الآية ٤٤]. أي اللينوا له الحديث، لعله أن يخشى الله.

٨- قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٢]. هذا تصريح بأن الله كتب تلك الأحكام معللة بتلك المعاني المشار إليها بقوله من أجل ذلك.^(٢)

(١) روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي، (١٩٢/٢ - ١٩٣).

(٢) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٣ - ١٤٢٠ هـ، (٣٤٣/١١)، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١ - ١٤١٨ هـ. (١٢٤/٢)؛ وينظر: حاشية نهر

٩- قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٨].

دلت الآية: أن الباء في بما كسبا صريح أن القطع إنما وجب معللاً بالسرقه.^(١)

ثانياً: تعليل الأحكام في السنة النبوية الشريفة:

وليس القصد من هذا استقصاء الأدلة الدالة على التعليل، في السنة النبوية؛ لأن ذلك لا ينحصر، وسيطول البحث، ولكن سأكتفي ببعض الأدلة.

١- قوله ﷺ، في الهرة «ليست بنجس أنها من الطوافين عليكم والطوافات».^(٢)

دل الحديث على أنه: "وإن لم يقل أنها أو لأجل أنها من الطوافين، لكن أوما إلى التعليل؛ لأنه لو لم يكن علة لم يكن ذكر وصف الطواف مفيداً فإنه لو قال: أنها سوداء أو بيضاء لم يكن منظوماً إذا لم يرد التعليل".^(٣)

إن التعليل يوجب اعتبار المعنى الذي جعل علة الحكم، وإجراؤه عليه، لولا ذلك ما كان فيه فائدة.^(٤)

٢- تعليقه ﷺ، في نكاح المرأة على عمتها وخالتها: «إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم».^(٥)

الخير على أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، لجابر بن موسى بن عبد القادر أبي بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ٥، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. (١/٢٢٢).

(١) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير (١١/٣٥٦).

(٢) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم الحديث ٧٥ (١/١٩)، قال الترمذي: هذا حديث صحيح، سنن الترمذي، رقم الحديث ٩٢ (١/١٥٣).

(٣) المستصفى (١/٣٠٨).

(٤) الفصول في الأصول: لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (٤/١٢٢).

(٥) المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). رقم الحديث ١١٩٣١. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: ٢. (١١/٣٣٧). الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان (ط: ٣، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. (١٢/١١٨)). قال ابن الملقن في البدر المنير: وفي سنده عبدالله بن الحسين قاضي سجستان وقد اختلف العلماء بين توثيقه وضعفه

٣- قوله ﷺ عندما سئل عن بيع الرطب بالتمر: «أليس ينقص الرطب إذا جف قالوا: نعم، قال: فلا إذا». (١) نص في التعليل. (٢)

٤- قوله ﷺ «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء» (٣).

٥- قوله ﷺ «إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفاء والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله». (٤)

٦- قوله ﷺ: لفاطمة بنت أبي حبيش، التي كان الدم يصيبها يبين الفرق بين دم الحيض وغيره، وبين علة عدم الاعتداد بالدم العادي بقوله: «إنما هو عرق». (٥) فأمرها أن تصلي مع هذا الدم وعلل بأنه دم عرق، وليس بدم حيض. (٦)

٧- عن أبي هريرة، ﷺ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ولد لي غلام أسود، فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما ألوانها؟» قال: حمر، قال: «هل فيها من أورك؟» قال: نعم، قال: «فأنى ذلك؟» قال: لعله نزع

(٦٠٢/٧). وقال نقل الحافظ ابن حجر: "قول الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن حبان" ينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٩هـ. ١٠٩٨٩م. (٣/٣٦٥).

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، كتاب البيع المنهي عنه، ذكر العلة التي من أجلها نهى عن بيع المزبنة، رقم الحديث ٤٩٩٧. ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. (٣٧٢/١١) وهو حديث صحيح ينظر: نصب الراية (٤/٤١)، والبدر المنير (٦/٤٧٩).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: ١٤١٨هـ، ١٩٩٩م. (٢/١٥٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، رقم الحديث ٥٧٨٢ (٤/١٣٠).

(٤) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الرمل، رقم الحديث ١٨٨٨ قال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف. (٢/١٧٩).

(٥) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة رقم الحديث ٢١٩ (١/١٢٤). وقال ابن

المقنن: "صححه ابن حبان وابن حزم في محله في النكاح وقال ابن الصلاح: حديث (محتج) به." ينظر: البدر المنير، لابن المقنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٦. (١/١١٥).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٧/١٨٩).

عرق، قال: «فعل ابنك هذا نزع»^(١) فقايسه رسول الله ﷺ، وردة إلى أمر كان قد تقرر عنده، من نظير ما سأل عنه، ونبيه على أن يحكم له بحكمه.^(٢)

٨- عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ، يقول: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً، ما تقول: ذلك يبقي من درنه» قالوا: لا يبقي من درنه شيئاً، قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله به الخطايا»^(٣)

ج - تعليل الأحكام عند الصحابة رضي الله عنهم:

وقد استجد للصحابة رضي الله عنهم، قضايا لمن يكن لهم فيها قضاء من رسول الله ﷺ، فتفقوا على بعضها، وتعددت آراؤهم في بعضها، وما انفقت آراؤهم فيها فلا شك أن علة جمعهم في حكم تلك القضية، "كان أصحاب رسول الله ﷺ، يجتهدون في النوازل، ويقيسون بعض الأحكام على بعض، ويعتبرون النظير بنظيره".^(٤)

وهذه أمثلة على تعليلات الصحابة رضي الله عنهم:

١- حكمت بنو قريظة سعد بن معاذ رضي الله عنه فحكم بأن تقتل مقاتلتهم وتسبى نسأؤهم وذراريهم، فقال له رسول الله ﷺ: "حكمت فيهم بحكم الله"،^(٥) وحكمه هذا من القياس، قاسه على المحاربين المذكورين في: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٣] بجامع الفساد لموالاتهم قريشاً في وقعة الأحزاب، ونقضهم العهد، ويحتمل أن يكون قاسهم على الأسرى الذين عوتبوا على فدائهم، وأمروا بقتلهم، وكان إذ ذاك لم ينسخ بقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [سورة محمد: الآية ٤].^(٦)

(١) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم الحديث ٥٣٠٥ (٥٣/٧).

(٢) الفصول في الأصول (٤٩/٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، رقم الحديث ٥٢٨ (١/١١٢).

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم الجوزية. (١٥٥/١).

(٥) صحيح البخاري (٣٥/٥) رقم ٣٨٠٤.

(٦) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الثعالبي الجعفري الفاسي (ت: ١٣٧٦هـ)، دار

الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١ ت: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. (١٣٠/١).

٢- قضية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الصحيح،^(١) حيث رقى ملسوعاً بسورة الفاتحة، وأخذ على ذلك جعلاً من غنم، قياساً على الجعل في غير الرقية، فلما قدموا وأخبروا النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله" وسلم له ما استتبط من القياس.^(٢)

٣- ما روى بسر بن أرطاة رضي الله عنه، أنه وجد رجلاً سرق في الغزو، فجلده ولم يقطع يده. وقال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن القطع في الغزو؛^(٣) ولأن إقامة الحد والحال هذه مما يطمع العدو في المسلمين، وربما كان المقام عليه الحد ضعيف الإيمان فيلحق بالعدو، وبذلك علل الصحابة رضي الله عنهم.

٤- إن اجتهاد الصحابة في أحكام لا يمكن أن تفسر إلا بالقياس، وتعليل النص، وتنقيح مناط الحكم، وذلك كعهد أبي بكر إلى عمر؛ فإنه قاس العهد على العقد بالبيعة.^(٤)

٥- قياس أبي بكر رضي الله عنه الزكاة على الصلاة في قتال من منع الزكاة.^(٥)

٦- رجوع أبي بكر رضي الله عنه إلى توريث أم الأب قياساً على أم الأم.^(٦)

٧- اتفاق الصحابة رضي الله عنهم، على بيعة أبي بكر، بعد نقاش بين المهاجرين، والأنصار في سقيفة بني ساعدة، ثم تم الاتفاق على إثر تعليل عمر رضي الله عنه، بقوله: أأنا ترضون لأمر دنياكم بمن رضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر دينكم.^(٧)

(١) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم الحديث ٢٢٧٦ (٣/ ٩٢).

(٢) ينظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (١/ ١٣١).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، رقم ١٧٦٢٦. قال محققه شعيب الأرنؤوط وآخرون، رجاله موثقون، وعبد الله بن لهيعة- وإن كان سيء الحفظ- قد رواه عنه قتيبة بن سعيد، وروايته عن ابن لهيعة مقبولة عند بعض أهل العلم، ثم هو متابع، لكن قد اختلف في صحبة بسر بن أرطاة. (٢٩/ ١٦٨).

(٤) المستصفي (١/ ٢٩١-٢٩٢).

(٥) صحيح البخاري (٩/ ١٢٢)، في باب قول الله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)؛ المستصفي، (١/ ٢٩٢).

(٦) المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، رقم الأثر ١٩٠٨٤، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ. (١١/ ٢٧٥) المستصفي (١/ ٢٩٢).

(٧) صحيح البخاري (٥/ ٦) رقم ٣٦٦٧.

وبعد ذكر حجية التعليل من الكتاب، والسنة، وأقوال وفتاوى الصحابة، نجد مرونة الشريعة ورحابتها، وصلاحها لكل زمان ومكان وحال.

قال د. محمد شلبي: "ولو وقف التشريع عند حرفية النصوص، لوقع الناس في الحرج، بعد أن تفضل سبحانه بنفيه عنهم، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [سورة الحج: آية ٧٨]. ولن تسع الشريعة الناس وحوادثهم إلا بأمر وراء هذا. أنه تعليل الأحكام الشرعية، حتى يتسع صدر الشريعة لكل ما يجدر من الحوادث والمدنيات".^(١)

(١) ينظر: تعليل الأحكام (ص: ١١، ١٢)

المطلب الخامس

ضوابط دوران الأحكام مع عللها^(١)

إن مرونة الشريعة الإسلامية تتجلى في الثبات في الأصول، والأهداف، والقطعيّات، والمرونة في الفروع، والوسائل والظنيات، فتغير أحوال النَّاس وظروفهم يؤدي إلى تغير الأحكام، ومن هنا ينبغي الأخذ بروح النَّص لا بحرفيته.^(٢)

إن دوران الحكم كما يوجد مع العلة وجوداً وعدمياً يوجد مع الشرط كذلك أيضاً، فإن وجوب أداء الزكاة، ووجوب صدقة الفطر، ووجوب الطهارة كما يدور مع النَّصاب والرأس، وإرادة الصلّة التي هي أسبابها وجوداً وعدمياً يدور مع الحول ويوم الفطر والحدث التي هي شروطها وجوداً وعدمياً أيضاً.^(٣)

ولأنَّ الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان والإنسان والحال، فكان لا بد من ضوابط لهذا الدوران في الأحكام.

تعريف دوران الحكم: وهو: "أن يوجد الحكم عند وجود وصف ويرتفع عند ارتفاعه في صورة واحدة، كالتحريم مع السكر في العصير، فإنه لما لم يكن مسكراً لم يكن حراماً، فلما حدث السكر فيه وجدت الحرمة ثم لما زال السكر بصيرورته خلا زال التحريم، فدل على أن العلة "السكر".^(٤)

(١) ويسميه بعض الأصوليين بالطرد والعكس كـ محمد بن علي الطيب أبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ) وكأبي الحسين البصري ينظر: المعتمد في أصول الفقه، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ. (١٩٦/٢)، والقاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ) ينظر: العدة في أصول الفقه (١٧٧/١)، وعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. ينظر: كتابه البرهان في أصول الفقه (٤٤/٢).

(٢) ينظر: أثر المستجدات الطبية في باب الطهارة، لزايد نواف عواد الدويري، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط: بدون (ص: ٣٤)

(٣) كشف الأسرار (٣/٣٦٧).

(٤) البحر المحيط (٧/٣٠٨).

ضوابط دوران الأحكام مع عللها.

١ - دوران الأحكام مع مرعا مقاصد الشريعة:

تطلق مقاصد الشريعة على القيم العليا التي تكمن وراء الصيغ والنصوص ويستهدفها التشريع كليات وجزئيات.^(١)

إن المقصد الكلي للتشريع، تحقيق المصلحة للعباد. وهذه المصلحة تتمثل في استجماع الضروريات، والحاجيات، والتحسينات.

فالضروريات: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا؛ وهي خمسة مقاصد لم تخل من رعايتها ملة من الملل وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد.^(٢)

وأما الحاجيات: فمعناها أنها مفترقٌ إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج، والمشقة بفوت المطلوب؛ كالرخص، والتمتع بالطيبات مما هو حلال.^(٣)

وأما التحسينات: فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات؛ كإزالة النجاسة، وستر العورة وأخذ الزينة.^(٤)

٢ - دوران الأحكام مع المصالح المرسلّة:

وعند الكلام على المصالح فإنة كلام على المصالح الحقيقية التي تتحقق بها مصالح العباد، ولا نتكلم عن المصالح الملغاة والمتوهمة.

فإذا تعارضت مصلحتان وتعذر الجمع قدم الراجح، وإن لم يعلم الراجح صوب المجتهدون الصواب في المصلحة، فمن صار من العلماء إلى المصلحة الراجحة مصيب، والأخر مخطئ معفو عنه لبذله جهده في الاجتهاد.^(٥)

(١) خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، للكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م (ص: ١٩٤).

(٢) الإحكام للآمدي (٣/٢٧٤).

(٣) ينظر: خبر الواحد وحجته، لأحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. (ص: ٨٨).

(٤) الموافقات (١/٢٠).

(٥) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسُلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ-)، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة

"لقد جعل الله تعالى مبدأ المصالح والمفاسد أساساً لشريعته، ومناراً للكشف عن حقيقة أحكامه. فحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله، فلا ينبغي أن نَجْمَدَ أمام النصوص والفتاوى القديمة ونتجاهل تطور الزمن ومصالح العصر الحديثة."^(١)

وعلى هذا فإنَّ دوران الأحكام يدور مع "المصلحة الشرعية المعتمدة المضبوطة، وعدم مخالفتها لمقاصد الشارح، وعدم مخالفتها للكتاب، وعدم مخالفتها للسنة، وعدم مخالفتها القياس الصحيح، وعدم تفويتها مصلحة مساوية لها أو راجحة عليها."^(٢)

٣- دوران الأحكام مع رفع الحرج والمشقة عن المكلف:

إن دين الله تعالى يُسْرَقَال اللهُ تَعَالَى ﴿هُوَ أَحَبُّكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: الآية ٧٨]. فكانت الشريعة بتكاليفها وأحكامها، وتقرير قواعدها كقاعدة التيسير والتخفيف. وهو تكليف الإنسان بما يطيق ويقدر، فهماً وتطبيقاً، أي تكليفه بنصوص شرعية يقدر على فهمها وتعقلها واستيعابها، وتكليفه بأوامر وتكاليف يقدر على فعلها وممارستها.

ومن هذا الباب إباحة الشريعة الرخص في السفر، والمرض، والمطر، والعفو عن يسير الدم، ويسير المشي في الصلاة، . . . وهي تفيد على سبيل القطع واليقين أن أحكام الشريعة يسيرة وسهلة، تستجيب للفطر السليمة، وتلبي حاجات الإنسان العاجلة والآجلة، وتحقق مرضاه الله تعالى في الدنيا والآخرة.^(٣) ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٥٧]. أي: التقل فدل رفع الحرج والإصر على رفع ما لا يطاق بطريق الأولى.^(٤)

ورفع الحرج والمشقة عن المكلف، ميدان فسيح لعلم مقاصد الشريعة، وقد تجلت هذه القضية بوضوح في حجة الوداع، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاءه رجل فقال: لم

الكلبيات الأزهرية - القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م. (٦٠/١).

(١) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، ط: ٢ (١٢ - ١٣).

(٢) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية (ص: ١٨).

(٣) علم المقاصد الشرعية، لنور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، ط: ١. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. (١/١).

١٢٩ - ١٣٠).

(٤) قواطع الأدلة في الأصول (٣٧٣/٢).

أشعر فحلقت قبل أن أدبح؟ فقال: «اذبح ولا حرج» فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم ولا حرج» فما سئل النبي ﷺ عن شيء قدم ولا آخر إلا قال: «افعل ولا حرج».^(١)

فكان ضابط دوران الحكم: ألا يحمل المكلف على مشقة وحرَج، لا يقوى معها على أداء الفعل أو تركه.

٤- مراعاة أصول استنباط الأحكام من مصادرها:

فيلجأ المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية "القرآن الكريم، ثم السنة، ثم الإجماع، ثم القياس الصحيح"^(٢)، فإن تعذر لجأ المجتهد إلى مصادر أخرى كالاستحسان، والاستصلاح، والعرف، وشرع من قبلنا، وقد أوصلها بعض العلماء إلى تسعة عشر دليلاً^(٣)

ومن شرط المستنبط للأحكام: أن يكون عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً، خلافاً ومذهباً، وأن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتج إليه في استنباط الأحكام وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها^(٤) واعلم بهذا أن [استنباط الأحكام] هو عمدة علم الأصول.^(٥)

فتبين أن المجتهد اجتهاد مطلق هو من استنبط الأحكام من الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها^(٦)، فكان من ضوابط دوران الأحكام، مراعاة أصول استنباط الأحكام من مصادرها.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، رقم الحديث ٨٣ (٢٨/١).

(٢) ينظر: المستصفى (١٨٠/١).

(٣) أثر المستجدات الطبية في باب الطهارة (ص: ٣٩).

(٤) الورقات، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين

(ت: ٤٧٨هـ-)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد ط: بدون، ت: بدون، (٢٩/١).

(٥) المستصفى (١٨٠/١).

(٦) ينظر: حاشية الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي الأمدي (ت: ٦٣١هـ)

تحقيق: عبد الرزاق عفيف، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-لبنان، ط: بدون، (٢٣٣/٤).

المبحث الثاني

التعريف بالعبادة وأقسامها

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: تعريف العبادة والتعبد.

المطلب الثاني: الفرق بين العبادة والتعبد.

المطلب الثالث: أقسام العبادة.

المطلب الرابع: بناء العبادات على التعليل.

المطلب الخامس: أقوال العلماء في بناء العبادات على التعليل.

المطلب الأول

تعريف العبادة والتعبد

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف العبادة لغة واصطلاحاً:

تعريف العبادة لغة: قال: ابن فارس: (١) عَبَدَ يَدُلُّ عَلَى لِينٍ وَذَلِّ.

و قال الخليل (٢): عبد يعبد عبادة فلا تقال إلا لمن يعبد الله تعالى. (٣)

وقال الراغب الأصفهاني (٤): العُبُودِيَّةُ: إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ، وَالْعِبَادَةُ أبلغُ منها، لأنها

غاية التذلل، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، وهو الله تعالى، ولهذا قال تعالى ﴿

أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٢٣].

وعلى هذا فالعبادة لغة (٥): هي التذلل والخضوع، فيقال: بعير معبد أي مذل،

وطريق معبد أي مذل، ذللته الأقدام، ومنه قول طرفة بن العبد (٦) في معلقته المشهورة
يصف ناقته:

(١) هو أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي اللغوي، أبو الحسين (ت: ٣٩٠هـ) كان إماماً في علوم شتى، وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه المجلد في اللغة، وله كتاب حلية الفقهاء، وله رسائل أنيقة، توفي بالري. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، (١/١١٨ - ١١٩)، سير أعلام النبلاء (١٧/١٠٣).

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، أبو عبد الرحمن، (ت: ١٧هـ) الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض أحد الأعلام. حدث عن: أيوب السختياني، وأخذ عنه سيبويه النحو، يقال: أنه دعا الله أن يرزقه علماً لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب "العين" في اللغة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/٩٧).

(٣) لسان العرب (٣/٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٣ - ٢٧٤).

(٤) هو الحسين بن محمد بن المفضل، الإمام أبو القاسم الراغب الأصفهاني (أو الأصبهاني)، (ت: ٥٠٢هـ)، العلامة الماهر، المحقق الباهر، صاحب التصانيف. كان من أذكى المتكلمين، أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. وله "المفردات في غريب القرآن" لا نظير له في معناها. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٢٠).

(٥) ينظر: مقاييس اللغة (٤/٢٠٥ - ٢٠٦)، وينظر: الصحاح (٢/٥٠٣)، مختار الصحاح (١/١٩٨).

(٦) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر جاهلي، (ت: ٦٠ ق. هـ)، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، واتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه. ثم أرسله بكتاب إلى المكعب (عامله على البحرين وعمان) يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعب، وهو ابن عشرين عاماً، أشهر شعره معلقته، ومطلعها: (نخولة أطلال ببرقة ثمهد)، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره. ينظر: الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥ - أيار / مايو ٢٠٠٢ م. (٣/٢٢٥).

تباري عتاقاً ناجيات وأتبعت *** وظيفاً وظيفاً فوق مور معبد^(١)

فقوله: فوق مور معبد: أي فوق طريق مذل من كثرة السير عليه، فالمور هو

الطريق.

الفرع الثاني تعريف العبادة اصطلاحاً:

وقد اختلف العلماء في تعريف العبادة إلى معاني كثيرة منها:

١- العبادة هي "المحافظة على حق الله، والورع عن ظلم الناس بالمحافظة على

أحكامه، والعاقد أعلى من الورع".^(٢)

٢- العبادة هي "غاية التعظيم، فلا تحق إلا لمن له غاية الإنعام"^(٣) فإذا وجهت إلى

غيره [وتعالى علواً كبيراً أن تكون هذه الصفة لغيره] لم يكن إلا ظلماً وعتواً وغياً

وكفراً وجحوداً، وخروجاً عن الصحيح النير إلى الفاسد المظلم".

٣- العبادة هي "التذلل، والخضوع للمعبود على غاية ما يكون".^(٤)

٤- العبادة هي "التوجه بالدعاء، وكل تعظيم قولي، أو عملي إلى ذي السلطان الأعلى

على عالم الأسباب، وما فوق الأسباب؛ لأنه هو الموجد لها والمتصرف فيها، فهي

خاضعة لسلطانه، وكل ما عداه فهو خاضع لسلطانه بل سلطانه فيها".^(٥)

٥- العبادة هي "غاية الذل والخضوع، مع الشعور بغاية الضعف والافتقار. ومن

(١) شرح المعلمات السبع، لحسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبي عبد الله (ت: ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث

العربي، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م. (٩٤/١).

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ) جزء

١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا،

ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م. (٢٩/١).

(٣) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)،

دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٣ - ١٤٠٧هـ، (١٩/٣)؛ لباب التأويل في معاني التنزيل،

لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين،

دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤١٥هـ، (٤٦٨/٢).

(٤) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير (٣٢/٢٤٣ - ٢٩٨)؛ روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي

الحنفي الخلوتي، المولى أبي الفداء (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ت: بدون (٤٨٨/١٠).

(٥) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ) الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ط: بدون، ت: ١٩٩٠ م. (٤٧٣/٧).

مقتضى الضعف أن يخاف ويوجل، ومن مقتضى الافتقار أن يرجو ويطمع^(١)

٦- العبادة هي "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال، والأعمال الباطنة، والظاهرة".^(٢)

٧- العبادة هي "التذلل لله عز وجل بالطاعة؛ وذلك بفعل أو امره، واجتناب نواهيه؛ مأخوذة من قولهم: طريق معبد - يعني مذلاً للسالكين".^(٣)

التعريف المختار:

إن للعبادة معنيان: الأول المعنى العام: هي طاعة الله تعالى، ورسوله ﷺ، بفعل الأوامر وترك النواهي، سواء عقلنا معناه، أو لم نعقل معناه، مع ذل ومحبة تامة لله تعالى.

وبهذا المعنى فإن حياة المسلم كلها عبادة كما قال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي

وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٦٢]

الثاني المعنى الخاص: هي الشعائر التعبدية التي شرعها الله لعباده: كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والعمرة، والذكر، ونحو ذلك.^(٤)

الفرع الثاني: تعريف التعبد لغة واصطلاحاً:

تعريف التعبد لغة: هو التنسك^(٥) والتحنث واعتزال الأصنام.^(١) ويقال تأله

الرجل: إذا تعبد.^(٢) وفي التنزيل قال تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [سورة البقرة: آية ١٢٨]. أي متعبداً. وقيل تعبد: انفرد بالعبادة، وعبده: ذلله. اتخذته عبداً.

(١) تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير). لعبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. ط: ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. (٢٠٣/١).

(٢) العبودية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٧ المجددة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. (ص: ٤٤).

(٣) تفسير الفاتحة والبقرة، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٣هـ. (٢٤٧/٢).

(٤) مقاصد المكلفين، لعمر سليمان الأشقر، الكويت، مكتبة الفلاح، ط: ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. (ص: ٥٤).

(٥) ينظر: لسان العرب (٤/٤١٥ - ٤٩٨)

وفي الكتاب المجيد: قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢]. وتعبد الله العبد بالطاعة: استعبده، أي طلب منه العباداة.^(٣) والتعبد من الله للعباد: تكليفهم أمور العباداة وغيرها.

تعريف التعبد اصطلاحاً: هو الانقياد لأوامر الله تعالى، والخضوع لها، من غير توضيح مرادها من الشارح، من جلب مصلحة، أو درء مفسدة، أو ظهور علة. ومن هذا التعريف يظهر أن التعبد غير العباداة، وأن بينهما فرق واضح وهذا ما سنذكره في المطلب التالي.

(١) الصحاح (٢٨٠/١)؛ مختار الصحاح (٨٣/١)؛ لسان العرب (١٣٨ /٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة (١٢٧/١).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، (٢٠١/١٢).

المطلب الثاني

الفرق بين العبادة والتعبد

"اختلف الفقهاء في أن التعبديات شرعت لنا لحكمة يعلمها الله تعالى وخفيت علينا، أو أنها شرعت لا لحكمة أصلاً غير مجرد تعبد الله للعباد واستدعائه الامتثال منهم، اختياراً لطاعة العبد لمجرد الأمر والنهي من غير أن يعرف وجه المصلحة فيما يعمل".^(١)

أبرز الفروق بين العبادة والتعبد:

- ١- العبادات منها ما هو معقول المعنى "يصح أن يقاس عليه لوجود العلة فيه"^(٢) والتعبد ما هو غير معقول المعنى، "فإذا لم يكن معقول المعنى امتنع القياس؛ لأنَّ القياس بلا جامع".^(٣) فما كان منها معقول المعنى، نظرنا في علته وقسنا عليها غيرها من الأحكام، وما كان منها غير معقول المعنى، توقفنا عنده وامتثلنا أمر الشارع من غير التفاتة لعله فيه خفيت علينا.
- ٢- العبادات قد تعلق إجمالاً، وعند التأمل تعليل تفصيلاً، في شروطها، وأركانها، وليس في أصلها ومقاردها، والتعبد لا تعليل فيه لا إجمالاً ولا تفصيلاً.
- ٣- الأمر "التعبد استأثر الله تعالى بعلم حكمته، خلافاً للعبادة المعقولة المعنى فلم يستأثر الله بعلم حكمته، بل اطلع عليها الفقهاء واستنبطوا حكمها، كدفع المشقة رخص في إبطار الصائم في السفر أثناء رمضان فليس شيء من ذلك تعبدياً".^(٤)
- ٤- العبادات التي فيها حق لله كالصلاة والصيام.. ليست كلها تعبدية إلا إذا خفي وجه الحكمة فيها. وتكون غير تعبدية، إذا ظهرت حكمته"^(٥).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٠٢/١٢).

(٢) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، (٢٨٤/٢).

(٣) الفروق، للقرافي، (٤٤/٢).

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٠٥/١٢).

(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٠٦-٢٠٥/١٢).

المطلب الثالث

أقسام العبادة

اختلف العلماء في تقسيم العبادة، من حيث مفهومها الخاص، والشامل، فالفهاء قسموها من حيث المفهوم الخاص لها، فلم يتجاوز تقسيمهم الشعائر الكبرى للإسلام، وغيرهم من العلماء قسموها حسب مفهومها الشامل.

والعبادة تقسم بمفهومها العام إلى عدة أقسام:

- ١- العبادة من حيث تعلقها بالعبد. [قلبية، وقولية، وعملية، ومالية].^(١)
 - ٢- العبادة من حيث تشريعها. [شعائر الدين الكبرى من صلاة، وزكاة.؛ وغيرها من الشعائر الأخرى، كالذكر والإخلاص،...].^(٢)
 - ٣- العبادة من حيث حكمها. [واجب، مندوب، محرم، مكروه، مباح].^(٣)
 - ٤- العبادة من حيث تعليلها. [عبادات معللة، وغير معللة].
- والقسم الأخير، هو مجال البحث في هذا المطلب.^(٤) وهذا التقسيم له ارتباط بالمطلب السابق؛ لأنه يدور على معقولية المعنى، وغير معقولية المعنى.

العبادات من حيث تعليلها تنقسم إلى قسمين:

أولاً: العبادات المعللة: فالعبادات التي تظهر للعبد حكمتها، والغاية من مشروعيتها سواء عن طريق نص الشارع عليها، أو إشارته إليها، أو عن طريق الاستنباط والتأمل فيها، وهي ما يعبر عنها العلماء بقولهم [معقولية المعنى].

"إن الشريعة إذا وجد فيها أصل عبادة لنوع من المصالح، ووجد ذلك النوع من المصالح في فعل آخر، وجب أن يكون مأموراً به عبادة قياساً على ذلك النوع الثابت بالنص تكثيراً للمصلحة. والأدلة الدالة على القياس لم تفرق بين مصلحة ومصحة"^(٥).

(١) القياس في العبادات حكمه وأثره، لمحمد منظور إلهي، مكتبة الرشد، ط: ١، ٢٠٠٤. (ص: ٢٩٤).

(٢) القياس في العبادات حكمه وأثره (ص: ٣٠٤).

(٣) لقياس في العبادات حكمه وأثره، (ص: ٣١٠).

(٤) ينظر: القياس في العبادات حكمه وأثره (٢٩٣-٢٩٤).

(٥) ينظر: جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، إعداد الطالب: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي (رسالة ماجستير)، كلية

ثانياً: العبادات غير المعللة: هي العبادات التي لا يظهر للعلماء فيها علة، لا بنص، ولا إشارة، ولا تأمل، وهي ما يعبر عنها بغير معقول المعنى، وهذا كتخصيص مواضع الوضوء، بأعضاء معينة، والصلوات بهيئة معينة، وتحديد أعداد الركعات فيها، وتحديد الصيام بالنهار دون الليل، وتحديد مقادير الأنصبة في الأموال التي تجب فيها الزكاة، والحج في أشهر معينة، ومواضع محددة. . . . والحقيقة أن بعض العبادات قد تكون تعبدية عند علماء، معللة عند آخرين، تعبدية عند السابقين معللة عند المتأخرين.

المطلب الرابع

بناء العبادات على التعليل

تعليل العبادات في القرآن الكريم:

"إن الدلائل التي قامت على صحة القياس قد قامت على الإطلاق من غير تخصيص موضع دون موضع فصار القياس صحيحاً استعماله في كل موضع، إلا أن يمنع منه مانع".^(١) وكل أصل أمكن تعليله بعلة مؤثرة وجب تعليله.^(٢) ومجال العبادات ليس محظوراً عن التعليل، بل للتعليل فيه مدخل؛ ومن هذه المداخل أيضاً، أن الرخص الواردة في أحكام العبادات تغل، باعتبار معقولية المعنى.^(٣)

والمتأمل لآيات القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقول الصحابة رضي الله عنهم، وكلام الأئمة من بعدهم؛ ليجد ميداناً رحباً واسعاً لأدلة التعليل في العبادات التي من خلالها يجد ما يبني عليه أحكام، ويجري عليه أقيسة.

لم يكن القرآن الكريم، يسرد الأحكام سرداً، بل عللها وبين أسبابها . . . فهو يعلل الأحكام الشرعية بصورة عامة، كما تقدم.^(٤) ثم يأتي في سياق آخر، فيعلل بعض العبادات، وهذه نماذج من تعليل العبادات في القرآن الكريم:

١- قوله تعالى في آية الوضوء: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧٣]

وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ

نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة المائدة: الآية ٦].

وجه الدلالة: تعليل إيجاب التيمم إذا فقد الماء أو حصل آذى من استعمال

الماء، ومنهم من صرفها إلى قصد تعليل إيجاب الوضوء، والجملة تتحمل المعنيين،

(١) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، (١٠٩/٢).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني، (١٣٩/٢).

(٣) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للريسوني، (ص: ١٩٢).

(٤) ينظر: (ص: ٣٨ - ٤٠).

وإن كان صرفها إلى تعليل التيمم أقوى؛ لأنه الأقرب إليها تتضمن قصد إشعار المسلمين دائماً بشعور الطهارة ووجوبها وليس للإحراج.^(١)

٢- قوله تعالى في القبلة: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [سورة البقرة الآية: ١٥٠].

وجه الدلالة: كرر هذا الحكم لتعدد علله، فإنه تعالى ذكر للتحويل ثلاث علل. هذا واحد منها وهي دفع حجج المخالفين من أهل الكتاب.^(٢)

٣- قوله تعالى في الصيام: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٣]

وجه الدلالة: علة فرضة الصيام على المكلف هي حصول التقوى له.

٤- قوله تعالى في إكمال عدة صيام رمضان: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥].

وجه الدلالة: علة الأمر بمراعاة إكمال عدة رمضان، "قضاء عدة أيام آخر"، ولتكبروا الله [عند تمام الشهر]^(٣) ولعلكم تشكرون علة الترخيص والتيسير.^(٤)

٥- قوله تعالى في الإذن بالجهاد: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [سورة الحج: الآية ٣٩].

وجه الدلالة: هي أول ما نزل من القرآن في شرع القتال معللاً بسببه مقيداً بشروطه العادلة.^(٥)

(١) التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ط: بدون، ت: ١٣٨٣هـ. (٥٨/٩).

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ت: بدون: ١٤١٨ هـ. (١١٣/١)، وينظر: فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٤هـ. (١٨١/١).

(٣) ما بين المعكوفتين [] هو من كلام الباحث.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، (١٢٥/١)، وينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ت: ١٢٨٥هـ. (١٢١/١).

(٥) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا (١٦٩/٢)، (٥٨/١٠).

٦- قوله تعالى في القصاص: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧٩].

وجه الدلالة: علة القصاص الحفاظ على النفس، وهذا طريق للتقوى، فالذي كتب الصيام سبيل للتقوى، كتب القصاص سبيل للتقوى.

٧- قوله تعالى في الحيض: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٢٢].

٨- وجه الدلالة: علل وجوب الاعتزال بكونه أذى. (١)

٩- قوله تعالى في أخذ الزكاة والدعاء للمزكين، قال تعالى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣].

وجه الدلالة: علة ذلك لا يوجب الاقتصار عليه وحده ﷺ، وأن من بعده يقوم في ذلك مقامه، في أخذ الزكاة. ثم علل سبحانه أمره لرسوله ﷺ بالصلاة على من يأخذ من الصدقة فقال: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾. (٢)

وفي هذه الأدلة رداً على منكري التعليل في العبادات، بصورتها الخاصة الشعائر التعبديّة، والأدلة من القرآن الكريم أكثر من هذا إذا أردنا العبادة بمعناها العام.

(١) علم المقاصد الشرعية، لنور الدين بن مختار الخادمي (٤٦/١).

(٢) فتح القدير، للشوكاني (٤٥٥/٢).

تعليل العبادات في السنة النبوية الشريفة:

السنة هي المصدر التشريعي الثاني للأحكام، ومقاصدها، وحكمها، وقد دلت على تعليل العبادات في أحاديث كثيرة منها ما يلي:

١- قوله ﷺ عن الهرة: «أنها ليست بنجس، أنها من الطوافين عليكم والطوافات»^(١).
وجه الدلالة: هذا الحديث علة مؤثرة وهي التطواف علينا، والعلة ضرورة الطواف وتعذر الاحتراز^(٢)، فيقاس عليها غيرها من الحيوانات النجسة التي يكثر استعمالها كالحمار والبغل فلا يقال بنجاسة عرقها لعله تعذر الاحتراز منها.

٢- قوله ﷺ: «إذا قدم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا المغرب» متفق عليه^(٣).
وجه الدلالة: قاس العلماء على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش خاطر، فالأولى البداءة به^(٤).

٣- قوله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٥).
وجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ علة الإبراد بشدة الحر من فيح جهنم: يعني وعند شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة، وأعظم المطلوب منها. وقيل: وإذا كان العلة ذلك، فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم الحديث ٧٥٧٦ (١٩/١، ٢٠). سنن الترمذي، (١٥٣/١) رقم الحديث (٩٢). قال: الترمذي هذا حديث صحيح، كما في التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٥هـ. (٧٩/١).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول (٩٥/٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم الحديث ٦٧٢ (١٣٥/١)، ورواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين، رقم الحديث ٥٥٧ - ٥٥٩ (٣٩٢/١).

(٤) سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأخير (ت: ١١٨٢هـ)، دار الحديث، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ، (٢٢٢/١).

(٥) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر رقم الحديث ٥٣٣ (١١٣/١)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، ويناله الحر في طريقه، رقم الحديث ٦١٥ (٤٣٠/١).

(٦) سبل السلام، (١٦٣/١).

٤- قوله ﷺ: «من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم».^(١)

وجه الدلالة: قاس العلماء على هذا مجامع الصلّاة غير المسجد كمصلى العيد والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الأسواق ونحوها.^(٢)

٥- عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ﷺ، فقال: إني أجنب فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت فصليت، فذكرت للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إنما كان يكفيك هكذا» فضرب النبي ﷺ، بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه».^(٣)

وجه الدلالة: أن "استعمال عمار ﷺ للقياس في هذه المسألة؛ لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل".^(٤)

٦- عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن امرأة من جهينة، جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضية؟ اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء».^(٥)

وجه الدلالة: أن "فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه"^(١).

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، (١/١٧٠)؛ ورواه مسلم، كتاب المساجد، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، رقم الحديث ٥٦١ (١/٣٩٣).

(٢) نيل الأوطار، الشوكاني، (٢/١٨٠).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ فيهما، (١/٧٥) رقم الحديث (٣٣٨).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١/٤٤٤).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الحج والنذر عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، رقم الحديث (١٨٥٢) (٣/١٨).

وهي "إنما سألت عن الحج والنبي ﷺ، ذكر دين الأدمي والحج من حيث هو دين نظير لدين الأدمي، فذكره لنظير المسئول عنه مع ترتيب الحكم عليه يدل على التعليل به وإلا كان ذكره عبثاً"^(١)، ويلزم من كون نظير الواقعة علة للحكم المرتب عليها أن يكون المسئول عنه أيضاً علة لمثل ذلك الحكم ضرورة المماثلة. "ونبه الرسول ﷺ، على أن العلة لصحة القضاء: كون الشيء صار ديناً في الذمة، فقد قاس ﷺ، أجزاء الحج عن الغير بأجزاء قضاء الدين عنه بعلّة كون المقضي ديناً"^(٢).

٧- عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق بالقضاء»^(٣).

وجه الدلالة: جواز صوم الولي عن الميت كما ذكرنا وصحة القياس لقوله ﷺ: فدين الله أحق بالقضاء^(٤).

٨- قوله ﷺ: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»^(٥).

وجه الدلالة: شرع الاستئذان، وعلل بصيانة عورات الناس وأعراضهم^(٦).

وهذه جملة من الأحاديث التي بين ﷺ، فيها تعليل هذه العبادات، ولم تذكر جميع الأحاديث التي تناولت الحكمة، والسبب، وإنما ذكر من الأدلة ماله علاقة بالتعليل، وبالله التوفيق.

(١) فتح الباري، (٦٦/٤).

(٢) الأحكام في أصول الأحكام، للأدمي، (٢٥٨/٣).

(٣) المهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم النملة، (٢١١٢/٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم الحديث ١١٤٧ (٨٠٣/٢).

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ -

دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ. التاريخ، بدون، (٢٦/٨).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: الاستئذان من أجل البصر، (٥٤/٨) رقم الحديث ٦٢٤١؛ الجمع بين

الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد

الله بن أبي نصر (ت: ٤٨٨هـ) تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، ط: ٢،

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، رقم الحديث ١٨٦٩. (٥٠٤/٢).

(٧) علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي (٤٦/١).

تعليل العبادات عند الصحابة ﷺ:

مات رسول الله ﷺ، وفتحت الأمصار، وانتشر الصحابة ﷺ في الأمصار، واستجدت مسائل وقضايا لم يكن رسول الله ﷺ، قد حكم فيها بحكم، فما كان من الصحابة ﷺ الذي فهموا الشريعة إلا أن يقيسوا النظير بنظيره، من غير هوى ولا جمود في ذات الوقت حتى لا تقع الأمة في المشقة، والحرص، والضيق، الذي أتت الشريعة لترفعه عن هذه الأمة. فهم يدورون مع علة الحكم وجوداً وعدماً. وهذه جملة من تعليل الصحابة ﷺ في العبادات.

١- فعن أم عطية قالت سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «يخرج العواتق وذوات الخدور، أو العواتق ذوات الخدور، والحيض، وليشهدن الخير، ودعوة المؤمنين، ويعتزل الحيض المصلى»، قالت حفصة: فقلت الحيض!، فقالت: أليس تشهد عرفة، وكذا وكذا.^(١)

وجه الدلالة: استعمال أم عطية للقياس، في الرد على حفصة، أليس تشهد عرفة، والمزدلفة، ومنى، ونحوها فقد قاسة الأماكن الشريفة على مصلى العيد.

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها» قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعن، قال: فأقبل عليه عبد الله: فسبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط وقال: "أخبرك عن رسول الله ﷺ، وتقول: والله لنمنعن"^(٢).

وهذا كان في زمن رسول الله ﷺ، ولكن النساء أحدثن ما لم يكن في عصر النبوة ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: «لو أدرك رسول الله ﷺ، ما أحدث النساء لمنعن كما منعت نساء بني إسرائيل»^(٣) فقد عللت أم المؤمنين عائشة الحكم بعلة وجوداً وعدماً، وهل قول بلال بن عبد الله بن عمر: والله لنمنعن. إلا لوجود ما يحمل على المنع من فتنة، ظهرت كان خافية في زمن رسول الله ﷺ.

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العبيد ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصلى، رقم الحديث (٣٢٤، ٩٢٨، ٩٣١، ٩٣٧، ٩٣٨، ١٥٦٩). (٧٢/١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة، رقم الحديث ٤٤٢ (٣٢٧/١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل رقم الحديث ٨٦٩ (١٧٣/١).

٣- عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ، خرج ذات ليلة من جوف الليل، فصلى في المسجد، فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس، فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلوا معه، فأصبح الناس، فتحدثوا، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ، فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس، فتشهد، ثم قال: «أما بعد، فإنه لم يخف على مكانكم، لكني خشيت أن تفرض عليكم، فتعجزوا عنها»^(١)

فلما انقضى زمن الوحي، وآمن الصحابة جانب الافتراض، أمر عمر بصلاة التراويح أن تقام. فعن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبي بن كعب. قال: ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال عمر بن الخطاب: نعمت البدعة هذه، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون. يريد آخر الليل، وكان الناس يقومون أوله»^(٢)

٤- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «صلى رسول الله ﷺ، بمنى ركعتين» وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدراً من خلافته»^(٣)، ثم إن عثمان بن عفان رضي الله عنه أتم الصلاة بمنى من أجل الأعراب؛ لأنهم كثروا عامئذٍ فصلى بالناس أربعاً ليعلمهم أن الصلاة أربع»^(٤)

وهكذا تغير الحكم الشرعي، في زمن الخليفة عثمان رضي الله عنه، والعلة في ذلك الخوف من تغيير أحكام الدين، وما هو معلومة من الدين بالضرورة.

٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد التناء: أما بعد، رقم الحديث ٩٢٤ (١١/٢).

(٢) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي رقم الحديث ٥٧ (١٣١/١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الصلاة بمنى، رقم الحديث ١٦٥٥ (١٦١/٢).

(٤) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى، رقم الحديث ١٩٦٤ قال الألباني رضي الله عنه: حديث حسن (١٩٩/٢).

الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». ^(١) "ما كان أبو بكر يقر عمر رضي الله عنهما على الاستدلال بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال: (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قرينتها في كتاب الله) ^(٢). ودل تسليم عمر لقياس أبي بكر أن القياس يخص العموم ^(٣)

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: [فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم] [التوبة: ٥]، رقم

الحديث ٢٥ (١٤/١).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٧٦/١).

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٣٢٥/١).

المطلب الخامس

أقوال العلماء في بناء العبادات على التعليل

وعند نقل كلام الأصوليين، والفقهاء، في تعليل العبادات، فإن الباحث لا يريد بهذا إثبات عبادة سادسة بالقياس على الصلوات الخمس؛ أو إثبات كيفية خاصة لتلك العبادات، وإنما المراد به إجراء القياس في أحكام العبادات وصفاتها لا في إثبات عبادة جديدة، والعلماء يقولون: أن العبادات توقيفية أي معلومة مقدرة بالنصوص الشرعية، فلا يتجاوز ما حدده الشرع، ولا خلاف بين العلماء أن القياس لا يجري فيما لا يعقل معناه.

وبعد هذا فأين مجال الاختلاف بين العلماء، في تعليل العبادات، الخلاف في إظهار أحكام العبادات بالقياس [باعتبار وجود العلة في الفرع كما هي في الأصل]، فتظهر تلك العبادات بأحكام غير منصوص عليها، ولكن ظهرت أحكامها بالقياس، المستكمل الشروط، المنتفي الموانع.

إن الدلائل التي قامت على صحة القياس قد قامت على الإطلاق من غير تخصيص موضع (المعاملات)، دون موضع (العبادات)، فصار القياس صحيحا استعماله في كل موضع إلا أن يمنع منه مانع.^(١)

وهذه أقوال العلماء في تعليل العبادات:

القول الأول: إن الأصل في العبادات التعبد والتوقيف وبيان مرادهم من ذلك.

١- يقول الشاطبي رحمته: في نقل رأي الإمام مالك رحمته، "لم يلتفت في رفع الأحداث إلى مجرد النظافة حتى اشترط النية والماء المطلق، وإن حصلت النظافة بغير ذلك، وامتنع من إقامة غير التكبير مقامه والتسليم كذلك، ومنع من إخراج القيم في الزكاة، واقتصر على مجرد العدد في الكفارات؛ إلى غير ذلك من العبادات التي تقتضي الاقتصار على محض المنصوص عليه، فيجب أن يؤخذ في هذا الضرب التعبد دون الالتفات إلى المعاني أصلا."^(٢)

(١) قواطع الأدلة في الأصول (١٠٢/٢). ما بين القوسين [إضافة من الباحث.

(٢) الموافقات، للشاطبي (٥١٩/٢)، (٥١٣/٢)، (١٣٨/٣).

نوقش: بأن الغالب من الأحكام التعقل دون التعبد.^(١)

٢- ويقول الشاطبي: "وجدنا الشريعة حين استقريناها تدور على التعبد في باب العبادات، فكان أصلاً فيها".^(٢)

ونوقش: بأن الشاطبي نفسه أشار إلى تعليل الأحكام في العبادات بقوله، فإن المناسب فيها [العبادات] معدود عندهم فيما لا نظير له، كالمشقة في قصر المسافر وإفطاره، والجمع بين الصلاتين، وما أشبه ذلك.^(٣)

٣- ومن أدلة هذا القول الاستقراء، بحيث إن الكثير جداً من أحكام العبادات، في كفياتها ومقاديرها ومواقيتها وشروطها، لا يمكن تعليقه تعليلاً عقلياً، وتحديد وجه المصلحة فيه؛ كما في موجبات الطهارة، وحدودها فإن الطهارة الواجبة تتعدى مكان النجاسة. وقد تلزم الإنسان وهو على غاية النظافة. وقد يكون متسخاً ولا تجب عليه. والتيمم يقوم مقام الطهارة المائية، ولا معنى لذلك لولا التعبد. ومثل هذا يجري في كثير من أحكام العبادات، فالتعليل والمناسبة فيها استثناء.^(٤)

ونوقش: بأن "العبادات معللة في أصل شرعها، وفرضيتها، وتعليلاتها منصوصة، لا مستنبطة ولا مظنونة"^(٥). قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [سورة طه: الآية ١٤] وهكذا علل الصيام، والزكاة، والحج، في أصل مشروعيتها، والشاطبي نفسه لا ينكر أن العبادات معللة في أصلها وجملتها فقال: "وقد علم أن العبادات وضعت لمصالح العباد في الدنيا أو في الآخرة على الجملة، وإن لم يعلم ذلك على التفصيل ويصح القصد إلى مسبباتها الدنيوية والأخروية على الجملة"^(٦).

(١) شرح الكوكب المنير (٤٠٦/٢).

(٢) الموافقات، للشاطبي، (٥١٨/٢ - ٥٧٦)، (١٣٨/٣ - ٥٨٠).

(٣) الموافقات، للشاطبي، (٥١٥/٢).

(٤) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للريسوني (١٨٨/١).

(٥) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للريسوني (١٩٠/١).

(٦) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للريسوني (١٩١/١).

٤- ويرى الشافعي رحمته الله: أن التعبد في الأحكام هو الأصل فغلب احتمال التعبد وبنى مسأله في الفروع عليه.^(١)

نوقش: بأن هذه العبارة ليست على إطلاقها، والأولى أن يقال: لا قياس في التعبديات، وهي التي لا يدرك لها معنى، وأما القياس في العبادات فهو سائغ؛ لأن كل حكم شرعي أمكن تعليله يجري القياس فيه.^(٢)

القول الثاني: وهم القائلون بأن الأصل في العبادات التعليل، وهي طريقة الحنفية:

١- يقول أبو حنيفة رحمته الله: "الأصل التعليل حتى يتعذر".^(٣)

ويناقش: بأن هذا الأمر مضبوط بما عقل معناه، وليس على إطلاقه فكم لله من أحكام تعبدية محضة، ليس للعقل فيها مجال؛ كأعداد الركعات، واختصاص الصيام بشهر رمضان. . .

٢- وقال الشاطبي رحمته الله: "وقد يمكن أن تراعى المعاني في باب العبادات، وقد ظهر منه شيء فيجري الباقي عليه، وهي طريقة الحنفية".^(٤)

٣- إن ما يعقل معناه يصح أن يقاس عليه ما وجدت فيه العلة.^(٥)

ويناقش: بأنها مسألة نسبية فقد تكون معقولة عند مذهب غير معقولة عند مذهب آخر كالوضوء مثلاً.

٤- إن الأصل في الأحكام هو التعليل من عبادات وغيرها ما لم يقم الدليل على التخصيص. "والأصل في النصوص التعليل"^(٦)، "فهل نحتاج في كل صورة إلى دليل خاص على أن الحكم فيها معلل؟ أو يكتفى بالدليل العام على أن الأحكام معللة. والحق هو الثاني؛ لاستقرار الإجماع على أن الأصل في الأحكام التعليل"^(٧)

(١) تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني قال أبو بكر: لا فرق بين من به سلس البول وبين المستحاضة.

والجواب عندي في هذا كالجواب في ذلك. (٤١/١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١ / ١٦٧).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٩٠/٧)، القياس في العبادات، منظور إلهي (ص: ٢٦٥).

(٣) الموافقات، للشاطبي (٥١٣/٢).

(٤) الموافقات، للشاطبي (١٣٨/٣).

(٥) روضة الناظر وجنة المناظر (٢٨٤/٢).

(٦) كشف الأسرار للبيدوي (١ / ٣١٢-٣١٣-٣٩٣-٣٩٤)، شرح التلويح على التوضيح، للفتنازاني (٢ / ١٢٩).

(٧) البحر المحيط (٤٠٤/٧)، وينظر: تيسير التحرير، لأمير باد شاه الحنفي (١ / ٣١٥-٣١٦).

ونوقش: بأن التعليل تغيير للحكم وترك للحقيقة إلى المجاز.^(١)

وجواب هذه المناقشة: بأن هذه قاعدة مختلف فيها.^(٢)

والقول المختار: هو القول الثاني، القائل بأن الأصل في العبادات التعليل وذلك

للسباب الآتية:

١- قوة الأدلة التي استند إليها القول الثاني، ومناقشته لأدلة القول الأول.

٢- إن العبادات معلة في أصل شرعها، وفرضيتها، وتعليلاتها منصوصة، لا مستتبطة ولا مظنونة.

٣- إن ما يعقل معناه يصح أن يقاس عليه ما وجدت فيه العلة.

٤- إن مثبت القياس يقولون: أن الأصل في الأحكام من عبادات وغيرها هو التعليل،

والتعليل ليس فيه تغيير للحكم وترك للحقيقة إلى المجاز، وإنما التعليل لإثبات حكم الفرع لا تغيير حكم الأصل، فإن الحكم في المنصوص بعد التعليل ثابت بالنص لا بالعلة كما كان قبل التعليل، فلم يكن فيه تغيير للحكم، ولا ترك للحقيقة بل فيه

تقريره بإظهار المعنى الذي يحصل به طمأنينة القلب وانسراح الصدر.^(٣)

٥- المنكرون لتعليل العبادات لا ينكرون أن العبادات معلة في أصلها وجملتها، وإنما

حصل الإنكار في التفصيل الذي يغلب فيه جانب عدم التعليل في ظنهم.

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، للبخاري الحنفي (٢٩٦/٣).

(٢) البحر المحيط (٤٠٤/٧).

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، للبخاري الحنفي، (٢٩٦/٣).

المبحث الثالث

العلة وأقسامها وشروطها ومسالكها وتمييزها

عن السبب والشرط والحكمة

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: تعريف العلة.

المطلب الثاني: أقسام العلة.

المطلب الثالث: شروط العلة.

المطلب الرابع: مسالك العلة.

المطلب الخامس: تمييز العلة عن السبب، والشرط، والحكمة.

المطلب الأول

تعريف العلة

وفيه ثلاثة فروع:

تمهيد:

لما كانت العلة، هي الركن الأهم في القياس؛ لأنه مبني عليها وامتأت منها، كان لا بد من ذكر تعريف القياس لغة، واصطلاحاً، وذكر أركانه التي منها يتألف. من غير ذكر خلاف أهل اللغة، والأصوليين في تعريف القياس، بل يذكر الباحث التعريف المختار مباشرة، دون الدخول في تفاصيل القياس من حيث الحجية والأقسام، والمثبتين، والمانعين.

تعريف القياس لغة: رد الشيء إلى نظيره.^(١)

والقياس في الاصطلاح: "إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر، لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت".^(٢)

أركان القياس: أي أن القياس له أربعة أركان، وهي: الأصل والفرع وحكم الأصل والعلة.^(٣)

الركن الأول: الأصل: هو الذي يقع به القياس.^(٤) ويسمى بالمقيس عليه، وهو ما ورد النص بحكمه. وهذا التعريف هو ما ذهب إليه الجمهور في تعريفه.^(٥)

الركن الثاني: حكم الأصل: وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل ويراد تعديته للفرع.^(٦)

(١) المعجم الوسيط (٧٧٠/٢).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (٣/٣-١٦٣)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣٠٣/١).

(٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣٠٣/١).

(٤) البحر المحيط (٩٥/٧).

(٥) مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، لعبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي، دار البشائر الإسلامية، ط: ٢،

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. (ص: ٦١).

(٦) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١٩٤/٣).

الركن الثالث: الفرع [ويسمى بالمقيس]^(١) وهو الذي يطلب حكمه بالقياس^(٢) وهو مالم يرد نص بحكمة، ويراد أن يكون له حكم الأصل بطريق القياس^(٣).
الركن الرابع: العلة: هي الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا لذاته^(٤).
 وقيل: هي الوصف الموجود في الأصل، والذي من أجله شرع الحكم فيه، وبناءً على وجوده في الفرع يراد تسويته بالأصل في هذا الحكم^(٥).
 وأما "حكم الفرع: فهو حكم الأصل بالحقيقة وإن كان غيره باعتبار المحل فلذلك لم تكن الأركان خمسة"^(٦).

وبعد الكلام عن تعريف القياس لغة، واصطلاحاً، وذكر أركانه، وتعريفاتها، علم أن العلة هي أهم أركان القياس، بل هي مدار القياس، وجماع أمره؛ لأنَّ بها يرتبط الفرع بالأصل المقيس عليه في الحكم الذي يراد إثباته لذلك الفرع، وهذا تعريف العلة.

الفرع الأول: تعريف العلة لغة: هي المرض^(٧)، والسبب، والعائق، "وعلل فلان سقى سقياً بعد سقى، وجنى الثمرة مرة بعد أخرى"^(٨).

مما سبق يتضح أن العلة في اللغة: تحمل معنى التكرار، والتغير، فالمرض تغيير لحال الإنسان من العافية إلى السقم، وكذلك التكرار في شرب الناقة مرة بعد أخرى هو العلل، والمجتهد في استخراجها يعاود النظر بعد النظر؛ ليستخرج حكم الأصل وينقله إلى الفرع لعله فيه.

الفرع الثاني: تعريف العلة اصطلاحاً:

عند البحث عن التعريف الاصطلاحي للعلة، يجد الباحث أن الأصوليين قد اختلفوا في معنى العلة اصطلاحاً، وهذا الاختلاف ناتج عن قواعد يتمسك بها كل

(١) الوصف المناسب لشرع الحكم (ص: ٢٦).

(٢) المعتمد، لأبي الحسن البصري، (١٩٩/٢).

(٣) الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، (ص: ١٩٥).

(٤) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (١/١٣٩).

(٥) الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان (ص: ١٩٥).

(٦) الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي (٣/٣٧).

(٧) مقاييس اللغة (٤/١٤)، مختار الصحاح (١/٢١٦).

(٨) المعجم الوسيط (٢/٦٢٣).

مذهب. فالمعتزلة ينطلقون من قاعد "وجوب الأصلح على الله".^(١) والأشاعرة عرّفوا العلة بناءً على أصل "أن الحكم قديم فلا يؤثر فيه الحادث".^(٢) وقسمها الزركشي^(٣) من الشافعية إلى خمسة أقسام:^(٤)

وهذه أقوال العلماء في تعريف العلة اصطلاحاً:

- ١- قيل: هي الموجبة شرعاً.^(٥)
- ٢- وقيل: هي الطريق إلى الحكم فما لم تحقق لم يمكن التوصل إلى الحكم.^(٦)
- ٣- قال ابن السمعاني:^(٧) "هي الصفة الجالبة للحكم".^(٨)
- ٤- وقيل: هي "المعنى الذي إذا وجد يجب الحكم به معه".^(٩)
- ٥- وقيل: هي "الوصف الضابط للحكمة لا الحكمة لعسر انضباطها".^(١٠)
- ٦- وقال الغزالي: العلة هي الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا لذاته.^(١١)

-
- (١) المستصفي، للغزالي، (٩٨/١)، كشف الأسرار (٣١/٤)، تيسير التحرير، للحنفي (٢٣/٤).
 - (٢) شرح التلويح على التوضيح، (٣٩١/١)(١٢٤/٢)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٥٨/١)، البحر المحيط في أصول الفقه (١٤٣/٧)، حاشية العطار على شرح الحلال المحلي على جمع (٩٥/١).
 - (٣) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، عالم بفقته الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ). قرأ على الشيخ جمال الدين الأسنوي وتخرج به في الفقه، ورحل إلى دمشق وحلب فنقله بها، وأقبل على التصنيف فكتب بخطه ما لا يحصى لنفسه ولغيره، ومن تصانيفه: تخريج أحاديث الرافعي، والبحر المحيط في أصول الفقه، ينظر: طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧ هـ. (٦٧/٣) رقم الترجمة ٧٠٠، شذرات الذهب (٥٧٢/٨).
 - (٤) البحر المحيط (١٤٤/٧).
 - (٥) أصول السرخسي (٢٣٨/١).
 - (٦) المعتمد (١٩١ /٢).
 - (٧) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، أبو المظفر: مفسر، من العلماء بالحديث من أهل مرو، (٤٢٦ هـ - ٤٨٩ هـ) كان مفتي خراسان، قدمه نظام الملك على أقرانه في مرو، له تفاسير السمعاني، وغير ذلك.. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩٠-١٢٠)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣٤٦-٣٣٥/٥).
 - (٨) قواطع الأدلة في الأصول (١٤٣/٢)؛ البحر المحيط في أصول الفقه (١٤٤ /٧) (٢١٧).
 - (٩) كشف الأسرار (١٧١/٤).
 - (١٠) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٤٧/٣)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢٨١/٤).
 - (١١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣١٩/١).

- ٧- وقالت المعتزلة: هي المؤثر لذاته في الحكم.^(١)
- ٨- وذهب ابن الحاجب، والآمدني، والحنفية، أن العلة هي الباعث على الحكم.^(٢)
- ٩- وقيل: هي "ما جعل علماً على حكم النص".^(٣)
- ١٠- وذهب أكثر الأشاعرة، والبيضاوي،^(٤) والرازي.^(٥) أن العلة "هي المعرف للحكم".^(٦) "بأن جعلت علماً على الحكم، إن وجد المعنى وجد الحكم".^(٧)
- ١١- وقيل: هي "ما ظهر وانضبط مما جعله الشارع موجباً للحكم ومعرفاً له".^(٨)

والتعريف المختار للعة اصطلاحاً: هو "ما ظهر وانضبط مما جعله الشارع موجباً

للحكم ومعرفاً له". وهنا توضيح لمصطلحات التعريف.^(٩)

قوله: "ما" ولم يقل الوصف، ليدخل في ذلك ما لم يكن وصفاً مشتقاً كالاسم المجرد على من يقول بالتعليل به، فإنه وإن لوحظت فيه عند التعليل الوصفية إلا أنه لا يعد وصفاً في الحقيقة.

قوله: "ظهر" ليخرج ما خفي من الأوصاف فإنه لا يصح التعليل به.

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣١٩/١)، الإبهاج في شرح المنهاج (٤٠/٣).

(٢) الوصف المناسب لشرع الحكم (ص: ٤٧).

(٣) كشف الأسرار (٣٤٤/٣ - ٣٤٧).

(٤) هو عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين أبو الخير البيضاوي بفتح الباء نسبة إلى البيضاء من بلاد فارس الشافعي. (ت: ٦٩١هـ) قال ابن شهبة في «طبقاته»: صاحب المصنفات، وعالم أذربيجان، وشيخ تلك الناحية. ولي قضاء شيراز. قال السبكي: كان إماماً، مبرزاً، نظاراً، خيراً، صالحاً، متعبداً، له مصنفات لو لم يكن له غير «المنهاج» لكفاه: ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦٨٥/٧-٦٨٦)، و طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (١٥٨/٨-١٥٩).

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي: الإمام المفسر أوجد زمانه في المعقول والمنقول (٥٤٤هـ - ٦٠٦هـ). وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم، وغيره نقلا من وفيات الاعيان (٤/٢٤٨-٢٥٢هـ)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨١/٨ - ٨٢).

(٦) الإبهاج في شرح المنهاج (٤٠/٣)، حاشية العطار (٢/٢٧٢)، وينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣١٩/١).

(٧) إرشاد الفحول (١١٠/٢).

(٨) مباحث العلة، للسعدي (ص: ١٠١).

(٩) مباحث العلة، للسعدي (ص: ١٠٢).

قوله: "وانضبط" ليخرج ما كان غير منضبط من الأوصاف كالحكمة غير المنضبطة، ولتدخل الحكمة المنضبطة.

قوله: "جعله الشارع موجباً للحكم" للإشارة إلى الإيجاب للشارع لا للعلة ذاتها.

قوله: "معرفاً" ليخرج الشرط، لأنه قد يوجد بدون مشروطه فلا يكون معرفاً.

قوله: "له" أي للحكم، ليخرج المانع فإنه معرف لنقيض الحكم.

الفرع الثالث: أسماء العلة:

١- المناط، أي: "مناط الحكم"^(١)، وهو متعلق الحكم من ناط، ينوط، نوطا، أي علق، يعلق، تعليقا.

"مناط الحكم: أي ما أضاف الشرع الحكم إليه، وناطه به، ونصبه علامة عليه"^(٢). فحكم الفرع متعلق بتلك العلة: إن وجدت علة حكم الأصل في الفرع، وجد مثل حكم الأصل للفرع، وإن انتفت العلة انتفى الحكم.

٢- الوصف المناسب الجامع بين الأصل والفرع.^(٣)

٣- المعنى الذي لأجله شرع الحكم.^(٤)

٤- السبب^(٥)، وبهذا الاعتبار سمي الفقهاء الأسباب عللاً فقالوا: علة القصاص القتل وعلة القطع السرقة.^(٦) ولعل هذا هو المناسب للمعنى الاصطلاحي؛ لأن العلة سبب في ثبوت الحكم في الفرع المطلوب إثبات الحكم له.

٥- الباعث، فمن أعطى فقيراً فيقال: أعطاه لفقره فلو علل به؛ لأن باعته هو الفقر.^(٧) وقد ذكر من أسماء العلة أيضاً "الأمارة، والداعي، والمستدعي، والحامل،

والدليل، والمقتضى، والموجب"^(٨).

(١) روضة الناظر وجنة المناظر، للمقدسي (١٤٤/٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣٠٢/٣).

(٢) المستصفي، للغزالي (٢٨١/١).

(٣) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١٤٠/٣)، البحر المحيط (٤٣٥/٧).

(٤) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٩٤٩/٤).

(٥) المستصفي (٣٣٥/١).

(٦) المستصفي (٣٣٦/١).

(٧) المستصفي (٣٣٥/١)، وينظر: كشف الأسرار شرح أصول البيزدوي (٣٤٤/٣).

(٨) إرشاد الفحول (١١٠/٢).

المطلب الثاني

أقسام العلة

قسم العلماء العلة أقساماً عديدة من وجوه مختلفة، وقد كان للشافعية تقسيمهم، وللحنفية تقسيمهم، ولربما وافق بعض علماء الحنفية الشافعية في تقسيمهم، وقد لا تُذكر العلة مقسمة صراحة، ولكنها تُذكر ضمناً. فهي تنقسم إلى ستة أقسام^(١):

١- تقسيم العلة من حيث: اعتبارها علة إلى قسمين:

القسم الأول: علة شرعية: وهي التي صارت علة بجعل جاعل كالإسكار في الخمر، وكانت قبل مجيء الشرع.^(٢) ولكن الشارع عده علةً لتحريم الخمر.

القسم الثاني: علة عقلية: وهي لا تصير علة بجعل جاعل بل بنفسها، كحركة المتحرك.^(٣) فإن الحركة علة على كون المتحرك متحركاً من جهة العقل.

٢- تقسيم العلة من حيث اعتبار نسبتها إلى المكلف إلى قسمين^(٤):

القسم الأول: علة من فعل المكلف: كالقتل الموجب للقصاص.

القسم الثاني: علة ليس من فعل المكلف: كالبكارة علة في ثبوت ولاية الإجماع في النكاح.^(٥)

٣- تقسيم العلة باعتبار طريقها (ثبوتها) إلى قسمين:

القسم الأول: علة منصوصة: ما ثبتت بالنص. "وكان النص دليل صحتها"^(٦)، كقوله

ﷺ: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر».^(٧)

(١) ينظر: البحر المحيط (١٤٥/٧)، الإبهاج في شرح المنهاج (١٣٨/٣)، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين،

(ص: ١٧٥-١٩٠)، المهذب في علم أصول الفقه (٢٠٢٠/٥).

(٢) البحر المحيط (١٤٥/٧).

(٣) البحر المحيط (١٤٥/٧).

(٤) المحصول، للرازي (٢٨٣/٥).

(٥) الفصول في الأصول (١٦٣/٤).

(٦) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول (١٩٣/٢).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: الاستئذان من أجل البصر، رقم الحديث ٦٢٤١ (٥٤/٨).

القسم الثاني: العلة المستتبطة: وهي ما "ليس بمنصوص عليها"^(١)، ويستنتجها المجتهد من النص وفقاً للقواعد المعتبرة، وما يتماشى مع قواعد اللغة العربية، وما يقضي به السياق. كمفهوم اقتران الحكم وهو القطع بالوصف وهو السرقة فدل على أن السرقة علة للحكم.^(٢)

٤ - تنقسم العلة باعتبار تعديها إلى قسمين^(٣):

القسم الأول: العلة المتعدية: "هي التي توجد في غير مورد النص"^(٤) كالإسكار يوجد في الأصل وهو الخمر، ويوجد في غيره كالنبيذ وأي مسكر.^(٥)

القسم الثاني: العلة القاصرة: هي ما لا تتجاوز المحل المنصوص عليه.^(٦)

كالسفر حيث أنه علة لقصر الصلاة.

٥ - تقسم العلة باعتبار كونها مع الحكم إلى أربعة أقسام^(٧):

القسم الأول: أن تكون العلة ثبوتية، والحكم ثبوتياً أيضاً، وهذا لا نزاع فيه، كالطعم علة لثبوت الربا.

القسم الثاني: أن تكون العلة عدمية، والحكم عدمياً أيضاً، وهذا لا نزاع فيه، كعدم الرضا علة لعدم صحة البيع.

القسم الثالث: أن تكون العلة ثبوتية والحكم عدمي، وفيه نزاع، كثبوت الدين علة لعدم وجوب الزكاة، وهذا القسم هو ما أطلق عليه الفقهاء، (التعليل بالمانع).

القسم الرابع: أن تكون العلة عدمية، والحكم ثبوتي، وفيه نزاع، مثاله: عدم الفسخ في زمن الخيار علة لاستقرار الملك.

(١) الفصول في الأصول (٤/٢٦٣).

(٢) مباحث العلة (ص: ١٨١).

(٣) المحصول، للرازي (٥/٢٨٥).

(٤) المحصول، للرازي (٥/٢٨٧).

(٥) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٥/٢٠٢١).

(٦) مباحث العلة (ص: ١٧٧).

(٧) المحصول، للرازي، (٥/٢٨٣)، ينظر: الأحكام للآمدي (٤/٢٧٣). وينظر: مباحث العلة (ص: ١٧٦-١٧٧).

٦- تنقسم العلة باعتبار تعدد الأوصاف فيها إلى قسمين:

القسم الأول: أن تكون العلة ذات أوصاف متعددة، وذلك كالتعليل بالقتل العمد العدوان فهو علة القصاص^(١) (لهذه الأوصاف مجتمعة)^(٢).

القسم الثاني: أن تكون العلة ذات وصف واحد،^(٣) وذلك كقول المعلل: التفاح ربوي والعلة فيه الطعم مثلاً.

(١) بيان المختصر (٧٥/٣).

(٢) مباحث العلة، للسعدي (ص: ١٧٦).

(٣) المستصفي (٣٨١/١).

المطلب الثالث

شروط العلة

حتى يكون القياس صحيحاً ومقبولاً وتترتب عليه أحكامه، فإنه لا بد من انضباطه وتقيدته بشروط وضوابط تجعله أقرب إلى الصحة، وأبعد عن الاعتراض.

"هذه الشروط استمدتها الأصوليون من استقراء العلل المنصوص عليها، ومن مراعاة تعريف العلة، ومن الغرض المقصود من التعليل وهو تعدية الحكم إلى الفرع، وبعض هذه الشروط اتفقت على اشتراطها كلمة الأصوليين، وبعضها لم تتفق عليها كلمتهم، ونحن نقصر على بيان الشروط المتفق عليها."^(١) وهو ما ذهب إليه الجمهور من الأصوليين، أما الاتفاق بمعنى الاجماع على المسألة فهذا عسير.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أن يكون طريق إثبات العلة شرعياً كالحكم:^(٢) فإن العلة إما أن تثبت بالنقل وإما أن تثبت بالعقل، والطريق الأول هو المعتبر والصحيح، بحيث يكون طريق ثبوتها من الكتاب، والسنة، "بل جاز أن يكون إجماعاً لأنه أصل في إثبات الأحكام"^(٣) وأما إثبات العلة من طريق العقل فهذا لا يعتد به؛ لأن التشريع حق خالص لله تعالى.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن يكون الوصف مؤثراً في الحكم:^(٤) "وهو أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عند ثبوتها لأجلها دون شيء سواها"^(٥)، فإن كان الوصف غير مؤثر في الحكم فلا علة، والمراد بالتأثير المناسبة. فإن لم يؤثر فيه لم يجز أن يكون علة، فإن النبي ﷺ لم يرجم ماعزاً لاسمه ولا لهيئة جسمه، ولكن الزنى علة الرجم.^(٦)

(١) علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع، لعبد الوهاب خلاف. (ص: ٦٥).

(٢) البحر المحيط (١٨٧/٧)، شرح مختصر الروضة (٣٠٦/٣)، إرشاد الفحول (١١٣/٢).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١٥٧/٣).

(٤) إرشاد الفحول (١١١/٢)، البحر المحيط (١٦٧/٧).

(٥) إرشاد الفحول (١١١/٢).

(٦) البحر المحيط (١٦٧/٧).

الشَّرْط الثالث: أن تكون العلة وصفاً ضابطاً^(١): أي: "تأثيرها لحكمة مقصودة للشارع لا حكمة مجردة لخفائها، فلا يظهر إلحاق غيرها بها"^(٢) أي تكون لها حقيقة معينة محدودة يمكن التحقق منها كالقصر في السفر، فإن علة القصر هو السفر وليس المشقة؛ لأنَّ علة السفر منضبطة، وليس المشقة كذلك؛ "ولا انضباط لمطلق المشقة للفتاوت الفاحش بين أفرادها"^(٣)؛ فما هو مشقة عند إنسان ليس بمشقة عند آخر. وعلى هذا "فلا تعلل إياحة الفطر في رمضان للمريض، أو المسافر بدفع المشقة، بل بمظنتها وهو السفر أو المرض"^(٤).

الشَّرْط الرابع: أن تكون العلة ظاهرة جلية^(٥) لأنَّ المقصود من الوصف المعلل به إثبات الحكم في الفرع، ولا يمكن هذا إلا إذا كان هذا الوصف جلياً ظاهراً في الأصل ويوجد في الفرع كما وجد في الأصل، أما إذا كان هذا الوصف خفياً في الأصل فإنه لا يمكن إثبات الحكم بواسطته في الفرع^(٦).

الشَّرْط الخامس: أن لا يكون وصف العلة ملغياً: وهو الوصف الذي الغاه الشارع، ومنها أن رضا الزوجين وصف مناسب، لتوقف عقد الزواج على رضا الطرفين، بينما في ملكيته الطلاق لا يصح رغم مناسبته؛ وذلك لإلغاء الشارع اعتباره، وجعله للطلاق حقاً خالصاً للزوج^(٧).

الشَّرْط السادس: أن تكون العلة في الفرع موجبة لنفس حكم الأصل^(٨).

أي لا يرددها نص، كقياس كفارة الظَّهَار على كفارة القتل الخطأ في وجوب الرقبة المؤمنة، فالأصل المقيس عليه هو كفارة القتل الخطأ، والفرع هو كفارة الظَّهَار، والوصف الجامع بينهما "وجوب الكفارة"، فنقول يشترط في كفارة الظَّهَار إيمان الرقبة،

-
- (١) تيسير التحرير (٢٨٠/٣)، بيان المختصر (٢٥/٣)، البحر المحيط (١٧٨/٧)، حاشية العطار (١٧٩/٢).
 - (٢) البحر المحيط (١٦٨/٧)، وينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، للأصفهاني (٢٥/٣ - ٢٧).
 - (٣) تيسير التحرير (٢٨٠/٣).
 - (٤) علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع، لخلاف (٦٦/١).
 - (٥) الإحكام، للأمدى (٦٥/٤)، البحر المحيط (١٧٠/٧)، إرشاد الفحول (١١٢/٢).
 - (٦) ينظر: البحر المحيط، للزركشي (١٧٠/٧)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢١٠٩/٥).
 - (٧) تعليل الأحكام في الشريعة الإسلامية (ص: ١٣٨).
 - (٨) ينظر: المعتمد، لأبي الحسن البصري (٤٤٥/٢)، الفصول في الأصول (١٧/٤)، البحر المحيط (١٨٤/٧).

قياساً على اشتراطها في كفارة القتل الخطأ. ففي هذا القياس كان حكم الأصل مساوٍ لحكم في الفرع، وهو وجوب الكفارة المؤمنة في كل^(١).

الشَّرْطُ السَّابِعُ: أن تكون العلة متعدية: ومعنى ذلك أن يكون الوصف غير قاصر عن الأصل، فإن كان قاصراً فيسميه الأحناف حكمة لا علة، وأسماء الآخرون علة قاصرة، واتفق العلماء على صحة العلة القاصرة إذا كانت منصوطة أو مجمعة عليها.^(٢)

الشَّرْطُ الثَّامِنُ: أن تكون العلة سالمة: أي لا يردّها نص ولا إجماع؛ لأنّ القياس فرع لها لا يستعمل إلا عند عدمها فلم يجز أن يكون رافعا لها، فإذا رده أحدهما بطل.^(٣)

الشَّرْطُ التَّاسِعُ: أن تكون العلة مطردة: أي كلما وجدت وجد الحكم لتسلم من النقض والكسر، فإن عارضها نقض أو كسر فعدم الحكم مع وجودها بطلت.^(٤)

(١) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١٩٤/٣)، مذكرة في أصول الفقه، للشنقيطي (٣٣٨/١).

(٢) تعليل الأحكام في الشريعة الإسلامية (ص: ١٣٦).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (١٧١/٧).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (١٧١/٧).

المطلب الرابع

مسالك العلة^(١)

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف مسالك العلة:

تعريف المسلك لغة: هو الطريق.^(٢) أي الطريق الذي يسلكه المجتهد في إثبات العلة.^(٣)

تعريف مسالك العلة اصطلاحاً: هي الطرق الدالة على كون الوصف المعين علة للحكم.^(٤)

"وسميت مسالك لأنها توصل الى المعنى المطلوب استعار المسالك الحسية للمعنوية بجامع التوصل الى المطلوب"^(٥).

"واعلم أنه لا يكتفى في القياس بمجرد وجود الجامع في الأصل والفرع، بل لا بد من دليل يشهد له في الاعتبار. والأدلة ثلاثة أنواع: إجماع، ونص، واستنباط"^(٦) وهي إما أن تكون نقلية، وأما أن تكون عقلية:

الطريق الأول: المسالك نقلية: وهي تتكون من أمرين [النص والإجماع].

الطريق الثاني: المسالك عقلية: وهي الاستنباط، [أي الاجتهاد المنضبط بالقواعد الأصول الصحيحة].

(١) أي طرق إثبات العلة كما هو واضح من التعريف اللغوي للمسالك.

(٢) الصحاح (١٥٩١/٤)، المعجم الوسيط (٤٤٥/١)، لسان العرب (٢٧٢/١٥)، (٤٤٢/١٠)، مختار الصحاح (١٥٢/١).

(٣) تيسير التحرير (٣٨/٤).

(٤) بيان المختصر (٨٦/٣)، وينظر: حاشية العطار (٣٠٥/٢).

(٥) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (ت: بعد ١٣٤٧هـ). مطبعة النهضة، تونس ط: ١، ١٩٢٨م. (٢/٣).

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه (٢٣٤/٧).

الفرع الثاني: طرق إثبات العلة النقلية:

وفي هذا الفرع يكون الحديث عن الطرق النقلية لإثبات العلة، وهي الإجماع والنص، وهذه طرق نقلية تعتمد على النصوص الشرعية، وفهمها ودقة الاستنباط منها. ويتكون هذا الفرع من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مسلك الإجماع على كون الوصف علة: وتقدّم الإجماع على النص ليس لأنه مقدم على الكتاب والسنة؛ ولكن على هذا درج عليه كثير من الأصوليين؛ قال الشوكاني: (١) "اختلف أهل الأصول في تقديم مسلك الإجماع على مسلك النص، أو مسلك النص على مسلك الإجماع. فمن قدم الإجماع نظر إلى كونه أرجح من ظواهر النصوص؛ "لأنه لا يتطرق إليه احتمال النسخ. ومنهم من قدم الكلام على النص لشرفه". (٢) "كالبيضاوي (٣). قال الشوكاني: "وهذا مجرد اصطلاح في التأليف، فلا مشاحة فيه". (٤)

وتعريف الإجماع: هو أن تجمع الأمة في عصر من العصور، على كون الوصف المعين علة للحكم [سواء كان الإجماع قطعياً أو ظنياً] يثبت عليه الوصف. (٥)

ونقل عن بعض أصحاب الشافعي رحمته الله أنه لا يجوز القياس على الحكم المجمع عليه، ما لم يعرف النص الذي أجمعوا عليه، لما فيه من الإفتيات على الصحابة رضي الله عنهم، إذ قد يجوز أن يكون إجماعهم لنطق خاص، أو لمعنى لا يتعدى، (٦) وقال الزركشي رحمته الله:

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني. فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن وصاحب كتاب نيل الأوطار، ولد (١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ). ببلدة شوكان باليمن ونشأ في صنعاء، وتلقى العلم على شيوخها، وجد في طلبه فأكثر من المطالعة والحفظ والسماع، حتى صار عالماً كبيراً يشار إليه بالبنان، توفي بصنعاء بعد عمر زاخر بالعطاء من مصنفاته: نيل الأوطار في الحديث؛ فتح القدير في التفسير، وهو متوسط الحجم محرر العبارة - نقلاً عن الشبكة العنكبوتية. الموسوعة العربية العالمية <http://www.mawsoah.net>

(٢) البحر المحيط (٢٣٥/٧).

(٣) التحيير شرح التحرير (٣٣١١/٧).

(٤) إرشاد الفحول (١١٦/٢).

(٥) ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٨٦/٣-٨٨)؛ وينظر: الأحكام، للآمدي، (٢٥١/٣).

(٦) البحر المحيط (٢٣٦/٧).

والجمهور على الجواز^(١). وقال الشوكاني رحمته الله: "وهذا يعود عند التحقيق إلى نفي كون الإجماع من مسالك العلة."^(٢)

وقد ذهب إمام الحرمين الجويني رحمته الله إلى: أن المخالفين للقياس ليسوا ممن يعتد بخلافهم، فأنكر عليهم متسائلاً "إِن قيل: كيف يكون إجماع القائسين حجة وقد أنكر القياس طوائف من العلماء؟ قلنا: الذي ذهب إليه ذوو التحقيق أنا لا نعد منكري القياس من علماء الأمة وحملة الشريعة فإنهم مباحثون أولاً على عنادهم فيما ثبت استفاضة وتواتراً، ومن لم يزرعه التواتر ولم يحتفل بمخالفته لم يوثق بقوله ومذهبه. وأيضاً: فإن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة فهؤلاء ملتحقون بالعوام، وكيف يدعون مجتهدين ولا اجتهاد عندهم."^(٣)

وإذا كان القياس مجمع على صحة الاستدلال به، وهو رأي جمهور العلماء، فإن إجماعهم على علة وصف صحيح.

وهذه أمثلة للقياس الذي تثبت العلة فيه بالإجماع:

١- ما حكاه أبو الطيب الطبري رحمته الله^(٤)، كإجماعهم في قوله: ﷺ: «لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان»^(٥). "على أن علته شغل القلب."^(٦) "وإذا وجد الشغل بدون غضب بالجوع أو بالعطش، أو نحوهما تثبت الحرمة مع أن النص لا يقتضي حرمة لعدم الغضب المنصوص عليه فتعلق الحكم بالشغل وجوداً وعدمياً

(١) البحر المحيط (٢٣٥/٧).

(٢) إرشاد الفحول (١١٧/٢).

(٣) البرهان في أصول الفقه، للجويني (٣٧/٢).

(٤) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، الشافعي، فقيه بغداد. ولد: (٣٤٨هـ - ٤٥٠هـ)، بآمل. قال الخطيب: كان شيخنا أبو الطيب ورعاً، عاقلاً، عارفاً بالأصول والفروع، محققاً، حسن الخلق، صحيح المذهب، اختلفت إليه، وعلقت عنه الفقه سنين. وفي عن مائة وسنتين، لم يختل عقله، ولا تغير فهمه، يفني مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي، ويشهد، ويحضر المواكب إلى أن مات. رحمه الله ينظر: وفيات الأعيان، (٥١٢/٢)، سير إلام النبلاء، (٦٦٨/١٧-٦٧١).

(٥) سنن الترمذي، باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان، رقم الحديث ١٣٣٤ (٦١٢/٣). قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح.

(٦) أصول السرخسي (١٧٨/٢)، التعبير والتحرير (٣٣١/٧)، وينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢٠٥/٢).

وانقطاعه عن الغضب المنصوص عليه حتى لم يؤثر وجوده في وجوده ولا
عدمه في عدمه دليل على كون الشغل علة^(١).

٢- إجماعهم على كون الصغر علة لثبوت الولاية على الصغير في قياس ولاية
النكاح على ولاية المال.^(٢)

٣- تقديم الأخ للأبوين على الأخ من الأب في الميراث؛ لأنَّ العلة المجمع عليها هنا
هي امتزاج النسبين، وكذلك يقاس عليه في ولاية النكاح وغيرها فإنه أثرت في
الإرث إجماعاً وكذا في غيره لوجود العلة فيه.^(٣)

٤- إجماعهم على أن البكر الصغيرة يولى عليها في النكاح، والعلة هي الصغر
إجماعاً فقام عليها أبو حنيفة الثيب الصغيرة.^(٤) بجامع الصغر.

٥- يجب الضمان على الغاصب لما أتلّف من مال، والعلة: كون التالف مالاً قد تلف
تحت اليد العادية إجماعاً. فيقاس على ذلك: السارق، فإنه يضمن ما أتلّف وإن
قطعت يده والعلة: أنه مال تلف تحت اليد العادية.^(٥)

القسم الثاني: النصّ الصريح بالعلة: (النصّ القاطع)^(٦)

النصّ هو دلالة الكتاب، والسنة مطلقاً،^(٧) وينقسم إلى قسمين: نص صريح بعلة،
ونص ظاهر بعلة.^(٨)

والنصّ الصريح: هو أن يذكر دليل من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف
بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال.^(٩)

(١) كشف الأسرار (٣/٣٦٥)؛ شرح التلويح على التوضيح (٢/١٥٧).

(٢) ينظر: البرهان في أصول الفقه (٢/١٥٩)، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣/٨٨)، وينظر:
أصول الشاشي (١/٣٢٩)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/٣٥١).

(٣) البحر المحيط (٧/٢٣٥)؛ كشف الأسرار (٣/٣٥١).

(٤) البحر المحيط (٧/٢٣٥).

(٥) ينظر: المستصفى (١/٣١٠)، وروضة الناظر وجنة المناظر (٢/٢٠٥).

(٦) التحبير شرح التحرير (٧/٣٣١٣). والقائل بالنصّ القاطع هو البيضاوي؛ ينظر: إرشاد الفحول (٢/١١٨).

(٧) التحبير شرح التحرير (٦/٢٨٧٤). وعليه مشى البيضاوي في القياس؛ وينظر: البحر المحيط (١/٢٨).

(٨) وقيل: ينقسم النصّ إلى ثلاثة أقسام: صريح، وظاهر، وإيماء وتنبيه. وهذا رأي ابن مردويه، وتبعه ابن البناء،

والبيضاوي، والسبكي، والبرماوي. وقسم النصّ إلى قسمين: صريح وإيماء، كأبي الخطاب في التمهيد والموفق

في الروضة وابن حمدان، والطوفي، وابن قاضي الجبل، وابن الحاجب وغيرهم ينظر: التحبير شرح

التحرير (٧/٣٣٢٢-٣٣٢٤).

قال الآمدي: ما صرح فيه (الشَّارِع) بكون الوصف علة أو سبباً للحكم الفلاني، وذلك كما لو قال: (العلة كذا أو السبب كذا).^(١) أي هذا التعبير بين القوسين لم يرد في كتاب ولا سنة فهو مجرد فرض وتقدير، "وممن ترك هذا التعبير ابن الحاجب"^(٢).
فأي صيغة موضوعة للتعليل، ولا تحتمل غيره تعد من قبيل النص الصريح في التعليل.

وللنص الصريح بالعلة الفاظ تدل عليه:

١- الصريح الذي لا يحتمل غير العلة كأن يقال: لأجل كذا، أو من أجل كذا^(٤) كما قال تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٢] وقوله ﷺ: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر».^(٥)

٢- كي^(٦) سواء كانت مجردة عن "لا" أو مقرونة بها. مثال التجرد: قوله تعالى عن أم موسى: ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيَّ نَفَّرَ عَيْنَهَا وَلَا تَحْزَنْ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [سورة القصص: الآية ١٣]. ومثال الاقتران: قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [سورة الحشر: الآية ٧]، أي: إنما وجب تخميسه لئلا يتناوله الأغنياء منكم فلا يحصل للفقراء شيء.

(١) الأحكام، للآمدي (٢٥٢/٣).

(٢) الأحكام، للآمدي (٢٥٢/٣).

(٣) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (٣٠٦/٢).

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج، (٤٢/٣)؛ البحر المحيط (٢٣٩/٧).

(٥) تقدم تخريجه في المطلب الرابع.

(٦) الإبهاج في شرح المنهاج (٤٢/٣)، البحر المحيط (٢٤٠/٧).

اكتفى الباحث بما ذكر من الألفاظ الدالة على النص الصريح في العلية، ولم يذكر بعض الفاظ الصياغة؛ لأن الأمثلة بها فيها نظر، كالتعليل بإذن، ولأن بعضها هو من قبل النص الظاهر في العلية، كالمفعول له،^(١) وبعضها ذكرها أهل الأصول أنها من النص الصريح في العلية ولم يضربوا لها مثلاً، "كعلة كذا أو لسبب أو لمؤثر أو لموجب وأهمل البيضاوي ذلك لكونه في معنى لأجل"^(٢) وإنما ذكره الأصوليون على سبيل الفرض والتقدير.

القسم الثالث: النص الظاهر في العلية:

تعريف النص الظاهر في العلية: هو الذي يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً.^(٣) أي: هو ما يحتمل التعليل وغيره.^(٤)

ومن الألفاظ الدالة على النص الظاهر:

١- لام التعليل:^(٥) اللام في اللغة تأتي للتعليل، وتستعمل للملك، وإذا أضيفت إلى

الوصف تعينت للتعليل.^(٦) وهي في القرآن الكريم أكثر من تحصى:

أ- اللام الظاهرة^(٧)، كقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٧٨].

ب- اللام المقدرة^(٨)، كقوله تعالى: ﴿ عُنْتَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ ١٣ أن كان ذا مال

وَبَنِينَ [سورة الفلم: الآية ١٣-١٤] أي: لأن كان، وكما يقال في الكلام أن كان

كذا، فالتعليل مستفاد من اللام المقدرة لا من "أن".

(١) التعبير شرح التحرير، (٣٣١٨/٧). وهذا ما قاله: الموفق في الروضة والطوفي في مختصرها، ومنه قوله

تعالى: ﴿ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ [سورة الإسراء: الآية: ١٠٠].

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (٤٣/٣).

(٣) المحصول للرازي (١٥٢/٣)، بيان المختصر (٨٩/٣)، التعبير شرح التحرير (٣٣١٥/٧)، البحر المحيط (٢٤١/٧).

(٤) مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، السعدي (ص: ٣٥٠).

(٥) الإبهاج في شرح المنهاج (٤٣/٣).

(٦) البحر المحيط (٢٤٣/٧).

(٧) البحر المحيط (٢٤١/٧).

(٨) البحر المحيط (٢٤١/٧)، حاشية العطار (٣٠٧/٢).

- ٢- الباء،^(١) التي تأتي للسببية، والتعليل، وضابطه أن يصلح غالباً في موضعها اللام. كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٥٩]. أي: بسبب الرحمة، فهي وإن كان أصل معناها الإلصاق، ولها معان أخرى، لكن كثر استعمالها في التعليل.
- ٣- المفعول لأجله،^(٢) فإنه علة للفعل المعلن، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٠٠]، أي لخشية الإنفاق، لأن هذا من باب المفعول له، وهو علة الفعل.
- ٤- (إن)^(٣) بكسر الهمزة والتشديد، في نحو قوله ﷺ في الهرة: «أنها من الطوافين عليكم والطوافات»^(٤) معللاً طهارتها بذلك، فهذا كله صريح في التعليل.^(٥)
- ٥- "أن" بفتح الهمزة، وتخفيف النون، مصدره ولام العلة قبلها مقدره، كقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضَلُّوا﴾ [سورة النساء: الآية ١٧٦] أي: كراهية أن تضلوا.
- ٦- "لعل"^(٦) تأتي للتعليل المحض في كلام الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٣].
- ٧- "حتى"^(٧) أثبتته ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ. قال: وعلامتها أن يحسن في موضعها (كي)، نحو: خذ حتى تعطي الجود. ومن مثلها قوله تعالى: ﴿وَلَنَبَلِّغُنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبَلِّغُنَّكُمْ وَأَخْبَارَكُمْ﴾ [سورة محمد: الآية ٣١].
- والخلاصة: أن أي لفظ يحتمل التعليل، ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً، أو أخذ التعليل من معنى النص لا من لفظه: فهو من قبيل النص الظاهر المثبت للعلية.^(٨)

(١) التعبير شرح التحرير (٣٣١٧/٧)، الإبهاج في شرح المنهاج (٤٣/٣)، كشف الأسرار (٣٤٨/٢)، البحر المحيط (٢٤٥/٧)، إرشاد الفحول (١٢٠/٢).

(٢) التعبير شرح التحرير (٣٣١٨/٧).

(٣) التعبير شرح التحرير (٣٣٢٠/٧-٣٣٢١)، البحر المحيط (٢٤٤/٧).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم الحديث ٧٥ (١/ ١٩)، قال الترمذي: هذا حديث صحيح، ينظر: سنن الترمذي، رقم الحديث ٩٢ (١٥٣/١).

(٥) التعبير شرح التحرير (٣٣٢٠/٧)؛ البحر المحيط (٢٤٦/٧).

(٦) البحر المحيط (٢٥٠/٧).

(٧) البحر المحيط (٢٥٠/٧).

الفرع الثالث: طرق إثبات العلة العقلية: (الاجتهادية):

ولما كان لا يكتفى في القياس بمجرد وجود الجامع في الأصل والفرع، بل لا بد في اعتباره من دليل يدل عليه، وكانت الأدلة إما بالنص، أو الإجماع، أو الاستنباط، احتاجوا إلى بيان مسالك العلة.

وقد أضاف القاضي عبد الوهاب^(١) إلى الأدلة الثلاثة دليلاً رابعاً، وهو العقل، ولم يعتبره الجمهور، بل جعلوا طريق إثبات العلة هو السمع فقط.

وقد اختلفوا في عدد هذه المسالك. فقال الرازي في "المحصول": هي عشرة: النص، والإيماء، والإجماع، والمناسبة، والتأثير، والدوران، والسبب والنقسيم، والشبه، والطرده، وتنقيح المناط. قال: وأمور أخر اعتبرها قوم، هي عندنا ضعيفة. انتهى.^(٢)

وتشتمل طرق إثبات العلة العقلية الاجتهادية على سبعة أقسام:

القسم الأول: من طرق إثبات العلة بالاجتهاد طريق الإيماء إلى العلة:

تعريف الإيماء لغة: بمعنى الإشارة، من أومأت إذا أشارت،^(٣) وقد تكون الإشارة باليد أو بالرأس.

تعريف الإيماء اصطلاحاً: هو "تقدير الشارع وصفاً لو لم يكن" ذلك الوصف "للتعليل كان" تقديره "بعيداً" إذ "لا فائدة فيه" أي في التقدير حينئذ.^(٤)

واللفظ في الإيماء لا يكون موضوعاً للتعليل، وإنما يفهم التعليل فيه من السياق أو القرائن اللفظية الأخرى.^(٥)

(١) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢٠٣٠/٥).

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي، أبو محمد: قاض، من فقهاء المالكية، له نظم ومعرفة بالأدب. ولد ببغداد، (٣٦٢ هـ - ٤٢٢ هـ) وولي القضاء في اسعرد، وبادرايا في العراق ورحل إلى الشام، وتوجه إلى مصر، فعلت شهرته وتوفي فيها له كتب منها التلخيص في فقه المالكية، ينظر: وفيات الأعيان، (٢١٩/٣)، سير أعلام النبلاء، (٤٣٠/١٧)، شذرات الذهب (١١٢/٥-١٢٠).

(٣) إرشاد الفحول (١١٦/٢).

(٤) مقاييس اللغة (١٤٥/٦).

(٥) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١٣٢/٤)، إرشاد الفحول (١٢١/٢).

(٦) مباحث العلة للسعدي (ص: ٣٧١).

والفرق بين الإيماء والنص الصريح والظاهر على العلية:

إن النص الصريح على العلية يشترط فيه: أن يكون اللفظ موضوعاً للتعليل،

ولا يحتمل غيره.

والنص الظاهر على العلية يشترط فيه: أن يترجح أن اللفظ موضوعاً للتعليل مع

احتمال غيره.

أما الإيماء إلى العلة فهو: أن اللفظ فيه لا يكون موضوعاً للتعليل، وإنما يفهم

التعليل منه من السياق، أو القرائن اللفظية الأخرى.^(١)

وحاصل الإيماء: أن ذكره يمتنع أن يكون لا لفائدة؛ لأنه عبث، فيتعين أن يكون

لفائدة، وهي إما كونه علة، أو جزء علة، أو شرطاً، والأظهر كونه علة؛ لأنه الأكثر

في تصرفات الشرع.^(٢)

أنواع الإيماء:

١- أن يذكر الوصف ثم يذكر الحكم بعده وهو مقترن بالفاء كقوله تعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٨]. أو تدخل على

رواية الراوي كقول الراوي: سها ﷺ، فسجد، وزنا ما عزر فرجم.^(٣)

٢- ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء والشرط: فإذا وردت أداة من أدوات

الشرط، فإن فعل الشرط يكون وصفاً وعلة، وجواب الشرط يكون هو الحكم.^(٤)

كقوله ﷺ: «من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية، أو ضارية، نقص كل يوم من عمله

قيراطان».^(٥) ووجه جعل ذلك من الإيماء إلى العلة: أن الجزاء والجواب يتعقب

فعل الشرط ويلازمه، ولا ينفك عنه، فيكون هنا: نقصان أجره سبب وعلة هو

اتخاذ الكلب.^(٦)

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٥٩/٧)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢٠٣٧/٥).

(٢) إرشاد الفحول (١٢١/٢).

(٣) المحصول للرازي (١٤٤/٥)، إرشاد الفحول (١٢١/٢-١٢٢).

(٤) البحر المحيط (٢٥٦/٧-٢٥٧).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية، برقم الحديث ٥٤٨٠

(٨٧/٧).

(٦) إرشاد الفحول (١٢٣/٢)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢٠٤٤/٥).

٣- أن يذكر الشارح حكماً بعد سؤال سائل مباشرة فإن ذلك يغلب على الظن: كون ذلك السؤال علة لذلك الحكم:

مثاله: أتى رجل النبي ﷺ فقال: هلكت، وقعت على أهلي في رمضان، قال: «أعتق رقبة»^(١) فكان اقتران إيجاب الإعتاق بوصف الوقاع، لو لم يكن للتعليل، لكان بعيداً من الرسول ﷺ، ذلك الاقتران.^(٢)

٤- أن يذكر الشارح وصفاً مع حكم، ولم يصرح بالتعليل به، ولكن لو لم يكن الحكم معللاً به لما كان لذكره فائدة.^(٣) مثاله: جاء رجل إلى ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: «لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه عنها؟» قال: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى».^(٤)

٥- أن يأتي أمر الشارح أو نهيه في شيء ما، ثم يذكر في أثناء هذا الأمر أو هذا النهي شيئاً آخر: لو لم يقدر لكونه علة لذلك الحكم المطلوب لم يكن له تعلق بالكلام لا بأوله، ولا بآخره مما قد يعتبر خبطاً واضطراباً في الكلام ينتزه الشارح عنه. مثاله: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [سورة الجمعة: الآية ٩]^(٥)

أي يفهم من هذا: أن علة النهي عن البيع مقيدة بوقت محدد. وهي كونه مانعاً من السعي إلى الجمعة؛ لأننا لا يمكن أن نقدر النهي عن البيع مطلقاً، فإنه متناقض مع قوله تعالى: ﴿وَاحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٥]^(٦)

٦- أن يذكر الشارح مع الحكم وصفاً مناسباً لأن يكون علة لذلك الحكم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [سورة الانفطار: الآية ١٣ - ١٤]،

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب التبسم والضحك، رقم الحديث ٦٠٨٧ (٢٢/٨).

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٩٣/٣)، ينظر: البحر المحيط (٢٥٣/٧)، إرشاد الفحول (١٢٢/٢).

(٣) ينظر: المحصول، للرازي (١٥٢/٥)، والبحر المحيط (٢٥٣/٧)، المهذب (٢٠٤٦/٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصوم، باب قضاء الصيام على الميت، رقم الحديث ١١٤٨ (٨٠٤/٢).

(٥) البحر المحيط (٢٥٦/٧).

(٦) إرشاد الفحول (١٢٣/٢) المهذب (٢٠٥٠/٥).

فعلة جعل الأبرار في الجنة هي: البر، وعلة جعل الفجار في النار هي: فجورهم.^(١)

القسم الثاني: إثبات العلة بالمناسبة والإخالة.^(٢)

تعريف المناسبة لغة: المشاركة، ومنه ناسبه: أي شركه في نسبه.^(٣) وتأتي بمعنى الملائمة والمقاربة.

تعريف المناسبة اصطلاحاً: هو وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً للعقلاء من حصول مصلحة أو دفع مفسدة.^(٤) فإن كان الوصف خفياً أو ظاهراً غير منضبط فالمعتبر ما يلازمه، وهو المظنة، كالمشقة، فإنه للمقصود ولا يمكن اعتبارها بنفسها، لأنها غير منضبطة، فتعتبر بما يلازمه وهو السقر.^(٥)

وقيل المناسبة والإخالة: هو تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة من ذاته لا بنص وغيره.^(٦)

وتسمى المناسبة بالإخالة؛ لأنَّ بها يخال ويظن أن الوصف هو العلة.^(٧) ومعنى كون المناسب من مسالك العلة، أنه يدلنا على تعيين العلة في الأصل، وذلك من خلال إبداء المناسبة بينها وبين الحكم، وهذه المناسبة نابعة من ذات الأصل، لم تثبت بنص ولا إجماع، ولا غير ذلك.

(١) المهذب (٢٠٥٠/٥).

(٢) ويعبر عن المناسبة بـ (الإخالة، المصلحة، الاستدلال، رعاية المقاصد، ويسمى استخراجها تخريج المناط) البحر المحيط، (٢٦٢/٧). وينظر: الأحكام للآمدي (٤/٤). وقياس الإخالة: معناه أن المجتهد يتخيل له مناسبة الوصف للحكم، فيعلقه به. شرح مختصر الروضة (٢٢٤/٣).

(٣) لسان العرب، (٧٥٦/١).

(٤) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١٠٨/٣).

(٥) البحر المحيط (٢٦٣/٧).

(٦) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١٠٨/٣)، التقرير والتحبير لابن الهمام، (١٩٣/٣)، التحبير شرح التحرير (٣٣٦٧/٧).

(٧) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي (٣١٦/٢)، الوصف المناسب لشرع الحكم، (ص: ١٥٩).

أقسام المناسب من حيث تأثيره وعدمه ينقسم إلى خمسة أقسام مرتبة حسب القوة:

١- المناسب المؤثر: وهو ما ظهر تأثير عين الوصف في عين الحكم المتنازع فيه

بالإجماع أو النص، أو ما ظهر تأثير عينه في جنس الحكم.^(١)

مثال: ما ظهر تأثير عين الوصف في عين الحكم: أن الحرّة الحائض تسقط

عنها الصلّاة بالنص والإجماع لوصف مناسب وهو: مشقة التكرار، فنقيس الأمة

على الحرّة في ذلك؛ لأنهما يشتركان في مشقة التكرار.^(٢)

ومثال: ما ظهر تأثير عين الوصف في جنس الحكم: كقياس تقديم الأخ للأبوين

في ولاية النكاح على تقديمه في الإرث.^(٣)

٢- المناسب الملائم:^(٤) وهو ما ظهر تأثير جنس الوصف في جنس ذلك الحكم.

مثل: سقوط قضاء الصلّاة إذا علل بالحرج والمشقة، فإن هذا من جنس معاني

الشرع وملائم له إذا نظرنا إلى إسقاط الشرع كثيراً من التكاليف بأنواع من

الكلفة، كما هو الشأن في السّفَر والمرض.

٣- المناسب الغريب: وهو الذي لم يظهر تأثيره ولا ملائمته لجنس تصرفات الشرع

مثل: توريث المبتوتة في مرض الموت، قياساً على القاتل الممنوع من

الميراث، تعليلاً بالمعارضة بنقيض القصد، فإن المناسبة ظاهرة، وهو أن كلا

منهما قد استعجل أمراً قبل أوأنّه، ومن استعجل أمراً قبل أوأنّه عوقب بحرمانه.

فتعليل حرمان القاتل بهذا الوصف لم يناسب جنساً من تصرفات الشرع، مع أنه

يبدو مناسباً.^(٥)

٤- المناسب المرسل: وهو ما لم يعلم أن الشرع ألغاه ولا اعتبره، وهو الذي يسمى

بالمصالح المرسلة.^(٦)

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٧٥/٧) بيان المختصر (١٢٥/٣)، إرشاد الفحول (١٣٥/٢).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣٩٠/٣).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣٩١/٣).

(٤) إرشاد الفحول (١٣٥/٢).

(٥) ينظر: بيان المختصر (١٢٩/٣)، البحر المحيط (٢٧٧/٧)، التحبير شرح التحرير (٣٤٠٥/٧)، إرشاد الفحول

(١٣٥/٢).

(٦) التحبير شرح التحرير (٣٤١٥/٧).

ومثاله: قياس شارب الخمر بالقاذف في جلده ثمانين، كما قال علي رضي الله عنه أراه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فأرى عليه حد المفترى. فأخذ مطلق المناسبة، ومطلق المظنة، أخذاً بالمصلحة.^(١)

٥- المناسب الملغى: وهو الوصف الذي لم يشهد له أصل بالاعتبار بوجه من الوجوه، وقد ظهر إلغاؤه، وإعراض الشارع عنه في جميع صورته.
مثاله: أن بعض فقهاء الأندلس قد أفتى بأنَّ على المُجَامع في نهار رمضان: كفارة وهي: صيام شهرين متتابعين، فهذا فيه مصلحة وهي: منع هذا المكثّر من الجماع في نهار رمضان من فعله، ولكن هذه المصلحة قد خالفة نصاً وهو حديث الأعرابي الذي رتب الكفارة على ما يلي: عتق الرقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً. لذلك اتفق العلماء على عدم الأخذ بهذا القسم.^(٢)

القسم الثالث: من طرق ثبوت العلة بالاجتهاد ثبوت العلة بالسبّر والتقسيم.

تعريف السبّر لغة: استخراج كنه الأمر^(٣) الجمال والبهاء، يقال: فلان حسن الحبر والسبّر إذا كان جميلاً حسن الهيئة.^(٤)

تعريف التقسيم لغة: هو القاف والسين والميم أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جمال وحسن والآخر على تجزئة شيء.^(٥) وقسمه: جزأه.^(٦)

تعريف السبّر اصطلاحاً: وهو إبطال كل علة عُلل بها الحكم المعلل إجماعاً، إلا واحدة فتعين.^(٧) أي كأنه عملية اختبار يختبر العلل ليميز الصالح للتعليل من غيره.

تعريف التقسيم اصطلاحاً: هو الحصر لكل وصف يصلح في بادئ الرأي للعلية.^(٨)

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٣٩٣).

(٢) التخبير شرح التحرير (٧/٣٤٠٤-٣٤٠٦)، بيان المختصر (٣/١٣٠).

(٣) لسان العرب (٤/٣٤٠).

(٤) مقاييس اللغة (٣/١٢٧)، مختار الصحاح (١/١٤١).

(٥) مقاييس اللغة (٥/٨٦).

(٦) لسان العرب (١٢/٤٧٨).

(٧) شرح مختصر الروضة (٣/٤٠٤)، وينظر: التقرير والتخبير على تحرير لابن الهمام (٣/١٩٥)، نهاية السؤل

شرح منهاج الوصول (١/٣٣٤).

وبعد تعريف السَّبَر والتقسيم فرداً، فهذا تعريفه لقباً.

المراد بالسَّبَر والتقسيم: وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال بعضها بدليله، فيتعين الباقي علة.^(١)

مثل أن يقول: «علة الربا» في البر ونحوه إما «الكيل أو الطعم أو القوت، والكل» أي: العلل كلها باطلة «إلا الأولى» مثلاً، وهي الكيل إن كان حنبلياً أو حنفيّاً، أو إلّا الطعم إن كان شافعيّاً، أو إلّا القوت إن كان مالكيّاً، فيتعين للتعليل، ويلحق الأرز والذرة ونحو ذلك بالبر بجامع الكيل، ويقيم الدليل على بطلان ما أبطله، إما بانتقاضه انتقاضاً مؤثراً، أو بعدم مناسبته، أو غير ذلك بحسب الإمكان والاتفاق.^(٢)

بعض العلماء يطلق عليه: "السَّبَر" فقط، وبعضهم يطلق عليه "التقسيم" فقط، وبعض ثالث يطلق عليه "السَّبَر والتقسيم" معاً، وهذا هو المنتشر، وهو الصحيح؛ لأنّ هذا الطريق لثبوت العلة يتكون منهما معاً، فلا يغني السَّبَر عن التقسيم، ولا يغني التقسيم عن السَّبَر.^(٣)

أقسام التقسيم: ينقسم التقسيم إلى قسمين:

القسم الأول: التقسيم الحاصر: وهو ما يكون دائراً بين النفي والإثبات.^(٤) يقوم المجتهد بحصر الأوصاف التي تنقذ في الذهن مما يمكن تعليل حكم الأصل فيه، ثم يختبرها بالأدلة والأمارات التي سلكت في اعتبار الوصف المناسب للعلية، ثم يبطل ما لا يصلح منها بواحد من طرق الإبطال والحذف فما يتبقى بعد هذا الحذف والإبطال يعتبر هو الوصف الذي يتعين للتعليل به عند المجتهد. وهذا التقسيم الحاصر يفيد العلية إما قطعاً، وأما ظناً.^(٥)

(١) إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص: ١٩٤).

(٢) بيان المختصر (٩٨/٣ - ١٠٢)، ينظر: قواطع الأدلة في الأصول (١٥٩/٢)، التقرير والتحرير على تحرير لا بن الهمام (١٩٥/٣)، البرهان في أصول الفقه (٣٥/٢).

(٣) شرح مختصر الروضة، (٤٠٥/٣)، وينظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١٤٤/٤).

(٤) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢٠٦٨/٥).

(٥) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣٣٤/١)، الإبهاج في شرح المنهاج (٧٧/٢).

(٦) المهذب (٢٠٦٩/٥).

شروط التقسيم الحاصر: (١)

- ١- أن يكون الحكم في الأصل معللاً بمناسب، خلافاً للغزالي رحمته.
- ٢- أن يقع الاتفاق على أن العلة لا تتركب فيها، كما في مسألة الربا، فأما لو لم يقع الاتفاق لم يكون هذا المسلك صحيحاً؛ لأنّه إذا بطل كونه علة مستقلة جاز أن يكون جزءاً من أجزائها. وإذا انضم إلى غيره صار علة مستقلة، وحينئذٍ فلا يكفي في إبطال سائر الأقسام الاستدلال على أنه ليس واحد منها علة مستقلة، بل لا بد من إبطال كون المجموع علة أو جزءاً من العلة، وأن يكون حاصراً لجميع الأوصاف.

- ٣- أن يكون حاصراً لجميع الأوصاف، وذلك بأن يوافق الخصم على انحصارها في ذلك، أو يعجز عن إظهار وصف زائد، وإلا فيكفي المستدل أن يقول: بحثت عن الأوصاف فلم أجد سوى ما ذكرته، والأصل عدم ما سواها، وهذا إذا كان أهلاً للبحث.

القسم الثاني: التقسيم غير الحاصر (المنتشر): وهو: ما لا يكون دائراً بين النفي والإثبات، (٢) أو كان دائراً بينهما، ولكن الدليل على نفي علة فيما عدا الوصف المبين فيه ظني. (٣)

وطريق معرفة العلة فيه: أن يقال: الحكم إما أن يكون معللاً، أو لا يكون كذلك، أما كونه غير معلل فبعيد؛ لأنّ الغالب المألوف من الشارع على حسب ما دل عليه الاستقراء أن أحكام الله معللة، وإذا ثبت أن الحكم معلل، فإن العلة إما أن تكون غير ظاهرة لنا، أو تكون ظاهرة. أما كون العلة غير ظاهرة لنا: فهو بعيد؛ لأمر هي كما يلي: (٤)

- ١- إن الغالب في علل الأحكام إنما هو الظهور، وإذا وجد فرد منها غير ظاهر، فإنه يندرج تحت الأعم الأغلب.

(١) البحر المحيط (٢٨٤/٧-٢٨٥)، إرشاد الفحول (١٢٥/٢-١٢٦).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (٧٧/٢)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣٣٤/١) إرشاد الفحول (١٢٥/٢).

(٣) المهذب (٢٠٧٣/٥).

(٤) المهذب (٢٠٧٣/٥).

٢- إن الحكم إذا كان معقول المعنى كان على وفق المعتاد من تصرفات العقلاء وأهل العرف، والأصل مطابقة الشرع للعقل والعرف.

٣- إن عدم ظهور العلة يبطل فائدة التعليل؛ لأنَّ فائدته التوسع في معرفة الأحكام، وانقياد المكلف لها.

هذا القسم وهو التقسيم المنتشر يفيد العلية؛ وهو حجة للمستدل وهو المجتهد الناظر وهو: من بحث لنفسه، فما غلب على ظنه وجب عليه العمل به، ولا يكون حجة على الغير، وهو اختيار الأمدي، وبعض العلماء.^(١)

بيان كيفية سبر الأوصاف غير الصالحة للعلية وحذفها وإبطالها:

- ١- الإلغاء: وهو إثبات الحكم بالباقي فقط.^(٢) بالوصف الذي استبقاه فقط دون غيره.
- ٢- أن يكون الوصف المحذوف قد أُلِف من الشَّارِع إغناءه في جنس ذلك الحكم المعلن، وحينئذٍ يكون إغناؤه واجباً وإن كان مناسباً.
- ٣- طرد المحذوف مطلقاً:^(٣) كالأوصاف الطردية كالطول، والسواد ونحو ذلك.
- ٤- عدم وجدان مناسبة بين الوصف والحكم.^(٤)

القسم الرابع: من طرق إثبات العلة بالاجتهاد ثبوتها عن طريق تنقيح المناط.

تعريف تنقيح المناط لغة: التنقيح لغة: التشذيب، والتهديب،^(٥) والمناط: مأخوذ من ناط الشيء ينوطه أي: علقه،^(٦) فالمناط ما يتعلق به الشيء، والمناط من أسماء العلة.

تعريف تنقيح المناط اصطلاحاً: هو الاجتهاد في تحصيل المناط الذي ربط به الشَّارِع الحكم، فيبقى من الأوصاف ما يصلح، ويُلغى ما لا يصلح.^(٧)

أي هو إبعاد الأوصاف التي لا دخل لها في الاعتبار عن العلة، وفي تقليل أوصاف العلة تكثيراً لأحكامها لكثرة وقوعها وقلة أوصافها.

(١) هاية السؤل شرح منهاج الوصول (٣٣٤/١)، المهذب (٢٠٧٤/٥).

(٢) التحبير شرح التحرير (٣٣٥٧/٧).

(٣) التحبير شرح التحرير (٣٣٥٨/٧).

(٤) التحبير شرح التحرير (٣٣٥٨/٧).

(٥) لسان العرب (٦٢٤/٢).

(٦) الصحاح (١١٦٥/٣)، لسان العرب (٤١٨/٧).

(٧) التحبير شرح التحرير (٣٣٣٣/٧)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١٣١/٤)، ينظر: شرح مختصر

الروضة (٢٣٧/٣).

مثاله: أتى رجل^(١) النبي ﷺ فقال: هلكت، وقعت على أهلي في رمضان، قال: «أعتق رقبة».^(٢) فهنا: قد أشار النص إلى أوصاف وهي: كون المواقع أعرابياً وكون الموطوءة زوجته، وكون الوقاع حصل في رمضان معين، وكون الوقاع حصل في رمضان من مكلف، وكونه أفسد صوما محترماً. إن هذه الأوصاف لا أثر لها لعدم مناسبتها؛ إذ الوصف الذي تظهر مناسبته كونه وقاع مكلف هتكت به حرمة عبادة الصَّوم المفروض أداء، وما سوى ذلك من التعيينات والأوصاف لاغ.^(٣)

وإذا كان تنقيح المناط، هو حصر العلل التي وردت في النص الخاص بذلك الحكم، ثم اختبار وسبر تلك العلل من قبل المجتهد وهذا قريب من السبر والتقسيم.

فما الفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم؟^(٤)

١- فمسلك السبر والتقسيم يوجد العلة، أما مسلك تنقيح المناط فلا يوجد العلة بل ينقيها من الأوصاف غير الصالحة للتعليل.

٢- إن تنقيح المناط هو تعيين وصف من الأوصاف التي ذكرت في النص، وبيان أنه هو العلة دون غيره من الأوصاف، فهو تعيين لا تخريج، أما السبر والتقسيم فهو خاص في العلة المستتبطة المستخرجة فقط.

والاجتهاد في العلة ينحصر في ثلاثة أنواع:^(٥)

١- تحقيق المناط: هو تحقق المجتهد من وجود العلة والمناط في الأصل، ولكنه يجتهد من تحقيق وجودها في الفرع، الذي يراد إلحاقه بالأصل.

(١) هو سلمة بن صخر البياضي صاحب قصة الظهار، وخلق أن يكون هو لأنه يذكر أنه كان مولعاً بالجماع شرح مختصر الروضة (٢٣٨/٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الآداب، باب ما جاء في قول الرجل ويملك (٣٨/٨) رقم الحديث (٦١٦٤).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢٣٩/٣).

(٤) ينظر: المهذب (٢٠٨١/٥).

(٥) ينظر: شرح مختصر الروضة (٢٤٤/٣)، البحر المحيط (٣٢٥/٧)، التقرير والتحبير على تحرير لابن الهمام

(١٩٣/٣)، التحبير شرح التحرير (٣٤٥٤/٧)، تيسير التحرير (٤٣/٤)، الأصل الجامع لإيضاح الدرر

المنظومة في سلك جمع الجوامع، لحسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (ت: بعد ١٣٤٧هـ)، مطبعة

النهضة، تونس ط: ١، ١٩٢٨م. (٢٢/٣)، المهذب (٢٠٨٣/٥ - ٢٠٨٦).

٢- **تنقيح المناط:** فهو أن ينص الشارع على العلة نصاً غير صريح، فيقوم المجتهد بالاجتهاد في تعيين علة حكم الأصل وإبرازها، وحذف ما علق بها من أوصاف بأنواع من الاجتهادات، ثم يجتهد في تحقق هذه العلة في الفرع. ووظيفة المجتهد في تنقيح المناط أصعب من وظيفته في تحقيق المناط؛ حيث إنه يبذل جهداً في تعيين علة الأصل وأبرازها، ثم يجتهد مرة أخرى في تحققها في الفرع. أما في تحقيق المناط، فلا يجتهد المجتهد في علة الأصل؛ لأنها منصوص عليها أو مجمعا عليها، ولكنه يجتهد فقط في تحققها في الفرع.

٣- **تخريج المناط:** هو أن ينص الشارع على حكم في محل، ولا يتعرض لعلته لا صراحة ولا إيماء، فيقوم المجتهد باستنباط واستخراج علة حكم الأصل أولاً، ثم يتحقق من وجود هذه العلة في الفرع. وسمي تخريج المناط؛ لأنَّ المجتهد أخرج العلة من خفاء إلى وضوح.

القسم الخامس: من طرق ثبوت العلة بالاجتهاد ثبوت العلة بالدوران.

تعريف الدوران لغة: هو الطواف حول الشيء والعودة إلى الموضع الذي ابتدأ منه.^(١)

تعريف الدوران اصطلاحاً: هو أن يثبت الحكم عند ثبوت وصف وينتفى عند انتفائه^(٢)، مثاله: العصير لما لم يكن مسكراً في أول الأمر لم يكن حراماً فلما حدث وصف الإسكار فيه حدثت الحرمة، فلما صار خلاً وزال الإسكار زالت الحرمة.^(٣) فاحكم التحريم قد دار مع الإسكار وجوداً وعدمياً، فلما وجد وصف كونه مسكراً وجد الحكم وهو التحريم، ولما انتفى عنه وصف الإسكار انتفى عنه الحكم وهو: التحريم. فقد دلنا هذا الدوران على أن العلة في تحريم العصير إنما هي السكر. ويسمى هذا بالدوران الوجودي والعدمي.

أما إذا وجد الحكم عند وجود الوصف، ولا ينعدم الحكم عند عدم الوصف، فهذا يسمى: الدوران الوجودي. أما إذا انعدم الحكم عند عدم الوصف، ولا يوجد الحكم عند وجود الوصف، فهذا يسمى: الدوران العدمي.

(١) لسان العرب (٤/٢٩٦).

(٢) المحصول للرازي (٥/٢٠٧)، شرح تنقيح الفصول (١/٣٩٦)، شرح مختصر الروضة (٣/٤١٢).

(٣) المحصول للرازي (٥/٢٠٧).

واختلف الأصوليون في إفادة الدوران للعلية على مذاهب: (١)

١- إن الدوران يفيد ظن العلية بشرط عدم المزاحم، وأن لا يقوم عليه دليل يقدر في كونه علة. (٢) وهو قول الجمهور وهو الصحيح. (٣) لأن العلة الشرعية لا توجب الحكم بذاتها، وإنما هي علامة منصوبة، فإذا دار الوصف مع الحكم غلب على الظن كونه معرفاً. (٤)

٢- إن الدوران يفيد القطع بالعلية عند المعتزلة. (٥)

٣- إن الدوران لا يفيد العلية بمجرد لا قطعاً ولا ظناً. (٦)

والخلاف هنا لفظي، ولعل أصحاب المذاهب اتفقوا على أن الدوران بمجرد ليس مسلماً مستقلاً لإثبات العلة، بل لا بد أن يكون معه من المناسبة وغيرها مما يدل على العلية، فكان الخلاف لفظياً. (٧)

الطريق السادس: من طرق ثبوت العلة بالاجتهاد ثبوتها بالوصف الشبهي [الشبه].

ويسميه بعض الفقهاء "الاستدلال بالشيء على مثله" وهو عام أريد به خاص، إذ الشبه يطلق على جميع أنواع القياس؛ لأن كل قياس لا بد فيه من كون الفرع شبيهاً بالأصل، بجامع بينهما. إلا أن الأصوليين اصطلاحوا على تخصيص هذا الاسم بنوع من الأقيسة، وهو من أهم ما يجب الاعتناء به. قال الإبياري (٨): لست أرى في مسائل

(١) ينظر: البحر المحيط (٣٠٩/٧-٣١٠)، التحبير شرح التحرير (٣٤٣٩/٧).

(٢) المحصول للرازي (٢١٦/٥).

(٣) قاله أكثر الحنابلة، والمالكية، والشافعية، والجرجاني، والسرخسي، والرازي، . . . ينظر: التحبير شرح التحرير (٣٤٣٩/٧).

(٤) إرشاد الفحول (١٤٠/٢-١٤١).

(٥) التحبير شرح التحرير (٣٤٣٩/٧)، البحر المحيط (٣٠٩/٧).

(٦) قال به: "بعض الشافعية كابن السمعاني، والغزالي، والأمدي، ومن المالكية ابن الحاجب، وهو قول أكثر الحنفية كالكرخي، وابن برهان"، ينظر: كتاب البحر المحيط (٣٠٩/٧-٣١٠)، التحبير شرح التحرير (٣٤٤٠/٧).

(٧) المهذب (٢٠٩٣/٥).

(٨) هو علي بن سيف بن علي بن سليمان، أبو الحسن، نور الدين، اللواتي الأصل، الأبياري القاهري، ثم الدمشقي الشافعي: نحوي، محدث. ولد بالقاهرة، (٧٥٣هـ - ٨١٤هـ) ونشأ بغزة يتما. ودخل دمشق فمهر في اللغة والحديث. وتوفي بدمشق. ينظر: الأعلام للزركلي، (٢٩٣/٤).

الأصول مسألة أغمض من هذه، وقال إمام الحرمين: لا يمكن تحديده. والصحيح إمكانه.^(١)

وتعريف الشبه لغة: هو المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء إذا ماثله.^(٢)
وتعريف الشبه اصطلاحاً: هو الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتماله على الحكمة المفضية للحكم من غير تعيين.^(٣)

وقيل: الشبه هو ما لم تظهر فيه المناسبة بعد البحث التام ممن هو أهله، ولكن ألف من الشارح الالتفات إليه في بعض الأحكام.^(٤) ولعل التعريف هذا أقرب لوضوحه. ومثاله قول الشافعي في مسألة إزالة النجاسة: طهارة تراد لأجل الصلاة فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث، فإن الجامع هو الطهارة، ومناسبتها لتعيين الماء فيها بعد البحث التام غير ظاهرة. وبالنظر إلى كون الشارح اعتبرها في بعض الأحكام كمس المصحف والصلاة والطواف، يوهم اشتمالها على المناسبة كما تقرر.^(٥)

والوصف الذي لم تظهر فيه المناسبة نوعان:

١- الوصف الطردى: لم تظهر فيه المناسبة، ولم يألف من الشارح الالتفات إليه. كقول القائل: إن الأعرابي قد وجبت عليه الكفارة؛ لكونه طويلاً أو أسمرًا، أو نحو ذلك. فهذه الأوصاف المذكورة طردية لا مناسبة بينها وبين الحكم الشرعي؛ حيث إن الشارح لم يعتبرها، ولم يلتفت إليها، فهذا أوصاف باطله.

٢- الوصف الشبهي: وهو الوصف الذي لم تظهر فيه المناسبة بعد البحث التام لكن ألف من الشارح الالتفات إليه في بعض الأحكام.^(٦)

والحاصل:^(٧) أن الشبهي والطردي يجتمعان في عدم الظهور المناسب، ويتخالفان

في

(١) البحر المحيط (٢٩٣/٧).

(٢) لسان العرب (٥٠٣/١٣)، القاموس المحيط (١٠١٩/١-١٢٤٧).

(٣) البحر المحيط (٢٩٤/٧).

(٤) الإحكام، للآمدي (٢٩٦/٣).

(٥) الإحكام للآمدي (٢٩٦/٣).

(٦) ينظر: المهذب (٢٠٩٧/٥-٢٠٩٩).

(٧) البحر المحيط (٢٩٤/٧-٢٩٦).

- ١- إن الطردى عهد من الشارع عدم الالتفات إليه.
- ٢- إن الطرد نسبة ثبوت الحكم إليه ونفيه على السواء. والشبه نسبة الثبوت مترجحة على النفي فافترقا.
- ٣- قياس المعنى في الشبه تقريب وفي الطرد تحكم. وسمي شبيهاً؛ لأنه باعتبار عدم الوقوف على المناسبة يجزم المجتهد بعدم مناسبته، وباعتبار الشرع له في بعض الصور يشبه المناسب، فهو بين المناسب والطردي.

حجية الوصف الشبهي:

- ١- إن الوصف الشبهي يعتبر طريقاً من طرق ثبوت العلة، فهو حجة. وقد نقل الغزالي عن الشافعي وأبي حنيفة ومالك القول بالشبه بطريق تمسكهم به. قال في المستصفي: ولعل أكثر أقيسة الفقهاء قياس الشبه.^(١)
- ٢- إن الوصف الشبهي لا يعتبر طريقاً لثبوت العلة فليس بحجة. عند أكثر الحنفية وبعض المالكية كالقاضي أبي بكر، وبعض الشافعية كأبي إسحاق المروزي، وأبي إسحاق الشيرازي، وبعض الحنابلة كالقاضي أبي يعلى، وهو رواية عن الإمام أحمد.^(٢)

بيان نوع الخلاف:

الخلاف هنا لفظي راجع إلى التسمية فقط؛ حيث إن أصحاب المذهب الثاني يعملون بالوصف الذي يلتفت إليه الشارع في بعض الأحكام ويعتبره، ولكنهم يدخلونه ضمن الوصف المناسب. أما إذا لم يلتفت إليه الشارع مطلقاً فهو الطردى الذي لا يعتبر. وهذا موافق لما قاله أصحاب المذهب الأول، لكنهم جعلوا درجة متوسطة بين الوصف المناسب، والوصف الطردى سموها بالوصف الشبهي؛ حيث أنه يشبه الوصف المناسب من جهة، ويشبه الوصف الطردى من جهة أخرى، وقد سبق بيان ذلك.^(٣)

(١) المستصفي (١/٣١٧).

(٢) ينظر: التحبير شرح التحرير (٧/٣٤٣٠-٣٤٣٢).

(٣) المهذب (٥/٢١٠٢).

المطلب الخامس

تمييز العلة عن السبب والشرط والحكمة

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تمييز العلة عن السبب:

الذي يتأمل في أقوال الأصوليين يجد أن العلة والسبب سواء، في أقوال جمهور الأصوليين المتقدمين عداء ما ذهب إليه الظاهرية من إنكارهم أن تكون العلة بمعنى السبب، وإنما وقع التفريق بين العلة والسبب بين المتأخرين من الأصوليين.^(١)

١- المتكلمون لا يفرقون بين العلة والسبب، والفقهاء يقولون: العلة هي التي يعقبها

الحكم، والسبب ما تراخى عنه الحكم ووقف على شرط أو شيء بعده.^(٢)

أي العلة تفضي إلى الحكم بلا واسطة، والسبب يفضي إلى الحكم بواسطة.

٢- الفرق في التمييز بين العلة والسبب: ننظر إلى الشيء إن جرى مقارناً للشيء

وأثر فيه فهو العلة، أو غير مقارن ولا تأثير للشيء فيه دل على أنه سبب.^(٣)

أي فاعلة ما أفضت إلى الحكم مع التأثير فيه، والسبب ما ليس بينه وبين الحكم

مناسبة ظاهر، ولا تأثير له فيه.

٣- إذا كان السبب من النوع الوقتي وهو ما لا يستلزم في تعريفه للحكم حكمة باعثة

كزوال الشمس لوجوب الظهر فلا ملازمة بين السبب والعلة.^(٤) لأنَّ السبب

المعنوي يستلزم حكمة باعثة، كالإسكار، فقد جعل علة للتحريم.^(٥)

٤- العلة جعلها الشارع معرفاً للحكم [مع ظهور المناسبة بينها وبين الحكم]، والسبب

جعله الشارع معرفاً للحكم فوجوده علامة على وجود الحكم وانتفاؤه علامة على

انتفاء الحكم.^(٦)

(١) مباحث العلة في القياس عند الأصوليين (ص: ١٤١).

(٢) البحر المحيط (١٤٨/٧).

(٣) البحر المحيط (١٤٩/٧).

(٤) ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٤٠٦/١)، الإحكام للآمدي (١/٢٧)، تحليل الأحكام في

الشريعة الإسلامية، عادل الشويخ، (ص: ١١٨).

(٥) التحبير شرح التحرير (١٠٦٥/٣) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١/٤٥٠)، المدخل إلى مذهب الإمام

أحمد لابن بدران (١/١٦١).

(٦) ينظر: تحليل الأحكام في الشريعة الإسلامية (ص: ١٢٠).

الفرع الثاني: تمييز العلة عن الشرط:

- ١- إن العلة دلالة على الحكم والدليل يتبعه الحكم متى وجد وأما الشرط فقد يجوز وجود مثله وليس بشرط كمن طلق امرأته بشرط دخول الدار لم تكن دخلتها الثانية شرطاً في الطلاق^(١)
- ٢- إن الحكم كما يوجد مع العلة ويترد معها فكذلك يوجد مع الشرط ويترد معه فلا بد من دليل آخر يميز بين الشرط والعلة وذلك في بيان الأثر وأنه لا أثر للشرط في إيجاب الحكم، وللعلة أثر في إيجاب الحكم.^(٢)
- ٣- أن الشرط مناسبتة في غيره كما في الحول في الزكاة، وجزء العلة مناسبتة في نفسه كجزء النصاب مشتمل على جزء الغنى في ذاته.^(٣)
- ٤- إن العلة مطردة والشرط قد لا يترد.^(٤)

الفرع الثالث: تمييز العلة عن الحكمة:

- تعريف الحكمة لغة: مصدر قولك حكم بينهم يحكم أي قضى، والحكمة من العلم. والحكيم: المتقن للأمور. وقد حكم، أي صار حكيماً.^(٥)
- تعريف الحكمة اصطلاحاً: هي ما يترتب على ربط الحكم بعلة أو سببه، من جلب مصلحة أو دفع مضرة.^(٦)

الفرق بين العلة والحكمة:

- ١- إن العلة هي الوصف المناسب المعروف لحكم الشارع وباعثه على تشريع الحكم كالإسكار علة لتحريم الخمر، والحكمة: ما يجتنيه المكلف من الثمرة المترتبة على امتثال حكم الشارع من جلب نفع أو دفع ضرر. كحفظ العقل من تحريم

(١) المعتمد (١٠٨/١).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول (١٦١/٢).

(٣) الفروق للقرافي (١١٠/١).

(٤) تعليل الأحكام (ص: ١٢٢).

(٥) الصحاح (١٩٠١/٥)، مقاييس اللغة (٩١/٢)، مختار الصحاح (٧٨/١).

(٦) رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة ﷺ لمحمد طاهر حكيم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

ط: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ٤٢٢هـم ٢٠٠٢م. (ص: ٢٠٢).

- الخمير، وعلّة القصاص، القتل العمد والعدوان، وحكمته: حفظ النفس. والسرقعة
 علة القطع، والحكمة حفظ المال، والزنا علة الحد وحكمته حفظ الأنساب.^(١)
- ٢- إن الحكمة لا تكون بمجرد معرفة للحكم؛ كالمشقة في السفر لاضطرابها،
 واختلافها باختلاف الأشخاص والأحوال والأزمان. والعلّة كالسفر وصف ظاهر
 منضبط أي لا يتغير بتغير الأشخاص والأحوال والظروف، ولهذا رد الشارع
 الناس إلى العلة؛ لرفع العسر والحرص عنهم. من قصر الصلاة، والإفطار في
 الصوم، والمسح على الخفين.^(٢)
- ٣- إن الحكمة لا يجوز التعليل بها؛ لخفائها وعدم انضباطها وتخلفها عن الحكم؛
 وذلك لضبط القياس، وحتى لا يقع التخليط في الاجتهاد، والعلّة وصف ظاهر،
 منضبط، لا تتخلف عن الحكم.^(٣)
- ٤- إن الحكمة مظنة وجود الحكم، بينما العلة هي سبب الحكم، ولهذا فالقياس يعدى
 بالعلّة وليس بالحكمة.^(٤)
- ٥- إن الحكم الشرعي يرتبط وجوداً وعدمياً بالعلّة بينما الحكمة قد تتخلف.^(٥)

(١) رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة ﷺ لمحمد طاهر حكيم (ص: ٢٠٢).

(٢) ينظر: الأحكام للآمدي (١/١٢٩)، و علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادم (١/١٩).

(٣) ينظر: المهذب (٥/٢١١٦)، وينظر: تيسير علم أصول الفقه (١/١٧٩).

(٤) تعليل الأحكام، لعادل الشويخ (ص: ١٢٥).

(٥) تعليل الأحكام، لعادل الشويخ (ص: ١٢٥).

الفصل الثاني

أثر التعليل في أحكام الطهارة والحلّة

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام المياه.

المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام إزالة النجاسة.

المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام الغسل.

المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام الحيض.

المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام الصلاة.

المبحث الأول

أثر التعليل في أحكام المياه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التعليل في تطهير مياه المجاري. (المياه العادمة)
المطلب الثاني: أثر التعليل في تطهير المخرج بالجامدات الطَّاهرات.

المطلب الأول

أثر التعليل في تطهير مياه المجاري [المياه العادمة]

وفيه فروع سبعة:

الفرع الأول: تعريف مياه المجاري [المياه العادمة]:

تعريف الماء لغة: الماء معروف والهمزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللام وأصله موه بالتحريك؛ لأنَّ جمعه: أمواه في القلة، ومياه في الكثرة. (١)

تعريف الماء اصطلاحاً: الماء جسم لطيف بسيط شفاف يبرد غلة العطش، به حياة كل نام. (٢)

تعريف العادمة لغة: من العدم، وهو فقدان الشيء وذهابه، (٣) فالمياه العادمة هي المفقودة، وقيل: سميت عادمة؛ لأنها في عداد المعدوم والمفقود؛ لأنها غير صالحة لأي استعمال. (٤)

تعريف مياه العادمة اصطلاحاً: هي المياه الواردة من دورات مياه المنازل، وتسمى بالمياه السوداء [مياه المجاري أو الصرف الصحي]. (٥)

الفرع الثاني: تقسم المياه وكيفية تطهيرها عند الفقهاء: تنقسم المياه إلى ثلاثة أقسام (٦): طهور وظاهر ونجس، والمنتجس "هو ما تغير بمخالطة النجاسة". (٧) كمياه

(١) مختار الصحاح (٣٠١/١).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. (٢٩٤/١).

(٣) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب (١٤٨/٢).

(٤) موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه، لمريم الظفيري، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- دبي، ط١: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. (٣٣٠-٣٢٩).

(٥) أثر المستجدات الطبية في باب الطهارة، لنواف الدويري، دار النفائس، عمان-الأردن، ط١: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م. (ص: ١٩٠).

(٦) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. (١٦٤/٢).

(٧) المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، أبي إسحاق، برهان الدين (ت):

الصرف الصحي. قال ابن المنذر: "أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو رائحةً أنه نجس ما دام كذلك".^(١)

وقد اختلف الفقهاء في تطهير الماء المتنجس كالتالي:

فعند الحنفية^(٢) تطهر المياه النجسة: بالإضافة إليها وذلك بصب الماء الطاهر على الماء النجس ثلاث مرات فتكون هذه بمنزلة غسله ثلاثاً، وهذه الطريقة تكلف كمية كبيرة من المياه المطهرة، لا تتناسب مع تطهير مياه المجاري.

وعند المالكية^(٣) تطهير المياه النجسة: بالإضافة بصب الماء عليها ومكاثرتها حتى يزول التغير، وهذه الطريقة يصعب تطبيقها؛ لشحة المياه.

وعند الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) تطهر المياه النجسة: بالمكثرة، وبطول المكث، وبالنرح. أما تطهير المياه النجسة بالمكثرة إذا كانت دون القلتين، وإذا كانت وفق القلتين وقد خالتها نجاسة فتطهر بأمرين أما بالمكثرة حتى يزول التغير أو بتركها حتى يزول النجس بطول المكث، وإذا كان أكثر من القلتين تطهر بالمكثرة وطول المكث ويؤخذ منها ما يزول به التغير شرط أن يبقى منها قلتين فأكثر.

٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. (١/٢٦-٣٦).

(١) الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م. (١/٣٥).

(٢) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدي، مجد الدين أبي الفضل الحنفي (ت: ٦٨٣هـ)، مطبعة الحلبي - القاهرة، ت: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م. (١/١٧)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية ط: ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. (١/٨٧).

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط: ٣، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. (١/٨٤).

(٤) ينظر: المجموع للنووي (١/١٣٢).

(٥) المغني لابن قدامة، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ات: ٦٢٠هـ) مكتبة القاهرة، ط: بدون طبعة، تاريخ النشر:

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م. (١/٢٧).

إن تطهير مياه الصَّرْف الصَّحِّي لا يمكن أن يكون باستخدام الماء، [بالتكثير أو النزح] أو الماء والتراب أو الحجارة! ولا بإزالة النَّجس وما حوله؛^(١) لصعوبة ذلك من النَّاحية العملية؛ وإنما يكون بالاستحالة وهي "انقلاب الشيء من صفة إلى أخرى".^(٢)

وطريقة تطهير مياه المجاري بالطرق الحديثة كالتالي:

١- **المعالجة التمهيدية:** وتشمل هذه الطريقة عادة العمليات الفيزيائية، كالتصفية والطحن؛ لإزالة الصخور والحطام، وعملية حجز الرمال، ونزع الحصى، وعملية التعويم لنزع الشحوم، ومعادلة التدفق، وعمليات مكافحة الروائح، ويتم في هذه العملية إزالة ٥-١٠% من المواد العضوية القابلة للتحلل، بالإضافة إلى كمية تتراوح بين ٢-٢٠% من المواد العالقة الأخرى، ولا تعد إزالة هذه النسبة من الشوائب كافية لإعادة استعمال الماء في أي غرض من الأغراض.^(٣)

٢- **المعالجة الابتدائية:** تستخدم العمليات الفيزيائية كالتصفية والترسيب، ويمكن استعمال التهوية المسبقة، والتلبد الميكانيكي بالمضافات الكيميائية؛ لتحسين المعالجة الابتدائية، ويتم التخلص من قدر كبير من المواد العالقة والمواد العضوية من مياه الصرف حوالي من ٥٥-٦٠% من المواد الصلبة العالقة، و ٣٠-٥٣% من الأكسجين الحيوي المستهلك، مع بقاء نسبة كبيرة من المواد العضوية في هذه المياه.^(٤)

٣- **المعالجة الثانوية:** وفيها يتم التخلص من نسبة كبيرة من المواد العضوية القابلة للتحلل بيولوجياً، وفي هذه الطريقة تقتل الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض،

(١) الاختيار لتعليق المختار (١٧/١)، المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون، (٦٠٢/٢).

(٢) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري، تقي الدين الشافعي (ت: ٨٢٩هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير - دمشق، ط: ت: ١٩٩٤م، (٧٣/١).

(٣) إعادة استخدام المياه العادمة (مياه الصرف المعالجة) الأهمية والمنافع والتطبيقات، لأحمد السروري، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط: ١: ١٤٣٢-٢٠١١. (ص: ٧٥).

(٤) المعالجة الفيزيائية والكيميائية لمياه الصرف لأحمد السروري، دار العالمية، الجيزة، ط: ١: ٢٠٠٨م. (ص: ٣٤١).

باستخدام أنواع مختلفة من الطرق والأساليب، من أهمها الحرارة والتسخين، أو الأشعة فوق البنفسجية.^(١)

٤- **المعالجة المتقدمة:** وتهدف إلى إزالة المواد العالقة الدقيقة المتناهية في الصغر، وإزالة المواد العضوية، وإزالة بعض المواد السامة، وبعض العناصر الثقيلة، وبعض أنواع المواد الصلبة الذائبة عضوية وغير عضوية، وأية معدلات عالية غير طبيعية من المواد العضوية والمواد العالقة، وتخفيض العوامل الممرضة كالبكتيريا وبويضات الديدان المعوية بحيث تجنب الإصابة بكثير من الأمراض، وينتج من هذه المرحلة ماء على مستوى عال من النقاء إذ يُزال نحو ٩٩,٥% من المواد العالقة الصلبة والنيتروجين والفسفور والزيوت العالقة والدهون، وتتم بعدها عدة عمليات الهدف منها أن يصبح الماء على درجة عالية من النقاء.^(٢)

وتختلف درجة نقاوة المياه حسب درجات المعالجة، كما تختلف نقاوته أيضاً حسب مصادر هذه المياه، فبعض الدول تفصل بين مياه الصّرف الصحيّ الواردة من الاستعمالات المنزلية عن المياه الواردة من المصانع والمستشفيات؛ لاحتياج الأخرى إلى درجة معالجة عالية؛ لاحتوائها على مواد سامة، ومعادن ثقيلة^(٣) وبعض الدول تفصل بين المياه الخارجة من المطابخ، والمياه الناتجة عن الفضلات البشرية. وبعد ذكر الطرق الحديثة في معالجة المياه المتنجّسة، يجد أن حقيقة ما يحصل فيها هو المعبر عنه في كتب الفقهاء بالاستحالة.

الفرع الثالث: تحرير محل النزاع:

• وقع الاتفاق بين العلماء في صور استحالة العين النجسة إلى عين أخرى جديدة مباينة لها، كإنقلاب الخمر خلاً فكانت طاهرة باتفاق العلماء^(٤) وتحول دم الغزال مسكاً، والعلقة والنطفة مضغة، والزيت المتنجس صابوناً.

(١) ينظر: هندسة البيئة لفاضل حسن أحمد، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء- ليبيا، ط: ١: ١٩٩٦م، (ص: ١٦٦-١٦٨).

(٢) إعادة استخدام المياه العادمة (ص: ٧٧-٧٩).

(٣) موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه لمريم الظفيري، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- دبي، ط: ١: ٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. (ص: ٣٣٥، ٣٣٦).

(٤) الفتاوى الكبرى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دار= =الكتب العلمية، ط: ١، ٤٠٨هـ-١٩٨٧م. (٤٢٦/١).

• وقع الخلاف بين الفقهاء في استحالة الماء المتنجس، هل يعد طاهراً بعد استحالة أم لا يعد طاهراً إلى رئين:

الفرع الرابع: آراء الفقهاء في استحالة الماء المتنجس:

الرأي الأول القائل: بأن نجس العين كالمياه المتنجسة يطهر بالاستحالة، بعد تنقيتها بالتنقية الكاملة بحيث لا يبقى للنجاسة أثر في طعمه أو لونه أو ريحه، وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد،^(١) وهو المختار وعليه الفتوى عند الحنفية،^(٢) والمالكية،^(٣) وبعض الحنابلة،^(٤) والظاهرية.^(٥) وعليه قرار مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي،^(٦) ومجلس هيئة كبار العلماء وفتوى اللجنة الدائمة بالسعودية.^(٧)

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني، (ت: ١٨٩هـ) قاضي القضاة وفقه عصره أبو عبد الله، مولاهم، الكوفي المنشأ، ولد بواسط، وعاش ٥٧ سنة. وسمع أبا حنيفة، وكان من أذكى العالم. قال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله منه. وقال الشافعي: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت، لفصاحته. وقد حملت عنه وقر بختي. وقال محمد: خلف أبي ثلاثين ألف درهم، فأنفقت نصفها على النحو والشعر، وأنفقت الباقي على الفقه. ينظر: شذرات الذهب (٤٠٨/٢)

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، ط: ٢، ت: بدون، (٢٣٩/١)؛ حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، (ت- ١٢٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. (١٦١/١)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي برهان الدين البخاري الحنفي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م. (١٩٠/١)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط: ١، ١٣١٣هـ. (٧١/١).

(٣) منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد عيش، المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، (٤٢/١)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم النفراوي الأزهرى المالكي (ت: ١٢٦هـ) دار الفكر، ط: بدون طبعة، ت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. (٢٨٨/٢)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي، (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، ط: بدون طبعة، ت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (٤٢١/٢).

(٤) المجد ابن تيمية، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وأبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جارالله. ينظر: الإنصاف للمرداوي (١/٣١٨)، وابن القيم الجوزية، ينظر: إعلام الموقعين (١/٢٩٧).

(٥) المحلى بالآثار، لأبي محمد بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ت: بدون، (١٣٦/١).

(٦) تبويب قرارات مجععي الفقه (الدولي والرابطة) إلى الدورة العشرين، لمحمد نعمان البعداني، ١٤٣٤هـ -

الرأي الثاني القائل: بأنه لا يظهر شيء من النجاسة بالاستحالة إلا الخمر إذا استحالت بنفسها وهو مذهب الشافعية،^(٢) والحنابلة^(٣) في ظاهر المذهب، وأبو يوسف^(٤) من الحنفية، والقرافي^(٥) من المالكية.^(٦) واستثنى الشافعية شيئين: جلد الميتة إذا دبغ والخمر إذا استحالت بنفسها خلاً فتطهر بذلك.^(٧) أي: أن الشافعية يقولون بطهارة الخمر إذا استحالت، فهم بهذا يستثنون شيئاً واحداً فقط.

الفرع الخامس: سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف بين الفقهاء إلى أمور منها.

٢٠١٣م، منشور على موقع صيد الفوائد. (ص: ٨٩).

- (١) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ١، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض (٩٥/٥-٩٩).
- (٢) التنبية في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، ط: بدون، ت: بدون، (٢٣/١)؛ المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: بدون، ت: بدون، (٩٤/١)، المجموع (٥٧٤/٢).
- (٣) كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: بدون، ت: بدون، (٢٩/١)، المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، أبي إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، (٤٠/١) - (٢٠٨)، الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ط: بدون، ت: بدون، (٢٩٣/١)، المغني، لابن قدامة (٥٣/١).
- (٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أبو يوسف الأنصاري، ولد في الكوفة (١١٣هـ - ١٨٢هـ). كان فقيهاً عالماً حافظاً، وكان يعرف بالحفظ للحديث. وكان يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثاً فيقوم فيمليها على الناس. ثم لزم أبا حنيفة النعمان فنقله وخالفه في موضع كثيرة. روى عنه محمد بن الحسن الشيباني الحنفي. ينظر: الطبقات الكبرى (٢٣٩/٧)، وفيان الأعيان (٣٧٩/٦).
- (٥) هو أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين، (ت: ٦٨٢هـ)، من صعيد مصر، وكان مالكيًا إماماً في أصول الفقه وأصول الدين عالماً بالتفسير وبعلم آخر درس بالمدرسة الصالحية، ومات وهو مدرسها ودرس بمدرسة طيبرس وجامع مصر، وصنف في أصول الفقه، التتقيح وشرحه، وله أنوار البروق وأنواء الفروق، وله الذخيرة في مذهب مالك، توفي بمصر بالقرافة، ينظر: الوافي بالوفيات (١٤٧/٦).
- (٦) شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبي عبد الله (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ. (٨٥/١ - ٨٧)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون. (٥٢/١).
- (٧) المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ) دار الكتب العلمية، ط: بدون، ت: بدون، (٩/١)، المجموع شرح المذهب، للنووي، (٥٧٤/٢).

١- عدم وجود نص، أو إجماع يرفع الخلاف في هذه المسألة، ولذلك وقع الخلاف، وترتب عليه آثاره من صحة أو عدم صحة الصلّاة وغيرها مما يشترط له طهارة الماء، بما تم تنقية وإزالة ما غير أوصافه.

٢- اختلاف الفقهاء في هذه المسألة هو لاختلافهم في الاستحالة، هل لها أثر في تطهير المياه المتنجّسة أم لا، فمن أخذ بها وجعلها علة يدور الحكم معها وجوداً وعدماً، وهم أصحاب الرأي الأول قال بجواز استعمال المياه المتنجّسة بعد تنقيتها تنقية كاملة، ومن قال بعدم الأخذ بالاستحالة وهم أصحاب الرأي الثاني لم يجز استعمال المياه المتنجّسة بعد تنقيتها.

الفرع السادس: أدلة الآراء ومناقشتها:

أدلة الرأي الأول القائل: بأن نجس العين كالمياه النجسة يظهر بالاستحالة، بعد تنقيتها التنقية الكاملة بحيث لا يبقى للنجاسة أثر في طعمه أو لونه أو ريحه، وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد، وهو المختار وعليه الفتوى عند الحنفية، والمالكية، وبعض الحنابلة، والظاهرية، وعليه قرار مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجلس هيئة كبار العلماء وفتوى اللجنة الدائمة بالسعودية.

١- أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٥٧].

وجه الدلالة: أن هذه الأشياء بعد استحالتها، وزوال أوصاف النجاسة عنها صارت طاهرة.

يناقش استدلالهم: بأنّ القول بأنها طاهرة هو محل النزاع، ولا يصح الاستدلال بمحل الخلاف.

جواب ذلك: بأنّ العبرة بالواقع لا بالدعوى وواقعها أنها طاهرة فيسلم الدليل.

٢- وأما السنّة: فحديث بئر بضاعة، والذي ورد فيه أنه قيل لرسول الله ﷺ:

«أتوضأ من بئر بضاعة؟ وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟»

فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء». (١) وفي رواية «إذا كان

الماء قلتين لم يحمل الخبث». (١)

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، رقم الحديث ٦٦. (١٧/١). ذكر الزيلعي أن الترمذي قال عن حديث بئر بضاعة: حديث حسن ينظر: نصب الرأية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن

وجه الدلالة: أنه ﷺ بين أن تتجيس الماء هو بحمله الخبث، أي بأن يكون الخبث فيه محمولاً، وذلك يبين أنه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء.^(٢) والمياه المتنجسة بعد تنقيتها تنقية كاملة لا تحمل النجاسة، فكان حكمها الطهارة.

٣- القياس: إن "الخمير نجسة لوصف الخبث، فإذا زال الموجب زال الموجب، فالقياس الصحيح تعدية ذلك إلى سائر النجاسات إذا استحالت".^(٣) وهذا ما حصل لمياه الصرف الصحي تبذلت أوصافها، فخرجت عن كونها متنجسة، والعلة هي التغيير وقد حصلت، وصارت كالخمير إذا تخلت.

نوقش استدلالهم هذا: بأن الخمير نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة.^(٤)

٤- إن النجاسة متى زالت بأي وجه كان، زال حكمها، فإن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها.^(٥) أي: أن نجاسة الماء المتنجس إذا زالت بالاستحالة ولم يكن لها في الماء والمائع طعم، ولا لون، ولا ريح، لا يُسَلَّم أن يُقال: بنجاسته أصلاً.

يناقش استدلالهم هذا: أن الأصل في إزالة النجاسة هو الماء، وليس الاستحالة.

جواب ذلك: يستحيل تطهير مياه المجاري الكثيرة بالماء الطاهر حتى تذهب نجاستها، ولو كان ذلك بتطهير مياه الصَّرف الصَّحي بالبحار والأنهار لما يسببه من أضرار على الإنسان والبيئة البحرية.

٥- إن النجاسة إذا صارت ملحاً أو رماداً فقد تبدلت الحقيقة وتبدل الاسم والصفة، فالنصوص المتأولة لتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير لا تتناول الملح والرماد والتراب

يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف النُبُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجانى، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. (١/١١٣).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، رقم الحديث ٦٣. (١/١٧). قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح ثابت. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. (١/٤٠٤).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/٢٥٣).

(٣) إعلام الموقعين (١/٢٩٧).

(٤) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (١/٢٣٥).

(٥) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (١/٤٢٨).

لا لفظاً ولا معنى، والعلة التي لأجلها كانت تلك الأعيان خبيثة معدومة في هذه الأعيان فلا وجه للقول بأنها خبيثة نجسة، وكذلك الماء المنقى بعد استحالته من العلة التي بسببها حكم بنجاسته، من تغير لون و طعم وريح.^(١)

٦- تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياساً على الجلالة إذا حُبست.^(٢) "فإن عُلِفَتْ طاهراً فطاب لحمها حل؛ لأن علة النهي التغير وقد زالت."^(٣) فتبين زهاب أثر النجاسة في لحم ولبن الجلالة بعد حبسها. وهذه هي الاستحالة.

أدلة الرأي الثاني القائل: بأنه لا يطهر شيء من النجاسة بالاستحالة إلا الخمر إذا استحالت بنفسها وهو مذهب الشافعية، والحنابلة في ظاهر المذهب، وأبو يوسف من الحنفية، والقرافي من المالكية.

١- لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة إلا شيئان: الخمر فإنها إذا انقلبت بنفسها خلاً طهرت؛ ولأنها نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة.^(٤) وإن خللت لم تطهر، وجلد الميتة سوى الكلب والخنزير إذا دبغ فإنه يطهر.^(٥)

نوقش استدلالهم بأن: "الدم والبول والعذرة إنما نجست بالاستحالة فتطهر بالاستحالة، فظهر أن القياس مع النصوص وأن مخالفة القياس في الأقوال التي تخالف النصوص."^(٦) "وطهارة الخمر بالاستحالة على وفق القياس، فإنه نجسة لوصف الخبث، فإذا زال الموجب زال الموجب، فالقياس الصحيح تعدية ذلك إلى سائر النجاسات إذا استحالت."^(٧)

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥٢٢/٢٠).

(٢) المغني، لابن قدامة (٥٣/١).

(٣) نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابي، دار الحديث، مصر، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. (١٤٠/٨).

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٣٥/١)، إعلام الموقعين (٢٩٨/١).

(٥) ينظر: التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي اسحاق الشيرازي، (ت: ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، ط: بدون، ت: بدون (٢٣/١)، كفاية الأختار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر الحصني، (ت: ٨٢٩هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير-دمشق، ط: ١، ت: ١٩٩٤م. (٧٣/١)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: بدون، ت: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. (٢٤٧/١).

(٦) إعلام الموقعين (٢٩٨/١).

(٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (٢٩٧/١).

٢- لو تغير الماء المتنجس سواء كان كثيراً أو يسيراً؛ بطول المكث طهر. (١)

يناقش استدلالهم: إذا طهر الماء المتنجس بطول المكث ورجع إلى حالة الأولى من الطهارة، أليس الأولى أن يطهر الماء المتنجس بالاستحالة؛ لأنَّ علة التجسس هي التغيير للون الماء أو لطعمه أو لرائحة، وقد حصلت بالاستحالة كما حصلت بطول المكث.

٣- إنَّ النجاسة لا تطهر بالاستحالة؛ لأنَّ عينها باقية. (٢) فلا تثبت الطهارة مع بقاء العين النجسة.

نوقش استدلالهم: «بأنَّ النجاسة إذا صارت ملحاً أو رماداً فقد تبدلت الحقيقة وتبدل الاسم والصفة». (٣) وهذا ما هو حاصل في الماء المتنجس بعد تطهير بالمطهرات الكيماوية، ليكون ماءً نقياً على الحقيقة فتغير الاسم وتغير الوصف أفلا يتغير الحكم! **الفرع السابع: الرأي المختار:**

وبعد النظر في أدلة الفريقين، ومناقشة الأدلة، فإنَّ الرأي المختار هو الرأي الأول القائل: بأنَّ نجس العين كالمياه المتنجسة يطهر بالاستحالة، بعد تنقيتها بالتنقية الكاملة بحيث لا يبقى للنجاسة أثر في طعمها أو لونها أو ريحها، وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد، وهو المختار وعليه الفتوى عند الحنفية، والمالكية، وبعض الحنابلة، والظاهرية، وعليه قرار مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجلس هيئة كبار العلماء وفتوى اللجنة الدائمة بالسعودية.

وذلك لما يلي:

١- قوة أدلة الرأي الأول من الكتاب والسنة والقياس والمعنى. (٤)

(١) ينظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحباني مولدا

ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي، ط: ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. (٤٣/١).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ. (٤٢٧/١).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، (٢٩٨/١).

(٤) ينظر: أبحاث هيئة كبار العلماء، بالمملكة العربية السعودية، ط: بدون، ت: بدون، (١٨٣/٦).

- ٢- الاستقراء، فقد دلنا أن كل ما بدأ الله بتحويله، وتبديله من جنس إلى جنس مثل جعل الخمر خلأً، والدم منياً، والعققة مضغة، فإنه يزول حكم التنجيس ويزول حقيقة النجس واسمه التابع للحقيقة، وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه.
- ٣- إن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة وهي تغير لون الماء وطعمه وريحه بنجاسة، وتتفي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها، فكيف بالكل؟!
- ٤- إن هذا الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، والعلة هي التغير بالاستحالة، الذي حصل للماء، فإذا ذهب أثر النجاسة من الماء المتنجس، بعد تكريره وتنقية، رجع الحكم بطهارته، فجاز استخدام الماء المنقى للعبادة من صلاة وغيرها.
- ٥- القياس: فإذا جاز أكل لحم الجلالة، وشرب لبنها، لعللة زهاب أثر النجاسة من لحمها ولبنها، لزم الأمر هنا إذا ذهب أثر النجاسة من مياه الصرف الصحي عاد لها الحكم بالطهورية.
- ٦- إن شريعة الله نزلت لتلبي حاجات الناس، وترفع عنهم المشقة التي نزلت بهم، ومنها قلة المياه في بعض البلاد، فكان في تكرير، وتنقية المياه من النجاسات بالطرق الكيماوية حل لمشكلاتهم.
- ٧- إن القول بعدم الاستحالة على الاطلاق، يلزم منه تحريم النبات التي تسقى بمياه الصرف الصحي، وتحريم اللبن الذي استحال عن دم وروث!
- ٨- إن هذا الحكم يدور مع علة، ويزل بزوالها قالت به هيئات علمية معاصرة. وذلك بناء على تقارير خبراء مختصون بذلك.^(١)

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء، (٣١٥/٦). والرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية في السعودية ينظر: مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ط: بدون، ت: بدون، (٣٩/١٧)، (١٠٥/٥٤)، فتاوى اللجنة الدائمة ١ (٩٦/٥).

المطلب الثاني

أثر التعليل في تطهير المخرج بالجامدات الطاهرات غير المحترمة.

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- اتفق العلماء على أفضلية تطهير محل الخارج النجس بالماء،^(١) وإلى مشروعية الاستجمار بالأحجار، بغير خلاف بين أهل العلم،^(٢)
- واختلفوا في قياس غير الأحجار من الجامدات الطاهرات غير المحترمة قياساً على الاستنجاء^(٣) بالأحجار بعلّة إزالة النجاسة، إلى رأيين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في تطهير المخرج بغير المحترم:

- الرأي الأول: جواز تطهير المخرجين بالجامدات الطاهرات غير المحترمة^(٤) وذلك مثل: المنديل، والورق الذي ليس فيه علوم شرعية، والخرقة، والقطن، والجلد الطاهر، قياساً على الاستنجاء بالأحجار. وهذا هو مذهب الجمهور^(٥) من الحنفية،^(٦) والمالكية،^(٧) والشافعية،^(٨) والرواية المعتمدة عند الحنابلة،^(٩)

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٥٤/١).

(٢) المغني لابن قدامة (١١٢/١).

(٣) والاستنجاء هو طلب طهارة القلب، والدبر من النجوس، وهو ما يخرج من البطن. بدائع الصنائع، (١٨/١).

(٤) حاشية المجموع شرح المذهب (١١٣/٢)، مواهب الجليل (٢٨٦/١).

(٥) الاستذكار، لابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ (١٣٦/١).

(٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٥٣/١)، بدائع الصنائع (١٨/١)، الاختيار لتعليل المختار (٣٦/١)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٧٧/١).

(٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١١٣/١)، الذخيرة للقرافي (٢٠٨/١)، مواهب الجليل (٢٩٠/١).

(٨) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م. (١٦٣/١)، المجموع شرح المذهب (١٠٣/٢).

(٩) المغني، لابن قدامة (١١٥/١)، الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٣٢/١).

وابن الأمير الصنعاني^(١) والشوكاني^(٢).

الرأي الثاني: لا يجوز الاستتجاء بغير الأحجار الطاهرة، وهذا مذهب ابن حزم من الظاهرية،^(٣) وأصْبَغ^(٤) من المالكية^(٥) ورواية عند الحنابلة^(٦).

الفرع الثالث: سبب الخلاف في تطهير المخرج بغير المحترم:

هل ما ورد من ذلك رخصة أو حكم؟ فمن قال: هو رخصة لم يقس عليها غيرها، وهم أصحاب الرأي الثاني، ومن قال هو حكم من أحكام إزالة النجاسة كحكم الغسل قاس عليها غيرها، وهم أصحاب الرأي الأول^(٧).

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز تطهير المخرجين بالجامدات الطاهرات غير المحترمة وذلك مثل: المنديل، والورق الذي ليس فيه علوم شريعة، والخرقة، والقطن،

(١) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأصله بالأمير: مجتهد. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مائة مؤلف، ولد بمدينة كحلان، (١٠٩٩هـ - ١١٨٢هـ) ونشأ وتوفي بصنعاء. من كتبه (سبل السلام) شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني، ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (١٣٣/٢ - ١٣٤)؛ وقول ابن الأمير الصنعاني في هذه المسألة: منقول من كتابه سبل السلام شرح بلوغ المرام (١١٩/١).

(٢) هو محمد بن علي الشوكاني. فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن وصاحب كتاب نيل الأوطار، ولد ببلدة شوكان باليمن (١١٧٣هـ - ت ١٢٥٠هـ) ونشأ في صنعاء، وتلقى العلم على شيوخها، وجد في طلبه فأكثر من المطالعة والحفظ والسماع، حتى صار عالماً كبيراً يشار إليه بالبنان اشتغل بالقضاء والإفتاء وكان داعية إلى الإصلاح والتجديد، توفي بصنعاء من مصنفاته: نيل الأوطار في أحاديث الأحكام. نقلنا عن الأعلام للزركلي (٢٩٨/٦). وقول الشوكاني في هذه المسألة منقول من كتابه نيل الأوطار (١٢٦/١).

(٣) المحلي، لابن حزم (١٠٨/١).

(٤) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرغ الفقيه المالك المصري؛ (ت: ٢٢٥هـ) تفقه بابن القاسم وابن وهب وأشهب. وقال عبد الملك بن الماجشون في حقه: ما أخرجت مصر مثل أصبغ، قيل له: ولا ابن القاسم قال: ولا ابن القاسم. وكان كاتب ابن وهب. وحدث عنه البخاري. ينظر: وفيات الأعيان (٢٤٠/١)، تذكرة الحفاظ للذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ٤١٩هـ - ١٩٩٨م. (٣٥/٢).

(٥) مواهب الجليل (٢٨٦/١)

(٦) المغني، لابن قدامة (١١٥/١).

(٧) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد، القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، ط: بدون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، (٩٣/١).

والجلد الطاهر، قياساً على الاستنجاء بالأحجار^(١)، بعلّة إزالة النجس. وهو مذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية والرواية المعتمدة عند الحنابلة، وابن الأمير الصنعاني والشوكاني.

١- استدلوا بحديث خزيمة رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن الاستطابة فقال: بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع.^(٢) وحديث سلمان رضي الله عنه قال: قيل له: قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراء قال: فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين. أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم.^(٣)

وجه الدلالة: أنه لم يحصر التطهير بالأحجار فقط، ونهيه عن الاستنجاء بالرجيع والعظم يدل على أن غيره من المطهرات غير المحترمة يصح بها الاستنجاء.

نوقش استدلالهم بأنه: نهى صلى الله عليه وسلم، أن يكتفي أحد بدون ثلاثة أحجار.^(٤) فاشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء فيه معنى، دل على إيجاب الأمرين.^(٥) أي لا يجزئ دون هذا العدد، ولا غير الحجر يقوم مقامه في الاستنجاء.

٢- استدلوا بحديث عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، يقول: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم، الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس».^(٦)

(١) مواهب الجليل (٢٨٦/١).

(٢) الرجيع: هو الروث والعذرة، ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢٢٠/١). والحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، رقم الحديث ٤١ (١١/١). قال الشوكاني: رجال إسناده ثقات: ينظر: نيل الأوطار (١٢٥/١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة (٢٢٣/١) رقم الحديث ٢٦٢

(٤) المحلى (١١٠/١).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٢٥٧/١).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يستنجي بروث، رقم الحديث ١٥٦ (٤٣/١) و الركس هو النجس. فتح الباري لابن حجر (١٢٥/١).

وجه الاستدلال: أنه ﷺ، علل منع الاستنجاء بالروثة بكونها ركساً ولم يعلل بكونها غير حجر،^(١) فنهيه ﷺ، عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه وإلا لم يكن لتخصيصهما بالنهي معنى.^(٢)

نوقش استدلالهم بأن: هذا الحديث لا حجة فيه؛ لأنه ليس في الحديث أنه ﷺ، اكتفى بالحجرين.^(٣)

جواب ذلك: أنه ليس في الحديث أنه طلب الثالثة. "وأما الروث فعلة النهي عنه النجاسة، والنجاسة لا تزال بمثلها".^(٤)

٣- حديث أبي هريرة ﷺ، أنه ﷺ، «نهى أن يستجى بروث أو عظم وقال: أنهما لا يطهران».^(٥)

وجه الاستدلال: علل بأنهما لا يطهران، فأفاد أن غيرهما يطهر.^(٦)

٤- إن حصر إزالة النجاسة من المخرجين بالماء، وجعلها عبادة غير معقول المعنى لا تحصل لغيرها من الأشياء التي تزيل النجاسة، بعيد المقصد.^(٧)

نوقش استدلالهم بأن: استدلالنا بالآثار الواردة، التي تقتصر على الأحجار، وعدم جواز القياس في هذا. فإن قلتم بالقياس على الأحجار، فقيسوا على التراب في التيمم.^(٨)

أدلة الرأي الثاني: لا يجوز الاستنجاء بغير الأحجار الطاهرة، وهذا مذهب ابن حزم من الظاهرية، وأصَبَّغ من المالكية، ورواية عند الحنابلة.

(١) مواهب الجليل (١/٢٨٦).

(٢) المجموع (٢/١١٣).

(٣) المحلى (١/١١٣).

(٤) نيل الأوطار (١/١٢٦).

(٥) سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ-)، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء، تحقيق:

شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت

- لبنان ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م. وقال الدارقطني إسناده صحيح. رقم الحديث ١٥٢ (١/٨٨)

(٦) سبل السلام (١/١١٩).

(٧) بدابة المجتهد (١/٩٢).

(٨) ينظر: المحلى (١/١١١).

١- استدلووا بحديث خزيمة رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن الاستطابة فقال: «بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع»^(١).

وجه الاستدلال: "نهى أن يكتفي أحد بدون ثلاثة أحجار"^(٢) وهذا "نص على عدد وجنس فلما كان العدد شرطاً وجب أن يكون الجنس شرطاً"^(٣).
نوقش استدلالهم بأنه: لما أمر بالاستجمار بالأحجار لم يختص الحجر إلا لأنه كان الموجود غالباً؛ لا لأن الاستجمار بغيره لا يجوز^(٤).

٢- استدلالهم بحديث سلمان رضي الله عنه، قال: قيل له: قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراء، قال: فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم»^(٥).

وجه الدلالة أنه: خصص الأحجار دون غيرها في تطهير المخرج.
نوقش استدلالهم بأنه: لو أراد الحجر وما في معناه لم يستثن الرجيع، لأنه لا يحتاج لذكره، ولم يكن لتخصيص الرجيع بالذكر معنى^(٦).

٣- كل عبادة نص فيها على الأحجار لم يسقط فرضها بغير الأحجار قياساً على رمي الجمار^(٧) فإن الأحجار فيها متعينة.

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أما قياسهم على رمي الجمار فقياس فاسد الاعتبار؛ لأنه قياس في مقابل نص سكت عما سوى الروث والعظم، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، المتقدم أنه صلى الله عليه وسلم، «نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال أنهما لا يطهران».

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، رقم الحديث ٤١. (١١/١) قال الشوكاني: رجال

إسناده ثقات، نيل الأوطار، (١٢٥/١)، وهو حديث حسن كمال قاله عبد القادر الأرنؤوط، في تحقيقه لجامع

الأصول، برقم ٥١٣٥. (١٤٣/٧)

(٢) المحلى (١١٠/١).

(٣) الحاوي الكبير، الماوردي (١١٦/١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠٥/٢١).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم الحديث ٢٦٢ (٢٢٣/١)

(٦) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٢٠/٤).

(٧) الحاوي الكبير (١٦٦/١).

الوجه الثاني: إن الأمر بالأحجار في رمي الجمار غير معقول فلم يقس عليه غيره، والأحجار في الاستنجاء معقولة المعنى وهو الإزالة والإنقاء فقسنا عليه غيره.^(١)

٤- استدلوا بحديث هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ سئل عن الاستطابة، فقال: «أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟»^(٢)

وجه الدلالة: أن إزالة الأذى عن المخرجين مخصوص بالأحجار.^(٣)

الفرع الخامس: القول المختار:

بعد عرض الأدلة ومناقشتها، يظهر أن رأي الجمهور وهو القول: بجواز تطهير المخرجين بالجامدات الطاهرات غير المحترمة من منديل، وورق...، قياساً على الاستنجاء بالأحجار لعل إزالة النجاسة بها هو الرأي المختار لما يلي:

١- قوة أدلة الجمهور، من حيث الأثر، والقياس، واعتلال أدلة الرأي الثاني بالمناقشة والاعتراض.

٢- إن هذا حكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، والعلّة هنا هي إزالة النجاسة، فإن تعين الأحجار في الاستجمار لإزالة النجاسة من المخرجين، ينتقل لغيره من المطهرات الجامدة الغير محترمة إذا أزلت عين النجاسة.

٣- إن هذا حكم معقول المعنى، فإذا "ورد النص بشيء لمعنى معقول، وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى، والمعنى هاهنا إزالة عين النجاسة، وهذا يحصل بغير الأحجار، كحصوله بها."^(٤)

(١) ينظر: الحاوي الكبير (١/١٦٦).

(٢) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن رشد، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. (١/٥٦)، والحديث ذكره في الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي المدني، كتاب وقوت الصلاة، جامع الوضوء، رقم الحديث ٨١، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. (٢/٣٨)، قال الدارقطني في سننه إسناده حسن. (١/٨٨).

(٣) البيان والتحصيل (١/٥٦).

(٤) المغني (١/١١٦)، بدائع الصنائع (١/١٨).

المبحث الثاني

أثر التعليل في أحكام إزالة النجاسة

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإفرازات المهبلية الكثيرة.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الخارج من غير السبيلين.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم الإفرازات المهبلية الكثيرة

وفيه سبعة فروع:

الفرع الأول: التعريف بالإفرازات المهبلية:

والتركيب اللفظي لـ "الإفرازات المهبلية" هو "مصطلح طبي بحت"،^(١) فما هو أصله اللغوي؟

تعريف الإفرازات: جمع فرز وهو يستعمل في اللغة بمعنى عزل الشيء عن غيره وتميزه، ومنه العرق الذي أخرج الجسد ورشحه وأخرجه^(٢)

تعريف المهبل: أقصى الرحم، وهو طريق الولد.^(٣)

الفرع الثاني: تعريف الإفرازات المهبلية اصطلاحاً: لم يستخدم الفقهاء مفهوم "الإفرازات المهبلية" بهذا التركيب، وإنما استخدموا ألفاظاً تدل على أنواع هذه المفرزات مثل: رطوبة فرج المرأة،^(٤) المنى، والمذي،^(٥) الهادي،^(٦) القصة البيضاء،^(٧)

(١) أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي، أسهان محمد يوسف حسن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨م. (ص: ١٤٥).

(٢) مختار الصحاح (٢٣٦/١)، لسان العرب (٣٩٠/٥)، المعجم الوسيط (٦٨٠/٢).

(٣) الصحاح (١٨٤٦/٥).

(٤) رد المحتار، لابن عابدين (١٦٦/١)، مواهب الجليل (١٠٥/١)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. (٢٣٦/١)، المغني، لابن قدامة (٦٥/٢). ورطوبة فرج المرأة: هو ماء أبيض متردد بين المذي والعرق. ينظر: المجموع (٥٧٠/٢).

(٥) البحر الرائق (٥٩/١)، الذخيرة، للقرافي (٢٠٧/١)، المجموع (١٤٥/٢)، المغني (١٩١/٢).

أما المنى: فهو الماء الذي تكون فيه الشهوة الكبرى ومنه يكون الولد ففيه الغسل.

أما الودي: فإنه الذي يكون مع البول وبعده ففيه غسل الفرج والوضوء للصلاة.

وأما المذي: فهو إذا لاعب الرجل امرأته ففيه غسل الفرج والوضوء للصلاة. ينظر: الاستذكار (٢٤٠/١).

(٦) الهادي: هو ماء أبيض يخرج قبل الولادة ويجب منه الوضوء عند المالكية. ينظر: الشرح الكبير، للدردير، (١٧١/١)، منح الجليل (١٧٦/١)، الحاوي الكبير (١٩٦/١٥).

(٧) المبسوط (١٩/٢)، المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. (١٥٢/١)، الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط: بدون، ت ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. (٨٤/١)، شرح منتهي الإرادات،

ماء المرأة.^(١)

ويمكن تعريف الإفرازات المهبلية بأنها: جميع الإفرازات غير الدموية التي تفرز من الأعضاء التناسلية للمرأة.^(٢)

الفرع الثالث: تعريف الاستحاضة [تعرف في الوقت الحاضر بالنزيف]: وهي "سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة (غير الحيض والنفاس) من مرض وفساد، من عرق أدنى الرحم، يقال له العاذل، فكل نزيف من الأنثى قبل مدة الحيض، أو نقص عن أقل الحيض، أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس، أو زاد عن أيام العادة الشهرية وجاوز أكثر مدة الحيض فهو استحاضة."^(٣)

الفرع الرابع: تحرير محل النزاع:

يفرز الجهاز التناسلي للمرأة إفرازات تختلف في كمها وسببها وقوامها ومحل خروجها، ويترتب على خروجها أحكاما شرعية قد تختلف بين نوع وآخر، من مفرزات طبيعة أم مرضية؟ وتميز هذا أساس في إصدار الحكم الشرعي من حيث الطهارة وعدمها، وأحكام هذه المفرزات لا تثبت عموما إلا ببروزها إلى الفرج الخارجي.^(٤) فإذا برزت للفرج الخارجي هل هي متنجسة أم طاهرة خاصة إذا كانت الإفرازات من المرأة كثيرة.

الفرع الخامس: آراء الفقهاء في حكم الإفرازات المهبلية [رطوبة فرج المرأة]:

الرأي الأول القائل: بنجاسة رطوبة فرج المرأة وهم الجمهور: من الحنفية،^(٥)

والمشهور عند المالكية،^(١) والمنصوص عند الشافعية،^(٢) ورواية عند الحنابلة.^(٣)

للدهوتي (١١٩/١). القصة البيضاء: والقصة ماء أبيض كالمني يسمى قصة لأنه شبيه بالتراب الأبيض الذي تجصص به البيوت. التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدي الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م، (١/٥٤٥).

(١) رد المحتار (١/١٣١)، الذخيرة للقرافي (١/٢٩٥)، الحاوي الكبير (٨/٥٩)، إعلام الموقعين (٤/٢٠٧). وماء المرأة: أي منيها فصفته أنه ماء أصفر رقيق إذا خرج على وجه العادة والصحة لا على وجه المرض والسلس يجب منه الغسل. الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/٢٧). وينظر: أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي (ص: ١٤٦).

(٢) دليل المصطلحات الطبية، الخطيب وزملاؤه، اليازوري للنشر، بدون ط، وبدون تاريخ (ص: ١٩٢).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته، للزحيلي (١/٦٣٣).

(٤) أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي (ص: ١٤٥ - ١٥٠).

(٥) رد المحتار (١/١٦٦-٢٩٨-٣١٣-٣٤٩).

الرأي الثاني القائل: بطهارة فرج المرأة. وهم ابن حزم الظاهري،^(٤) ورواية للمالكية،^(٥) والأصح عند الشافعية،^(٦) والرواية الصحيحة عند الحنابلة.^(٧)

الفرع السادس: سبب الخلاف:

كثرة الإفرازات المهبلية، [رطوبة فرج المرأة]، هل تقاس على الاستحاضة، فتكون نجسة ويكون التوضؤ منها واجباً، بجامع العلة بينهما وهي خروجها من السبيلين، أم يحكم بطهارتها ويسقط الوضوء من رطوبة فرج المرأة لمشابقتها ما يخرج من البدن على سبيل الرشح من العرق، والريق، والمخاط، والدمع، واللغاب ولمشقة التحرز منها.

الفرع السابع: أدلة الآراء ومناقشتها:

أدلة الرأي الأول القائل: بنجاسة رطوبة فرج المرأة؛ بعلة خروجها من السبيلين. وهم الجمهور: من الحنفية، والمشهور عند المالكية، والمنصوص عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة.

١- استدلوا بحديث زيد بن خالد رضي الله عنه أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: «أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٨) وحديث أبي بن كعب رضي الله عنه: أنه قال «يا

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٧١/١)، منح الجليل (١٧٢/١). قال به: القرافي، وصاحب التلقين، وعياض. ينظر: مواهب الجليل (٣٤٨/١).

(٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي (٩٣/١)، المجموع، للنووي (٥٧٠/٢).

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. (١٥٦/١)، المغني (٦٥/٢).

(٤) المحلي (٢٣٦/١).

(٥) الشرح الكبير، الدرر (١٧١/١)، ومنح الجليل (١٣٠/١).

(٦) المذهب، للشيرازي (٩٣/١)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. (٢٨٥/١).

قال به البغوي، والرافعي وغيرهما ينظر: المجموع للنووي (٥٧٠/٢).

(٧) المبدع في شرح المقنع (٢٢٢/١)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: ٢ - بدون تاريخ. (٣٤١/١)، المغني (٦٥/٢).

(٨) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنماء الماء من الماء، رقم الحديث ٣٤٧. (٢٧٠/١). الحديث منسوخ.

رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل قال يغسل ما مس المرأة منه ثم: يتوضأ ويصلي»^(١).

وجه الدلالة: أن الأمر بغسل ذكر المجمع، والتوضؤ لا يكون إلا من وقوع نجاسة به.

نوقش استدلالهم بأن: هذين الحديثين في جواز الصلاة بالوضوء بلا غسل منسوخان^(٢).

جواب هذه المناقشة من وجهين:^(٣)

الوجه الأول: إن الأمر بغسل الذكر وما أصابه منها فتأبت غير منسوخ وهو ظاهر في الحكم بنجاسة رطوبة الفرج.

الوجه الثاني: إن الأمر بغسل الذكر لا يُحمّله على الاستحباب بل مطلق الأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء.

نوقش هذا الجواب بـ: أنه لم يذكر عنه ﷺ، أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلي ولو غسل لنقل، ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة^(٤).

٢- كل ما خرج من السبيلين فهو نجس^(٥) ورطوبة فرج المرأة أشبه بالمذي؛ لأنه لا يخلق منه الولد^(٦) وهي رطوبة متولدة في محل النجاسة فكانت نجسة^(٧).

نوقش استدلالهم: بأن المني يخرج من أحد السبيلين فلماذا قلنا بطهارته؟! كما أن خروج رطوبة فرج المرأة هو من أحد السبيلين كذلك قلنا بنجاسته.

وأما مشابهة الرطوبة للمذي فهو قياس على مختلف في نجاسته وهو المذي من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت الرطوبة نجسة فلماذا لم تستقل بحكم

(١) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، رقم الحديث ٢٩٣، (٦٦/١).

(٢) المجموع (٥٧١/٢).

(٣) المجموع (٥٧١/١).

(٤) بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار، فيصل بن عبد العزيز بن فيصل بن حمد المبارك الحريملي النجدي (ت:

١٣٧٦هـ)، دار إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. (٢١٧/١).

(٥) منح الجليل بشرح مختصر خليل (١٧٢/١).

(٦) المغني، لابن قدامة (٦٥/٢).

(٧) المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي (٩٤/١).

لوحدها؟ "وأما رطوبة فرج المرأة فلا تعد خارجة من السبيلين؛ لأنَّ جميع الخارج من السبيلين الناقض للوضوء يبرز من داخل العضو إلى خارجه، وأما مفرزات الفرج الخارجي فهي ترشح رشحاً من الأعضاء الظاهرة نفسها." (١)

أدلة المذهب الثاني القائل: بطهارة رطوبة فرج المرأة. وهم ابن حزم الظاهري، ورواية للمالكية، والأصح عند الشافعية، والرواية الصحيحة عند الحنابلة.

١- لم يرد دليل صحيح صريح في نجاسة رطوبة فرج المرأة، مع كثرته من النساء، فالأصل بقاء الطهارة. قال ابن حزم الظاهري: "ولا ينقض الوضوء شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفرة أو كدرة أو كغسالة اللحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض. ما لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك." (٢)

٢- عدم ذكر رطوبة فرج المرأة كناقض من نواقض الوضوء عند أي من فقهاء المذاهب. (٣) ولم ينص أحد منهم على نجاسة رطوبة فرج المرأة، مع ذكرهم للمذي، والودي... أنه من نواقض الوضوء والكل يخرج من مكان واحد.

٣- لو حكمنا بنجاسة رطوبة المرأة، لحكمنا بنجاسة منيها؛ لأنه يخرج من فرجها فيتنجس برطوبتها. (٤)

٤- القياس: قياساً على ما يخرج من البدن على سبيل الرشح من العرق، (٥) والريق، والمخاط، (٦) والدمع، واللعاب. (٧)

(١) أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلامي (ص: ١٥٣).

(٢) المحلى (٢٣٦/١).

(٣) أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلامي (ص: ١٥٣).

(٤) المغني (٦٢/٢)، المبدع في شرح المقنع (٢٢٢/١)، كشاف القناع (١٩٥/١).

(٥) البيان، للعمرائي (٤٢٦/١).

(٦) حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ-،

ط: ١ - ١٣٩٧ هـ. (٣٦٤/١).

(٧) أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلامي (ص: ١٥٣).

الفرع الثامن: الرأي المختار:

بعد النظر في أدلة الفريقين، ومناقشتها فإنَّ الرأي المختار هو الرأي الثاني القائل: بطهارة الإفرازات المهبلية [رطوبة فرج المرأة]، وهم ابن حزم الظاهري، ورواية للمالكية، والأصح عند الشافعية، والرواية الصحيحة عند الحنابلة. للأدلة الآتية:

١- عن أم عطية رضي الله عنها، قالت: «كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً»^(١). وهذا في زمن الحيض، فلئن كن لا يعددن الصفرة شيئاً، فلا يعددن الرطوبة شيئاً من باب أولى. ولو كانت توجب وضوءً لبينت ذلك.

٢- ثبت أن نساء الصحابة رضي الله عنهن لم يكن يحترزن من الرطوبة ولم يكن يغسلن ثيابهن إلا مما علّمت نجاسته يدل على ذلك، حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيض كيف تصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: «إذا أصاب ثوب إحدانك الدم من الحيضة فلتقرصه، ثم لتضحه بماء، ثم لتصلي فيه»^(٢) فهن لم يدعن السؤال عن الدم يصيب الثوب اكتفاءً بمعرفة حكم نجاسة الحيض، فكيف يدعن السؤال عن الرطوبة تصيب الثوب. فلو كن يحترزن منها، أو في أنفسهن من طهارتها شك لسألن عن كيفية غسلها.

٣- الأصل في الأعيان الطهارة، حتى يثبت ما يوجب القول بأنه نجس... فعلم أن كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملابسته معفو عنه^(٣) وليس هناك دليل صريح على نجاسة رطوبة فرج المرأة، ولا يصح قياسها على ما يخرج من الفرج من نجاسات! لسبب أن رطوبة فرج المرأة لا تخرج من مخرج البول بل هي تخرج من مخرج آخر متصل بالرحم، وهي لا تخرج من الرحم أيضاً بل من غدد تفرزها في قناة المهبل، وتترطب منطقة دهليز المهبل في الحالة الطبيعية، بواسطة مفرزات الغدد الدهنية والعرقية، وتتصف هذه الرطوبة بأنها مخاطية

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، رقم الحديث ٣٢٦، (٧٢/١).
والكدرة والصفرة: هما ماء أصفر وماء كدر وليسا بشيء من الدماء القوية ولا الضعيفة. المجموع (٣٨٩/٢)،
وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٧٨/١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب غسل دم الحيض، رقم الحديث ٣٠٧، (٦٩/١).

(٣) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٤٠٩/١ - ٤١٠).

رقيقة لزجة شفاقة وخروجها لا يقارنه تهيج الشهوة عند الأنثى.^(١) وهي غير نجسة، ولو كانت نجسة لفرض أهل العلم غسله فرطوبته كرطوبة الفم والأنف والعرق الخارج من البدن.^(٢)

٤- لا يوجد دليل ينص على نجاسة الرطوبة لا مرفوعاً ولا موقوفاً، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة.

٥- قاعدة المشقة تجلب التيسير،^(٣) إذا لم تطبق في هذه المسألة فأين؟! أيكون العفو عن سؤر الهرة،^(٤) ولا يكون من رطوبة فرج المرأة، والعلة واحدة هي صعوبة التحرز؛ بل هي في رطوبة فرج المرأة أولى؛ لعدم معرفتها لوقت نزولها، وصعوبة احتراز ملابسها عنها.

٦- لو كانت رطوبة فرج المرأة نجسة لبين ذلك النبي ﷺ لزوجاته وبناته ونساء المؤمنين، أو ينزل الوحي على رسول الله ﷺ في الصلاة ليخبره بالأذى في حذائه، ولا يخبره بنجاسة رطوبة النساء!

٧- يلزم من اختيار الرأي الثاني أنه لا يصح قياس الإفرازات المهبلية على دم الاستحاضة؛ لأنَّ القياس يكون بين أوصاف مشتركة والأوصاف هنا مختلفة، فالرطوبة طاهرة، والاستحاضة نجسة.

(١) ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة، نخبة من علماء مؤسسة جولدن برس، رأس التحرير د. أحمد عمار، د. محمد أحمد سليمان، مؤسسة سجل العرب- القاهرة، ١٩٩٩ م. (١٣٧٠/٩). أحكام الإفرازات الجسدية عند اللقاءات الزوجية وغيرها من حيث الطهارة والنجاسة، مكتبة القدسي للنشر والتوزيع، ط: ١٩٩٧م-١٤١٨هـ. (ص: ٣٧)، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي (ص: ١٥١).

(٢) ينظر: أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي (ص: ١٥٣).

(٣) الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، (٨٠/١).

(٤) عن كبشة بنت كعب بن مالك رضي الله عنه - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة، دخل فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة فشربت منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرأني ينظر: إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «أنها ليست بنجس، أنها من الطوافين عليكم والطوافات». سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم الحديث ٧٥، (١٩/١). قال الحاكم: " هذا حديث صحيح". المستدرک علی الصحیحین، رقم الحديث ٥٦٧، (٢٦٣/١).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم الخارج من غير السبيلين

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- لا خلاف بين الفقهاء في أن الخارج من السبيلين إذا كان منياً خرج على وجه الدفق والشهوة، أو دم حيض أو نفاس، فإنه موجب للغسل، وعلى أن غير المنى إذا كان معتاداً كالبول، أو الغائط، والريح، ينقض الوضوء.^(١)
- لا إشكال في نجاسة اجتماع المخرج والخارج في انتقاض الوضوء.
- واختلف الفقهاء في البول والغائط الخارج من غير السبيلين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء: في علة انتقاض الوضوء بخروج البول والغائط من غير السبيلين:

الرأي الأول القائل: بعدم نقض الوضوء بخروج البول والغائط، إلا إذا كان من السبيلين وهذا مذهب المالكية،^(٢) والشافعية.^(٣)

الرأي الثاني القائل: بنقض الوضوء بخروج البول والغائط من البدن سواء كان من السبيلين أو من غير السبيلين، وهو مذهب الحنفية،^(٤) والحنابلة،^(٥) وهو الصحيح من قولي الشافعية،^(٦) إذا كان المخرج قد انسد من أصل الخلقة.

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

تردد انتقاض الوضوء بخروج البول والغائط من غير السبيلين هل هو لعلة الخارج أم لعلة المخرج؟ فمن اعتبر العلة بالمخرج لم ينتقض الوضوء عندهم إلا بما خرج من السبيلين، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن اعتبر العلة بالخارج قال بانتقاض الوضوء بخروج البول والغائط من أي مكان خرج من البدن. وهم أصحاب الرأي الثاني.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٠٤/١٩).

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٧١/١)، منح الجليل (١٧٢/١).

(٣) المجموع (٨/٢).

(٤) بدائع الصنائع (٢٤/١)، البحر الرائق (٣٢/١).

(٥) المغني لابن قدامة (١٢٧/١)، شرح منتهي الإيرادات (٧٠/١)، كشف القناع (١٢٤/١).

(٦) الحاوي الكبير (١٧٧/١)، المهذب، للشيرازي (٤٩/١).

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بعدم نقض الوضوء بخروج البول والغائط إلا إذا كان

من السبيلين وهذا مذهب المالكية، والشافعية. واستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول:

أولاً: الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [سورة المائدة: الآية ٦].

وجه الدلالة: علق وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على المجيء من الغائط وهو المكان المطمئن من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين.^(١)

ثانياً: السنة:

١- واستدلوا بحديث «من قلص أو قاء أو رعف فلينصرف فليتوضأ وليتم على صلاته».^(٢)

وجه الدلالة: أنها فضلات خرجت من البدن فأشبهت البول والغائط، لكن لم تأخذ حكمهما من كل وجه؛ لاختلاف المخرج، فتعطى حكمهما من وجه دون وجه.^(٣)

نوقش استدلالهم بأمرين:

أ- الحديث ضعيف.^(٤)

ب- إن الدم يكون نجساً إذا خرج من السبيلين، فلا يقاس ما خرج من غير السبيلين من الدماء على ما خرج من السبيلين.

ثالثاً: المعقول:

أ- إن الإنسان لا بد له من مخرج يخرج منه، فأقيم هذا مقامه حال تعذر المعتاد.^(٥)

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٨٠/١).

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه، رقم الحديث ٥٦٧، (٢٨٢/١). والحديث ضعيف كما ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤١/١-٤٢).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستنقع، لابن عثيمين (٢٧٣/١).

(٤) في إسناده ضعيف، فيه (عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان ضعيفان)، كذا رواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وتابعه سليمان بن أرقم وهو متروك الحديث، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه، عن ابن جريج، عن أبيه، مراسلاً. سنن الدارقطني (٢٨٣/١).

(٥) المجموع (٩/٢).

ب- إن المخرج إذا كان فوق المعدة^(١) أشبه القيء فلم ينتقض.^(٢)

أدلة الرأي الثاني القائل: بنقض الوضوء بخروج البول والغائط من البدن سواء كان من السبيلين أو من غير السبيلين، وهو مذهب الحنفية والحنابلة، وهو الصحيح من قولي الشافعية إذا كان المخرج قد انسد من أصل الخلقة.

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول:

أولاً الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]

وجه الدلالة: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾. دلالة الاعتبار بعلّة الخارج لا بعلّة المخرج، بدلالة قوله تعالى: ﴿الغائط﴾، والبول مقيس عليه.

ثانياً السنة:

١- قول صفوان بن عسال رضي الله عنه «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين، أو سفراً، أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، لكن من غائط وبول ونوم».^(٣)

وجه الدلالة: قوله ﷺ «ولكن من غائط وبول ونوم» فيه توجيه النظر إلى علة الخارج دون علة المخرج.

نوقش استدلالهم: بأن ما ينقض الوضوء إنما هو خارج من البدن، كما أن ما يبطل الصّوم يكون بداخل إلى البدن، فلما لم يقع الفرق فيما يكون به الفطر بين وصوله من سبيل معتاد وغير معتاد، وجب ألا يقع الفرق فيما ينقض الوضوء من خروجه من سبيل معتاد وغير معتاد.^(٤)

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ «إذا رعف في صلاته توضعاً ثم بنى على ما بقي من صلاته».^(٥)

(١) ومراد الشافعي والأصحاب بما تحت المعدة ما تحت السرة وبما فوق المعدة ما فوق السرة. ينظر: المجموع (٨/٢).

(٢) مواهب الجليل (٢٩٤/١)، المجموع (٨/٢).

(٣) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. رقم الحديث ٩٦ (١٥٩/١).

(٤) الحاوي الكبير (٢٠١/١).

(٥) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه، رقم الحديث ٥٧٩ (٢٨٦/١) نقل الزيلعي عن النووي: ليس في نقض الوضوء وعدم نقضه بالدم. والقيء. والضحك في الصلاة،

وجه الدلالة: تعلق الوضوء بعلّة الخارج وهو الرعاف لا بالمخرج وهما السبيلين.

نوقش استدلالهم بأن: الحديث ضعيف، قال الدارقطني: فيه متروك عمر بن رياح.^(١)

٣- استدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما «الوضوء مما خرج».^(٢)

وجه الدلالة: "بأن العلة إنما هي الخارج من السبيلين."^(٣)

نوقش استدلالهم: بأن الحديث ضعيف كما في تخريجه، وهنا يكون تأويل النص

بصرفه عن عموم الخارج النجس إلى الخارج من المخرج المعتاد، بدليل عدم

الوضوء من الحجامّة وهو دم خارج.^(٤)

ثالثاً المعقول: ينزل منزلة المستحاضة فإن المستحاضة خرج منها الدم، وهو

نجس من غير المجرى الذي هو مجرى البول فأوجب انتقاض الوضوء، مع أنه من

غير مجرى البول، وليس ذلك إلا لعله وهي كونه نجساً ففرّعوا عليه: أن كل خارج

نجس من سائر البدن ينقض الوضوء.

يمكن مناقشة الاستدلال بأن: دم الاستحاضة اجتمع فيه المخرج والخارج، فلو

خرج الدم من غير المخرج لم ينقض الوضوء.

الفرع الخامس: القول المختار:

بعد النظر في أدلة الفريقين ومناقشة الآراء، فإن الرأي المختار والعلم عند الله

تعالى هو الرأي الثاني القائل: بانتقاض الوضوء بخروج البول والغائط من البدن من

غير السبيلين، للأسباب الآتية:

١- قوة الأدلة من الكتاب والسنة.

٢- "إن السبيل إنما يغلظ حكمه لكونه مخرجها المعتاد فإذا تغلظ حكمه بسببهما

فلأن يتغلظ حكم أنفسهما أولى وأحرى".^(١)

حديث صحيح، ينظر نصب الراية (٤٢/١).

(١) سنن الدارقطني (٢٨٦/١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم يخرج من أحد السبيلين وغير ذلك من دود أو حصى أو

غيرهما، رقم الحديث ٥٦٧، (١٨٧/١). قال البيهقي بعد ذكره الحديث ولا يثبت. وقال ابن الملقن: وهو حديث ضعيف

وسبب ضعفه: الفضل بن مختار وشعبة، ينظر: البدير المنير (٤٢١/٢).

(٣) البحر المحيط (٣٣٥/٧).

(٤) ينظر: الأحكام للأمدى (٢٢٠/٣). أو عن ابن عباس رضي الله عنهما «ثبت عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو محرم».

أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب الحجامّة للمحرم رقم الحديث ١٩٣٨ (٣٣/٣).

- ٣- توجيه النظر إلى علة الخارج دون علة المخرج، في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [سورة المائدة: ٦] وقوله ﷺ «ولكن من غائط وبول ونوم».
- ٤- العمل بالقياس في قياس النجاسة الخارجة من البدن على النجاسة الخارج من السبيلين، في علة انتقاض الوضوء.
- ٥- إن مسمى البول في اللغة يصدق على الخارج من السبيل، والخارج من غيره، فينقض في كليهما، فالتفرقة بينهما تفتقر إلى دليل.
- ٦- القول بانتقاض الوضوء من الخارج النجس من بول وغائط من غير السبيلين هو فتوى هيئات علمية معاصرة.^(٢)

(١) شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان - الرياض، ط: ١، ١٤١٣هـ. (١/٢٩٥).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الثانية (١١٩/٤).

المبحث الثالث

أثر التعليل في أحكام المسح والغسل

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم مسح المرأة على خمارها في الطَّهارة.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم التنظيف بالغسل لصلاة الكسوف.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم مسح المرأة على خمارها في الطهارة

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الخمار، والعمامة لغة واصطلاحاً:

تعريف الخمار لغة: مأخوذ من الخُمرة ومنه خمرت المرأة رأسها بالخمار أي غطته.^(١)

وتعريف الخمار اصطلاحاً: هو ما تغطي به المرأة رأسها.^(٢)

وتعريف العمامة لغة: واحدة العمام. وعمته: ألبسته العمامة.^(٣)

وتعريف العمامة اصطلاحاً: هي ما يعمم به الرأس، ويكور عليه.^(٤)

وتسمى العمامة بالخمار؛ لأنها تخمر الرأس أي تغطيه.^(٥) وفي الحديث «مسح

على الخفين والخمار». ^(٦) أراد به العمامة؛ لأنَّ الرجل يغطي بها رأسه، كما أن المرأة

تغطيها بخمارها، وذلك إذا كان قد اعتم عمه العرب فأدارها تحت الحنك فلا يستطيع

نزعاها في كل وقت فتصير كالخفين.^(٧)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• مسح الرأس في الوضوء فرض تواتر عليه الأدلة من الكتاب والسنة

والإجماع.^(٨)

(١) لسان العرب (٢٥٧/٤)، المصباح المنير (١٨١/١)، القاموس الفقهي (١٢٢/١).

(٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي

(ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ. (٢٧/١)، معجم لغة

الفقهاء (٣٧١/١).

(٣) الصحاح (١٩٩٢/٥).

(٤) الشرح الممتع (٢٣٦/١). وينظر: أيضا النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٨/٤).

(٥) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٧٤/٣).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، رقم الحديث ٢٧٤، (٢٣٠/١). وبرقم حديث

٢٤٧، (٢٣١/١)، وبرقم حديث، ٢٧٥، (٢٣١/١).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٨/٢).

(٨) المجموع (٣٩٥/١).

- والفرض الذي تواترت عليه الأدلة هو أصل المسح.^(١)
- والمرأة كالرجل في المسح على الرأس^(٢) ووردت الأدلة الصحيحة في الشرع بجواز المسح على عمامة الرجل.^(٣)
 - ومحل النزاع هو اختلاف الفقهاء في مسح المرأة على خمارها في الطهارة قياساً على عمامة الرجل؛ لعللة المشقة في نزعه.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء:

- الرأي الأول:** جواز مسح المرأة على خمارها في الطهارة قياساً على مسح العمامة عند الرجل في الطهارة. وهو مذهب الشافعي،^(٤) والمشهور من مذهب الحنابلة،^(٥) وابن حزم من الظاهرية،^(٦) واللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية.^(٧)
- الرأي الثاني:** عدم جواز مسح المرأة على خمارها في الطهارة.

(١) الموسوعة الكويتية (٦/٢٠).

(٢) المدونة (١٢٤/١).

(٣) صحيح مسلم كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، رقم الحديث ٢٧٤، (١/٢٣٠). وبرقم حديث ٢٤٧، (١/٢٣١)، وبرقم حديث ٢٧٥، (١/٢٣١)، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم الحديث ١٥٠، (١/٣٨)، سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة، رقم الحديث ١٠٤، (١/٧٥). والمسح على عمامة الرجل هو مذهب الأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه فيجوز، وهو قول أبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء، وانس بن مالك، والحسن البصري رضوان الله عليهم أجمعين. ينظر: النتف في الفتاوى، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغدي، الحنفي (ت: ٤٦١هـ)، تحقيق: لمحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان، ط: ٢، ١٤٠٤ - ١٩٨٤. (١/١٩).

(٤) إن الإمام الشافعي قد علّق جواز المسح على العمامة بصحة الخبر فيه، وقد صحّت أخبار في ذلك كحديث بلال في أنّ رسول الله ﷺ «مسح على الخفين والخمار». أي: العمامة؛ لأنها تخمر الرأس أي: تغطيه الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م. (٢/٥١). فوجب أن يُضمّ الشافعي إلى المجيزين للمسح على عمام الرجال وخمر النساء. والحديث مسح على الخفين والخمار، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة رقم الحديث ٢٧٥ (١/٢٣١).

(٥) المغني (١/٢٢٢)، الشرح الممتع على زاد المستقنع (١/٢٣٨)، حاشية الروض المربع (١/٢٢٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (١/١٥٢)، الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٧٩).

(٦) المحلي (١/٣٠٣).

(٧) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة: ٢ (٤/١٠٥).

وهم الجمهور: من الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والشافعية،^(٣) ورواية عند أحمد.^(٤)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

وسبب الخلاف بين الفقهاء في المسح على خمار المرأة عند الوضوء، راجع إلى مسألة المسح على العمامة، فالذين يقولون بجواز المسح على العمامة، جعلوها أصلاً فقاسوا عليها الخمار للمرأة بجامع العلة بينهما وهي مشقة نزعها، وهم أصحاب الرأي الأول، والذين لم يقولوا بالمسح على العمامة لم يقولوا بالمسح على الخمار وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز مسح المرأة على خمارها في الطهارة قياساً على مسح العمامة عند الرجل في الطهارة. وهو مذهب الشافعي، والمشهور من مذهب الحنابلة، وابن حزم من الظاهرية، واللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية.

١- استدلو بالقياس: قاسوا خمار المرأة على عمامة الرجل، فالخمار للمرأة بمنزلة العمامة للرجل، والعلة هي [مشقة النزع] موجودة في كليهما.^(٥) ولأنه لباس يباح على الرأس يشق نزعها غالباً فأشبهه عمامة الرجل وأولى؛ لأن خمارها يسترها أكثر من عمامة الرجل، ويشق خلعه أكثر، وحاجتها إليه أشد من حاجة الرجل لعمامته.^(٦)

٢- يجوز المسح على خمار المرأة في الطهارة؛ لعموم قوله ﷺ: «امسحوا على الخفين والخمار».^(٧)

(١) البحر الرائق (١/١٩٣)، الننف في الفتاوى (١/١٩)، العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبي عبد الله بن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرّي (ت: ٧٨٦هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون. (١/١٥٧).

(٢) المدونة (١/١٢٤)، الاستنكار (١/٢١١)، الذخيرة للقرافي (١/٢٦٨).

(٣) المجموع (١/٤٠٩-٤١٠).

(٤) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. (١/٢٠٤)، المغني (١/٢٢٢).

(٥) الشرح الممتع (١/٢٣٩).

(٦) ينظر: شرح العمدة (١/٢٦٥ - ٢٦٦)، وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٧/٢٠).

(٧) مسند أحمد حديث بلال رقم الحديث ٢٣٨٩٢ قال المحققون لمسند أحمد: حديث صحيح من فعله ﷺ، لا من قوله (٣٩ / ٣٢٥).

وجه الدلالة: أن النساء يدخلن في الخطاب المذكور تبعاً للرجال كما دخلن في المسح على الخفين. قال ابن حزم: وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مغفر أو غير ذلك: أجزأ المسح عليها للمرأة والرجل سواء في ذلك، لعلة أو غير علة.^(١)

٣- وعن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أنها: (كانت تمسح على خمارها).^(٢)

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم جواز مسح المرأة على خمارها في الطهارة. وهم الجمهور: من الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن الإمام أحمد.

١- استدلوا بقوله تعالى في الأمر بمسح الرأس: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية ٦].

وجه الدلالة: أن المرأة إذا مسحت على الخمار فإنه لم تمسح على الرأس؛ بل مسحت على حائل وهو الخمار فلا يجوز.^(٣)

نوقش استدلالهم: أجزتم المسح على الخفين، وليس بأثبت من المسح على العمامة.^(٤)

٢- الإجماع: أجمعوا أنه لا يجوز مسح الوجه في التيمم على حائل دونه فكذلك الرأس.^(٥)

٣- ما روي عن نافع (أنه رأى صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح رأسها بالماء).^(٦) ونافع يومئذ صغير.

(١) المحلى (٣٠٣/١).

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، رقم الحديث ٤٩٨، (٤٦٨/١)، واسناده حسن كما في حاشية كتاب حكم المسح على الحائل، للديبان (٥/٥٤٠).

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (٢١١/١)، الشرح الممتع (٢٣٩/١).

(٤) المحلى (٣٠٦/١).

(٥) الاستذكار (٢١١/١).

(٦) الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، كتاب وقت الصلاة، باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. (٤٦/٢)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، كتاب الطهارات، باب في = المرأة كيف تمسح رأسها، رقم الحديث ٢٤٢، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٤٠٩. (٣٠/١). إسناده

وجه الدلالة: مسحها لرأسها دون خمارها.

نوقش استدلالهم: بأنّ المسح على الخمار ليس بواجب حتى يقال بأنّ في هذا دليلاً على أنه لا يجوز المسح على الخمار، بل المرأة على الخيار إن شاءت مسحت على رأسها، وإن شاءت مسحت على خمارها كالمسح على الخفين، ولو ورد عنهن المنع من المسح على الخمار لقليل: إن قولهم معارض بفعل أم سلمة، وقد جاء عنها المسح على الخمار.^(١)

٤- عدم جواز المسح على القلنسوة؛ وهي لا مشقة في نزعها، ولأنّها أدنى من العمامة غير المحنكة التي ليست لها ذؤابة.^(٢)

يمكن مناقشة هذا الاستدلال: أنّ العلة التي لها منعم المسح على القلنسوة، وهي عدم وجود المشقة وكونها غير محنكة، قد وجدت في الخمار، وهي مشقة نزع الخمار وكونه محنكاً، فهلا قلتم بجواز المسح عليه حتى تدور الأحكام مع علها.

الفرع السادس: الرأي المختار:

بعد النظر في الأدلة ومناقشتها تبين أن الرأي المختار هو الرأي الأول القائل: بجواز مسح المرأة على خمارها في الطّهارة قياساً على مسح العمامة عند الرجل في الطّهارة. وهو مذهب الشافعي، والمشهور من مذهب الحنابلة، وابن حزم من الظاهرية، واللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية. للأسباب الآتية:

١- ما ثبت في حق الرجال ثبت في حق النساء، والعكس إلا ما دل الدليل

باختصاصه بأحدهما، ولذلك النساء داخلات في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٤٣] مع أن المأمور في الآية الرجال.^(٣)

٢- إذا كانت العمامة يغطي بها رأس الرجل، والخمار يغطي به رأس المرأة،

فكما أنّه جاز للرجل المسح على العمامة بالدليل، فالمرأة يجوز لها المسح على

صحيح، ينظر: موسوعة أحكام الطّهارة من المياه الآتية كتاب حكم المسح على الحائل، لديبان بن محمد بن دبيان. نشرت هذه الموسوعة (مكتبة الرشد) ناشرو ط: ٢ ٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. (٥/٥٣٨).

(١) حكم المسح على الحائل (٥/٥٣٨).

(٢) المغني (١/٢٢٢).

(٣) موسوعة أحكام الطّهارة من المياه الآتية كتاب حكم المسح على الحائل، لديبان بن محمد بن دبيان.

نشرت هذه الموسوعة (مكتبة الرشد) ناشرو ط: ٢ ٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. (٥/٥٣٩).

الخمير بالقياس على عمامة الرجل؛ لعلّة موجودة في كليهما وهي المشقة، فهو حكم يدور مع علته.

٣- جواز مسح الخمار بشروط:

أ- أن يكون الرأس مستوراً به وثمة حرج في نزعها، كما مرأة تخشى رؤية شعرها.^(١)

ب- الخوف من ضرر الإصابة بمرض عند نزعها، كأن يوجد برد تخشى على نفسها منه،^(٢) أو كان الرأس ملبدًا بحناء، أو صمغ، أو عسل، ومثل هذا من الأعدار.

٤- التماسي مع روح الشريعة وما جاءت به من رفع الحرج والتخفيف في فرض مسح الرأس خصوصاً والأصل في تطهير الرأس هو التخفيف؛ بتطهيره بالمسح، ولا يجب تطهيره بالغسل.^(٣)

(١) الشرح الممتع (١/٢٣٩-٢٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/٢١٨).

(٣) الشرح الممتع (١/٢٤٠).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم التنظف بالغسل لصلاة الكسوف

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• اتفق الفقهاء على وجوب الغسل من الجنابة، والغسل من انقطاع دم الحيض، والنفاس، وغسل الميت.^(١)

• واختلفوا فيما عدا ذلك من الأغسال المستحبة: كالغسل عند كل جماع، وغسل الجمعة، والعيدين، وعند الإحرام بالعمرة والحج، وغسل من غسل الميت.^(٢)، ويبقى الأمر في التنظيف بالغسل لصلاة الكسوف هل يقاس على غسل الجمعة لعللة الاجتماع وإزالة الروائح الكريهة، اختلف الفقهاء إلى رأيين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في حكم الغسل لصلاة الكسوف:

هذا موضع خلاف بين الفقهاء وهذه آرائهم:

الرأي الأول القائل: لا غسل لصلاة الكسوف وهو رواية عند الحنابلة.^(٣)

الرأي الثاني القائل: بالغسل لصلاة الكسوف، وهم الجمهور من الحنفية،^(٤)

والشافعية،^(٥) والرواية المشهورة عند الحنابلة.^(٦)

(١) الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة (٢٨/١-٢٩).

(٢) البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. (٣٤٦/١)، وينظر: الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة (ص: ٣٠)،

(٣) الإنصاف (٢٤٨/١).

(٤) البناية شرح الهداية (٣٤٦/١)، مراقي الفلاح (٤٨/١)، منحة الخالق (٦٩/١)، رد المحتار على الدر المختار (١٧٠-١٦٩/١)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: بدون، ت: بدون، (٢٥/١).

(٥) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون، ت: بدون، (٢٦٥-٢٨٧/١)، حاشيتا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م. (٣٢٨/١)، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرري، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون، (٣٩/٢).

(٦) كشف القناع (٦١/٢)، الروض المربع (٥٢٨/٢)، مطلب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (١٧٦/١).

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

هل الغسل في الجمعة لعدة، أم تعبدي محض، فالذين نظروا إلى الأثر قالوا لم يثبت فيها شيء عن رسول الله ﷺ، وصحابته رضي الله عنهم، فمنعوا الغسل لصلاة الكسوف وهم أصحاب الرأي الأول. والذين نظروا للتعليل، قالوا العلة في غسل الجمعة هي للاجتماع، وإزالة ما يتأذى الناس منه، وهي علة حاصلة في صلاة الكسوف، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: لا غسل لصلاة الكسوف وهو رواية عند الحنابلة.

- ١- قال ابن القيم: "الصحيح أنه لا يسن الغسل للكسوف؛ لأن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، لم يغتسلوا لها، بل بادروا إلى فعلها.^(١)
 - ٢- إن القول: بالغسل لصلاة الكسوف غير مشروع، وفيه إخلال بالمبادرة لصلاتها.
- أدلة الرأي الثاني القائل: بالغسل لصلاة الكسوف، وهم الجمهور من الحنفية، والشافعية، والرواية المشهورة عند الحنابلة.

- ١- "إن صلاة الكسوف عبادة يشرع لها الاجتماع"،^(٢) "فأشبهت الجمعة"،^(٣) فيشرع لها الغسل كصلاة الجمعة وبخاصة من أصحاب الروائح الكريهة"^(٤)
- ٢- "إن الغسل لحضور مجامع الخير من محاسن الشريعة، [وصلاة الكسوف منها]، فإنه لا يليق بالإنسان أن يكون مصدراً لإيذاء الناس بما ينبعث منه من رائحة قذرة".^(٥) ولذلك "استدل الجمهور على عدم الاجتزاء به بعد الصلاة بأن الغسل لإزالة الروائح الكريهة، والمقصود عدم تأذي الحاضرين، وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة".^(٦)

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) مؤسسة

الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: ٢٧، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م. (٤١٨/١).

(٢) البناية شرح الهداية (٣٤٦/١)، المجموع (٤٤/٥)، كشف القناع عن متن الإقناع (١٥١/١).

(٣) المجموع (٤٤/٥)، الفقه الإسلامي وأدلته (٥٤٣/١).

(٤) المجموع (٤٤/٥)، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة (ص: ٩٧).

(٥) ينظر: الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. (١١٠/١).

(٦) نيل الأوطار (٢٩٢/١-٢٩٣).

٣- إنَّ العلة التي لها قيل الغسل لمبيت مزدلفة، ورمي الجمار، وطواف الزيارة، والوداع، وهي أنساك يجتمع لها النَّاسُ، فيعرقون، فيؤذي بعضهم بعضاً، فاستحب الغسل لها كالجمعة دفعا للروائح وللتنظيف، وهذا حاصل في صلاة الكسوف.^(١)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

بعد النظر في أدلة الفريقين، تبين أن الرأي الثاني القائل: بالغسل لصلاة الكسوف، وهم الجمهور من الحنفية، والشافعية، والرواية المشهورة عند الحنابلة هو المختار للأسباب الآتية:

- ١- عموم العلة ودورانها، وهذا حكم معللة بعلّة يدور معها وجوداً وعدمًا، فإذا كان الغسل لصلاة الجمعة لعله الاجتماع، وإزالة الروائح الكريهة، هو حاصل في صلاة الكسوف انتقل الحكم له وهو التنظف بالغسل لصلاة الكسوف قياساً على الجمعة.
- ٢- إن العلة التي لها كان الغسل بعرفة وغسل العيدين، وهي الاجتماع وإزالة الروائح الكريهة وحتى لا يتأذى بعضهم من بعض هي نفسها حاصلة في التنظف لصلاة الكسوف.

(١) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته (١/٥٤٣).

المبحث الرابع

التعليل في أحكام الحيض

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم اعتزال وطء المرأة في نفاسها.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم طواف الحائض للإفاضة.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم اعتزال وطء المرأة في نفاسها.

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تعريف الحيض والنفاس وفيه قسمان:

القسم الأول: تعريف الحيض لغة واصطلاحاً:

تعريف الحيض لغة: السيلان ومنه قولهم: حاض السيل إذا فاض، ويقال نَفَسَت المرأة إذا حاضت^(١) وحاضت السمرة تحيض حيضاً سال صمغها.^(٢) وحاضت المرأة إذا جرى دم حيضها.

تعريف الحيض اصطلاحاً: لا يوجد اتفاق بين الفقهاء في تعريف للحيض؛ نظراً لاشتراطهم بعض الأوصاف، فبعضهم يرى أنّ الحامل قد تحيض، وبعضهم لا يراه حيضاً، وهكذا والأقرب في تعريف الحيض: هو "دم طبيعة وجبلة، يرخيه الرحم، ويعتاد الأنثى إذا بلغت، في أوقات معلومة."^(٣)

وفي التعريف تمييز لدم الحيض عن دم الاستحاضة، في موضعين في قوله: "دم طبيعة وجبلة"، وفي قوله: "في أوقات معلومة"، وفيه جعل الحيض أحد علامات البلوغ.

القسم الثاني: تعريف النفاس لغة واصطلاحاً:

تعريف النفاس لغة: الولادة ومنه ولاد المرأة، فإذا وضعت فهي نفاة.^(٤)

تعريف النفاس اصطلاحاً: اختلفت تعريفات الفقهاء لاختلافهم في حكم الدم الخارج مع الولادة، أو قبلها متصلاً بها، فمن اعتبر الدم الخارج قبل الولادة أو معها متصلاً بها، نفاساً أدخله في الحد، ومن لم يعتبره لم يدخله.^(٥)

والتعريف المختار للنفاس: هو "الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل."^(١)

(١) لسان العرب (١٤٢/٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٩٥/٥).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١٥٩/١).

(٣) شرح منتهى الإرادات (١١٠/١).

(٤) مقاييس اللغة (٤٦٠/٥)، القاموس المحيط (٥٧٨/١)، مختار الصحاح (٣١٦/١).

(٥) ينظر: موسوعة أحكام الطهارة (١١٩١/٦).

فخرج بما ذكر: "دم الطلق، والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة، ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد إلا أن يتصل بحيضها المتقدم فإنه يكون حيضاً."^(٢)

الفرع الثاني: بيان علة اعتزال وطء المرأة حال نفاسها:

- لا خلاف بين الفقهاء في كون النفاس كالحيض في تحريم الوطء، وترك الصيام، والصلاة، ولا تقضي النفساء الصلاة كالحائض.^(٣)
- ووطء الحائض في فرجها، ثابت تحريمه، بالكتاب، والسنة، والاجماع.
- واعتزال وطء النفساء قياساً على الحائض معلل بعلة الأذى؛ وهو خروج الدم. "فكل دم يجب غسله ويُحكم بنجاسته فحكمه حكم دم الحيض في تحريم الوطء إذا وجد في موضع الوطء."^(٤)

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم اعتزال وطء المرأة في نفاسها:

- إن مسألة تحريم وطء الحائض، مسألة مُجمَع عليها.^(٥) ووطء النفساء كوطء الحائض حرام باتفاق الأئمة.^(٦) فإن قيل: ليس هذا الحكم ضرباً من القياس ذلك أن الحيض في اللغة من معانيه النفاس، كما تقدم في التعريف اللغوي للحيض، فيكون الحكم ثابتاً بالنص لا بالقياس، فإن جواب ذلك:

(١) مغني المحتاج (٢٧٧/١)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهج (٣٢٣/١)، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، ط: بدون، ت: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. (٣١/١).

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهج (٣٢٣/١).

(٣) الدراري المضية شرح الدرر البهية، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (٧٠/١).

(٤) الاستذكار (٣٥٢/١).

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. (٣٨١/٤)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. (٨٧/٣)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ. (٢٠٤/٣)، مجموع الفتاوى (٦٢٤/٢١).

(٦) مجموع الفتاوى (٦٢٤/٢١).

ما قاله ابن قدامة في المغني: "وحكم النفساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها، لا نعلم في هذا خلافاً، وكذلك تحريم وطئها وحل مباشرتها، والاستمتاع بما دون الفرج منها."^(١)

• وحكم جماع النفساء والدم نازل حرام كجماع الحائض.^(٢) وذلك لاتفاق الفقهاء على حرمة وطء النفساء في الفرج، وأن حكم دم النفاس^(٣) في حظر الوطء وفي اقتضاء الغسل بعده ووجوب الكفارة كحكم الحيض اتفاقاً.^(٤)

الفرع الرابع: أدلة علة اعتزال وطء المرأة في النفاس قياساً على المحيض:

١- إن علة منع وطء النفساء قياساً على الحائض، هي علة منصوصة بالكتاب العزيز، وهي الأذى، قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٢٢] "والعلة هي الأذى"^(٥) وقد فسر الأذى بأنه: هو الدم الخارج من الرحم.^(٦) وهذا حاصل في حالة النفاس كما هو في حالة الحيض. "فقد العلة قبل الفتوى بحكم ما سئل عنه."^(٧)

٢- إن الأذى الذي هو علة منع وطء النفساء قياساً على منع وطء الحائض، هو أذى للزوجين جميعاً، وهذه ما تؤكد الحقائق العلمية والطبية، يقول الدكتور محيي

(١) المغني (١/٢٥٤).

(٢) مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، صفر - ذو القعدة ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ. (٩٠/٦٨).

(٣) تعريف دم النفاس: "الدم الخارج من الفرج لأجل الولادة على جهة الصحة والعادة". فالدم الخارج من غير الفرج لا يكون نفاساً والخارج لغير الولادة لا يعد نفاساً والخارج لا على جهة الصحة ليس نفاساً. الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٣١/١).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية (٤٤/١٩).

(٥) شرح التلويح على التوضيح (٣٢/١).

(٦) البيان والتحصيل (١/١٠٥)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (١/٤٤٣).

(٧) الفقيه و المنقذ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق:

أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط: ٢، ١٤٢١هـ. (١٠٢/٢)،

المستصفي للغزالي (١/٣٠٨).

الدين العلي: يجب الامتناع عن جماع المرأة الحائض؛ لأنّ جماعها يؤدي إلى اشتداد النزف الطمثي؛ لأنّ عروق الرحم تكون محتقنه وسهلة التمزق وسريعة العطب، كما أن جدار المهبل سهل الخدش، وتصبح إمكانية حدوث الالتهابات كبيرة مما يؤدي إلى التهاب الرحم أيضاً، أو يحدث التهاب في عضو الرجل بسبب الخدوش التي تحصل أثناء الانتصاب والاحتكاك، كما أن جماع الحائض يسبب اشمئزاً لدى الرجل وزوجه على السواء بسبب وجود الدم ورائحته، وبالتالي قد يؤثر على الزوج فيصاب بالبرود الجنسي (العنة). وجماع النفساء له نفس أضرار الحائض، يضاف له عدم شعور كل من الزوجين باللذة بسبب تمدد جوف المهبل خلال الولادة، ويسبب الآلام خلال الجماع، والتي تنجم عن تقلص الرحم وآلامها.^(١)

(١) موقع فراشة حواء <http://women.bov.net/girls>

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم طواف الحائض للإفاضة

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- "أجمع العلماء على تحريم الطَّواف على الحائض والنفساء، وأجمعوا أنَّه لا يصح منها طواف مفروض ولا تطوع، وأجمعوا أن الحائض والنفساء لا تمنع من شيء من مناسك الحج إلا الطَّواف وركعتيه"^(١)
- "إن المرأة إذا حاضت قبل أن تودع، خرجت، ولا وداع عليها، ولا فدية هذا قول عامة فقهاء الأمصار."^(٢)
- إن الطَّهارة من الحيض شرط لصحة الطَّواف، كما أن الطَّهارة شرط لصحة الصَّلَاة، والكلام في هذا المطلب عن عجز المرأة من تحقيق هذا الشرط، بأن كانت لا تستطيع البقاء في مكة حتى تطهر، وكانت في رفقة، فهل يصح طوافها في مثل هذا الحال؟ لعل المشقة والضرر من فوات الرفقة؟

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في حكم طواف الحائض للإفاضة خوف فوات الرفقة:

- الرأي الأول القائل: بمنع طواف الإفاضة للحائض لعلها فقدتها الطَّهارة، وهي شرط لصحة الطَّواف، كالطَّهارة شرط لصحة الصَّلَاة، وهم الجمهور: من المالكية،^(٣) والشافعية،^(٤) والمشهور من مذهب الحنابلة.^(٥)

(١) المجموع (٣٥٦/٢).

(٢) المغني، لا بن قدامة (٤٠٦/٣).

(٣) مواهب الجليل (٣٦٦/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٠٩/١) (٣٤٣/٢)، الفواكه الدواني على رسالة ابن

أبي زيد القيرواني (٢٧٥/٢)، بداية المجتهد (١٠٩/٢)، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، لمحمد

العربي القروي، دار الكتب العلمية - بيروت. ط: بدون، ت: بدون (٥١/١).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى

بمصر، ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م، (٧٤/٤)، المجموع (٣٥٦/٢) (١٧/٨)، فتح الوهاب (١٧٥/١)، حاشيتنا قيلولبي

وعميرة (١٣١/٢)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٤٢٩/٢)، حاشية البجيرمي (٣٦٢/١).

(٥) كشف القناع (٤٨٢/٢)، الفروع وتصحيح الفروع (٤٠/٦)، الإنصاف (٢٢٢/١)، الروض المربع (٤٤/١).

الرأي الثاني القائل: يمنع طواف الإفاضة للحائض بعلة فقدتها الطهارة وهي واجبة لصحة الطواف ولكنها تجبر بالدم.^(١) وهم الحنفية،^(٢) ورواية عن أحمد.^(٣)

الرأي الثالث القائل: بجواز طواف الإفاضة للحائض التي تخاف الضرر بفوات الرفقة، مع سقوط جبران الدم عنها. وهم ابن تيمية،^(٤) وابن القيم،^(٥) وابن عثيمين من المعاصرين.^(٦)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

تردد الطواف بين أن يلحق حكمه بحكم الصلاة أو لا يلحق، وذلك أنه ثبت من قوله ﷺ، لعائشة رضي الله عنها عندما حاضت في حجة الوداع: «اقضي ما يقضي الحاج غير ألا تطوفي بالبيت». ^(٧) فالعلة عند الرأي الأول: أن الطهارة شرط للطواف كالصلاة من هذه الجهة، وعلة الرأي الثاني: أنه ليس كل شيء منعه الحيض، فالطهارة شرط في فعله.^(٨) فتأخير طواف الإفاضة عن أيام النحر يوجب الدم.^(٩) وعند أصحاب الرأي الثالث: العلة عندهم عدم التمسك بظاهر حديث عائشة رضي الله عنها والدوران مع الحديث في جميع الأحوال والأزمان مع مراعاة القدرة والعجز والمشقة التي تلحق الحائض بفوات الرفقة.

(١) واختلفوا في الدم فقالوا: إن طاف محدثاً لزمه شاة وإن طاف جنباً لزمه بدنة قالوا ويعيده ما دام بمكة. وعند أحمد إن أقام بمكة أعاده وإن رجع إلى بلده جبره بدم.

(٢) المبسوط (٤١/١)، (٤١/٤)، البحر الرائق (٣٧٤/٢)، رد المحتار (٥١٩/٢)، بدائع الصنائع (١٤٢/٢)، المحيط البرهاني (٤٦٣/٢).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (٤٠/٦)، إعلام الموقعين (٢٠/٣)، الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٣٤١/١-٤٤٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠٩/٢٦).

(٥) إعلام الموقعين (٢٠/٣).

(٦) الشرح الممتع (٣٣٢/١).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، رقم الحديث ٢٩٤، (٦٦/١). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، رقم الحديث ١٢١١، (٨٧٣/٢).

(٨) ينظر: بداية المجتهد (٤٩/١).

(٩) المبسوط (٤١/٤).

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بمنع طواف الإفاضة للحائض لعلها فقدتها الطهارة وهي شرط لصحة الطواف كالطهارة شرط لصحة الصلاة وهم الجمهور: من المالكية، والشافعية، والمشهور من مذهب الحنابلة.

١- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لها حين حاضت وهي محرمة: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي». (١)

وجه الدلالة: فيه تصريح بعلّة اشتراط الطهارة؛ لأنّه صلى الله عليه وسلم، نهاها عن الطواف حتى تغتسل والنهي يقتضي الفساد في العبادات. (٢)

يناقش استدلالهم: إنما منعت الحائض من الطواف من أجل المكث في المسجد. جواب ذلك بأنّ: التعليل بالنهي من أجل المكث في المسجد ليس ظاهراً. (٣)

٢- واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: (الطواف صلاة). (٤)

وجه الدلالة: أنه قول صحابي اشتهر ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان حجة. (٥)

نوقش هذا الاستدلال: من وجهين:

أ- الصحيح أن هذا القول موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما. (٦)

ب- إن منته شاهد أنه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحديث يعتبر الطواف كالصلاة إلا في الكلام، وعند التأمل تجد الطواف فيه جواز الأكل والشرب، وليس فيه قراءة الفاتحة، ولا استقبال القبلة، ولا تسليم، ولا دعاء، ويقطع الطواف صلاة الجماعة،

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم الحديث ١٢١١، (١٧٣/٢).

(٢) المجموع (١٨/٨).

(٣) موسوعة الطهارة، للدبيان (٦، ٧، ٨/٧٥٠).

(٤) السنن الصغرى للبيهقي، كتاب المناسك، باب الطواف على طهارة وإقلال الكلام فيه إلا بذكر الله عز وجل، رقم الحديث ١٦٣٩، (١٧٨/٢).

(٥) المجموع (١٨/٨).

(٦) قال البيهقي في السنن الصغرى: هذا هو المحفوظ موقوفاً. ورواه فضيل بن عياض في آخرين، عن عطاء بن السائب، عن طاووس مرفوعاً، وخالفهم حماد بن سلمة وشجاع بن الوليد فروياه عن عطاء موقوفاً. (١٧٨/٢).

ولا يحتاج إلى تسوية الصفوف، ولا تقديم الرجال على النساء، فهذا وغيره يدل على أنه ليس من كلام رسول ﷺ. (١)

٣- ويُستدل للجمهور أن صلاة ركعتين بعد الطَّواف، يشترط فيها الطَّهارة، من أجل هذا يلزمه أن يطوف متطهراً.

نوقش استدلالهم: بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: "وجوب ركعتي الطَّواف فيه نزاع وإذا قدر وجوبهما لم تجب فيهما الموالاة وليس اتصالهما بالطَّواف بأعظم من اتصال الصَّلَاة بالخطبة يوم الجمعة. ومعلوم أنه لو خطب محدثاً ثم توضأ وصلى الجمعة جاز فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى." (٢)

٤- استدلل الجمهور على عدم صحة طواف الحائض بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا

لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ

وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿ [سورة الحج: الآية ٢٦]

وجه الدلالة من وجهين:

أ- إن الطَّواف ذكر مع الصَّلَاة، والصَّلَاة يشترط لها الطَّهارة، فكذلك الطَّواف.

ب- إذا وجب تطهير مكان الطائف، فبدنه من باب أولى.

نوقش هذا الاستدلال بأن: دلالات الاقتران من أضعف الدلالات، ولا يلزم

من اقترانها اشتراكهما في الحكم. كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا

حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٤١]. وتوضيح دلالة الاقتران من خلال الآية أن

الأكل مباح، فهل إتيان حقه يوم حصاده مباح!

وأما تطهير المكان، فالمراد تطهيره من الشرك، وهو نجاسة معنوية، وتطهيره

من الخبث وهو نجاسة حسية، وأما المؤمن فإنه ليس بنجس، ولا ينجس بالحدث. (٣)

أدلة الرأي الثاني القائل: بمنع طواف الإفاضة للحائض بعلّة فقدها الطَّهارة وهي

واجبة لصحة الطَّواف والتي تجبر بدم. وهم الحنفية، ورواية عن أحمد.

(١) ينظر: موسوعة الطَّهارة، للديبان (٦، ٧، ٨/٧٦٠)

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٦/٢١٣).

(٣) ينظر: موسوعة الطَّهارة، للديبان (٦، ٧، ٨/٧٦٢-٧٦٣)

١- عموم قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سورة الحج: الآية ٢٩].
وجه الدلالة: ذكرت الآية الطَّوْفَ بلا طهارة، فقالوا: بقياس الطَّوْفِ على الوقوف بعرفة وسائر أركان الحج التي لا تحتاج إلى طهارة.^(١)
نوقش هذا الاستدلال من أوجه:

أ- إن الآية عامة فيجب تخصيصها بحديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ، أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت».^(٢)

ب- إن الطَّوْفَ بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه لأنَّ الله تعالى لا يأمر بالمكروه.^(٣)

ت- والجواب على قياسهم الطَّوْفَ بلا طهارة على الوقوف بعرفة وغيره من مناسك الحج، أن الطَّهارة ليست واجبة في غير الطَّوْفِ من أركان الحج فلم تكن شرطاً، بخلاف الطَّوْفِ فإنهم سلموا وجوباً فيه على الراجح عندهم.

أدلة القول الثالث القائل: بجواز طواف الإفاضة للحائض التي تخاف الضرر بفوات الرفقة، مع سقوط جبران الدم عنها. وهم ابن تيمية، وابن القيم، وابن عثيمين من المعاصرين.

١- استدلوا بقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».^(٤)

وجه الدلالة: أن علة اسقاط الطَّوْفِ على الحائض أن "الحائض لا تستطيع إلا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك"^(٥).

٢- منع النبي ﷺ، الحائض من الطَّوْفِ بالبيت حتى تطهر، وقال: «فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت».^(٦)

(١) المجموع (١٧/٨).

(٢) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة، قبل أن يرجع إلى بيته، ثم صلى ركعتين، ثم خرج إلى الصفا، رقم الحديث ١٦١٤، (١٥٢/٢)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل، رقم الحديث ١٢٣٥، (٩٠٦/٢).

(٣) المجموع (١٨/٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٧٢٨٨، (٩٤/٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٦٠/٢٦).

(٦) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله

وجه الدلالة: أن "هذا أمر بليت به وما نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك. ولهذا تعذر إذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها بل تقيم في رحبة المسجد وإن اضطرت إلى المقام في المسجد أقامت به وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التتابع باتفاق العلماء".^(١)

٣- نقل عن عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه (أن المرأة إذا حاضت في أثناء الطَّواف فإِنَّهَا تتم طوافها). وهذا صريح عن عطاء أن الطَّهارة من الحيض ليست شرطاً.^(٢)

٤- إن علة جواز طواف الحائض هي العجز يقول ابن تيمية: "من يعجز عن الطَّهارة بالماء فإِنَّهَا تسقط عنه كذلك العاجز عن سائر أركان الصَّلَاة: كالعاجز عن القراءة والقيام وعن تكميل الركوع والسجود وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه من واجبات العبادات. فهذه إذا لم يمكنها الطَّواف على الطَّهارة سقط عنها ما تعجز عنه ولا يسقط عنها الطَّواف الذي تقدر عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب كما في الصَّلَاة وغيرها".^(٣)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

بعد عرض الأدلة والمناقشات لأقوال المذاهب، يتبين أثر العلة في طواف الإفاضة، ودوران الحكم الشرعي معها، في شرط هذا الطَّواف، غير أن الرأي الثالث هو المختار: وهم القائلون بجواز طواف الإفاضة للحائض التي تخاف الضرر بفوات الرفقة، مع سقوط جبران الدم عنها. وهم ابن تيمية، وابن القيم، وابن عثيمين من المعاصرين. للأسباب الآتية:

على بنات آدم»، رقم الحديث ٢٩٤، (١/٦٦)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم الحديث ١٢١١، (٢/٨٧٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/٢١٠).

١- إن منع الحائض من طواف الإفاضة، مع خوف فوات الرفقة فيه إلحاق الضرر والمشقة عليها؛ لشيء خارج عن إرادتها ومنعها من الطَّواف مخالف لمقاصد الشريعة؛ التي أتت لرفع الحرج والمشقة عن المكلف.

٢- القياس.

أ- القياس على سقوط الطَّهارة في الصَّلَاة عند العجز عنها فسقوطها في الطَّواف بالعجز عنها أولى وأحرى.^(١)

ب- القياس على دم الاستحاضة، فإن تلويث المسجد بدم الحيض كدم الاستحاضة، والمستحاضة يجوز لها دخول المسجد للطَّواف إذا تلجمت وذلك لأجل الحاجة، وحاجة هذه أولى.^(٢)

ت- قياس طواف الحائض على مرورها بالمسجد، لا على المكث بالمسجد لعدة الحاجة، أفيأذن رسول الله ﷺ، لعائشة رضي الله عنها بأخذ الخمرة من المسجد لتعود لحجرتها الملتصقة بالمسجد، ولا يؤذن لمن تأت من أقصى الأرض بالطَّواف لمن خافت على نفسها من فوات الرفقة، والحاق المشقة بهم إذا تأخرت حتى تطهر.

٣- ماذا يترتب إذا قيل بمنع الحائض من الطَّواف للإفاضة عند الضرورة؟

أ- إن الله لم يأمر أحداً أن يبقى محرماً إلى أن يموت، وكذلك بقاء المرأة على إحرامها يجعلها ممنوعة من الوطء، وفي هذا ضرر كبير.

ب- الأمر بعودة المرأة من بلادها فيه مشقة السَّفر وإيجاب سفرين على الحائض من غير تقريظ من المرأة ولا عدوان.

ت- إذا عجزت الحائض عن الطَّواف فلها أن تتحلل مع بقاء الحج في ذمتها، وقد يأتيها المحيض مرة أخرى في عام قابل، ولو قال قائل بتأخيرها الحج إلى حال اليأس فهذا ما أنزل به من سلطان. بل ويمنع الكثير من النساء من إداء الحج لأنه من يضمن بقاء المرأة على قيد الحياة إلى حال اليأس.

(١) إعلام الموقعين (٢٠/٣).

(٢) موسوعة الطَّهارة للديبان (١/٦-٨).

ث- بقاؤها منتظرة حتى تطهر، فيه الحاق المشقة بمن معها من الرفقة، والله لم يكلفنا من الأعمال إلا ما نطبق.

٤- تقرر في القواعد أن الضرورات تبيح المحظورات بالقدر الذي تندفع به، وهذا القول هو المتوافق مع يسر الشريعة، ورفع الحرج عن أهلها، لكن إذا كانت تستطيع البقاء، والانتظار إلى وقت الطهر، أو ترجع لبلادها وترجع إذا طهرت من غير مشقة مؤنة عليها، فلا يجوز لها الطواف وهي حائض؛ لأنه حينئذ ليس ثمة ضرورة.

المبحث الخامس

أثر التعليل في أحكام الصلاة

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم صلاة صاحب سلس البول.
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم جمع بين الصلاتين لنزول الثلج.
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم قضاء صلاة المغمى عليه.
- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم جمع صلاة الجمعة مع العصر.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم صلاة صاحب سلس البول

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف سلس البول لغة واصطلاحاً:

تعريف سلس البول لغة: هو سهولة في الشيء،^(١) وفلان سلس البول إذا كان لا يستمسكه.^(٢) وقيل: استرساله وعدم استمساكه لحدوث مرض بصاحبه.^(٣) يتضح من المعنى اللغوي: أن سلس البول هو سهولة خروج البول وعدم استمساكه لمرض بصاحبه.

تعريف سلس البول اصطلاحاً: هو ما يسيل بنفسه لانحراف الطبيعة بولاً أو ريحاً أو غائطاً أو مذيماً، ومنه دم الاستحاضة.^(٤)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- إن الطهارة شرط لصحة الصلاة عند عامة الفقهاء.^(٥) وأجمع المسلمون على انتقاض الوضوء مما يخرج من السبيلين من غائط وبول وريح ومذي لظاهر الكتاب، ولتظاهر الآثار بذلك.^(٦)
- قال ابن عبد البر: "أجمع العلماء على أنه [صاحب السلس] لا يسقط ذلك عنه فرض الصلاة وأن عليه أن يصلحها في وقتها على حالته تلك إذ لا يستطيع غيرها."^(٧)
- اتفق أهل العلم على أن من أصابه حدث دائم وتوضأ، فإن ما خرج بعد وضوئه لا ينقضه.^(٨)

(١) مقاييس اللغة (٩٤/٣)، لسان العرب (١٠٦/٦).

(٢) مختار الصحاح (١٥٢/١)، لسان العرب (١٠٦/٦).

(٣) المصباح المنير (٢٨٥/١).

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته (٤٤٤/١).

(٥) المبسوط (١٩٣/٣)، فقه العبادات على المذهب المالكي (٢١٧/١)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي

(٤٨٦/٥)، الشرح الممتع (٣٢٣/١)، الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣٥/١٣).

(٦) بداية المجتهد (٤٠/١).

(٧) الاستنكار (٢٤٤/١).

(٨) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢١/٢١).

- إن " كل ما خرج من السبيلين مما هو معتاد خروجه وهو البول، والغائط، والمذي، والودي، والريح، إذا كان خروجه على وجه الصحة فهو ينقض الوضوء"^(١)
- إن ما خرج من السبيلين على سبيل المرض، كأصحاب الأعذار الدائمة، كمن به سلس بول، وريح، ومذي، يخفف في حقه، بالوضوء لكل صلاة، قياساً على ما ورد النص بحقه وهي المستحاضة. لعلة اتصال خروج النجاسة في السلس والريح.
- ووقع الخلاف بين الفقهاء في صلاة سلس البول، هل يتوضأ لكل صلاة، أم يتوضأ فقط لخروج ناقضٍ غير سلس البول اختلف الفقهاء إلى قولين، وهذا هو محل النزاع.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء: في حكم صلاة سلس البول هل يتوضأ لكل صلاة:

- الرأي الأول القائل: بصحة صلاة سلس البول قياساً على صحة صلاة المستحاضة، بعلّة استدامة الخارج النّجس، مع عدم اشتراط الوضوء لكل صلاة، وهذا مذهب المالكية،^(٢) والظاهرية،^(٣) وهو اختيار الشوكاني،^(٤) وابن عثيمين.^(٥)**
- الرأي الثاني القائل: بصحة صلاة سلس البول قياساً على المتيمم؛ بعلّة أنّها طهارة عذرٍ وضرورةٍ مُقيدةٌ بوقت، وقياساً على المستحاضة أيضاً "لأنّها نجاسة متصلة لعلة فهي كالاستحاضة"^(٦) ولكن اشترطوا الوضوء لكل صلاة، وهذا ما ذهب إليه الجمهور من الحنفية،^(٧) الشافعية،^(٨) والحنابلة.^(٩)**

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤٠/١).

(٢) الذخيرة (٣٨٩/١)، حاشية الدسوقي (١١٧/١)، مواهب الجليل (٢٠٥/١)، حاشية العدوي (١٣٦/١)، منح

الجليل (١٠٩/١)، الاستنكار (٢٤٤/١-٣٤٢).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/٤).

(٤) السيل الجرار (ص: ٦٣).

(٥) ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين، لأحمد القاضي (ص: ٤٢)، ينظر: هامش الشرح الممتع (٥٠٣/١).

(٦) المجموع (٥٤١/٢).

(٧) البحر الرائق (٢٢٧/١)، رد المختار على الدر المختار (٢٩/١)، الاستنكار (٣٤٢/١).

(٨) المهذب (٩١/١)، المجموع (٥١٦/١) (٥٣٣-٥٤١)، مغنى المحتاج (١١١/١)، الاستنكار (٣٤٢/١).

(٩) المغني، لابن قدامة (٢٤٧/١-٢٦٣) (٢٠٥/٢-٣١٠)، الشرح الممتع (٤٥٨/١).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

اختلفهم في العلة التي يُبنى عليها الحكم، فمن قاس صلاة سلس البول بصلاة المستحاضة، بعلّة استدامة الخارج النّجس قال لا يتوضأ سلس البول إلا بناقض غير السلس، لعدم صحة حديث المستحاضة عندهم «تتوضأ لكل صلاة»^(١). وهم أصحاب الرأي الأول. ومن قاس سلس البول على المتيمم، بعلّة أنّها طهارةٌ عُذرٌ وضرورةٌ مُقيّدةٌ بوقت، قالوا: بالوضوء لوقت كل صلاة فإن توضأ صاحبها قبل الوقت وخرج منه شيء، بطلت طهارته، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بصحة صلاة سلس البول قياساً على صحة صلاة المستحاضة، بعلّة استدامة الخارج النّجس، مع عدم اشتراط الوضوء لكل صلاة، وهذا مذهب المالكية، والظاهرية، وهو اختيار الشوكاني، وابن عثيمين.

١- استدلوا بقول الله تعالى ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [سورة النساء: الآية ٤٣].

وجه الدلالة: أن من قصد الغائط بإرادته فعليه الوضوء، ودم الاستحاضة وما في معناه من سلس البول والريح ليس خروجه عن صحة وقصد، وإنما هو خروج الأذى عن مرض وغير قصد من صاحبه.^(٢)

٢- استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لفاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها: «إنما ذلك عرق، وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة، فاتركي الصلّاة، فإذا ذهب قدرها، فاغسلي عنك الدم، وصلّي».^(٣)

وجه الدلالة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالوضوء؛ ولأنه ليس بمنصوص على الوضوء منه، ولا في معنى المنصوص؛ لأنّ المنصوص عليه الخارج المعتاد، وليس هذا بمعتاد.^(٤)

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، رقم الحديث ١٨٠ (٤٦/١). إسناده ضعيف ينظر

الدراية في تخريج أحاديث الهداية رقم الحديث ٧٦، (٨٩/١).

(٢) ينظر: الاستذكار (٢٤٤/١).

(٣) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم الحديث ٢٢٨ (٥٥/١)، صحيح مسلم، كتاب

الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم الحديث ٣٣٣ (٢٦٢/١).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢١/٣٠).

٣- القياس: قياس صحة صلاة سلس البول، على صحة صلاة المستحاضة، بعلّة استدامة الحدث منهما، وصعوبة التحرز منه.^(١)

٤- رفع الحرج والمشقة على سلس البول كالمستحاضة جاء في كتاب الأشباه والنظائر: "المستحاضة، وسلس البول، والمذي، ومن به جرح سائل، أو رعاف دائم، أو استرخت مقعدته فدام خروج الحدث منه، ومن أشبههم، فكلهم يصلون مع الحدث، والنّجس، ولا يعيدون للمشقة والضرورة."^(٢)

أدلة الرأي الثاني القائل: بصحة صلاة سلس البول قياساً على المتيمم؛ بعلّة أنّها طهارةٌ عُدْرٌ وضرورةٌ مُقَيِّدةٌ بوقت، وقياساً على المستحاضة أيضاً "لأنّها نجاسة متصلة لعلّة فهي كالاستحاضة" ولكن اشترطوا الوضوء لكل صلاة، وهذا ما ذهب إليه الجمهور من الحنفية، الشافعية، والحنابلة.

١- الأدلة من السنة:

أ- قالت عائشة رضي الله عنها: «اعتكفت مع رسول الله ﷺ، امرأة من أزواجه،^(٣) فكانت ترى الدم،^(٤) والصفرة،^(٥) والطست،^(٦) تحتها وهي تصلي».^(٧)

ب- قول النبي ﷺ، لحمنة بنت جحش رضي الله عنها، حين شكت إليه كثرة الدم: «أنعت لك الكرسف،^(٨) فإنة يذهب الدم. قالت: هو أكثر من ذلك، قال: «فتلجمي».^(٩) قالت: هو أكثر من ذلك، قال: «فاتخذي ثوباً» قالت: هو أكثر من ذلك، إنما أتج ثجا^(١٠). . .».^(١١)

(١) ينظر: منار السبيل في شرح الدليل، لابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط: ٧، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م. (١/١٣٧).

(٢) للسيوطي (١/٣٩٩).

(٣) قيل: هي أم سلمة هند بنت أبي أمية رضي الله عنها ينظر: فتح الباري (٤/٢٨١).

(٤) الحمرة كما أتى في رواية « فكانت ترى الحمرة ». صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف المستحاضة، رقم الحديث ٢٠٣٧ (٣/٥٠). والمعنى أنّها اعتكفت وهي مستحاضة. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٢٨١).

(٥) لون من الألوان التي بين السواد والبياض، وهي إلى السواد أقرب، المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني (١/٤٨٧). وهو في أيام الحيض حيض، وفي غيرها ليس بحيض ينظر: فتح الباري لابن رجب (١٢/١٢٥).

(٦) الطست: إناء كبير مستدير من نحاس أو نحوه . المعجم الوسيط (٢/٥٥٧)، وينظر: لسان العرب (٢/٥٨).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف المستحاضة، رقم الحديث ٢٠٣٧ (٣/٥٠).

(٨) القطن. ينظر: الاستذكار (١/٣٢٤) (٦/٤٤٥).

- ت- وعن عدي بن ثابت عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، في « المستحاضة: تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل، وتصوم وتصلي، وتتوضأ عند كل صلاة». (٤)
- ث- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها إلى النبي ﷺ، فذكرت خبرها، ثم قال: اغتسلي، ثم توضئي لكل صلاة وصلي». (٥)
- ج- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في المستحاضة: «تدع الصلاة أيام حيضها، ثم تغتسل غسلًا واحداً، وتتوضأ عند كل صلاة». (٦)
- وجه الدلالة من هذه الأحاديث: إن طهارة هؤلاء مقيدة بالوقت؛ لقوله: "تتوضأ عند كل صلاة". وقوله: "ثم توضئي لكل صلاة". ولأنها طهارة عذر وضرورة، فتقيدت بالوقت، كالتييم. (٧)

نوقش هذا الاستدلال من وجوه:

- (١) افعلي فعلا يمنع سيلان الدم واسترساله كما يمنع اللجام استرسال الدابة. نيل الأوطار (٣٣٩/١).
- (٢) السيلان وقد استعمل في الحلب في الإناء، يقال: حلب فيه نجاً. نيل الأوطار (٣٣٩/١).
- (٣) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، رقم الحديث ١٢٨ (٢٢١/١). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
- (٤) سنن الترمذي، كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، رقم الحديث ١٢٦ (٢٢٠/١). ذكر الزيلعي ضعف إسناده قال أبو داود: عدي بن ثابت هذا ضعيف لا يصح. . . وقال الدارقطني على أحاديث التوقيت للمستحاضة الوضوء لكل صلاة: ولا يصح من هذا كله شيء، انتهى. ينظر نصب الراية، للزيلعي (٢٠١/١).
- (٥) سنن أبو داود، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، رقم الحديث ٢٩٨ (٨٠/١). وقال ابن الملقن: قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ينظر: البدر المنير (١٠٩/٣). وأما رواية البخاري «ثم توضئي لكل صلاة» فهذه الزيادة ضعفها مسلم، وأشار إلى أنه حذفها عمداً فقال: وفي حديث حماد حرف تركناه اهـ وضعفها أيضاً أبو داود والنسائي وذكرنا أن جميع الروايات ضعيفة لانفراد حماد بها. وقال ابن رجب، إن الأحاديث بالأمر بالوضوء لكل صلاة مضطربة ومعلقة. . . حاشية الشرح الممتع (٥٠٣/١).
- (٦) شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي، كتاب الطهارة، باب المستحاضة كيف تتطهر للصلاة رقم الحديث ٦٤٥ (١٠٥/١). قال الزيلعي: غريب جداً. ينظر: نصب الراية (٢٠٤ / ١). وقال الحافظ ابن حجر: إسناده ضعيف. وينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) كتاب الطهارة، باب الحيض، رقم الحديث ٧٦، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة - بيروت. (٨٩/١).
- (٧) المغني، لابن قدامة (٢٤٨/١).

أ- قال الشوكاني في السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار^(١) عن هذه الأحاديث: "قد صرح جماعة من الحفاظ^(٢) لا تقوم بها الحجة وعلى فرض أن بعضها يشهد لبعض فهي لا تقوى على معارضة ما في الصحيحين^(٣) وغيرهما^(٤) من أمره ﷺ، لها بالغسل إذا أدبرت الحيضة فقط".

ب- وقال الشوكاني في السيل الجرار أيضاً: "قد عارضه ما هو في الصحة في أعلى المراتب مع مطابقته لما بنيت عليه هذه الشريعة المباركة من التيسير وعدم التعسير والتبشير وعدم التنفير كما قال ﷺ، فيما صح عنه: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا».^(٥) "وقال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه».^(٦)

ت- ما ورد من إيجاب الوضوء لكل صلاة، مضطرباً لا تجب بمثله حُجَّة.^(٧)

ث- إن دم الاستحاضة، إذا لم يكن حدثاً في الوقت، فإنه لا يكون حدثاً بعده، فخرج الوقت ليس من نواقض الوضوء، وقد انفقوا على أنه إذا خرج الدم في الصلاة أتمتها وأجزأتها.^(٨)

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١/٩٤).

(٢) ذكر الزيلعي في نصب الراية ضَعْفَ إسناده "قال أبو داود: عدي بن ثابت هذا ضعيف لا يصح.. قال الدارقطني على أحاديث التوقيت للمستحاضة الوضوء لكل صلاة: ولا يصح من هذا كله شيء، انتهى".

(٣) (٢٠١/١)، التمهيد (١٦/٩٥-٩٨)، الذخيرة (١/٣٨٩)، فتح الباري، لابن رجب (١/٤٤٨-٤٥٠).

(٤) بلفظ عن عائشة قالت، جاءت فاطمة بنت أبي حبيش، إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنني امرأة أستحاض فلا أطهر. أفأدع الصلاة؟ فقال: «لا. إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي». متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الاستحاضة، رقم الحديث ٣٠٦، (١/٦٨). وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الاستحاضة وغلستها... رقم الحديث ٣٣٣، (١/٢٦٢).

(٥) سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاکر، كتاب أبواب الطهارة، باب المستحاضة، رقم الحديث ١٢٥ (١/٢١٧)، وسنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر الأقرء، رقم الحديث ٢١٢ (١/١٢٢).

(٦) من حديث أنس بن مالك ﷺ عنه صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، رقم الحديث ٦٩ (١/٢٥).

(٧) من حديث أبي هريرة ﷺ سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب الدين يسر رقم الحديث ٥٠٣٤ (٨/١٢١).

(٨) التمهيد، لابن عبد البر (١٦/٩٥-٩٨)، الذخيرة (١/٣٨٩)، فتح الباري، لابن رجب (١/٤٤٨-٤٥٠).

(٩) الذخيرة (١/٣٨٩).

ج- وجاء في كتاب الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف "أنه لا فرق بين الدم الذي يخرج من المستحاضة قبل الوضوء، والذي يخرج في أضعاف الوضوء، والدم الخارج بعد الوضوء؛ لأن دم الاستحاضة إن كان يوجب الوضوء فقليل ذلك وكثيره في أي وقت كان، يوجب الوضوء، وإن كان لا يوجب الوضوء فقليل ذلك وكثيره في أي وقت كان، لا يوجب الوضوء.. ومثله سلس البول ما لم يأتي بناقض غير سلس البول".^(١)

ح- قال الشوكاني: "ودخول الوقت في حق المستحاضة ونحوها. [يعني أنه من نواقض الوضوء]. ليس على هذا أثارة من علم ولا عقل فلا حاجة إلى التطويل في ردّه وبيان بطلانّه".^(٢) وقال ابن عثيمين: "ليس هناك دليل على أن خروج الوقت يبطل الوضوء فيمن حدثه دائم".^(٣)

٢- القياس: قاسوا انتقاض صلاة المستحاضة التي خرج وقت صلاتها وهي في الصلاة على انتقاض صلاة المتيمم إذا وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة.^(٤)

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد العرض لآراء الفقهاء وأدلّتهم ومناقشتها، فقد ظهر أثر التعليل في صلاة سلس البول، وبهذا فإن الرأي المختار هو الرأي الأول القائل: بصحة صلاة سلس البول قياساً على صحة صلاة المستحاضة، بعلة استدامة الخارج النجس، مع عدم اشتراط الوضوء لكل صلاة، ولكن لكل حدث غير السلس وهذا مذهب المالكية، والظاهرية، وهو اختيار الشوكاني، وابن عثيمين. وذلك للأسباب الآتية:

١- إن الحكم على المستحاضة بأنه يُنتقض وضوؤها بدخول كل وقت اختيار، يعد من التساهل في إثبات الأحكام الشرعية، لمجرد الخيالات المختلة والآراء

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية، ط: ١، - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م (١٦٣/١ - ١٦٧).

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١/٦٣).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٤/٢٣٩).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١/٢٩).

- المُعْتَلَّة^(١). وما قيل في المستحاضة يقال في سلس البول، وما ورد من إيجاب الوضوء لكل صلاة، فهو مضطربٌ لا تجب بمثله حُجَّة، كما ذكره كبار حفاظ الحديث كما تقدم في حجج الرأي الأول.
- ٢- وممن قال لا وضوء على سلس البول لكل صلاة، قياس على المستحاضة ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٢)، ووافقه على ذلك أبو بكر النيسابوري^(٣).
- ٣- إنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها؛^(٤) لأنَّه سقط اعتبار الحدث لمكان العذر،^(٥) ودفعاً للحرص لعدم إمكان التحرُّز منه.^(٦)
- ٤- الشافعية يقولون بوجوب الوضوء لكل صلاة فريضة للمستحاضة ومثله سلس البول، والسؤال ما هو دليل التخصيص للفريضة دون النافلة؟!^(٧)
- ٥- أن تحصيل مقاصد الصلوة العظمى أولى من رعاية الطهارة التي هي بمثابة التتمات والتكمالات.^(٨)

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ص: ٩٤)

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرّوخ (ت: ١٣٦هـ) الفقيه، أبو عثمان المدني، عالم المدينة، ويقال له: ربيعة الرأي. قيل له ذلك، لأنَّه كان يتقوى بالرأي. سمع أنسا وابن المسيب. وكانت له حلقة للفتوى، وأخذ عنه مالك، وغيره، وأدرك جماعة من الصحابة، توفي في المدينة. ينظر: شذرات الذهب في أخبار مذهب (١٥٩/٢)، الطبقات الكبرى (٤١٧/٥)، طبقات الفقهاء (٦٥/١)، وفيات الأعيان (٢٨٨/٢).

(٣) ومما جاء عن ربيعة "لا وضوء على المستحاضة لكل صلاة إلا أن يصيبها حدث تعيد وضوئها من بول أو ريح أو ما أشبه ذلك مما ينقض الوضوء. . . قال أبو بكر [محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري]: لا فرق بين من به سلس البول وبين المستحاضة". ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. (١٦٣-١٦٧). أبو بكر النيسابوري هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩)، الحافظ الأوحد العلّامة، روى عن محمد بن ميمون، ومحمد بن إسماعيل الصائغ وخلق، وعنه ابن المقرئ، ومحمد بن يحيى الدمياطي، وغيرهما. وكان مجتهدا لا يقلد أحدا، وله تأليف حسان. قال ابن ناصر الدّين: هو شيخ الحرم ومفتيه، ثقة مجتهد فقيه. ينظر: شذرات الذهب (٨٩-٩٠)، طبقات الفقهاء (١٠٨/١).

(٤) فتح العزيز بشرح الوجيز (٤٣٦/٢)، المجموع (٥٣٤/٢)، مغنى المحتاج (٢٨٣/١). وينظر: البيان والتحصيل (٧٤/١).

(٥) حاشية الطحاوي (ص: ٩٩).

(٦) حاشية الطحاوي (ص: ٩٩)، كشف القناع (٢١٥/١).

(٧) ينظر: المجموع (٥٣٥/٢).

(٨) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١٠١/١).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم الجمع بين الصلاتين لنزول الثلج

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الجمع بين الصلاتين لغة واصطلاحاً:

تعريف الجمع لغة: الجمع تأليف المتفرق، وضم الشيء بتقريب بعضه من بعض،^(١) وقيل: الجمع الضم، يقال جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا.^(٢)

تعريف الصلاة لغة: الدعاء،^(٣) لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣]. أي ادع لهم.

تعريف الصلاة اصطلاحاً: هي عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة، بشرائط محصورة، في أوقات مقدرة.^(٤)

وقيل: "هي واقعة على دعاء مخصوص، في أوقات محدودة، تقترن بها أفعال مشروعة."^(٥)

وقيل: هي "عبارة عن أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشروط."^(٦)
وقيل: هي عبارة عن الأفعال المعلومة، فإذا ورد في الشرع أمر بصلاة أو حكم معلق عليها، انصرف بظاهره إلى الصلاة الشرعية.^(٧)

التعريف المختار للصلاة: هي التعبد لله تعالى بأقوال وأفعال معلومة، مفتوحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم.^(٨)

(١) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٥٣٨/١)، وينظر: مختار الصحاح (٦٠/١)، القاموس المحيط (٧٠١/١).

(٢) لسان العرب (٥٣/٨).

(٣) الصحاح (٢٤٠٢/٦)، مقاييس اللغة (٣٠٠/٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥٠/٣).

(٤) رد المختار (٣٧/١).

(٥) مواهب الجليل (٣٧٧/١).

(٦) كفاية الأختيار (٨٣/١)، أسنى المطالب (١١٥/١)، مغنى المحتاج (٢٩٧/١).

(٧) المغني (٢٦٧/١).

(٨) الشرح الممتع (٥/٢).

سبب الاختيار لهذا التعريف: قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: "قول بعض العلماء^(١): « إن الصلّاة هي: أقوال وأفعال معلومة، مفتوحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم». فهذا فيه قصور، بل لا بد أن نقول: عبادة ذات أقوال، أو نقول: التعبد لله تعالى بأقوال وأفعال معلومة، حتى يتبين أنها من العبادات."^(٢)

والجمع بين الصلاتين في مفهومه اللغوي لا يخرج عما سبق ذكره.

تعريف الجمع بين الصلاتين اصطلاحاً:

عند الحنفية: أن يأتي المصلي بإحدى الصلاتين في آخر وقتها، ثم يأتي بالصلّاة التي تليها في أول وقتها دون واسطة بين الوقتين.^(٣)

تعريف الجمع بين الصلاتين اصطلاحاً عند الجمهور: هو أداء صلاتي الظهر والعصر في وقت أيهما شاء، وكذلك المغرب والعشاء.^(٤)

وتعريف الجمهور هو المختار للأسباب الآتية:

١- إن تعريف الحنفية للجمع بين الصلاتين لا يتفق مع المعنى اللغوي للجمع، ويتفق

تعريف الجمهور مع اللغوي تماماً.

٢- فيه مراعاة قواعد التيسير، ورفع الحرج على المكلف.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• الجمع بعرفة ومُزدلفة أثناء الحج، اجمعت عليه كلمة الفقهاء:^(٥) من الحنفية،^(٦)

والمالكية،^(٧) والشافعية،^(٨) والحنابلة،^(٩)

(١) وهم الحنفية ينظر: رد المحتار (٣٧/١)، وينظر: مواهب الجليل (٣٧٧/١)، ينظر: كفاية الأخيار (٨٣/١).

(٢) الشرح الممتع (٥/٢).

(٣) الحجة على أهل المدينة (١٥٩/١ - ١٦٤ - ١٧٤)، المبسوط (١٤٩/١)، بدائع الصنائع (١٢٧/١).

(٤) التلقين في الفقه المالكي (٥٠/١)، المقدمات الممهدة (١٨٥/١)، الحاوي الكبير (٤٨/٢)، مسائل الإمام أحمد

بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبي يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت: ٢٥١هـ)،

عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م. (٨١٨/٢)، شرح منتهى الإرادات (٢٩٨/١).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٣٨/١).

(٦) بدائع الصنائع (١٢٧/١)، رد المحتار على الدر المختار (٣٧٨/١).

(٧) بلغة السالك لأقرب المسالك (٥٧/٢).

(٨) الحاوي الكبير (١٧٦/٤)، فتح العزيز بشرح الوجيز (٤٧٣/٤)، تحفة المحتاج (٣٩٤/٢).

(٩) المغني (٣٦٧/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤٢٦/٣).

لفعل رسول الله ﷺ^(١) والأحناف يحصرون الجمع في هذه الحالة فقط، ولا جمع عندهم في غيرها.

• اختلف الفقهاء في جواز الجمع بين الصلاتين فيما عدا الجمع بعرفة والمزدلفة، كجمع الصلوات عند نزول الثلج، هل يقاس على جمع الصلوات عند نزول المطر، بعلّة المشقة ورفع الحرج عن المكلف، اختلف الفقهاء إلى قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء:

الرأي الأول القائل: بصحة الجمع بين الصلاتين لنزول الثلج قياساً على المطر، لعلّة رفع الحرج والمشقة، وهم الجمهور من المالكية،^(٢) والشافعية،^(٣) والحنابلة،^(٤) ورواية للحنفية^(٥).

الرأي الثاني القائل: بعدم الجمع بين الصلاتين لعذر نزول الثلج وهم الحنفية.^(٦)

الفرع الرابع: سبب اختلاف الفقهاء:

هو اختلافهم في علة الجمع، فمن نظر إلى علة رفع الحرج والمشقة على الناس بجواز الجمع للمطر، قال: بجواز جمع الصلاتين لنزول الثلج لوجود نفس العلة، هذا إذا لم تكن علة المشقة عند نزول الثلج أعظم من المطر، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن منع جمع الصلاتين لنزول الثلج، جعل علة المنع هو الوقت المقدر لكل صلاة،

(١) عن جابر بن عبد الله ل وهو يصف حج رسول الله ﷺ قال: « ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً،.. حتى أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً ». صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ١٢١٨ (١٨٦/٢).

(٢) "ويجوز [الجمع] في الحضر لعذر المطر في المغرب والعشاء دون الظهر والعصر". ينظر: التلخيص في الفقه المالكي (٥٠/١)، المقدمات الممهدة (١٨٦/١)، الذخيرة للقرافي (٣٧٤/٢)، التاج والإكليل (٢٣/٢)، جاء في حاشية العدوي [ومثل المطر الثلج والبرد] (٣٣٤/١)، بلغة السالك لأقرب المسالك (٤٩٠/١). والجمع عند المالكية لا يكون إلا للعشائين فقط.

(٣) المجموع (٣٧٨/٤)، المهذب (١٩٨/١)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٤٧٤/٢)، تحفة المحتاج (٤٠٣/٢).

(٤) شرح منتهى الإرادات (٢٩٨/١)، كشف المخدرات (١٨٦/١)، مختصر الإنصاف والشرح الكبير (١٧٧/١).

(٥) "الجمع بين الصلاتين فعلاً لعذر المطر جائز إحراراً لفضيلة الجماعة، وذلك بتأخير الظهر وتعجيل العصر، وتأخير المغرب وتعجيل العشاء" المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢٧٦/١). وافقوا الجمهور في حكم جواز الجمع للمطر وخالفوه في الصورة التطبيقية للحكم. ولا شك أن مشقة الثلج أعظم من مشقة المطر.

(٦) ولا يجمع بين صلاتين في وقت إحداهما في حضر ولا في سفر ما خلا عرفة ومزدلفة ينظر: المبسوط

وتأول حجة جمع الصلاتين لأجل المطر بالجمع الصوري؛ بتأخير الأول وتقديم الصلاة الثانية، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بصحة الجمع بين الصلاتين لنزول الثلج قياساً على المطر، وهم الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، ورواية للحنفية.

١- استدلو بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر» وفي حديث وكيع: قال: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: (كي لا يخرج أمته)، وفي حديث أبي معاوية: قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: (أراد أن لا يخرج أمته).^(١)

وجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ أراد أن يرفع الحرج والمشقة عن أمته، في جواز الجمع بين الصلاتين لغير عذر خوف، ولا مطر، وفيه أن المطر عذر، وهذا ينساق على الثلج لنفس العلة.

نوقش استدلالهم من وجوه:

الوجه الأولي: هذا حديث مؤول، وتأويله أنه جمع بينهما فعلاً لا وقتاً.^(٢) وهو أن يأتي المصلي بإحدى الصلاتين في آخر وقتها ثم يأتي بالصلاة التي تليها في أول وقتها دون واسطة بين الوقتين.^(٣)

جواب هذا الوجه: إنه لا معنى لتأخيرها قليلاً إذ في ذلك خروج الصلاتين معاً عن وقتها المختار.^(٤)

الوجه الثاني: إن الاستدلال فاسد؛ لأن السفر والمطر لا أثر لهما في إباحة تفويت الصلاة عن وقتها، ألا ترى أنه لا يجوز الجمع بين الفجر والظهر مع ما ذكرتم من العذر؟^(٥)

(١) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين رقم الحديث ٧٠٥ (١/٤٩٠).

(٢) المبسوط (١/١٤٩)، بدائع الصنائع (١/٢٧).

(٣) الحجة على أهل المدينة (١/١٥٩ - ١٦٤ - ١٧٤)، البحر الرائق (١/٢٦٧).

(٤) الشرح الكبير للدردير (١/٣٧٠).

(٥) بدائع الصنائع (١/٢٧).

يناقش هذا الوجه بأنّ: الجمع بين الصلاتين لعذر السّفَر والمطر قد ثبت في الصحيح^(١) في وقت أحدهما.

الوجه الثالث: إن حديث الجمع بين الصلاتين لغير عذر السّفَر والمطر غريب وردّه في حادثة تعم بها البلوى، ومثله غير مقبول عندنا [الحنفية].^(٢)

٢- واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً^(٣) وثمانياً^(٤): الظهر والعصر والمغرب والعشاء»، فقال أيوب: ^(٥) لعله في ليلة مطيرة، ^(٦) قال: عسى. ^(٧)

وجه الدلالة: أن فيه "جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر، وإن لم يكن مطر، وقد أجاز ذلك طائفة من العلماء إذا كان ذلك لعذر يَحْرُجُ به صاحبه ويشق عليه."^(٨) فكيف لا يجوز الجمع بين الصلاتين لمشقة ظاهر عند نزول الثلج!؟

٣- واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جمعاً من غير خوف ولا سفر»^(٩) قال مالك (أرى ذلك كان في مطر).^(١٠)

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف، ولا سفر». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٥، (٤٨٩/١). وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف، ولا مطر». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٥ (٤٩٠/١).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٧/١).

(٣) أي جمع المغرب والعشاء. ينظر: تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري (١١٤/١).

(٤) أي جمع الظهر والعصر. ينظر: تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري (١١٤/١).

(٥) هو أيوب السخيتاني والمقول له هو جابر بن زيد. ينظر: تعليق البغا على صحيح البخاري (١١٤/١).

(٦) كثيرة المطر. ينظر: تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري (١١٤/١).

(٧) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلوة، باب تأخير الظهر إلى العصر، رقم الحديث ٥٤٣، (١١٤/١).

(٨) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١٧٠/٢).

(٩) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٥ (٤٨٩/١).

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الصلوة، باب الجمع بين الصلاتين، رقم الحديث ١٢١٠ (٦/٢). قال ابن عبد البر: "

وهذا الحديث صحيح لا يختلف في صحته" الاستذكار (٢١٠/٢).

وجه الدلالة: أن المطر رخصة للجمع بين الصلاتين، بدليل ما صرح به الإمام مالك رحمته الله.

٤- واستدلوا بما روي عن نافع (أن ابن عمر رحمتهما كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم).^(١)

وجه الدلالة: فيه إقرار بن عمر رحمته الله وهو العالم الجليل على الجمع في المطر.

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم الجمع بين الصلاتين لعذر نزول الثلج وهم الحنفية:

١- قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [سورة بقرة: الآية ٢٣٨].

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [سورة النساء: الآية ١٠٣].

وجه الدلالة: أن الله تعالى حدد لكل صلاة ميقاتاً محدداً، لا يجوز لأحد إخراجها

عنه إلا بنص مثلها، وقد دلت الآيتين على أن وقت الصلاة، "فرضا مؤقتاً".^(٢)

ويناقش استدلالهم: أن الجمع بين الصلاتين جاءت به السنة، وهي المبينة لما

أجمل من كتاب الله العزيز.

٣- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب

والعشاء بجمع).^(٣)

وجه الدلالة: أن الجمع بين الصلاتين بأن تؤدي الصلاتين في وقت واحد بسبب

العذر ممنوع؛ للنصوص القطعية بتعين الأوقات، فلا يجوز تركه إلا بدليل

مثله.^(٤)

نوقش استدلالهم: إن ابن مسعود، وإن قال: لم يفعل، فقال غيره: فعل. فقول من

قال: فعل أولى أن يؤخذ به؛ لأنه شاهد، والذي قال: لم يفعل غير شاهد وليس

(١) موطأ مالك، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، رقم الحديث ٥

(١٤٥/١). قال الألباني في إرواء الغليل: حديث صحيح رقم الحديث ٥٨٢ (٤١/٣).

(٢) المبسوط (١٤٩/١).

(٣) مصنف عبدالرزاق الصنعاني، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة الحضر، والجمع بين الصلاتين في السفر،

رقم الحديث ٤٤٢٠ (٥٥١/٢). لم أجد من حكم عليه من الحفاظ.

(٤) ينظر: البحر الرائق (٢٦٧/١).

في قول واحد خالف ما روي عن النبي ﷺ حجة^(١) ومعلوم أن المثبت مقدم على المنفي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ^(٢).

٤- عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»^(٣).
وجه الدلالة: أن تأخير الصلاة عن وقتها من الكبائر، فلا يباح بعذر السفر، والمطر، كسائر الكبائر^(٤).

يناقش بأن: الجمع بين الصلاتين لعذر المطر، قد ثبت في الصحيحين كما تقدم في أدلة الرأي الأول. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر). في سنده ضعف كما تقدم تخريجه.

٥- وقال عمر: ﷺ "جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر"^(٥).
وجه الدلالة: أن عمر رضي الله عنه بين أن جمع الصلاتين من الكبائر وكل ما كان كذلك ففعله لا يجوز.

(١) معرفة السنن والآثار لأحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء، المنصورة - القاهرة، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. (٢٩٧/٤).

(٢) القرافي (١٠٩/٤)، التقرير والتحبير على تحرير لابن الهمام (٨٤/١)، غاية الوصول في شرح لب الأصول (٧٠/١)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي (٢٤٤/١).

(٣) خرجه الدارقطني، كتاب الصلاة، باب من جمع بين صلاتين من غير عذر رقم الحديث ١٤٧١، وقال الدارقطني: "حنش هذا أبو علي الرحبي متروك"، (٢٤٥/٢)، وأخرجه الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، رقم الحديث ١٨٨، قال الترمذي: "حنش وهو أبو علي حسين بن قيس الرحبي، ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره، والعمل على هذا عند أهل العلم.. يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي، وأحمد". (٣٥٦/١) قال ابن رجب: "ولعله من قول ابن عباس". ينظر: فتح الباري لابن رجب (٢٦٦/٤).

(٤) بدائع الصنائع (١٢٧/١).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب ذكر الأثر الذي روي في أن الجمع من غير عذر من الكبائر مع ما دلت عليه أخبار الواقيت، رقم الأثر ٥٥٥٩. قال البيهقي: "قال الشافعي في سنن حرملة: العذر يكون بالسفر والمطر، وليس هذا بثابت عن عمر، هو مرسل. قال الشيخ: هو كما قال الشافعي، والإسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا وهو مرسل، فأبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه". (٢٤٠/٣).

يناقش: بأن الأثر ضعيف لا حجة فيه كما في تخريجه، وأن الجمع بين الصلاتين عند نزول الثلج جمع لعذر فبطل استدلالهم.

٦- إن هذه الصلوات عرفت مؤقتة بأوقاتها، بالدلائل المقطوع بها، من الكتاب، والسنة المتواترة، والإجماع، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بضرب من الاستدلال، أو بخبر الواحد.^(١)

يناقش استدلالهم بأن: الجمع بين الصلاتين في الحضر، لغير خوف، ولا مطر، أي من غير عذر قد ثبت^(٢) لكن بشرط إلا يتخذ عادة. والجمع بي الصلاتين لا يدل على ترك الأحاديث الدالة على تعيين أوقات الصلاة، فأحاديث تعيين أوقات الصلاة عامة، والأحاديث الدالة على جواز الجمع بين الصلاتين خاصة وإذا تعارض عام وخاص حُمل العام على الخاص كما هو مقرر عند الأصوليين.^(٣)

٧- القياس: فكما لا يجمع بين العشاء والفجر، ولا بين الفجر والظهر، بعلّة أن كل واحد منهما مخصوصة بوقت منصوص عليه شرعا، فكذلك الظهر مع العصر، والمغرب مع العشاء.

يناقش بأن: هذا قياس مع الفارق، وقياس الجمع بين الصلاتين لعلّة الثلج قياساً على المطر قياس صحيح لعلّة المشقة ورفع الحرج على المكلف فيهما.

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد النظر، والتأمل في أدلة الفريقين، والمناقشات التي جرت بينهما، فإن الرأي المختار هو الرأي الأول القائل: بصحة الجمع بين الصلاتين لنزول الثلج قياساً على المطر، وهو قول الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، ورواية للحنفية. للأسباب الآتية:

(١) بدائع الصنائع (١/٢٧٧).

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف، ولا سفر». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٥، (١/٤٨٩). وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف، ولا مطر». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٥ (١/٤٩٠).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/١٥١).

- ١- إن العمل بمقاصد الشريعة الإسلامية، برفع الحرج والمشقة على المكلف، وهذا يتجلى في الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما عند نزول الثلج.
- ٢- إن الجمع الصوري للصلتين، بأن يصلى في نهاية الأولى وبداية الثانية عند الأحناف، فيه حرج وضيق ومشقة على المكلف في انتظار الوقت لإيقاع الصلاة في جمعها الصوري.
- ٣- إن الجمع بين الصلاتين، لنزول الثلج قياساً على المطر هو من دوران الحكم مع علته؛ لأن مشقة نزول الثلج أشد من المطر وهو الأصل المقاس عليه.
- ٤- إن الجمع بين الصلاتين عند نزول الثلج، لا تكون لمن صلى في بيته؛ لأن الرخصة إنما شرعت لأجل ثواب الجماعة، والمنفرد بصلاته لا يشرع له الترخيص بالجمع لعدم وجود المقتضى للجمع.^(١) قال النووي رحمته الله: "والجمع بعذر المطر وما في معناه من الثلج وغيره يجوز لمن يصلي جماعة في مسجد يقصده من بُعدٍ ويتأذى بالمطر في طريقه".^(٢)
- ٥- وجود المقتضى للتخييص، وهو نزول الثلج الذي هو أشد من المطر في المشقة على المكلف، فجاز الترخيص بكل حال؛ لأن الجمع بين الصلاتين، إنما جُوز لرفع المشقة، ولتحصيل الجماعة.^(٣) وإذا عدم هذا المعنى امتنع الجمع.^(٤)
- ٦- لقد ذهب المالكية إلى ما هو أبعد من الجمع بين الصلاتين لنزول المطر، إلى الجمع للمطر المتوقع،^(٥) أي ما يسمى اليوم بالإرصاد ومعرفة أحوال الطقس، فإنَّ قياس الأولى أن يجمع بين الصلاتين لنزول الثلج الواقع.

(١) ينظر: تحفة المحتاج "والأظهر تخصيص الرخصة بمصلي المسجد" (٤٠٣/٢)، وينظر: روضة الطالبين (٥٠٥/١).

(٢) المجموع (٣١٨/٤).

(٣) ينظر: المجموع (٣٨١/٤).

(٤) الحاوي الكبير (٣٩٩/٢).

(٥) "المطر المتوقع بمنزلة الواقع كما ذكره الشيخ زروق ونقله عنه الشاذلي فإن قلت المطر إنما يبيح الجمع إذا كثر والمتوقع لا يتأتى فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك بالقرينة، ثم أنه إذا جمع في هذه الحالة ولم يحصل فينبغي أن يعيد في الوقت". شرح مختصر خليل للخرشي (٧٠/٢)، وينظر: الفواكه الدواني (٢٣١/١). الشرح الكبير للدردير (٣٧٠/١)، بلغة السالك حاشية الصاوي (٤٩٠/١).

المطلب الثالث

أثر التعليل في حكم قضاء صلاة المغمى عليه

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الإغماء لغةً واصطلاحاً:

تعريف الإغماء لغةً: هو فقد الحس والحركة لعارض. (١) وقيل: امتلاء بطون

الدماغ من بلغم بارد غليظ. وقيل: سهو يلحق الإنسان مع فتور الأعضاء لعدة. (٢)

ومن التعريف اللغوي: فإنَّ الإغماء هو توقف حركة الأعضاء، والدماغ لمرض.

تعريف الإغماء اصطلاحاً:

عند الحنفية الإغماء: "آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحركة

عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً". (٣)

وعند المالكية الإغماء: هو "مرض يعتري الشخص بسبب شدة هم أو فرح". (٤)

وعند الشافعية الإغماء: هو "زوال الشعور من القلب مع الفتور في الأعضاء". (٥)

وعند الحنابلة الإغماء: هو "آفة تعرض للدماغ، أو القلب، بسببها تتعطل القوى

المدركة". (٦)

وفي كتاب الفروق اللغوية: هو سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث

فتور جسم الموصوف به. (٧)

(١) المعجم الوسيط (٢/٦٦٤).

(٢) المصباح المنير (٢/٤٤٧).

(٣) رد المحتار (١/١٤٣). وفرقوا بين الجنون والإغماء فقالوا: "الجنون آفة تسلب العقل والإغماء آفة تستره"

ينظر: رد المحتار (٢/١٠٢).

(٤) بلغة السالك لأقرب المسالك (١/٢٦٦)، وينظر: منح الجليل (٢/١٣٠)، الثمر الداني (١/٢٨).

(٥) تحفة المحتاج (١/١٣٥). والجنون عندهم هو: "زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء".

الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع (٢/٤٢٠).

(٦) حاشية الروض المربع (١/٢٤٥).

(٧) الفروق اللغوية للعسكري، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه:

محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر. (١/٩٨).

وقال الجرجاني^(١) في التعريفات: الإغماء: هو فتور غير أصلي، [يخرج النوم] لا بمخدر [يخرج الفتور بالمخدرات] يزيل عمل القوى. [يخرج العتة^(٢)].^(٣)

والتعريف المختار للإغماء: هو مرضٌ أو آفةٌ تُصيبُ العقلَ مع اختلاف أشكاله، فهو يظهر في شكلٍ فقدانٍ للحس والحركة، إلا أنَّ العقلَ يبقى، وإن كان مغلوباً.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- أجمع الفقهاء أن من نام خمس صلوات أو أقل أن عليه القضاء.^(٤)
- إذا فقد المكلف عقله باختياره، بأنَّ شرب المسكر عمداً عالماً به مختاراً، أو شرب دواءٍ لغير حاجة وهو مما يزول به العقل فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال، فإذا عاد عقله لزمه القضاء.^(٥)
- واختلف الفقهاء في قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، بحادث، أو مرض، أو علاج تناوله، ففاته صلاة أو صلوات، اختلفوا إلى ثلاثة أقوال.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء:

الرأي الأول القائل: بعدم قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، إلا أن يُفريق في جزء من وقتها وهم: المالكية،^(٦) والشافعية،^(٧) والظاهرية،^(٨) وفتاوى اللجنة الدائمة.^(٩)

الرأي الثاني القائل: بقضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره وهم الحنابلة.^(١٠)

(١) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، (٧٤٠ - ٨١٦هـ) أبو الحسن، الجرجاني، الحسيني الحنفي. عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم. فريد عصره. سلطان العلماء العاملين. ذي الخلق والخلق والتواضع مع الفقهاء. ولد في تاكو (قرب إستراباد) ودرس في شيراز وتوفي بها. من تصانيفه: التعريفات. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٤٨٨/١-٤٩٠).

(٢) العتة: هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير. ينظر: رد المحتار (١٤٣/١).

(٣) (٣٢/١).

(٤) ينظر: الاستنكار (٤٥/١).

(٥) ينظر: المجموع (٦/٣ - ٨)، المذهب للشيرازي (٩٩/١).

(٦) الاستنكار (٧٢-٤٥/١).

(٧) المذهب، للشيرازي (٩٩/١)، المجموع (٣٥١/٢)، (٦/٣).

(٨) المحلى (٨/٢).

(٩) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ١ (٧٧/٨).

(١٠) المغني (٢٩٠/١).

الرأي الثالث القائل: بقضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، إذا لم تزد الصلّة عن ست صلوات وهم الحنفية.^(١)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

يعود سبب اختلاف الفقهاء في قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره إلى اختلافهم في العلة، التي يبنى عليها الحكم، فمن أسقط عنه القضاء مطلقاً ألحقه بالمجنون بعلّة عدم التكليف وهم أصحاب الرأي الأول، ومن أوجب عليه القضاء ألحقه بالنائم؛ بعلّة التكليف، وهم أصحاب الرأي الثاني. ومنهم من أوجب عليه القضاء إذا فات عليه خمس صلوات، فما زاد على خمس صلوات فلا قضاء عليه؛ بعلّة جامع التكليف في الخمس كالنائم، وبعلّة عدم التكليف فيما زاد على خمس صلوات كالمجنون.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بعدم قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، إلا أن يفيق في جزء من وقتها وهم: المالكية، والشافعية، والظاهرية، وفتاوى اللجنة الدائمة.

١- واستدلوا بما رواه مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما: "أغمي عليه، فذهب عقله، فلم يقض الصلّة".^(٢) وفي رواية "أنه أغمي عليه أياماً فلم يعد شيئاً".^(٣)

وجه الدلالة: أن الصلّة يسقط قضائها على المغمى عليه لذهاب وقتها.^(٤)

يناقش استدلالهم: بأن آخر الوقت يجب تعيينه على المكلف للأداء فعلاً على ما مر، فإن بقي مقدار ما يسع لكل الصلّة يجب تعيينه لكل الصلّة فعلاً بالأداء، وإن بقي مقدار ما يسع للبعض يجب تعيينه لذلك البعض؛ لأنّ تعيين كل الوقت لكل العبادة تعيين كل أجزاءه لكل أجزاءها ضرورة.^(٥)

(١) المبسوط (٢١٧/١)، بدائع الصنائع (٢٤٦/١).

(٢) الاستذكار (٧١/١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع، من قال ليس عليه إعادة، رقم الأثر ٦٥٩٥ (٧١/٢).

(٤) بداية المجتهد (١٩٣/١).

(٥) بدائع الصنائع (٩٦/١).

٢- قياس المغمى عليه بالمجنون في سقوط الصلّاة عنه^(١) بعلة زوال العقل في كل منهما، فسقط التكليف لذلك. والمراد بزوال عقله؛ استتاره إذ لو زال حقيقة لم يعد مناطاً للتكليف.^(٢)

نوقش: بأنّ هذا القياس غير صحيح، قال ابن قدامة المقدسي: "ولا يصح قياسه على المجنون؛ لأنّ المجنون تتناول مدته غالباً، وقد رفع القلم عنه، ولا يلزمه صيام، ولا شيء من أحكام التكليف، وتثبت الولاية عليه، ولا يجوز على الأنبياء - عليهم السلام - والإغماء بخلافه".^(٣)

أدلة الرأي الثاني القائل: بقضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره وهم الحنابلة.

١- استدلوا بقياس المغمى عليه على النائم، بجامع التكليف بينهما، فالأصل المقيس عليه وهو النوم قد ثبت فيه القضاء في حال فوات الصلّاة، لقول النبي ﷺ «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها».^(٤) فيقياس عليه الإغماء بجامع التكليف بينهما، فيثبت القضاء في حق المغمى عليه؛ لأنّ حكمه حكم النائم.^(٥)

يناقش استدلالهم بأنّ: هذا قياس مع الفارق؛ لأنه يوجد فرق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنّ تأثير الإغماء على المغمى عليه، أشد من تأثير النوم على النائم، ولذا كان الإغماء فوق النوم؛ وبالتالي فالأقرب إلى القياس اعتبار المغمى عليه كالمجنون، فيكون غير مكلف ولا يقضي ما فات.^(٦)

(١) لحديث علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق رقم الحديث ٤٤٠٣، (١٤١/٤). وقال ابن حجر: صححه الحاكم ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٤٨/١).

(٢) الاستذكار (٧٢/١)، المجموع (٦/٣)، المهذب (٩٩/١). وينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك (١٤١/١).

(٣) المغنى (٢٩٠/١).

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ) مسند أنس بن مالك، رقم الحديث ٣٠٨٦، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. (٤٠٩/٥). قال محققه: إسناده صحيح.

(٥) المغنى (٢٩٠/١).

(٦) الاستذكار (٢٨٧/١).

٢- قضاء الصحابة ﷺ لما فاتهم من الصلّاة،^(١) فقد "غشي على عمار رضي الله عنه، ثلاثة أيام فقضاهن عندما أفاق"،^(٢) وكذلك فعل عمران بن حصين وسمرّة بن جندب نحوه.^(٣)

وجه الدلالة: قال صاحب المغني^(٤) بعد نقل آثار الصحابة "وهذا فعل الصحابة وقولهم، ولا نعرف لهم مخالفا، فكان إجماعاً". قضى هؤلاء الصحابة في حال إغمائهم للصلّاة، دليل على قضاء صلاة من أغمى عليه. يناقش استدلالهم بأنّه: ثبت إغماء عدد من الصحابة،^(٥) ولم ينقل عنهم القضاء، ومن نقل عنه القضاء فإن إسناده لا يخلوا من ضعف، كما في الردود على الرأي الثالث من هذه المسألة.

أدلة الرأي الثالث القائل: بقضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، إذا لم تزد الصلّاة عن ست صلوات وهم الحنفية. واستدل أصحاب هذا الرأي بالآثار والمعقول:
أولاً: الآثار:

أ- عن عمار بن ياسر رضي الله عنه: أنه أغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق في بعض الليل فقضاهن.^(٦)

ب- قيل لعمران بن حصين رضي الله عنه: إن سمرّة بن جندب رضي الله عنه، يقول في المغمى عليه: (يقضي مع كل صلاة مثلها) فقال عمران: (ليس كما يقال يقضيهن جميعاً).^(٧)

ت- إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أغمى عليه ثلاثة أيام ولياليها فلم يقضها.^(٨)

(١) المغني (٢٩٠/١).

(٢) المغني (٢٩٠/١). ذكره ابن قدامة، ولم أعثّر له على مصدر من آثار ومسانيد الصحابة.

(٣) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلّاة، من أغمى عليه، فلم يفق حتى ذهب وقت الصلّاة في حال العذر، والضرورة، رقم الحديث ٢٤٦٨ (٢٢٠/٢).

(٤) ابن قدامة المقدسي (٢٩٠/١).

(٥) إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أغمى عليه ثلاثة أيام ولياليها فلم يقضها، معرفة السنن والآثار، للبيهقي، كتاب الصلّاة، من أغمى عليه، فلم يفق حتى ذهب وقت الصلّاة في حال العذر، والضرورة، رقم الأثر ٢٤٦١، (٢١٩/٢).

(٦) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلّاة، من أغمى عليه، فلم يفق حتى ذهب وقت الصلّاة في حال العذر، والضرورة، رقم الحديث ٢٤٦٨ (٢٢٠/٢)، معرفة السنن والآثار، كتاب الصلّاة، من أغمى عليه، فلم يفق حتى ذهب وقت الصلّاة في حال العذر، والضرورة، رقم الحديث ٢٤٦٨ (٢٢٠/٢).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع، باب من قال: ليس عليه إعادة، رقم الأثر ٦٥٨٥ (٧١/٢).

وجه الدلالة من هذه الآثار: قال السرخسي: "إن الإغماء إذا طال يجعل كالطويل عادة وهو الجنون والصغر، وإذا قصر يُجعل كالقصير عادة وهو النوم، فيحتاج إلى الحد الفاصل بين القصير والطويل، فإن كان يوماً وليلة أو أقل فهو قصير؛ لأنَّ الصَّلَاة لم تدخل في حد التكرار، وإن كان أكثر من يوم وليلة يكون طويلاً؛ لأنَّ الصَّلَاة دخلت تحت حد التكرار".^(٢)

نوقش استدلالهم من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إن وجوب القضاء ينبنى على وجوب الأداء، ومن لا يجب عليه الأداء، فلا يجب عليه القضاء.^(٣)

الوجه الثاني: قال الشافعي: "كان ابن عمر يرى فيما يرى - والله أعلم - أن الصَّلَاة مرفوعة عن المغمى عليه؛ لأنَّه روي أنه أغمى عليه يوماً وليلة، فلم يقض شيئاً، ولم يرو عنه أنه قال: من أغمى عليه لا يقض".^(٤)

الوجه الثالث: الأثر لم يثبت عن عمار كما قال الشافعي: "أنه ليس بثابت؛ لأنَّ راويه يزيد مولى عمار وهو مجهول".^(٥)

ثانياً: المعقول: قاسوا قضاء صلاة المغمى عليه ليوم وليلة، بقضاء النائم^(٦) لصلاته التي نام عنها، وقاسوا سقوط صلاة المغمى عليه لأكثر من يوم وليلة، على سقوط الصَّلَاة على المجنون؛ لأنَّ المجنون يعجز عن فهم خطاب التكليف، فيقاس عليه

(١) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، كتاب الصَّلَاة، من أغمى عليه، فلم يبق حتى ذهب وقت الصَّلَاة في حال العذر، والضرورة، رقم الأثر ٢٤٦١، (٢/٢١٩).

(٢) المبسوط (١/٢١٧).

(٣) بدائع الصنائع (١/٢١٧).

(٤) معرفة السنن والآثار (٢/٢١٩).

(٥) معرفة السنن والآثار (٢/٢٢٠).

(٦) لحديث علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم الحديث ٤٤٠٣، (٤/١٤١). وقال الحافظ ابن حجر: صححه الحاكم ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٢٤٨).

الإغماء بجامع ذهاب مناط التكليف من الجميع، أما الإغماء القليل، فإنه يقاس على النوم، بجامع التكليف في كل^(١).

يناقش هذا القياس بأنه: ضعيف لأنه أسقط عن المغمى عليه قضاء ست صلوات، وأجاز له قضاء خمس صلوات. قال ابن عبد البر: "قول من قال في المغمى عليه أنه يقضي خمس صلوات ولا يقضي ما زاد، لاحظ له في النظر؛ لأنه تحكم لا يجب امتثاله، ولا فرق في القياس بين خمس وأكثر من خمس"^(٢).

ثالثاً: قضاء صلاة اليوم واللييلة وما قل، على المغمى عليه؛ لانعدام المشقة والخرج عليه في أدائها؛ وأما ما زاد على اليوم واللييلة، فإن فيه حرج ومشقة على المغمى عليه، خاصة إذا طال إغمائه، ولدخول العبادة في حد التكرير^(٣).

الفرع السادس: الرأي المختار:

بعد عرض الأدلة والمناقشات بين الآراء، واعتماد كل رأي على جملة من الأدلة، كانت العلة واحدة منها، وبهذا فإن الرأي المختار هو الرأي الأول: القائلون بعدم قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره، إلا أن يفيق في جزء من وقتها. وهم المالكية، والشافعية. وذلك للأسباب الآتية:

١- إن هذه المسألة اجتهادية، فلم يثبت فيها دليل صحيح صريح، ولذلك من قاس المغمى عليه بالمجنون بجامع أن كل منهما من العوارض السماوية التي لا إرادة للإنسان فيها، فلا قضاء للصلوات الفائتة على المغمى عليه أياماً؛ لاستتار مناط التكليف وهو العقل.

٢- إن المغمى عليه لا يعقل، ولا يفهم؛ فالخطاب عنه مرتفع، وإذا كان كل من ذكرنا غير مخاطب بها في وقتها الذي ألزم الناس أن يؤديها فيه: فلا يجوز

(١) ينظر: المبسوط (١٨٣/٢).

(٢) الاستذكار (٤٥/١)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ. (٣/٢٩٠)، قال ابن قدامة في المغني: "وما لا يؤثر في إسقاط الخمس لا يؤثر في إسقاط الزائد عليها، كالنوم". (١/٢٩١).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/٢٤٦).

أداؤها في غير وقتها؛ لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك، وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب.^(١)

٣- إن الإغماء قد تطول مدة أياماً، وهذه لا يحصل في النوم أن يصل إلى أيام، ولكنه يحصل عند المجنون فكان القياس به في سقوط الصلاة عليه، أمثل من قياسه بالنائم، ولو امتد الإغماء وحكم فيه بسقوط الصلاة، لم يكن في ذلك تعطيل، لما في الأداء للصلاة لأيام من حرج بالمكلف.

٤- ضعف الآثار المنقولة عن الصحابة في قضائهم للصلاة بعد إغمائهم، وما صح منها فقد يحمل على الاستحباب، أو التورع، وما أشبه ذلك.

٥- إن المغمى عليه لا يجب عليه قضاء الصلوات الفائتة، ولكن الأحوط أن يقضى ما فاتته، وخاصة إذا كانت الفوائت قليلة، وأما إذا كانت الفوائت كثيرة، فالأحوط أن يصلي مع كل صلاة حاضرة، صلاة فائتة حتى يغلب على ظنه أن قد قضى ما عليه، فهذا أبرأ للذمة.

المطلب الرابع

أثر التعليل في حكم جمع صلاة الجمعة مع العصر

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- الجمع بعرفة ومزدلفة أثناء الحج، اجتمعت عليه كلمة الفقهاء^(١) من الحنفية،^(٢) والمالكية،^(٣) والشافعية،^(٤) والحنابلة؛^(٥) لفعل رسول الله ﷺ.^(٦) والأحناف يحصرون الجمع في حالة واحدة: بأن يؤخر الصلاة الأولى، ويُعجل الثانية.^(٧) وهو ما يسمى بالجمع الصوري ولا جمع عندهم في غيرها.
- اختلف الفقهاء في جواز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر إلى قولين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء:

الرأي الأول: يجوز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر تقديمًا وهو المشهور من مذهب الشافعية.^(٨)

الرأي الثاني: لا يجوز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر وهو قول الحنفية،^(٩) والحنابلة،^(١٠)

(١) الإجماع لابن المنذر، كتاب الصلاة، "وأجمعوا على الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء ليلة النحر". (٣٨/١).

(٢) بدائع الصنائع (١٢٧/١)، رد المختار على الدر المختار (٣٧٨/١).

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك (٥٧/٢).

(٤) الحاوي الكبير (١٧٦/٤)، فتح العزيز (٤٧٣/٤)، تحفة المحتاج (٣٩٤/٢).

(٥) المغنى (٣٦٧/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤٢٦/٣).

(٦) عن جابر بن عبد الله ﷺ وهو يصف حج رسول الله ﷺ قال: «ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً... حتى أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً». صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث ١٢١٨ (٨٨٦/٢).

(٧) المحيط البرهاني (٤٥/٢).

(٨) فتح العزيز (٤٨١/٤)، المجموع (٣٨٣/٤)، روضة الطالبين (٤٠٠/١)، أسنى المطالب في شرح روض

الطالب (٢٤٢/١)، الغرر البهية (٤٥٤/١ - ٤٦٨)، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان (١١٩/١).

(٩) الحجة على أهل المدينة (١٥٩/١)، المبسوط (١٤٩/١)، بدائع الصنائع (١٢٧/١)، تحفة الملوك (٥٨/١).

(١٠) الإنصاف (٣٣٧/٢)، الشرح الممتع (٤٠٤٣/٤).

وبعض الشافعية،^(١) واللجنة الدائمة.^(٢)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في الجمعة هل هي صلاة مستقلة، أم هي بدل عن الظهر، وهل تدخلها الأعذار كالمجمع للمطر، والسفر، كمسافر صلى مع قوم مقيمين صلاة الجمعة ثم أراد تقديم صلاة العصر للجمعة فيصلها جمع تقديم.

فمن نظر لصلاة الجمعة أنها بدل عن الظهر قال بجواز جمع صلاتي الجمعة مع العصر جمع تقديم؛ قياساً على جمع صلاتي الظهر مع العصر؛ بعلّة رفع الحرج، والمشقة التي هي سبب لجمع صلاتي الظهر مع العصر كالمطر، والسفر، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن نظر لصلاة الجمعة أنها صلاة مستقلة، ولم يأخذ بالقياس في الرخص، لم يقسها على صلاة الظهر، ولم يقل بجمعها تقديماً مع صلاة العصر، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجوز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر تقديماً وهو مذهب الشافعية. واستدلوا بالآتي:

١- قال ابن عباس رضي الله عنهما لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حي على الصلاة، قل: «صلوا في بيوتكم»، فكأن الناس استكروا، قال: فعله من هو خير مني، إن الجمعة عزمة^(٣) وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدحض.^(٤)

(١) المبحر المحيط (٧٨/٧)، والمقصود ببعض الشافعية هو: المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني، ولد: في ذي الحجة، سنة ٤١٥ هـ - ٥٠٢ هـ.، وتفقه على: أبيه، وجده ببلده، وعلى: ناصر المروزي بنيسابور، ومحمد بن بيان الكازروني. شيخ الشافعية، وصاحب التصانيف، وشافعي الوقت. أملى مجالس عن أبي غانم الكراعي، وأبي حفص بن مسرور، وطبقتهما، وعاش سبعا وثمانين سنة. ينظر: شذرات الذهب (٨/٦)، وفيات الأعيان (١٩٨/٣)، طبقات الشافعية (١٦٤/١).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ٢ (٢٥/٧).

(٣) واجبة متحتمة فلو لم يقل ما قال لبادر إليها من سمع النداء، والجمعة قائمة، وإن لم يدع إليها الناس. فتح الباري، لابن رجب (١٥٤/٨).

(٤) الدحض: الزلق. صحيح البخاري بتعليق مصطفى البغا (٦/٢). والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر، رقم الحديث ٩٠١ (٦/٢).

وجه الدلالة: أن الحديث لم يفرق في العذر بين الجمعة وغيرها.^(١) وأن الجمعة أشبهت الظهر في صلاتها في البيوت إن وجد عذر، وأن صلاتها جماعة في المسجد مجموعة مع العصر أعظم أجراً، من صلاتها ظهراً وقتها مفردة دون العصر.

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر» في حديث وكيع: قال: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: (كي لا يخرج أمته)، وفي حديث أبي معاوية: قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: (أراد أن لا يخرج أمته).^(٢)

وجه الدلالة: دل الحديث بعمومه على أن علة الجمع، هي رفع الحرج والمشقة، وما دامت المشقة موجودة في حال الجمعة، فإن الجمع يجوز فيها. وأما جمع التأخير فيمتنع؛ لأنَّ الجمعة لا تؤخر عن وقتها؛ ولأنَّ الشافعية لا يبيحون الجمع للمطر تأخيراً.^(٣)

نوقش استدلالهم بأنه: وقد وقع المطر الذي فيه المشقة في عهد النبي ﷺ ولم يجمع فيه بين العصر والجمعة.^(٤)

٣- قياس صلاة الجمعة على الظهر بجامع المشقة؛ خصوصاً أن ذلك في التقديم، والحكم حينئذٍ يتعلق بالعصر، ولا فرق بين تقديم العصر يوم السبت أو الخميس أو الجمعة.^(٥)

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا يُسَلَّم بصحة القياس؛ لأنه لا قياس في العبادات.^(٦)

(١) فتح الباري، لابن رجب (١٥٥/٨).

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر رقم الحديث ٧٠٥ (٤٩٠/١).

(٣) فتح العزيز (٤٨١/٤)، المجموع (٣٨٣/٤)، روضة الطالبين (٤٠٠/١)، أسنى المطالب (٢٤٢/١)، الغرر البهية (٤٥٤/١ - ٤٦٨).

(٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٣٧٤/١٥).

(٥) ينظر: المجموع (٣٨٣/٤). وقال أبو الحسين العمراني "إذا أراد جمع صلاة العصر إلى صلاة الجمعة في المطر، فلا أعلم فيها نصاً، والذي يقتضي القياس: أنه يجوز". البيان (٤٩٤/٢)، كفاية الأخيار (١٤٠/١).

(٦) الشرح الممتع (٦٣/٦ - ٤٥٠ - ٥٢٤).

الوجه الثاني: أن الجمعة صلاة مستقلة مفردة بأحكامها تفترق مع الظهر بأكثر من عشرين حكماً.^(١)

الجواب على هذه الوجوه:

الوجه الأول: لا قياس في العبادات التي لا يعقل معناها، كلام صحيح، أما ما يعقل معناها فإن القياس يجري فيها.^(٢)

الوجه الثاني: القياس في هذه المسألة هو قياس رخصة على رخصة وهو جائز.^(٣)
الوجه الثالث: إن الأصل في الأحكام التعليل، فمهما أمكن جعل الحكم معللاً، لا يجعل تعبدًا.^(٤)

الوجه الرابع: إن الجمعة كالظهر في باب الأعدار وهو محل النزاع في هذه المسألة.

٤- إن الشارع لا يفرق بين المتماثلات؛ كما أنه لا يجمع بين المختلفات. فما الفرق بين جمع الجمعة مع العصر وجمع الظهر مع العصر إذا استويا في المشقة أو كانت المشقة في يوم الجمعة أشد؟.

وعلى من فرق بينهما أن يجيب عن هذا المثال: لو فرضنا أن المطر نزل بشدة وقت صلاة الجمعة على بلد بها جامع كبير فيه آلاف الناس، وبعد سلام الإمام دخل رجلان مسبوقان فصليا الظهر. فما الذي يسوغ لنا أن نجوز لهذين جمع العصر إلى صلاتهما، وأن نقول لتلك الجموع: ليس لكم الجمع، وتلزمكم العصر في وقتها؟!.

أدلة الرأي الثاني القائل: لا يجوز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر وهو قول الحنفية، والحنابلة، وبعض الشافعية، واللجنة الدائمة. واستدلوا بالآتي:

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثميين (١٨١/١٦).

(٢) ينظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، لمحمد الزحيلي (٦٤٧/١).

(٣) يجوز القياس عند الشافعي على الرخص، خلافاً لأبي حنيفة، وللمالكية وعن مالك قولان في جواز القياس على الرخص ينظر: شرح تنقيح الفصول (٤١٥/١)، البحر المحيط (٣٥/٢)، لكن قال ابن عاشور: "القياس على الرخص هو صريح مذهب مالك رحمته" حاشية التوضيح (٢ / ١٩٠).

(٤) شرح مختصر الروضة (٤٠٤/٧)، البحر المحيط (٤٠٤/٧)، تيسير التحرير (٣١٥/١).

١- إن ذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ﷺ؛ ولأنَّ الجمعة ليست من جنس العصر. (١)

نوقش استدلالهم: بأنه "لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع"^(٢)، لاحتمال أن الراوي لم يذكر الجمع للعلم به، بدليل أن المطر استمر لمدة أسبوع، وإنما روى ما يحتاج إليه من خبر الأعرابي.

٢- عموم أدلة المواقيت من الكتاب، والسنة. (٣)

يناقش بأن: الجمع قد ثبت في الظهر؛ والجمعة كالظهر في باب الأعذار.

٣- إن الجمعة صلاة مستقلة منفردة أحكامها تفترق مع الظهر بأكثر من عشرين حكماً، ومثل هذه الفروق تمنع أن تلحق إحدى الصلاتين بالأخرى. (٤)

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: إن استقلال الجمعة لا يمنع اشتراكها مع الظهر في بعض الخصائص، فقد بوب البخاري في صحيحه: [باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة] وأورد تحته حديث أنس ﷺ: «أن النبي ﷺ كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة. يعني الجمعة». (٥) قال الحافظ ابن حجر: "وعرف

(١) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ٢ (٢٥/٧)،

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٨٨/١١).

(٣) ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ (سورة الإسراء: الآية ٧٨).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: "أمّتي جبريل عند البيت مرتين، فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين برق الفجر، وحرّم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إلي جبريل، فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، والوقت فيما بين هذين الوقتين". سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم. رقم الحديث ١٤٩ (٢٧٨/١). قال الزيلعي: قال الترمذي: حديث حسن صحيح، رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ٢ وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. نصب الرأية (٢٢١/١).

(٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٣٧٧/١٥).

(٥) صحيح البخاري، باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة، رقم الحديث ٩٠٦ (٣٨٩/٢).

بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما^(١).

الوجه الثاني: إن صلاة العصر تستقل في فضل المحافظة عليها والوعيد بتركها عن صلاة الظهر، فقد قال النبي ﷺ: «من صلى البردين^(٢) دخل الجنة»^(٣). وقال رسول الله ﷺ: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله»^(٤). ومع ذلك أجاز الشرع جمع صلاة الظهر مع العصر.

٤- فإذا قال قائل: ما الدليل على منع جمع العصر مع الجمعة؟ قلنا: ما الدليل على جوازها، فإن الأصل وجوب فعل صلاة العصر في وقتها خولف هذا الأصل في جمعها عند وجود سبب الجمع فبقي ما عداه على الأصل، وهو منع تقديمها على وقتها^(٥).

نوقش استدلالهم بأن: الجمعة كالظهر في باب الأعذار؛ وهو محل البحث، فنتفقان في الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة، وفي كونها تصليان في الرحال في المطر الشديد، بل وتزيد الجمعة في حق المسافر: أنها لا تجب عليه.

الفرع الخامس: الرأي المختار:

بعد عرض الأدلة والمناقشات بين القولين، فإن القولين وجيهان وقويان من حيث الاستدلال والمناقشة، والمختار هو الرأي الأول القائل: بجوز الجمع بين صلاتي الجمعة والعصر تقديماً وهو مذهب الشافعية. للأسباب الآتية:

(١) فتح الباري، لابن حجر (٣٨٩/٢).

(٢) قال ابن حجر: " البردين بفتح أوله وسكون الراء أي الصبح والعصر قوله أبردوا عن الصلاة بكسر الراء أي أخروها عن وقت شدة الحر". فتح الباري (٨٦/١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر رقم الحديث ٥٧٤ (١١٩/١)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، رقم الحديث ٦٣٥ (٤٤٠/١).

(٤) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب إثم من فاتته العصر رقم الحديث ٥٥٢ (١١٥/١). ثم فسر البخاري معنى وتر أهله وماله فقال: "وترت الرجل إذا قلت له قتيلاً أو أخذت له مالا".

(٥) مجموع فتاوى ورسائل العثميين (٣٧٨/١٥).

- ١- إذا وجدت علة الجمع وجد الحكم معها، والشارع لا يفرق بين المتماثلات؛ كما أنه لا يجمع بين المختلفات، فما الفرق بين جمع الجمعة مع العصر وجمع الظهر مع العصر إذا استويا في المشقة أو كانت المشقة في يوم الجمعة أشد.
- ٢- إن وقت صلاة الجمعة هو وقت صلاة الظهر، ابتداءً وانتهاءً.
- ٣- لم ينقل عن النبي ﷺ النهي أن يجمع المسافر العصر مع الجمعة، مع كثرة وقوع السقر يوم الجمعة، ولو كان لا يجوز لنقل ذلك.
- ٤- وقد قال بقياس الجمعة على الظهر أنس بن مالك رضي الله عنه، ونحا نحوه البخاري في صحيحه، كما تقدم في أدلة القول الأول.

الفصل الثالث

أثر التعليل في أحكام الزكاة والصيام

وفيه ستة مباحث

- المبحث الأول: أثر التعليل في أموال تجب فيها الزكاة.
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام مصارف الزكاة.
- المبحث الثالث: أثر التعليل في مسائل متفرقة من الزكاة.
- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام الصيام.
- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام مفسدات الصيام.
- المبحث السادس: أثر التعليل في أحكام قضاء صيام رمضان.

المبحث الأول

أثر التعليل في أهوال تجب فيها الزكاة

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم زكاة مال الصبي والمجنون واليتيم.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم زكاة المستغلات.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم زكاة مال الصبي والمجنون واليتيم.

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل المالك للنصاب.^(١)
- واختلفوا في حكم الزكاة في مال الصبي، والمجنون، واليتيم إلى قولين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في حكم زكاة مال الصبي والمجنون واليتيم:

الرأي الأول: وجوب الزكاة على الصبي، والمجنون، واليتيم، وهم الجمهور: من المالكية،^(٢) والشافعية،^(٣) والحنابلة،^(٤) وابن حزم الظاهري.^(٥)

المذهب الثاني: عدم وجوب الزكاة في مال الصبي، والمجنون، واليتيم، وأوجبوها في الزروع، وزكاة الفطر. وهم أبو حنيفة وأصحابه.^(٦)

الفرع الثالث: سبب الاختلاف:

هو اختلافهم في العلة التي يبني عليها الحكم ويظهر أثرها في مال الصبي، والمجنون، واليتيم فمن اعتبر علة التكليف في ذلك هو تَمَلُّكُ النَّصَابِ قال بوجوب الزكاة في كل مال بلغ النَّصَابِ، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن اعتبر علة التكليف في ذلك هو المكلف [البالغ، العاقل]، قال بعدم وجوب الزكاة في أموالهم، وهم أصحاب الرأي الثاني.

(١) مجمع الأنهر (١٩٣/١)، القوانين الفقهية (٦٧/١)، الأم (٣٠/٢)، تحفة المحتاج (٣٤٩/٣)، المبدع في شرح المقنع، (٢٩٣/٢ - ٣٠٢).

(٢) القوانين الفقهية، لابن جزي الكلبي (٦٧/١).

(٣) الأم (٣٠/٢)، فتوحات الوهاب (٢٩٣/٢).

(٤) المغني (٤٦٤/٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين الزركشي (٤١٢/٢).

(٥) المحلى، لابن حزم (٨/٤).

(٦) الجوهرة النيرة (١١٤/١)، درر الحكام شرح غرر الأحكام، لملا خسروا (١٧١/١)، مجمع الأنهر

(١٩٣/١)، بدائع الصنائع (٢/٤ - ٥ - ٥٦).

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بوجوب الزكاة على الصبي والمجنون واليتيم وهم الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، واستدلوا بالآتي:

١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. وقوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [سورة الذاريات: الآية ١٩].

وجه الدلالة: العموم الوارد في هذه الآيات يدل على وجوب الزكاة، فيتناول مال اليتيم، والصبي، والمجنون، بالإضافة في قوله تعالى "للفقراء"، وقوله "للسائل" بحرف اللام في الآيات تقتضي الاختصاص بجهة الملك، إذا كان المضاف إليه من أهل الملك، واليتيم والصبي والمجنون من أهل الملك كما لا يخفى. (١)

نوقش استدلالهم بأن: المراد من الصدقة المذكورة في الآية محل الصدقة، وهو المال، لا نفس الصدقة؛ لأنها اسم للفعل وهو إخراج المال إلى الله تعالى وذلك حق الله تعالى لا حق الفقير. وكذلك الحق المذكور في الآية الأخرى المراد منه المال، وهذا ليس بزكاة بل هو محل الزكاة.

٢- قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣].

وجه الدلالة: قال الشافعي رحمته الله: الزكاة في مال اليتيم كما في مال البالغ؛ للآية فلم يخص مالا دون مال. (٢) وقال ابن حزم رحمته الله: " فهذا عموم لكل صغير وكبير، وعاقل ومجنون، وحر وعبد؛ لأنهم كلهم محتاجون إلى طهارة الله تعالى لهم وتزكيتهم إياهم، وكلهم من الذين آمنوا. " (٣)

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم، بعث معاذاً رضي الله عنه، إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك،

(١) فقه الزكاة، للقرضاوي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. (ص: ١١٣).

(٢) الأم (٣٠/٢).

(٣) المحلى (٤/٤).

فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ، جعل مناط الأمر لمعاذ بن جبل رضي الله عنه، في أخذه الصدقة من أهل اليمن "الغنى" ولم يحدد له كون المأخوذ منه بالغاً عاقلاً أو لا، فيدخل في عموم النص الصبي، والمجنون؛ ولأنَّ علة وجوب الزكاة ملك النصاب، وقد وجدت فتجب الزكاة فيه كالبالغ.^(٢)

٤- القياس قال الشافعي: "كما يلزم الصبي، والمعتوه نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته ويكون في أموالهما جنايتهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل، وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم فكذلك الزكاة".^(٣)

٥- ما روي من آثار عن علي رضي الله عنه، أنه ولي بني أبي رافع أيتاماً فكان يؤدي الزكاة عن أموالهم.^(٤) وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه،^(٥) وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها،^(٦) وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما،^(٧) وغير هؤلاء.^(٨)

وجه الدلالة من هذه الآثار: إن الزكاة من حقوق المال، فوجبت في مال الصبي والمجنون واليتيم، كالنفقة على الأقارب.^(٩)

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٣٩٥ (١٠٤/٢).

(٢) نيل الأوطار (١٤٠/٤)، وينظر: المحلى (٤/٤).

(٣) الأم (٣٠/٢).

(٤) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، كتاب الزكاة، باب من تجب عليه الصدقة، رقم الحديث ٨٠٠٧، (٦٥/٦).

(٥) قال: "ابتغوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الزكاة" رواه الترمذي والبيهقي من رواية المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال النووي والمثني بن الصباح ضعيف وحكم على الحديث بالضعف ينظر: المجموع (٣٢٩/٥)، ونصب الراية، للزيلعي (٣٣٣/٢).

(٦) فعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كانت عائشة رضي الله عنها تليني وأخاً لي يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة. رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى، رقم الحديث ٨٦٤ (٣٥٣/٢).

(٧) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يزكي مال اليتيم. ذكره الزيلعي بسنده في نصب الراية وسكت عنه. وقال الزيلعي: "قاله الشافعي: وحدثنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم". ينظر: نصب الراية (٣٣٣/٢).

(٨) الأم، للشافعي (٣١/٢).

(٩) ينظر: المغني (٤٦٥/٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤١٥/٢).

٦- ما روي عن النبي ﷺ، أنه قال: "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة".^(١)
وكذلك قوله ﷺ: «ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله
الصدقة». ^(٢)

وجه الدلالة: لو لم تجب الزكاة في مال اليتيم ما كانت الصدقة تأكلها.^(٣)

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم وجوب الزكاة على الصبي والمجنون واليتيم عدا
الزروع والفطر وهم أبو حنيفة وأصحابه.

١- قوله تعالى: ﴿حُدِّمِنَ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣].
وجه الدلالة: أن التطهير إنما يكون من الذنوب ولا ذنب على الصبي،
والمجنون، حتى يحتاجا إلى تطهير وتزكية، فهما خارجان عن تؤخذ منهم
الزكاة.^(٤)

نوقش استدلالهم بأن: "الغالب أنها تطهير وليس ذلك شرطا فإننا اتفقنا على
وجوب زكاة الفطر والعشر في مالهما وإن كان تطهيراً في أصله".^(٥)

(١) موطأ مالك، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى، والتجارة لهم، رقم الحديث ٨٦٣ (٣٥٣/٢)، فهو حديث
موقوف عن عمر بن الخطاب ﷺ. قال النووي: "وقد أكد الشافعي: هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في
إيجاب الزكاة مطلقا وبما رواه عن الصحابة في ذلك ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب ﷺ موقوفا عليه
(وقال) إسناده صحيح ورواه أيضا عن علي بن مطرف وروى إيجاب الزكاة في مال اليتيم عن ابن عمر
والحسن بن علي وجابر بن عبد الله ﷺ". المجموع (٣٢٩/٥).

(٢) سنن الدارقطني كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم، رقم الحديث ١٩٧٠ من رواية عمرو
بن شعيب عن أبيه "محمد" عن جده "عبد الله" بن عمرو بن العاص (٥/٣). وقد وقع اختلاف في رواية
عمرو عن أبيه عن جده كما ذكرها الزيلعي في نصب الراية ونقل أقوال الأئمة في ذلك الأسناد فقال: "قال
ابن راهويه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وقال البخاري: رأيت أحمد
بن حنبل، وعلي بن عبد الله، وابن راهويه، والحميدي يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، فمن الناس
بعدهم". وهذا يضعف حجة من ضعف الحديث لسنده، أمام كلام أئمة هذا الشأن كإسحاق بن راهويه والبخاري.
ينظر: نصب الراية للزيلعي (٣٣١/٢).

(٣) بدائع الصنائع (٥/٢).

(٤) فقه الزكاة، للقرضاوي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. (ص: ١٠٧).

(٥) المجموع (٣٣٠/٥).

٢- إن الصبي والمجنون غير مخاطب بأداء العبادات؛ لعدة عدم وجود عقل من يتوجه له الخطاب، ولهذا لا تجب عليه البدنية كالصلاة والصوم والجهاد ولا ما يشوبها المال كالحج.^(١)

نوقش استدلالهم: إن كانت الزكاة عبادة فهي عبادة مالية تجرى فيها النيابة حتى تتأدى بأداء الوكيل، والولي نائب الصبي فيها فيقوم مقامه في إقامة هذا الواجب بخلاف العبادات البدنية؛ لأنها لا تجري فيها النيابة.^(٢)

٣- قالوا: لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه،^(٣) واحتجوا بقول الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٤٣].

وجه الدلالة: قياس الزكاة على الصلاة، فقالوا: إن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقالوا: كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة، والصلاة عنه ساقطة، وكذلك أكثر الفرائض؟ ألا ترى أنه يزني ويشرب الخمر فلا يحد ويكفر فلا يقتل؟^(٤)

نوقش استدلالهم من وجوه ثلاثة:

الوجه الأولي: بأن هذا قياس مع الفارق يقول الشافعي رحمته الله: "فإن الفرائض لا تثبت معاً ولا تزول معاً.. ويقول: أفرأيت إن كان لا مال له أليس بخارج من فرض الزكاة؟ فإذا خرج من فرض الزكاة أيكون خارجاً من فرض الصلاة؟ وإذا نقص من عدد الصلاة في السفر أينقص من عدد الزكاة؟"^(٥)

الوجه الثاني: إن الحنفية أسقطوا الزكاة عن المكاتب فهل أسقطوا عنه الصلاة إذ كيف يوجبوا عليه الصلاة وقد أسقطوا عنه الزكاة؟!^(٦)

الوجه الثالث: قال ابن حزم رحمته الله: فإن أسقطوا الزكاة عن مال الصغير والمجنون؛ لسقوط الصلاة عنهما، فليسقطاها بهذه العلة نفسها من زرعها وثمارها ولا

(١) ينظر: الجوهرة النيرة (١١٤/١)، وينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام، لملا خسروا (١٧١/١).

(٢) بدائع الصنائع، للكسائي (٤/٢).

(٣) المبسوط، للسرخسي (١٦٢/٢).

(٤) الأم (٣٠/٢).

(٥) الأم (٣١ - ٣٠/٢).

(٦) ينظر: المحلى، لابن حزم (٩/٤).

فرق؛ وليسقطا أيضا عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة^(١)؛ لأنَّ الحنفية يقولون بالزكاة في مال الصبي، والمجنون في زروعهما وكذا في زكاة الفطر.^(٢)

٤- عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر."^(٣)
وجه الدلالة: فيه كناية عن سقوط التكليف، ورفع الوجوب و "أن الزكاة عبادة محضة؛ لا تجب عليهم، كالصلاة والحج".^(٤)

نوقش استدلالهم من عدة أوجه:

أ- قال النووي رحمته الله: "نقول لا إثم عليهما ولا تجب الزكاة عليهما بل يجب في مالهما ويطالب بإخراجها وليهما".^(٥)

ب- إن الزكاة حق يتعلق بالمال، فأشبهه نفقة الأقارب والزوجات، وأروش الجنائيات، وقيم المتلفات.^(٦)

ت- إن الحديث أريد به رفع الإثم، والعبادات البدنية، بدليل وجوب العشر وصدقة الفطر، والحقوق المالية.^(٧)

ث- إن الخطاب معلق بالذمة كثبوت الصلاة في ذمة النائم.^(٨)

ج- وأما قياسهم الزكاة بالحج، فإن المال ليس ركنا في الحج، وإنما يتطرق إليه المال توصلا بخلاف الزكاة.^(٩)

(١) ينظر: المحلى، لابن حزم (٩/٤).

(٢) بدائع الصنائع (٥٦/٢).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم الحديث ٤٣٩٨ (١٣٩/٤). وأخرجه أحمد في مسنده، كتاب مسند النساء، مسند الصديقة عائشة رضي الله عنها، رقم الحديث ٢٤٧٠٣، (٢٣٢/٤١)، وأخرجه النسائي، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، برقم ٥٥٩٦ (٢٦٥/٥)، وأخرجه ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم رقم الحديث ٢٠٤١، (٦٥٨/١). نقل الزيلعي عن الحاكم تصحيحه للحديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ينظر: نصب الراية، للزيلعي (١٦٢/٤).

(٤) المغني (٤٦٥/٢).

(٥) المجموع (٣٣٠/٥).

(٦) المغني (٤٦٥/٢)، وينظر: المجموع (٣٣٠/٥).

(٧) المغني (٤٦٥/٢)، وقال ابن الجوزي: إن المراد قلم الإثم، أو قلم الأداء. ينظر: نصب الراية، للزيلعي (٣٣٣/٢).

(٨) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين الزركشي (٤١٥/٢).

٥- إن النية من المجنون، والمغمى عليه لا تتصور، والفرائض لا تجزئ إلا بنية؟^(٢).

نوقش استدلالهم بأن: المأمور بأخذ الزكاة منهما هو الإمام، والمسلمون، بقوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣]. فإذا أخذها من أمر بأخذها بنية أنها الصدقة أجزأت عن الغائب، والمغمى عليه والمجنون والصغير، ومن لا نية له.^(٣)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

ومن خلال النظر في أدلة الفريقين، والمناقشات التي جرت يظهر قوة رأي الجمهور، الذين جعلوا علة الزكاة في ذلك هي التملك [اكتمال النصاب] وضعف رأي الحنفية، الذين جعلوا علة إسقاط وجوب الزكاة عنهم هو إسقاط التكليف فهم نظروا للمالك ولم ينظروا [للتملك] ومن هنا فإن الرأي المختار هو الرأي الأول: وهم الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة القائل: بوجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون واليتيم، وذلك للأدلة الآتية:

١- قوة أدلة المذهب الأول، وقوة المناقشة لأدلة المذهب الثاني والردود عليها.

٢- القياس:

أ- فكما أوجب الحنفية على الصبي الزكاة في زرعه بالعشر، وأوجب عليه زكاة الفطر، فلا فرق بينها وبين سائر الأموال كالذهب، والفضة، والنقود، فكما وجبت الزكاة عليه في الزروع يقاس عليها الوجوب في سائر الأموال ولا فرق.

ب- إن الصبي، والمجنون، واليتيم كما يُخرج من أموالهم غرامة المتلفات، ونفقة الاقارب، وغير ذلك من الحقوق المتوجهة إليهم. كذلك يقاس عليه الزكاة في أموالهم، فإن لم يخرج الولي الزكاة، وجب على الصبي، والمجنون بعد البلوغ، والإفاقة، إخراج زكاة ما مضى؛ لأن التكليف متوجه إلي مالهما.^(٤)

ت- إن الصبي، والمجنون، واليتيم، ترد فيهم الزكاة في حال كونهم فقراء، فلتؤخذ منهم إن كانوا أغنياء.

(١) المجموع (٣٣٠/٥).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٨٣/٢).

(٣) المحلى (١٠/٤).

(٤) ينظر: المجموع (٣٣٠/٥).

٣- أما ما روي عن ليث بن أبي سلمى عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، من ولي مال يتيم فليحص عليه السنين فإذا دفع إليه ما له أخبره بما عليه من الزكاة فإن شاء زكى وإن شاء ترك. أن كلاهما ضعيف لا يصح ضعفهما الشافعي كما في المجموع للنووي. ^(١)

٤- إن الولي هو من يقوم بإخراج الزكاة عن الصبي، والمجنون، فإذا خشي على الولي المطالب بعد ذلك من الصبي بعد بلوغه، والمجنون بعد إفاقته، رفع للحاكم ليحكم له: بلزوم الزكاة لهما: فلا ينفع المجنون والصبي بعد ذلك وهذا بناء على مذهب القائلين بعدم وجوب الزكاة في ماله الصبي، والمجنون، واليتيم، وهم أبو حنيفة وأصحابه القائلون: بعدم وجوبها عليهما، لأن الحكم الأول رفع الخلاف. ^(٢)

(١) المجموع (٣٢٩/٥). فقد ضعفه الشافعي من وجهين (أحدهما) أنه منقطع لأن مجاهدا لم يدرك ابن مسعود (والثاني) أن ليث بن أبي سليم ضعيف قال البيهقي في السنن الصغير: ولا يثبت عن ابن مسعود، ما رواه ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عنه في إحصاء مال اليتيم وإعلامه بذلك إذا دفعه إليه، لأن ليثا هذا ليس بحافظ ومجاهد عن ابن مسعود مرسل. ينظر: السنن الصغير للبيهقي، كتاب الزكاة، باب من تجب عليه الزكاة، رقم الحديث ١٢٢١ (٦٢/٢)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لابن حجر الهيتمي، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال الأيتام، برقم ٤٣٦٠ (٦٧/٣).

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك، للصاوي (٥٨٩/١).

المطلب الثاني

أثر التعليل في زكاة المستغلات^(١)

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف المستغلات لغة واصطلاحاً:

تعريف المستغلات لغةً: الغلّة: واحدة الغلّات، واستغلال المستغلات أخذ غلّتها، وتطلق الغلّة على الدخل الذي يحصل من ريع الأرض، أو أجرتها، أو أجره الدار، والنتاج ونحو ذلك.^(٢)

وقال الجرجاني: "الغلّة: ما يرد بيت المال، ويأخذه التجار، من الدراهم، والضريبة التي ضرب المولى على العبد".^(٣) ومنه حديث عائشة رضي الله عنها، أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد أو رأى به عيباً فردّه بالعيب، فقال البائع غلّة عبدي. فقال النبي ﷺ: «الغلّة بالضمّان».^(٤) أي إذا اشترى الرجل أرضاً فاستغلّها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً قديماً فله الرّد ويستحقّ الغلّة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه.^(٥)

(١) في حين أنّ الدكتور محمد عثمان شبير، أطلق عليها اصطلاحاً: "الأصول الثابتة الاستثمارية" والدكتور منذر قحف أطلق عليها اصطلاحاً "الأصول الاستثمارية الثابتة" ينظر: موقع: الندوة الخامسة في لبنان لقضايا الزكاة المعاصرة سنة ١٩٩٥م. المنعقدة في الجمهورية اللبنانية، في الفترة من ٨١-٠٢ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ٨١-٠٢/٤/١٩٩٥م.

<http://www.zakat.org.lb/Library/BookPages.aspx?BookID=>

(٢) الصحاح (١٧٨٥/٥)، مختار الصحاح (٢٢٩/١)، لسان العرب (٥٠٤/١١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٨/٣). وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف (٢٥٣/١).

(٣) التعريفات، للجرجاني (١٦٢/١).

(٤) مسند أحمد، كتاب النساء، مسند الصديقة عائشة، رقم الحديث ٢٤٥١٤ (٥٩/٤١)، وتقدم تخرجه بلفظ "الخراج بالضمان" برقم ٢٤٢٢٤، (٢٧٢/٤٠)، والمستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، كتاب البيوع، وأما حديث إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، رقم الحديث ٢١٧٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١١ - ١٩٩٠. (١٨/٢) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

(٥) نيل الأوطار (٢٥٢/٥).

تعريف المُسْتَعْلَاتِ اصطلاحاً:

١- هي الأموال التي لم تُعدَّ للبيع ولم تتخذ للتجارة بأعيانها وإنما أُعدَّت للنماء وأخذ منافعها وثمرتها ببيع ما يحصل منها من نتاج أو كراء، فيدخل في المستغلات الدور والعمارات والمصانع والطائرات والسفن والسيارات وغير ذلك مما أُعد لأخذ ريعه ونتاجه، ويدخل في ذلك أيضاً البقر والجاموس والغنم غير السائمة تتخذ ليستفاد من لبنها أو أصوافها.^(١)

وعرفها المؤتمر الأول للزكاة المنعقد في الكويت ٢٩/٧/١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م^(٢) فقالوا:

٢- يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معداً للتجارة في أعيانها".
وهذا فيه إشكال فقولهم "معد للإيجار" يتعارض مع ما هو معلوم من أن المصانع ليست معدة للإيجار في العادة.^(٣)

وعلى هذا فالفرق بين المستغلات وغيره، هو أن المستغلات تتخذ بقصد الاستفادة من إنتاجها، فعينها ثابتة، بينما غير المستغلات، هو ما اتخذ بقصد التجارة بعينه بحيث تنتقل العين من شخص إلى آخر، فالدور والعمارات وغيرها قد تكون مستغلات وقد تكون غير مستغلات تبعاً لقصد التملك فيها.^(٤)

٣- وقيل المستغلات: هي "الدور التي يكرها مالکها وكذلك الدواب ونحوها".^(٥)

٤- وعرفها الدكتور القرضاوي فقال: "المستغلات: هي الأموال التي لا تجب الزكاة في عينها، ولم تتخذ للتجارة ولكنها تتخذ للنماء، فتغل لأصحابها فائدة وكسباً بواسطة تأجير عينها، أو بيع ما يحصل من إنتاجها".^(٦)

(١) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٥٨).

(٢) موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، لعلي السالوس (ص: ٥٢٢).

(٣) زكاة المستغلات، لعبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، العام الجامعي ١٤٣٠ هـ، (ص: ٥).

(٤) زكاة المستغلات، آل سيف، (ص: ٦-٧).

(٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية، لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني البخاري القنوجي (ت:

١٣٠٧ هـ)، دار المعرفة، (١/١٩٤).

(٦) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٥٨).

التعريف المختار: المستغلّات هي كل مال اعد للنماء ولم يعد للتجارة، بقصد تأجير عينه، أو بيع ما يحصل من انتاجه، فإن بلغ نصاباً وخرج عن حاجة صاحبه الأصلية دخلته الزكاة.

وذلك مثل: العمارات والدور السكنية التي تعدّ للإيجار والاستغلال، والفنادق والمطاعم، والمصانع التي تُعدّ للإنتاج، ووسائل النقل الحديثة والمتطورة كالسفن والطائرات والسيارات.^(١)

سبب اختيار التعريف:

- شموليته لكل مال نام من ثابت وعقار، عدا مال التجارة.
- حصول التعبّد لله تعالى فيه باستغلاله، فإن كان في حاجة صاحبه الأصلية "كمال القنية، أو ما يسمى بالقنية الاستعمالية"^(٢) فلا زكاة فيه.
- اشتراطه النصاب في المستغلّات حتى تجب فيها الزكاة.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- انفق الفقهاء أن زكاة المستغلّات من غلتها وإيرادها لا من قيمتها، وذلك بعد مرور حول عليها، وهذا هو مذهب الجمهور من الحنفية،^(٣) المالكية،^(٤) والشافعية في الأصح،^(١) والحنابلة.^(٢)

(١) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٥٩).

(٢) مال القنية وعروض القنية: هي الاحتفاظ بالشيء للانتفاع بثمراته لا للتجارة. قال القرافي في الفروق: والأموال على ضربين؛ أحدهما مال أصله التجارة كالذهب والفضة فهذا على حكم التجارة حتى ينتقل عنه إلى القنية، ولا ينتقل عنه إليها إلا بالنية والعمل والعمل المؤثر في ذلك الصياغة. وثانيهما مال أصله القنية كالعروض والثياب وسائر الحيوان والأطعمة فهذا على حكم القنية حتى ينتقل عنه إلى التجارة، ولا ينتقل عنه إليها إلا بالنية والعمل، والعمل المؤثر في ذلك الابتاع. (١٩٤/٢).

والفرق بين الربح والغلة: أن الربح: هو الزيادة الحاصلة في المبيعة. المعجم الاقتصادي الاسلامي، لأحمد الشرباصي، دار الجيل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. (ص: ١٨٨). والغلة كما قال الرصاص في شرح حدود ابن عرفة: "ما نما عن أصل قارن ملكه نموه حيوان أو نبات أو أرض". (٧٣/١). والنماء يشمل الربح ويشمل الغلة فكل نماء يقال له ربح ويقال له غلة ولا عكس. ينظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، لنزوية حماد، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. دار القلم - دمشق، دار الشير - جدة. (ص: ١٢٦).

(٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازة (٢/٢٨٦).

(٤) المدونة (١/٣٢٣)، (٣/٣٥٢)، البيان والتحصيل (٢/٣٩٠ - ٣٩١ - ٤٠٢)، التاج والإكليل (٣/١٥٤ - ١٥٥)، حاشية العدوي (١/٤٨٢).

• واختلفوا في أمور منها مقدار زكاة المستغلات هل تقاس على التجارة وتزكى بربع العشر، أم تزكى عند قبضها دون النظر لحولان الحول، أم تقاس زكاتها على زكاة الزروع والثمار وتزكى بزكاتها.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم زكاة المستغلات:

الرأي الأول القائل: بقياس زكاة المستغلات الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكيها، من مصانع، وعمارات على زكاة الزروع والثمار، بعلّة أن كلاً منهما مالا يُدر غلة لصاحبه.^(٣) وهم أحمد في رواية،^(٤) ومن المعاصرين الشيخ - محمد أبو زهرة، وعبدالرحمن حسن الميداني، وعبدالوهاب خلاف، ويوسف القرضاوي - .^(٥) مصطفى أحمد الزرقا.^(٦)

الرأي الثاني القائل: بقياس زكاة المستغلات بزكاة النقود لعلّة النماء. أي: تؤخذ الزكاة من غلتها، وإيرادها، لا من قيمتها، ولا من أعيانها، وذلك إذا بلغت نصاباً، وحال عليها الحول، وتزكى بنسبة ربع العشر [٢.٥%]. وهو قول جمهور الفقهاء، من الحنفية،^(٧) والمالكية في المشهور،^(٨) والشافعية في الأصح،^(٩) والحنابلة،^(١٠) وبه أفتت اللجنة الدائمة،^(١١) وبه صدر قرار المجمع الفقهي بجدة.^(١٢)

(١) روضة الطالبين (٢/٢٦٧)، كفاية الأخيار (١/١٧٤)، الغرر البهية، لذكريا الأنصاري (٢/١٥٣).

(٢) قال ابن قدامة: "ومن أجر داره، فقبض كراها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد، أنه يزكيه إذا استفاده" المغني (٣/٥٧).

(٣) وضابط معرفة أخذ العشر ونصفه من زكاة المستغلات عند المشايخ الثلاثة وهم محمد أبو زهره، وعبد الوهاب خلاف، وعبد الرحمن حسن الميداني هو إن عُرف صافي الغلة أخذ العشر، وإن لم يُعرف صافي الغلة أخذ نصف العشر. وقال الدكتور يوسف القرضاوي: وحساب العشر أن يؤخذ من إجمالي النقد، ونصف العشر أن يؤخذ من الصافي بعد خصم الاستهلاك. ينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٦).

ولعل رأي الدكتور القرضاوي فيه تفصيل أدق في خصم نسبة الاستهلاك لهذا المستغلات من المصانع والعمارات، بحيث تحفظ أصولها بخصم نسبة الاستهلاك السنوية منها قبل إخراج زكاتها، وبهذا تحفظ أصول المستغلات كما تحفظ أصول الزروع والثمار وهي الأرض المزروعة.

(٤) المبدع في شرح المقنع (٢/٢٩٩)، الإنصاف (٣/١٩).

(٥) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٦).

(٦) فتاوى مصطفى الزرقا، جمع مجد أحمد مكي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٢٠هـ. (ص: ٤٦).

(٧) المحيط البرهاني (٢/٢٨٦)، الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، ط: ٢،

١٣١٠ هـ. (١/١٨٠).

(٨) الموطأ (١/٢٤٦)، البيان والتحصيل (٢/٣٩٠ - ٣٩١ - ٤٠٢)، التاج والإكليل (٣/١٥٤ - ١٥٥)، حاشية

الرأي الثالث القائل: بأن زكاة المستغلات هي زكاة التجارة، بعد مضي الحول، أي تؤخذ الزكاة من قيمة أعيان المستغلات وغلتها بنسبة ربع العشر [٥:٢٠%]. وهو قول لمالك^(٥) وبن عقيل الحنبلي^(٦) ومن المعاصرين: د. رفيق المصري^(٧)، د. منذر قحف^(٨).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

وسبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة في أمور منها:

- إن هذه المستغلات بهذه الصورة لم تكن ظاهرة في الماضي، فالدور كانت تبني للحاجة الشخصية، واليوم أصبحت تدر المال الوفير لأصحابها من خلال تأجيرها، وكذلك المصانع لم تكن بهذه الصورة، ولا حتى قريية منها، وقد أصبحت اليوم تدر لأصحابها المال الكثير، فيجب أن تخضع مستغلاتها للزكاة.
- عدم وجود النص في زكاة أموال المستغلات.
- وعندما رجع الفقهاء للقياس اختلفت عليهم على أي شيء تقاس المستغلات:
- أ- للأغراض فمنهم من قاسها على الزروع والثمار، بعلّة أن كلاً منهما مالا يُدر غلة لصاحبه، وهم أصحاب الرأي الأول وقالوا: إن مقدار زكاة المستغلات هي العشر من صافي الربح، ونصف العشر قبل خصم المصاريف.
- ب- ومن الفقهاء من قاسها على النقد بعلّة النماء، على أن تؤخذ الزكاة ربع العشر من غلتها، وإيرادها، لا من قيمتها، ولا من أعيانها، وهم أصحاب الرأي الثاني.

العدوي على كفاية الطالب الرباني، للعدوي (٤٨٢/١).

- (١) الأم (٦٢/٢)، روضة الطالبين (٢٦٧/٢)، كفاية الأخيار (١٧٤/١)، الغرر البهية (١٥٣/٢).
- (٢) الفروع، لشمس الدين بن مفلح (٢٠٦/٤)، الإنصاف (١٦١/٣)، قال ابن قدامة: "ومن أجر داره، فقبض كراها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد، أنه يزكيه إذا استفاده". المغني (٥٧/٣).
- (٣) فتاوى اللجنة الدائمة، (٣٣٢/٩).
- (٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثاني، الجزء الأول، (ص: ١٩٨).
- (٥) البيان والتحصيل (٣٦٩/٢)، بداية المجتهد (١٢/٢).
- (٦) بدائع الفوائد. لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، بيروت، لبنان (١٤٣/٣).

(٧) ينظر: بحوث الزكاة، لرفيق المصري، دار المكتبي، حلب، ط: ١٤٢٠هـ. (ص: ١١٥).

(٨) زكاة المستغلات، لعبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، ط: بدون، تاريخه ١٤٣٠هـ (ص: ٤٢).

ت- ومن الفقهاء من قاسها على التجارة بعلّة النماء، وخالفوا الرأي الثاني بقولهم: تؤخذ الزكاة ربع العشر من غلتها، وإيرادها، ومن قيمتها، وأعيانها، وهم أصحاب الرأي الثالث.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء.

أدلة الرأي الأول القائل: بقياس زكاة المستغلات الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكيها، من مصانع، وعمارات، على زكاة الزروع والثمار، فجعلوا الواجب من الزكاة فيها هو العشر، أو نصفه؛ بعلّة أنّ كلاً منهما يدرّ غلة وربحاً سنوياً أو دورياً واستدلوا:

١- قياس المستغلات على الأرض الزراعية النامية، بعلّة أنّ كلاً منهما يدرّ غلة وربحاً. فالزكاة في الأرض الزراعية لا تتعلق بالأشجار، والأرض؛ لأنها من الأصول الثابتة التي لا تجب فيها الزكاة، وإنما تتعلق بالغلة من الثمار بنسبة العشر أو نصفه باعتبارها غلة^(١). وكذلك الزكاة في المستغلات، لا تتعلق بالأصول الثابتة من المصانع والعمارات؛ لأنّ الأصول الثابتة لا تجب فيها الزكاة؛ لأنّ الأصول لا تقبل التجزئة والأخذ منها، فانتقل الأخذ إلى الغلة، فكان الأخذ من الإنتاج بمقدار العشر أو نصف العشر بعلّة أنّ كلاً منهما يدرّ غلة^(٢).

نوقش استدلالهم بأنّه: قياس مع الفارق لأمر:

أ- إن الزكاة إنّما تؤخذ من الخارج من الأرض مرة واحدة وإن بقي الخارج عنده عدة سنين، بخلاف غلة المستغلات فإنّها تزكى كل سنة، فإن قيل بإيجاب العشر في كل سنة كان ذلك إجحافاً بحق أصحابها لا تأتي بمثله الشريعة^(٣).

جوابه: فهل يزكى المال إلا إذا بلغ نصاباً، فإن حال الحول على مال لم يبلغ نصاباً فلا زكاة عليه سواء كان غلة للمستغلات أو لغيرها.

(١) نوال الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، لعبد الله منصور الغفيلي، ط: ١، مشتركة بين بنك البلاد ودار اليمامة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. (ص: ١٣٣)، وينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٦)، زكاة المستغلات، لعبد الله بن مبارك آل سيف (ص: ٧٢)، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، لعلي أحمد السالوس، مكتبة دار القرآن، جمهور مصر العربية- بلبس، ودار الثقافة، قطر - الدوحة، ط: ٧، (ص: ٥٢٢).

(٢) ينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٩ وما بعدها).

(٣) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٧).

ب- إن الأرض الزراعية لا تبديد بسبب كثرة الاستعمال وطول الزمان، بخلاف نسبة الاستهلاك من غلة كل سنة على مدى العمر التقديري لأعيان المستغلات.^(١)

جواب هذا: بخصم حصة الاستهلاك السنوية من قيمة المبنى، بأن يفترض لها عمر ويقسم ثمنها على سنوات العمر، ثم يطرح من قيمتها كل عام استهلاك السنة. بحيث يؤدي تراكمها على مر السنين إلى الاستعاضة على رأس المال، وبهذا يصح قياس المصنع والعمارات على الأرض الزراعية.^(٢)

٢- إن أخذ الزكاة من الأراضي الزراعية، وترك ما تدره المستغلات وهو أضعاف ما تدره الأرضون؛ تفريقاً بين متماثلين؛ لأن كلاً منهما يدرّ غلة وربحاً وهذه هي علة القياس بينهما.^(٣)

نوقش استدلالهم: بأنه لم يوجد نص يدلّ على أن المستغلات فيها زكاة.

جواب ذلك: يقول العلامة الدكتور يوسف القرضاوي: "قهل إذا جدّ في هذه العصور أموال نامية، بعضها لم يكن نامياً في عصر الرسول ﷺ، ولا في عصر الصحابة رضي الله عنهم، ولا الأئمة المجتهدين، فهل يسوغ لنا أن نفرض فيها الزكاة تطبيقاً للعلة التي استتبطها الفقهاء لحكم وجوب الزكاة، وإذا فعلنا ذلك لا نكون قد أتينا ببدع من الأحكام الشرعية، والجواب عن ذلك أن هذا سائغ لنا ونحن فيه لا ننشئ اجتهاداً، ولكن نطبق علة القياس، ومن هذه الأموال التي جدت في هذه العصور الأموال المستغلة."^(٤)

أدلة الرأي الثاني القائل: زكاة المستغلات هي زكاة النقود ربع العشر تؤخذ من غلتها وإيرادها واستدلوا:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ

أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٨].

(١) مجلة المجمع الفقهي العدد ٢، (ص: ١٥٤)، نوازل الزكاة، لعبد الله الغفيلي (ص: ١٣٣)، فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٨١).

(٢) مجلة المجمع الفقهي العدد ٢، (ص: ١٠٣)، فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٨١ - ٤٨٢).

(٣) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٦).

(٤) ينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٧ وما بعدها).

وجه الدلالة: أن الأصل في مال المسلم العصمة بعدم إيجاب شيء عليه إلا بدليل؛ لأن الأصل براءة ذمته من هذه التكاليف، والرسول ﷺ حدد الأموال التي تجب فيها الزكاة، فلم يجعل منها ما يستغل أو ما يكرى من العقارات ونحوها.^(١)

نوقش استدلالهم بأن: عدم النص على أخذ الزكاة من مال لا يدل على عدم وجوب الزكاة فيه، وإنما نص النبي ﷺ على الأموال النامية التي كانت منتشرة في المجتمع العربي في عصره، ومع هذا أوجب المسلمون الزكاة في أموال أخرى لم يجئ بها نص، قياساً على تلك الأموال، أو عملاً بعموم النصوص، وتطبيقاً لما تقرر من حكمة فرض الزكاة.^(٢)

٢- عموم قوله ﷺ: «وفي الرقة رُبع العشر».^(٣)

وجه الدلالة: الرقة هي: الفضة؛ وقد وجب فيها ربع العشر. فكذاك الإيراد الناتج من العمارات والمصانع، والسفن والطائرات، والسيارات ونحوها من رأس المال المستغل، بالقياس عليها.

نوقش استدلالهم بأن: الزكاة لا تجب إلا في الأربعة الأنواع: الشعير، والحنطة، والتمر، والزبيب، هذا في الأشياء التي تثبت على وجه الأرض، وفيما عداها السوائم الثلاث والذهب والفضة؛ والواجب بناء العام على الخاص، كما هو إجماع من يُعتمد به من أهل العلم، فلا وجوب فيما عدا هذه الثلاثة الأمور، سواء كان من الخضراوات أو غيرها.^(٤) وهذا رأي الشوكاني، وصديق حسن خان، فلا يبعد ممن يقول: ليس في الخضراوات أو غيرها زكاة، أن يقول ليس في المستغلات زكاة.^(٥)

(١) زكاة المستغلات، لعبدالله بن مبارك آل سيف (ص: ٤٧).

(٢) زكاة المستغلات، لعبدالله بن مبارك آل سيف (ص: ٤٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، رقم الحديث ١٤٥٤ (١١٨/٢)، سنن أبي داود، كتاب زكاة، باب في زكاة السائمة، رقم الحديث ١٥٦٧ (٩٦/٢).

(٤) الروضة الندية ومعها: التعليقات الرضية، لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني (ت: ١٣٠٧هـ)، التعليقات بقلم: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضبط نصّه، وحقّقه، وقام على نشره: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. (٥١٧/١).

(٥) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٠).

٣- حديث سمرة بن جندب قال: أن رسول الله ﷺ، كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع.^(١)

وجه الدلالة: أن مفهوم المخالفة من الحديث أن ما لا يعد للبيع فلا زكاة فيه مثل الأصول ونحوها.^(٢)

نوقش استدلالهم بأنه: لا يُسَلَّم أنها غير معدة للبيع؛ لأنَّ أعيان المستغلات في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية اليوم من الأعمال النامية ذات القيمة المالية وتدل على الثراء، والزكاة تجب في جميع ثروة الغني لا على مجرد دخله.^(٣)

٤- قياس المال المعدّ للكراء والاستغلال على المال المعدّ للبيع، وهو قياس قوي؛ لأنَّ بيع المنفعة كبيع العين، وكلما كراها فكأنَّما باعها، إلا أنَّه يشترط فيها بلوغ النَّصاب في آخر الحول.^(٤)

نوقش استدلالهم بأنَّ: هذا القياس في نفسه مختل؛ لوجود الفارق بين الأصل [مال التجارة] والفرع [المال المعدّ للكراء]؛ فإن الانتفاع بالمنفعة - في الكراء - ليس كالانتفاع بالعين [في التجارة].^(٥)

أدلة الرأي الثالث القائل: بأنَّ زكاة المستغلات هي زكاة التجارة، أي تؤخذ الزكاة من قيمة أعيان المستغلات وغلتها بنسبة ربع العشر [٢,٥%]. وهو قول للإمام مالك وابن عقيل الحنبلي.

١- قياس المستغلات على عروض التجارة بجامع النماء والربح في كلِّ؛ فالنماء هو علة وجوب الزكاة في عروض التجارة وغيرها من الأموال الزكوية.^(٦) وهذه العلة

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟ حديث رقم ١٥٦٢ (٩٥/٢). قال الهيتمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: وفي إسناده ضعف. (٦٩/٣).

(٢) زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة للدكتور محمد شبير ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة (ص: ٤٣٩).

(٣) ينظر: زكاة الأصول الاستثمارية للدكتور محمد عثمان شبير، ضمن أبحاث وأعمال بيت الزكاة في الندوة الخامسة: (ص: ٤٤٤).

(٤) ينظر: تبين الحقائق، للزيلعي (١٢٦/٥).

(٥) الروضة الندية، لصديق حسن خان (٥٠٧/١).

(٦) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية (١٤٣/٣)، فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٧٠).

موجودة بعينها في المستغلات، فتجب الزكاة في عينها وغلتها؛ لأنَّ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، وحينما تحقق النماء في مال، وجبت فيه الزكاة.

نوقش استدلالهم بأنَّ: هذا القياس مع الفارق، وذلك لما يأتي:

أ- إنَّ عروض التجارة مُعدَّة للبيع فأعيانها تتحرك بالبيع والشراء، بخلاف المستغلات فإنه ليست مُعدَّة للبيع وأعيانها ثابتة لا تتحرك بالبيع والشراء؛ ومن ثمَّ لا تجب الزكاة في أعيانها، وإنما تجب فقط في غلتها.^(١)

جواب ذلك بأنَّه: إذا كانت الصياغة، والإعداد، والزينة واللبس قد أخرجت الذهب والفضة من الزكاة، ثم جاء الإعداد للكراء فغلب على الاستعمال وإنشاء إيجاب الزكاة فصار أقوى مما قوى على إسقاط الزكاة بقياس الأولى أن يوجب الزكاة في العقار والأواني والحيوان التي لا زكاة في جنسها أن ينشئ فيها الإعداد للكراء زكاة.^(٢)

ب- إنَّ حركة دوران رأس المال في عروض التجارة تزيد بكثير عن حركته في المستغلات، فرأس المال يتقلب في عروض التجارة عدة مرات، وهذا يؤدي إلى زيادة الأرباح، أمَّا حركة رأس المال في المستغلات فهي قليلة؛ وذلك لأنَّ جزءاً كبيراً منه معطل في أعيان هذه المستغلات.^(٣)

نوقش استدلالهم بأنَّ: ما تدره المستغلات من مصانع وعمارات من المال يفوق بعض الصفقات التجارية أضعافاً مضافة.

٢- قياس المستغلات على الحلي المعد للكراء بعلة الإعداد للكراء في كلِّ، فالحلي المباح المستعمل للزينة و اللبس مال غير نام ومشغول بحاجة صاحبه، ومن ثمَّ فلا تجب فيه الزكاة. فإذا أعدّه صاحبه للكراء، فقد خرج عن ذلك إلى حيِّز النماء، وأصبح صالحاً للدخول في وعاء الزكاة. فإذا طبقنا هذا على الأموال المستغلة، اتضح لنا أنه لا زكاة فيها إذا كانت للاستعمال الشخصي، فإذا أعدت للكراء وأصبحت مصدراً للدخل والكسب، فقد غدت صالحة لوجوب الزكاة فيها كعروض التجارة.^(٤)

(١) الأحكام الشرعية في زكاة الأموال العصرية، لعبد الناصر خضر ميلاد، (ص: ٤).

(٢) ينظر: بدائع الفوائد (١٤٣/٣).

(٣) الأحكام الشرعية في زكاة الأموال العصرية، لعبد الناصر خضر ميلاد، (ص: ٤).

(٤) ينظر: بدائع الفوائد (١٤٣/٣)، الأحكام الشرعية في زكاة الأموال العصرية، لعبد الناصر خضر ميلاد، (ص: ٤).

الفرع السادس: الرأي المختار:

ومن خلال النظر في أدلة الآراء الثلاثة، والمناقشات التي جرت في هذا المسألة، تبين أن الرأي الأول هو الرأي المختار القائل: بقياس زكاة المستغلات الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكيها، من مصانع، وعمارات على زكاة الزروع والثمار، وهم أحمد في رواية، ومن المعاصرين الشيخ - محمد أبو زهرة، عبدالرحمن حسن الميداني، وعبدالوهاب خلاف، ويوسف القرضاوي، ومصطفى أحمد الزرقا. وذلك للأسباب الآتية:

- ١- إن القول بعدم النقل عن الصدر الأول ليس بحجة في عدم إيجاب الزكاة في هذه المستغلات؛ وذلك لعدة عدم شيوع الكراء في عصرهم من ناحية، ولم تكن هذه المستغلات بصورتها المعاصرة من مشكلات تلك العصور من ناحية ثانية.
- ٢- إن استنباط مسألة فقهية لحالة معينة في زمان، ومكان، باستنباط سليم، ونظرة ثابتة، لا تمنعه الشرعية ولا حرج فيه، ومن هنا ظهر القول بزكاة التجارة مع عدم وجود النص في ذلك، كذلك هنا القول في زكاة المستغلات قياساً على زكاة الزروع والثمار، بإخراج العشر من صافي الغلة - أي بعد طرح التكاليف - أو نصف العشر من إجمالي الغلة بمقدار.
- ٣- إن المنع من القياس في الزكاة غير مسلم، فكل مذهب من المذاهب قد أخذ به ما بين مقل ومستكثر،^(١) والأخذ بهذا هو تطبيقاً للمناط الذي وجد في فقه الشريعة الإسلامية، فضلاً عن كون المستغلات أموالاً نامية.

(١) يقول الدكتور القرضاوي في هذا: "عمر ﷺ أمر بأخذ الزكاة من الخيل لما بين له أن فيها ما يبلغ قيمتها مبلغاً عظيماً من المال وتبعه في ذلك أبو حنيفة، ما دامت سائمة واتخذت للنماء والاستيلاء، وأحمد أوجب الزكاة في العسل كما قال ابن القيم لما ورد فيه من الأثر وقياساً على الزرع والثمر، وأوجب الزكاة في كل معدن قياساً على الذهب والفضة الزهري والحسن وأبو يوسف، أوجبوا فيما يستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر ونحوهما الخمس قياساً على الركاز والمعادن فكل مذهب من المذاهب أدخل القياس في أحكام عدة، كقياس الشافعية غالب قوت البلد أو غالب قوت الشخص على ما جاء به الحديث في الفطر من تمر أو الزبيب أو غيره وقياسهم كل ما يقتات على الأقوات الأربعة المذكورة في بعض الأحاديث، والإمام الشافعي ذكر أن الذهب لم يجئ فيه حديث. وقال ربما جاء فيه حديث لم يبلغنا أو هو قياس على ما جاء في الفضة، ويستبعد أن يكون هناك حديث في عصر الشافعي في الذهب لم يبلغه ولم يعرفه. وعلى كل حال القياس في جميع المذاهب في أمور الزكاة قائم ولا ينكر". ينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٤٦٣ - ٤٦٤).

- ٤- إن هذا القول أنفع للفقراء، وما كان أحظ للفقراء فهو مقدم عند الفقهاء؛ لأن الزكاة شرعت لمواساة الفقراء، وإبراء لذمة الأغنياء من أصحاب العمائر والفنادق والمصانع. ويمكن طرح هذا الحكم في أجور المنقولات، التي اتخذها أربابها سبيلا للاستغلال، كالسيارات، والآلات الكهربائية، والطائرات، والحيوان.
- ٥- إن العمل برأي الجمهور وهو الاقتصار على ربع العشر في المستغلات، فيه حرمان للفقراء من جزء كبير من أموال الأغنياء، وهو أجور العقار، وغيره من المستغلات.^(١)

(١) مجلة المجمع الفقهي، بحث الزكاة ووجوبها في أجر العقار، لأحمد فهمي أبو سنة، (ص/١١٩).

المبحث الثاني

أثر التعليل في أحكام مصارف الزكاة

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم فك الأسرى من مال الزكاة
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم صرف الزكاة في الدعوة إلى الله.
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم إعطاء الزكاة للاجئين والمشردين.
- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم صرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم فك الأسرى المسلمين من مال الزكاة

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الرقاب لغة واصطلاحاً:

تعريف الرقاب لغة: الرقبة: مؤخرة أصل العنق، وقيل: المملوك،^(١) وأعتق رقبة أي نَسَمَةً، وفك رقبة: أي أطلق أسيراً، سميت الجملة باسم العضو لشرفها^(٢).

ومن خلال هذه التعريف اللغوي: وجد أن لفظ "الرقبة" أو "الرقاب" حقيقة في العنق أو أصل مؤخره، وأطلاقها على العبد والإنسان بكامله مجازاً، ومن هنا فليس الرقاب علماً للعبد.

تعريف الرقاب اصطلاحاً: قال الحنفية والشافعية والحنابلة: "الرقاب المكاتبون من جيران الصدقة"^(٣).

وقال مالك: "هم العبيد يعتقهم الإمام ويكون ولاؤهم لجميع للمسلمين"^(٤).

وقال بعض المفسرين^(٥): إن معنى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ المقصود بها فداء الأسارى.

والمتأمل في التعريفات السابقة لكلمة الرقاب يجدها تخلص إلى مضيق حصر "الرقاب" بالمكاتبين والعبيد وهم الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وإلى موسع حيث جعل كلمة "الرقاب" تشمل العبيد، والأرقاء، والأسارى، وهم بعض المفسرين.

(١) الصحاح تاج اللغة (١/١٣٨)، مختار الصحاح (١/١٢٦)، لسان العرب (١/٤٢٨).

(٢) لسان العرب (١/٤٢٨).

(٣) المبسوط (٢/٢٠٣)، (٣/٩). وينظر: بدائع الصنائع (٢/٣٩)، الأم (٢/٧٤ - ٧٥ - ٧٧)، الحاوي الكبير

(٤/١٢٤)، (٥٠٣/٨)، الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة المقدسي (١/٤٢٥)، المغني (٤/١٢٤).

(٤) بداية المجتهد (٢/٣٩)، وينظر: المدونة (٢/٥٧٨). وينظر: الاستنكار (٣/٢١٢) (٧/٣٥١).

(٥) مفاتيح الغيب = أوالنفسير الكبير (٥/٢١٨)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري (٢/٢٣٦)،

الجامع لإحكام القرآن، القرطبي (٢/٢٢). غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري (٣/٤١٩).

إن لفظ "الرقبة" أو "الرقاب" حقيقة في الجزء المعروف من الحيوان والإنسان أي العنق أو أصل مؤخرة وأنه يعبر بها عن الإنسان كله ومن هنا فليس هناك أي مبرر لغوي لاقتصار كلمة "رقبة" أو "الرقاب" على المملوك.

تعريف الأسرى لغة: مفردها أسير والأسر مصدر: أسره يأسر أسراً، أي: قيده، وأخذه أسيراً، فكل أخيد أسيراً وإن لم يُشد بقيد، وكل محبوس في قيد، أو سجن أسير.^(١)

أي أن الأسير بمعناه اللغوي يعني المحبوس، وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [سورة الإنسان: الآية ٨] وقال مجاهد رحمته الله: الأسير: المسجون.^(٢) وما ورد أيضاً في قوله رسول الله ﷺ: «إن صاحبكم مأسور بدينه».^(٣)

تعريف الأسرى اصطلاحاً: قال ابن عطية رحمته الله: والأسير مأخوذ من الأسر وهو الشدُّ، سمي بذلك لأنه يؤسر أي يشد وثاقاً، ثم كثر استعماله حتى لزم وإن لم يكن ثم ربط ولا شد.^(٤)

وقال الماوردي رحمته الله: "فأما الأسرى فهم المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء".^(٥) وهذا تعريف أغلبي، لاختصاصه بأسرى الحربيين عند القتال لأنه يتبع استعمالات الفقهاء لهذا اللفظ يتبين أنهم يطلقونه على كل من يظفر بهم من المقاتلين ومن في حكمهم، ويؤخذون أثناء الحرب أو في نهايتها، أو من غير حرب فعلية، ما دام العداء قائماً والحرب محتملة.^(٦)

والتعريف المختار: أن الأسير هو كل مسلم، نزعته حرية، وقيدته حركة، ووقع في أسر العدو سواء كان في حرب أم غيره، وسواء كان موثقاً أو لا.

(١) لسان العرب (١٩/٤).

(٢) تفسير القرآن من الجامع، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: ١٩٧هـ)

تحقيق: ميكوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط: ١. ٢٠٠٣ م. (١/١٠٢).

(٣) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب التشديد في الدين، رقم الحديث ٣٣٤١. قال الألباني وهو حديث حسن (٢٤٦/٣).

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (١/١٧٥).

(٥) الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار الحديث - القاهرة، ط: بدون، ت: بدون (١/٢٠٧).

(٦) الموسوعة الكويتية (٤/١٩٥).

سبب اختيار التعريف:

- حصره للأسرى المسلمين دون غيرهم، وهو موضع البحث.
- تصريحه لنزع الحرية وتقييد الحركة.
- عدم اختصاص الأسير بالحرب، أو بهيئة معينة.

ومن التعريف اللغوي والاصطلاحي يتضح أن الأسير ليس فقط هو أسير الحرب، ولا من كان موثقاً في قيوده، بل الأمر أكبر من ذلك فهي لكل من قيدت حركته ونشاطه، سواء كان موثقاً أم لا.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- لا خلاف بين الفقهاء أن فك أسرى المسلمين مطلوب شرعاً. وقد قال محمد بن الحسن الشيباني رحمته الله: "وإنما مال بيت المال معد لنوائب المسلمين." ^(١) والأسرى من جملته. وقال ابن رشد الجد رحمته الله ^(٢): "فواجب على الإمام أن يفك أسارى المسلمين من بيت مالهم، فما قصر عنه بيت المال، تعين على جميع المسلمين في أموالهم." ^(٣)
- واتفقوا أن نصر الأسرى المسلمين من إخوانهم واجبة، وإن بُذلت جميع أموال المسلمين في ذلك، حتى لا يبقى لأحد درهم كذلك. ^(٤)
- واختلفوا في قياس فك الأسرى المسلمين من مال الزكاة على فك الرقاب إلى رئين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في فك الأسرى المسلمين من مال الزكاة قياساً على فك الرقاب:

الرأي الأول القائل: بقياس فك الأسرى من مال الزكاة على فك الرقاب وهم ابن حبيب، ^(١) وابن عبد الحكم من المالكية ^(٢) والحنابلة، ^(٣) وابن تيمية، ^(٤) واللجنة الدائمة

(١) الهداية، للمرغيناني (٣٧٨/٢) وينظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين الزيلعي (٢٤٢/٣).

(٢) هو محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد: قاضي الجماعة بقرطبة. وكان ناسكاً عفيفاً، كريم الخلق سهل الحجاب وهو من أعيان المالكية. وجد ابن رشد الفيلسوف محمد بن أحمد (٤٥٠ - ٥٢٠ هـ). ولد في قرطبة، وبها نشأ وتعلم على يد أعلام علماء الأندلس، كفقهاء قرطبة أبي جعفر بن رزق (ت ٤٧٧)، وغيره من كبار الشيوخ، ومن أشهر تلاميذه محمد بن أصبغ الأزدي (ت ٥٣٦ هـ من مؤلفاته: البيان والتحصيل، والمقدمات الممهدة، وينظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (١٠٢/٦).

(٣) البيان والتحصيل، لابن رشد الجد (٥٦٠/٢)، وينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٦٠٥/٤).

(٤) أحكام القرآن، لابن العربي (٤٤٠/٢).

للإفتاء،^(٥) ومن المعاصرين العلامة ابن باز،^(٦) والعلامة ابن عثيمين،^(٧) العلامة القرضاوي^(٨) وبه صدر قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.^(٩)

الرأي الثاني القائل: بعدم قياس فك الأسرى من مال الزكاة على فك الرقاب. وهم الجمهور من الحنفية،^(١٠) وبعض المالكية،^(١١) والشافعية،^(١٢) والحنابلة في رواية،^(١٣) والظاهرية.^(١٤)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

اختلافهم في قوله تعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]، هل هي في المكاتبين والأرقاء خاصة، أم يدخلها الأسرى؟ فمن نظر للقياس قال: يدخلها الأسرى على أن علة فك الأسير المسلم من الكافر هو طلب الحرية له وقالوا: هذا أولى في الجواز من طلب الحرية بفكك الرقيق من أموال الزكاة، إذا كان رقيقاً لمسلم.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بقياس فك الأسرى من مال الزكاة على فك الرقاب وهم ابن حبيب، وابن عبد الحكم من المالكية والحنابلة، وابن تيمية، واللجنة الدائمة للإفتاء،

- (١) التاج والإكليل (٢٣٢/٣) مواهب الجليل (٣٥٠/٢).
- (٢) مواهب الجليل (٣٥٠/٢)، حاشية الدسوقي (٤٩٦/١).
- (٣) العدة شرح العمدة، لأبي محمد بهاء الدين المقدسي (١٥٥/١)، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات. للدهوتي (٤٥٧/١)، مطالب أولى النهى (١٤٣/٢).
- (٤) الاختيارات الفقهية، لابن تيمية (٤٥٧/١).
- (٥) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣٢/١٠).
- (٦) مجموع فتاوى ابن بار (١٥/١٤).
- (٧) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٣٣٤/١٨).
- (٨) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٢٠).
- (٩) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الامنة عشرة في بوترا اجايا (ماليزيا) من ٢٤-٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٩-١٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٧م. القرار رقم: ١٦٥ (١٨/٣).
- (١٠) بدائع الصنائع (١١٩/٧).
- (١١) أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري الإمام الثقة الفقيه المحدث، البيان والتحصيل، (٢١٥/١٥).
- (١٢) روضة الطالبين (٣١٥/٢).
- (١٣) المبدع في شرح المقنع (٤١١٩/٢).
- (١٤) المحلى، لابن حزم (٢١٤/٦).

ومن المعاصرين العلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، العلامة القرضاوي، وبه صدر قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. واستدلوا:

١- قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠].

وجه الدلالة: دخول الأسير في عموم الآية، بل هو أولى من فك رقبة من بأيدي المسلمين.^(١) ودلة اللغة كما في التعريف اللغوي على أن لفظ الرقاب لا يخص العبيد والأرقاء دون الأسير، فإذا أسر المسلم في أيدي الكفار ولم يتركوا سبيله إلا بمال، جاز فداؤه من مال الزكاة؛ لدخوله في الآية.

٢- قياس الأولى: فإذا جاز إعانة المكاتب، وتحرير الرقاب من الزكاة مع أنهما يجدان المأوى والمطعم، والمشرب، فقياس الأولى إعانة الأسرى المسلمين الذين يحرمون من أقل الحقوق الثابتة لهم شرعاً.^(٢)

٣- فتوى اللجنة الدائمة: جاء فيها "والمراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. عتق المسلم من مال الزكاة، عبداً كان، أو أمة، ومن ذلك: فك الأسارى ومساعدة المكاتبين."^(٣)

٤- قال ابن حبيب من علماء المالكية رحمته الله: "إنها رقبة مُلكت بملك الرق فهي تخرج من رق إلى عتق، و كان ذلك أحق و أولى من فكاك الرقاب التي بأيدينا؛ لأنه إذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة و جائزاً من الصدقة، فأحرى و أولى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق الكافر وذله."^(٤)

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم قياس فك الأسرى من مال الزكاة على فك الرقاب. وهم الجمهور من الحنفية، وبعض المالكية، والشافعية، والحنابلة في رواية، والظاهرية واستدلوا بالآتي:

(١) مصارف الزكاة مع الإشارة إلى التطبيقات المعاصرة، للعايشي الصادق فداد، ندوة الزكاة- البحرين، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. (ص: ٢٠)، الندوة الفقهية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قضايا الزكاة، مصارف الزكاة التطبيقات المستجدة، لإبراهيم الصوافي، مملكة البحرين- المنامة- الفترة من ١٨-٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٨هـ الموافق ٥-٧ مايو ٢٠٠٧م (ص: ٤٠).

(٢) مصارف الزكاة التطبيقات المستجدة، لإبراهيم الصوافي (ص: ٤٠).

(٣) (٦/١٠). وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية في مصارف الزكاة (٣٢١/٢٣).

(٤) تفسير القرطبي (١٨٣/٨)، وينظر: مواهب الجليل (٣٥٠/٢).

١- ما ورد في الحديث الذي رواه زياد بن الحرث الصدائي قال: أتيت النبي ﷺ، فبايعته، قال: فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقك.»^(١)

وجه الدلالة من وجهين:

الوجه الأول: قال الطحاوي رحمته الله: "فرد رسول الله ﷺ، بذلك حكم الصدقات إلى ما ردها الله عز وجل إليه بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. فكل من وقع عليه اسم صنف من تلك الأصناف، فهو من أهل الصدقة الذين جعلها الله عز وجل لهم في كتابه، ورسوله في سنته، زمناً كان أو صحيحاً."^(٢)

نوقش استدلالهم بأن: هذا ليس بدليل صريح في منع فكاك الأسير من مال الزكاة قياساً على الرقاب.

الوجه الثاني: إن الأسير ليس من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز،^(٣) ذلك أن الله عز وجل هو من قسم الزكاة كما قسم الموارد.

نوقش استدلالهم بأن: الرسول ﷺ، جمع الأسير مع الجائع في حديث واحد، فقال: «فكوا العاني [الأسير] وأطعموا الجائع».^(٤) والأمر حقيقة في الوجوب، بل أن

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة، وحد الغنى، رقم الحديث ١٦٣٠، (١١٧/٢)، شرح معاني الآثار، للطحاوي، كتاب الزكاة، باب ذي المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة أم لا؟ رقم الحديث ٣٠١١ (١٧/٢)، قال ابن عبد البر: انفرد بهذا الحديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وقد ضعفه بعضهم وأما أهل المغرب مصر وإفريقية فيثنون عليه بالدين والعقل والفضل وقد روى عنه جماعة من الأئمة منهم الثوري وغيره. ينظر: الاستذكار (٢٠٧/٣). وفي رواية الثوري عنه توثيقاً له.

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٧/٢).

(٣) نيل الأوطار، للشوكاني (١٨٨/٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم الحديث ٣٠٤٦ (٦٨/٤).

حاجة الإنسان إلى فك أخيه من الذل أكثر من حاجته إلى الطعام، إذن فذا يعطى له من سهم الفقراء وذا يعطى له من سهم (وفي الرقاب).

٢- إنه لا يوجد تملك في حالة دفع الزكاة في فك الأسير، وإنما يعطى للكفرة وهم لا يملكون هذا المال؛ لأنه بدون حق حيث أن الأسير لا يملك هذا المال، وإنما يعطى للكفرة مباشرة فهم يأخذونه ظلماً.^(١)

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد النظر والتأمل في أدلة الفريقين تبين رجحان الرأي الأول الذي يقول: بقياس فك الأسرى من مال الزكاة على فك الرقاب. وذلك للأسباب الآتية:

- ١- قياس الأولى: فإذا كان الإسلام يمنح الحرية [وهي علة القياس في هذه المسألة] لمن هو رقيق وعبد في يد المسلم أليس الأولى أن يمنحها للأسير المسلم في أيدي الكافرين؛ وذلك لما يحصل له من التعذيب، والتعرض للقتل.
- ٢- إن النص جاء بلفظ وفي الرقاب ولم ينص فيه على الأرقاء، أو العبيد، وهذا يدل على عموم اللفظ وشموله للعبد والمكاتب، والأسير، وقد سبق في التعريف اللغوي أن من معاني فك الرقاب فكالك رقاب الأسرى.^(٢)
- ٣- صراحة الأدلة التي جاءت بالأمر بفك الأسرى، كقوله ﷺ: «فكوا العاني».^(٣) وفكالك الأسرى يحتاج للمال، وبيت مال المسلمين، والزكاة هي مورده.
- ٤- إن ما يجده الأسرى من فتنة في دينهم، وتشنت لأسرتهم، وضياعها، وما يخسره المجتمع من طاقات كبيره، يفقد أصحاب العقول النيرة، حمل العدو غالباً على أسرهم؛ وذلك لما تصدوا لكثير من مخططاته وأفسدوها.^(٤)
- ٥- فك الأسير المسلم من مال الزكاة قياساً على فك الرقاب فيه حفظ لمقاصد عدة من مقاصد الشريعة وهي حفظ دين الأسير، ونفسه، وعرضه، وفي فك الأسير من مال الزكاة دفعاً لحاجته، كدفع حاجة الفقير،^(١) وقد تنزل حاجة الأسير منزلة الضرورة في حالة أسره.

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٠١/٥).

(٢) ينظر: نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة (ص: ٤٢٦).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فكالك الأسير، رقم الحديث ٣٠٤٦ (٤/٦٨).

(٤) ينظر: مصارف الزكاة التطبيقات المستجدة، لإبراهيم الصوافي (ص: ٤١).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم صرف الزكاة في الدعوة إلى الله

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الألفاظ:

تعريف الدعوة لغة: أن تميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك.^(١) ويقال:

دعوت فلانا، أي صحتُ به واستدعيتَه، وتكون الدعوة للمرّة الواحدة من الدّعاء.^(٢)

فمفهوم الدعوة من خلال مدلولها اللغوي يشير إلى النداء، والطلب للاجتماع على

شيء، والاصطلاح هو الذي يعين و يحدد المراد من النداء.

تعريف الدعوة إلى الله اصطلاحاً:

وقيل: هي الدعوة إلى ما دعا إليه كتاب الله وسنته صلى الله عليه وسلم.^(٤)

وقيل: "إنما هي بنشر مطالب الدين، وإذاعة آدابه وتعليمه".^(٥)

وقيل: "إن الدعوة إلى الله ورسوله جهاد بالقلب وباللسان، وقد يكون أفضل من

الجهاد باليد".^(٦)

وقيل: "الدعوة إلى الإيمان بالله، وبما جاءت به رسله بتصديقهم فيما أخبروا به

وطاعتهم فيما أمروا به".^(٧)

التعريف المختار: إن الدعوة إلى الله هي بيان الهدى ودين الحق للناس كافة،

وجعل كلمة الله هي العليا، وبذل الوسع والطاقة في ذلك، بكل الوسائل المتاحة، على

أسس ومنهاج سليم، مبتغين بذلك مرضاة الله وحده.

(١) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين (٢٣٠/٦).

(٢) مقاييس اللغة (٢٧٩/٢). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (٢٣٣٧/٦).

(٣) لسان العرب (٢٥٨/١٤).

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي (٢٤٢/١٠).

(٥) محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد

باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤١٨ هـ. (٢٣٣/٦).

(٦) أحكام أهل الذمة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاکر

بن توفيق العاروري، رمادى للنشر - الدمام، ط: ١، ١٤١٨ - ١٩٩٧ م. (١٢٥٤/٣).

(٧) مجموع الفتاوى (١٥٧/١٥).

سبب اختيار التعريف:

- شمولية التعريف.
- اشتراك الجهاد في سبيل الله مع الدعوة إلى الله في إعلاء كلمة الله، وفي بذل الوسع والطاقة.
- ابتغاء مرضاة الله في الدعوة إليه.

تعريف الجهاد لغة: مصدر جاهد يجاهد، وأصله من الجهد - بفتح الجيم - بمعنى الطاقة وبذل كل ما في الوسع قال ابن الأثير الجهاد: "محاربة الكفار، وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل".^(١)

قال الراغب الأصفهاني: "الجهد والجهد: الطاقة والمشقة، وقيل الجهد بالفتح المشقة، والجهد الوسع"^(٢) وقال ابن حجر: "والجهاد بكسر الجيم، أصله لغة المشقة"^(٣). وقد تكرر لفظ - الجهد - ومشتقاته في القرآن الكريم ٤١ مرة فجاء أكثرها بمعنى القتال في سبيل الله، وبعضها بمعنى بذل الوسع والطاقة.

تعريف الجهاد اصطلاحاً: بذل الجهد من المسلمين في قتال الكفار المعاندين المحاربين، والمرتدين، والبعثة ونحوهم؛ لإعلاء كلمة الله تعالى.^(٤)

تعريف سبيل الله لغة: السبيل هو الطريق الذي به سهولة،^(٥) والسبب، والوصلة وفي التنزيل العزيز ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ [سورة الفرقان: الآية ٢٧]^(٦)، أي سبباً موصلاً. ويستعمل السبيل لكل ما يتوصل به إلى شيء خيراً كان أو شراً.^(٧)

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٩/١)، مختار الصحاح (٦٣/١)، وينظر: الصحاح (٤٦٠/٢)، مقاييس اللغة (٤٨٦/١)، لسان العرب (١٣٣/٣).

(٢) المفردات في غريب القرآن (٢٨٠/١).

(٣) فتح الباري (٣/٦).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٣/٦)، شرح منتهي الإردات (٦١٧/١)، الإقناع (٢/٢)، سبل السلام (٤٥٩/٢)، نيل الأوطار (٢٤٥/٧)، المبدع (٢٨٠/٣)، الروض المربع (٢٩٥/١).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٨/٢)، مختار الصحاح (١٤١/١)، القاموس المحيط (١٠١٢/١)، المفردات في غريب القرآن (٣٩٥/١).

(٦) المعجم الوسيط (٤١٥/١).

(٧) المفردات في غريب القرآن (٣٩٥/١).

تعريف سبيل الله اصطلاحاً: التعريف الأول: "سبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات، وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد، حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه." (١)

التعريف الثاني: "سبيل الله" هو "الجهاد، وكل ما أمر الله به من الخير." (٢)

التعريف المختار هو التعرف الأول.

سبب اختيار التعريف:

- شمولية التعريف، لجميع الأعمال الصالحة، فردية كانت أم جماعية.
- موافقة التعريف الاصطلاحي للمعنى اللغوي.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• وقع الإجماع أن قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠] من مصارف الزكاة الثمانية. (٣)

- واتفقوا الفقهاء أن الغزاة من جملة في سبيل الله. (٤)
- وأكثر الفقهاء على أن الغزاة يعطون ما ينفقون في غزوهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء. (٥)

• واختلف الفقهاء هل تدخل الدعوة إلى الله في مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. أم لا تدخلوا إلى قولين:

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم دخول الدعوة إلى الله في مصرف في سبيل الله. اختلفوا إلى رأيين:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٣٨ - ٣٣٩).

(٢) القاموس المحيط (١/١٠١٢).

(٣) الإجماع، لابن المنذر (١/٤٨)، مراتب الإجماع، لابن حزم (ص: ٣٧)، المغني (٦/٤٨٢)، الشرح الكبير على متن المقنع (٢/٧٠٠).

(٤) ينظر: أحكام القرآن (٢/٥٣٣)، تفسير القرطبي (٨/١٨٥)، مجلة البحوث الإسلامية مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (٢/٢٥).

(٥) تفسير القرطبي (٨/١٨٥).

الرأي الأول القائل: بصرف مصرف "وفي سبيل الله" على الجهاد بالدعوة إلى الله قياساً على الجهاد بالسلاح، بعلة اجتماع الجهاد والدعوة في نصرته الإسلام، وإعلاء كلمة الله. وهم العلماء الأجلاء: محمد رشيد رضا، وصديق حسن خان،^(١) وسيد سابق،^(٢) ويوسف القرضاوي.^(٣)

الرأي الثاني القائل: بصرف زكاة [وفي سبيل الله] على الجهاد بالسلاح دون غيره من وجوه البر. وهم الجمهور: من الحنفية،^(٤) والمالكية،^(٥) والشافعية،^(٦) والحنابلة،^(٧) والظاهرية،^(٨) وهيئة كبار العلماء في السعودية.^(٩)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

اختلفهم في معنى قوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. هل هي في الغزاة - جهاد السلاح - خاصة، أم يدخلها جهاد الكلمة فتدخل الدعوة إلى الله تعالى، فمن نظر للقصد من الجهاد أعمال القياس، وهم أصحاب الرأي الأول فقالوا: تدخل الدعوة إلى الله في الجهاد في سبيل الله على أن علة الجهاد بالسلاح، والدعوة واحدة وهي نصرته الإسلام وإعلاء كلمة الله. ومن لم يعمل القياس خصها بالغزاة وهم أصحاب الرأي الثاني.

(١) الروضة الندية شرح الدرر البهية (٢٠٧/١).

(٢) فقه السنة، لسيد سابق (ت ١٣٢٠هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٣، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. (١/٣٩٤).

(٣) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٥٨). يقول القرضاوي: لو لم يكن هذا داخل بالنص لوجب الحاقه به بالقياس، فكلاهما عمل يقصد به نصرته الإسلام والدفاع عنه، ومقاومة أعدائه، وإعلاء كلمته في الأرض.

(٤) بدائع الصنائع (٤٦/٢)، الهداية في شرح بداية المبتدي (١١٠/١)، الفتاوى الهندية (١٨٨/١).

(٥) المدونة (٤١٧/٤)، التلخيص في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: أبي أويس محمد بن خبزة الحسني، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. (١/٦٨)، الكافي في فقه

أهل المدينة (٣٢٧/١)، البيان والتحصيل (١١٨/٨ - ٥١٦)، الذخيرة (١٤٨/٣).

(٦) الأم (٧٩/٢)، مختصر المزني (٢٥٨/٨)، الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، الطبعة والتاريخ: بدون، (٧١/١)، الحاوي الكبير (٥١١/٨)، المجموع (٢١٢/٦).

(٧) مختصر الخرق (٩٧/١)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٢٦/١)، المغني (٤٨٢/٦). العدة شرح العمدة (١٥٥/١)، شرح منتهي الإرادات (٤٥٨/١)،

(٨) المحلى لابن حزم (٢٧٥/٤).

(٩) أبحاث هيئة كبار العلماء (١/١٤٦).

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بصرف مصرف – في سبيل الله – على الجهاد بالدعوة إلى الله قياساً على الجهاد بالسلاح، بعلّة اجتماع الجهاد والدعوة في نصرّة الإسلام، وإعلاء كلمة الله وهم العلماء الأجلاء: محمد رشيد رضا، وصديق حسن خان، وسيد سابق، ويوسف القرضاوي واستدلوا بالآتي:

١- عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم». (١)

وجه الدلالة: نظراً إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح هو إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى مما يكون بالقتال يكون – أيضاً باللسان وذلك – بالدعوة إلى الله ونشر دينه؛ بإعداد الدعاة، ودعمهم، ومساعدتهم على أداء مهمتهم فيكون كلا الأمرين جهاداً. (٢)

٢- عن بشير بن يسار: - زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له - سهل بن أبي حنثة أخبره: أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر، فنفروا فيها، ووجدوا أحدهم قتيلاً، وقالوا للذي وجد فيهم: قد قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، فانطلقوا إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، انطلقنا إلى خيبر، فوجدنا أحدهم قتيلاً، فقال: «الكُبرَ الكُبرَ» (٣) فقال لهم: «تأتون بالبينة على من قتله» قالوا: ما لنا ببينة، قال: «فيحلفون» قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود، فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة». (٤)

(١) سنن النسائي، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد رقم الحديث ٣٠٩٦ (٧ / ٦)، سنن أبي داود، كتاب الجهاد باب كراهية ترك الغزو، رقم الحديث ٢٥٠٤، (١٠/٣)، وصححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي رقم الحديث ٢٤٢٧ (٩١ / ٢).

(٢) مصارف الزكاة التطبيقات المستحدثة، لإبراهيم الصوافي (ص: ٥٥).

(٣) قدموا في الكلام أكبركم. صحيح البخاري تعليق مصطفى البغاه (٩/٩).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب القسامة، رقم الحديث ٦٨٩٨ (٩/٩).

وجه الدلالة: اعتبرت السنة إشاعة الألفة بين المسلمين وتطبيب خواطرهم وحفظ حقوقهم سبيلاً من سبل الله، كما في هذه الواقعة بإخراج دية القتل الأنصاري من مال الزكاة. ^(١) أفلا تكون الدعوة إلى الله سبيلاً من سبل الله من باب أولى.

نوقش استدلالهم بأنه: مخالف لما في صحيح مسلم من حديث « فوداه رسول الله ﷺ من قبله ». ^(٢) أي من عنده، وجمع بين الروايتين بأنه اشتراه من أهل الصدقة بعد أن ملكوها ثم دفعها تبرعاً إلى أهل القتل. هذا ما حكاه النووي عن جمهور الشافعية، ^(٣) وعلى هذا فلا حجة فيه لمن ذهب إلى تعميم مصرف وفي سبيل الله.

٣- مصرف زكاة - في سبيل الله - قد قال به طائفة من العلماء - قد ذكروا في الفرع الثالث في الرأي الأول - وله حظ من النظر في بعض الآيات الكريمة، مثل قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٦٢]

وجه الدلالة: أطلق القرآن الكريم لفظ في سبيل الله على غير الجهاد فقد أطلقه هنا على النفقة. ^(٤)

٤- قال صديق حسن خان: "لا دليل على اختصاص هذا السهم به [أي بالجهاد] بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقاً إلى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة، والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً". ^(٥) ثم قال "ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فإن لهم في مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء، بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور؛ لأنَّ العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين وبهم تحفظ بيضة الإسلام وشريعة سيد الأنام". ^(٦)

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء (١/١٣٢).

(٢) صحيح مسلم كتاب القسامة والمحاربين والقصاص، باب رقم الحديث ١٦٦٩ (٣/١٢٩٢).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٤٨).

(٤) مصارف الزكاة التطبيقات المستجدة لإبراهيم الصوافي (ص: ٥٠).

(٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/٢٠٦).

(٦) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/٢٠٧).

٥- إن ظاهر لفظ في سبيل الله لا يوجب القصر على الغزاة وهذا ما قاله بعض المفسرين،^(١) بل كل سبيل أريد به وجه الله عز وجل وهو بر داخل في سبيل الله،^(٢) أليس الدعوة إلى الله من هذا البر الذي قاله المفسرون؟^(٣)

٦- جاء في كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك في المذهب المالكي^(٤): "وآتته) بأن يشتري منها [الزكاة] سلاح أو خيل ليغازي عليها، والنفقة عليها من بيت المال، ويعطى المجاهد منها ويدخل فيه الجاسوس والمرابط ولو كان غنيا"^(٥).

وجه الدلالة: أن المالكية يجيزون الصرف في مصالح الجهاد كالسلاح والخيل، ولم يقصروا الصرف على أشخاص المجاهدين.^(٦) أفلا يجوز الصرف في مصالح الجهاد بالكلمة، وذاك جهاد باللسان وهذا جهاد باللسان.

أدلة الرأي الثاني القائل: بصرف زكاة [وفي سبيل الله] على الجهاد بالسلاح دون غيره من وجوه البر. وهم الجمهور: من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وهيئة كبار العلماء في السعودية واستدلوا بالآتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠].

(١) محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، في تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن (٣١٩/١٤)، وأبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) في تفسيره مفاتيح الغيب (٨٧/١٦)، ونظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ) في تفسيره غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤٩١/٣)، ومحمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) في تفسيره محاسن التأويل (٤٣٨/٥)، ومحمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤) في تفسيره المنار (٤٣٦/١٠).

(٢) محاسن التأويل (٤٣٨/٥).

(٣) قال محمد رشيد رضا: "في ثنايا تفسير [وفي سبيل الله]: "ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا هذا إعداد الدعاة إلى الإسلام، وإرسالهم إلى بلاد الكفار من قبل جمعيات منظمة تمددهم بالمال الكافي كما يفعله الكفار في نشر دينهم". تفسير المنار (٤٣٦/١٠).

(٤) وبمثل هذا قال الشافعية: كما في الروضة "وأما الغازي، فيعطى النفقة والكسوة مدة الذهاب والرجوع، ومدة المقام في الثغر وإن طال. وهل يعطى جميع المؤنة، أم ما زاد بسبب السقر؟ فيه الوجهان كابن السبيل، ويعطى ما يشتري به الفرس إن كان يقاتل فارساً، وما يشتري به السلاح وآلات القتال، ويصير ذلك ملكاً له. (٣٢٦/٢). وبمثل ذلك قال الحنابلة: كما في مطالب أولي النهى "ولإمام شراء فرس بزكاة رجل ودفعها،

أي: الفرس (إليه) أي: رب الزكاة (ليغزو عليها) لأنه بريء منها بدفعها للإمام". (١٤٧/٢).

(٥) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي (٦٦٣/١).

(٦) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٣٩).

وجه الدلالة: قال ابن جرير الطبري رحمته الله: [وفي سبيل الله] أي وفي النفقة في نصرته دين الله وطريقه وشريعته التي شرعها لعباده بقتال أعدائه، وذلك هو غزو الكفار، وبالذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل^(١).

نوقش استدلالهم بأن: قتال أعداء الله وغزو الكفار، فليس إلا وجهاً واحداً من أوجه النصره لهذا الدين، . . . وقد يأتي وقت يكون فيه الغزو الفكري والنفسي أهم وأبعد خطراً وأعمق أثراً من الغزو المادي العسكري^(٢).

٢- وعن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغني»^(٣).

وجه الدلالة: نفى حل الصدقة للأغنياء، واستثنى الغازي منهم، والاستثناء من النفي إثبات فيقتضي حل الصدقة للغازي الغني^(٤). وخير ما فسر القرآن السنة.

نوقش استدلالهم بأن: الحديث لا دليل فيه على حصر سبيل الله على الغزو فغير صحيح، ذلك أن غاية ما يدل عليه الحديث هو أن المجاهد يعطى من سهم سبيل الله ولو كان غنياً، وسبل الله كثيرة لا تنحصر في الجهاد في سبيل الله^(٥).

٣- قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُوا﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٠]. وقال الله: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة المائدة: الآية ٥٤] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ نِيَّتَيْنِ مَرْصُوصًا﴾ [سورة الصف: الآية ٤]^(٦).

وجه الدلالة: أن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (١٧٧/١٤).

(٢) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٥٧).

(٣) سنن أبي داود كتاب الزكاة، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ١٦٣٥، (١١٩/٢)، المستدرک على الصحيحين، للحاكم، رقم الحديث ١٤٨٠، (٥٦٦/١). قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(٤) بدائع الصنائع (٤٦/٢).

(٥) أبحاث هيئة كبار العلماء، (١٣١/١)، وينظر: مصارف الزكاة، لإبراهيم الصوافي (ص/٥٢).

(٦) المغني (٤٨٢/٦).

نوقش استدلالهم بأن: سبيل الله عام في الكل فلا يختص بصنف دون غيره.^(١)
 وكل سبيل أريد به الله عزّ وجلّ، وهو برّ، داخل في (سبيل الله).^(٢)
 ٤- إن ركن الزكاة هو التملك، وهو منعدم في الصرف إلى جهات الخير التي لا ملكية فيها لأحد، والدليل على ركنية التملك: أن الله تعالى سماها صدقة، وحقيقة الصدقة تملك المال للفقير.^(٣)

نوقش استدلالهم بأن: المصارف التي عبر عنها القرآن بحرف - في - لا يشترط فيها التملك، وبهذا جوّز الفقهاء إعتاق الرقاب وقضاء دين الميت من الزكاة، مع انعدام التملك، ثم إن التملك يتحقق بإعطاء الزكاة لأولي الأمر وليس بلازم أن يضعها المالك في يد الفقير، فإن قبضها الإمام أو نائبه، كان له أن يصرفها في هذه الأمور.^(٤)

٥- قال ابن قدامة المقدسي: "ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى:
 ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ
 اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]. من بناء المساجد والقناطر والسقايات وإصلاح
 الطرقات، والأمور المذكورة ليست من المصارف الثمانية التي حددها القرآن، وإنما
 للحصر والاثبات، تثبت المذكور وتنفي ما عداه.^(٥)

نوقش استدلالهم بأن: اللفظ الوارد في - سبيل الله - يدل على العموم.^(٦)

الفرع السادس: الرأي المختار:

يتبين من مقارنة أدلة المذاهب المتقدمة ومناقشتها اختيار الرأي الأول القائل:
 بصرف مصرف - في سبيل الله - على الجهاد بالدعوة إلى الله قياساً على الجهاد

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق:

تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤١٥ هـ. (٣٧٦/٢).

(٢) محاسن التأويل، للقاسمي (٤٣٨/٥).

(٣) ينظر: فتح القدير، لابن الهمام، (٢٦٧/٢).

(٤) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٥١).

(٥) ينظر: المغني (٤٩٧/٢).

(٦) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٥٢).

بالسلاح، بعلّة اجتماع الجهاد والدعوة في نصرة الإسلام، وإعلاء كلمة الله. للأسباب الآتية:

١- إن قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠] مطلق، والمطلق يجري على إطلاقه. وإلا لكان الذي ينفق ماله على الفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل ونحوها دون خصوص القتال داخلاً في دائرة الكانزين المبشرين بالعذاب في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة: الآية ٣٤].^(١) "لأن المراد بسبيل الله في هذه الآية المعنى الأعم، لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة".^(٢) وفي بدائع الصنائع:^(٣) ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠] عبارة عن جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات" والدعوة هي من طاعة الله وهي أصل الخير ولاشك.

٢- إن الهدف الأصلي من تخصيص سهم المؤلفة في مصارف الزكاة هو نشر الدعوة الإسلامية بإغراءات مالية تجتذب بعض النفوس الضعيفة إليها أفلا يكون دفع الزكاة للدعوة كصرف الزكاة لتشرها.

٣- لا يوجد نص صريح في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ يمنع أن يصرف جزء من سهم ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في المصالح العامة أو يحصر الصرف في الجهاد؛ لأنّ سبيل الله لفظ عام فلا يجوز قصره على بعض أفراده دون سائرهما إلا بدليل ولا دليل على ذلك.

٤- إن الغزو الفكري والنفسي في عصرنا أخطر وأبعد وأعمق أثراً من الغزو المادي العسكري، وهذا ميدان مواجهته هي الدعوة بكل وسائلها المشروعة، فكما أنّ للقتال غزاة في ساحات القتال، فإن للدعوة غزاة في ساحات العقول والقلوب بألسنتهم

(١) ينظر: فقه الزكاة، للقرضاوي (٢٦٨/٣).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٢٦٨/٣).

(٣) للكاساني (٤٥/٢).

وأقلامهم في الدفاع ونصرة هذا الدين، وها هي الملايين في بلاد الكفر دخلت في الإسلام بهذا اللون من الجهاد.^(١)

٥- نظراً إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة، بخلاف الجهاد بالدعوة، فإنه لا يوجد له في ميزانيات غالب الدول مساعدة ولا عون، فمن أين يُؤتي للدعوة إلى الله بالمال.^(٢)

٦- إذا كان بعض العلماء^(٣) اعتبروا الحج من سبيل الله، ونفعه قاصر على صاحبه فإن قياس الأولى هنا جواز اعتبار الدعوة ونفعها عام من سبيل الله، ولكن يجب التدقيق والنظر العميق قبل الصرف حتى نتحقق أن ما نصرفه من هذا السهم هو فعلاً في نصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله، على يد هيئات ومؤسسات إسلامية أمينة، يقوم عليها علماء ربانيون.

(١) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٥٧-٦٥٨).

(٢) مصارف الزكاة التطبيقات المستحدثة، لإبراهيم الصوافي (ص: ٥٥).

(٣) الإمام أحمد والحسن البصري، وإسحاق بن رهويه ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٤/١٦٩)، لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، (٢/٣٧٦).

المطلب الثالث

أثر التعليل في حكم صرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ [المؤلفة قلوبهم، والإعلام المعادي. لغة واصطلاحاً].

القسم الأول: التعريف بالمؤلفة قلوبهم فرداً: هذا مصطلح يتألف من كلمتين هما "المؤلفة" و "قلوبهم" فيكون التعريف به مفرداً، ثم يُعرف لقباً أي من كلمتين.

فمعنى **المؤلفة لغة**: اسم مفعول من الألفة تعني الألفة، والاجتماع، والائتنام،^(١) يقال: ألفت بينهم تأليفاً إذا جمعت بينهم بعد تفرق، أو وصلت بعضه ببعض، ومنه تأليف الكتب.^(٢) وقوله تعالى: ﴿لِيَلْفِ قُرَيْشٌ﴾ [سورة قريش: الآية ١] يقول تعالى: أهلكت أصحاب الفيل لتؤلف قريشاً مكة، ولتؤلف قريش رحلة الشتاء والصيف، أي تجمع بينهما، إذا فرغوا من ذه أخذوا في ذه.^(٣)

والقلوب مفرداً قلب: والقلب هو مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط.^(٤) وقد يعبر به عن العقل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [سورة ق: الآية ٣٧]: أي عقل.^(٥) وقيل: قلب كل شيء: لبه وخالصة.^(٦)

تعريف المؤلفة قلوبهم لقباً - أي مركباً من كلمتين -: هم "قوم من سادات العرب أمر الله تعالى نبيه، ﷺ، في أول الإسلام بتألفهم أي بمقاربتهم وإعطائهم ليرغبوا من وراءهم في الإسلام، فلا تحملهم الحمية مع ضعف نياتهم على أن يكونوا إلباً مع الكفار على المسلمين".^(٧)

(١) المصباح المنير (١٨/١)، المفردات في غريب القرآن (٨١/١).

(٢) تهذيب اللغة، للأزهري (٢٧٢/١٥).

(٣) الصحاح للجوهري (١٣٣٢/٤)، مختار الصحاح (٢٠/١).

(٤) تهذيب اللغة (١٤٣/٩).

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٠٤/١).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٩٦/٤).

(٧) لسان العرب (١١/٩)، والقاموس المحيط (٧٩٣/١).

أما تعريف المؤلفة قلوبهم في اصطلاح الفقهاء: فهذا يختلف باختلاف المذاهب الفقهية:

ف عند الحنفية: إنهم كانوا قوماً من رؤساء العرب كأبي سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، وغيرهم ولهم شوكة، وقوة، وأتباع كثيرة بعضهم أسلم حقيقة، وبعضهم أسلم ظاهراً لا حقيقة، فكان رسول الله ﷺ، يعطيهم من الصدقات تطيباً لقلوب المسلمين منهم وتقريراً لهم على الإسلام.^(١)

وعند المالكية: "كفار يعطون ترغيباً في الإسلام وقيل هم مسلمون ويعطون ليتمكن إيمانهم".^(٢)

وعند الشافعية: هم: "من دخل في الإسلام، ولا يُعطى من الصدقة [الزكاة] مشرك يتألف على الإسلام".^(٣) ويعطون من مال المصالح.^(٤)

وعند الحنابلة: "هم السادة المطاعون في عشائهم، وهم ضربان: كفار ومسلمون، فالكفار من يرجى إسلامهم أو يخاف شرهم، والمسلمون أربعة أضرب".^(٥)

وعند الظاهرية: قال ابن حزم: "هم قوم لهم قوة لا يوثق بنصيحتهم للمسلمين فيتألفون بأن يعطوا من الصدقات، ومن خمس الخمس".^(٦)

التعريف المختار: هم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام، أو تقريراً لهم على الإسلام، أو كف شرهم عن المسلمين، أو نصرهم على عدو لهم، ونحو ذلك.^(٧)

(١) المبسوط (٩/٣)، بدائع الصنائع (٤٥/٢).

(٢) القوانين الفقهية (٧٥/١)، التاج والإكليل (٢٣١/٣)، شرح مختصر (٢١٧/٢)، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٥٠٩/١)، فقه العبادات على المذهب المالكي (٢٩٣/١)، وينظر: البيان والتحصيل (٥٠٨/١٧).

(٣) الأم (٧٧/٢).

(٤) المجموع (١٩٨/٦).

(٥) الأول: منهم من له شرف، يرجى بإعطائه إسلام نظيره. . . الثاني: ضرب نيتهم ضعيفة في الإسلام، فيعطون لتقوى نيتهم فيه، . . الثالث: قوم إذا أعطوا قاتلوا ودفعوا عن المسلمين. . . الرابع: قوم إذا أعطوا جبوا الزكاة، ممن لا يعطيها إلا أن يخاف فكل هؤلاء يجوز الدفع إليهم من الزكاة لأنهم داخلون في اسم المؤلفة. وقد سمي الله تعالى لهم سهماً. ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٢٥/١).

(٦) المحلى بالآثار (٢٧٣/٤ - ٢٧٤).

(٧) الموسوعة الكويتية (١٢/٣٦).

سبب اختيار التعريف:

- شمولية التعريف لكل أنواع التأليف المذكور في المذاهب السابقة.
- تناسبه مع المعنى اللغوي.

القسم الثاني: تعريف الإعلام المعادي: هذا مصطلح يتألف من كلمتين هما:

الإعلام — المعادي — فيكون التعريف به مفرداً، ثم يُعرف لقباً أي من كلمتين.

تعريف الإعلام لغة: مصدر أعلم، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.^(١)

ويقال: أعلمته الخبر: أي عرفته إياه.^(٢) واعتلن الأمر، أي: اشتهر. ويقولون: استعلن

يا رجل، أي: أظهر. والعلان: المعالنة، يعلن كل واحد لصاحبه ما في نفسه.^(٣)

كل هذه المعاني اللغوية تعني اعلان الخبر، واشتهاره، واذاعته، وإظهاره بين

أكثر عدد ممكن من الناس.

تعريف الإعلام اصطلاحاً بأنه: الأسلوب المنظم للدعاية السياسية، أو ترويج

الأفكار في وسط مهياً نفسياً لاستقبال السيول الفكرية التي تقذفها المصادر؛ التي تتحكم

بالرأي العام، وتمسك زمام الأمور بيد من حديد.^(٤)

تعريف المعادي لغة: مصدره عاد، أي تجاوز، وقد عاد طوره: تجاوزه، وتعدى

إلى غيره، ومنه: التعدى في الفعل.^(٥) والتعدى في القول هو الفحش.^(٦) والعادي: الذي

يعدو على الناس ظلماً وعدواناً.^(٧)

ومن التعريف اللغوي فإن المعادي قد يتعدى على غيره بالقول أو بالفعل.

تعريف المعادي اصطلاحاً: هو من اعتدى في قول أو فعل أو حال.^(٨)

(١) تهذيب اللغة (٢/٢٥٤)، مقاييس اللغة (٤/١١٠)، لسان العرب (١٢/٤١٧)

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية (٥/٢٣٤).

(٣) العين، للخليل بن أحمد (٢/١٤١).

(٤) الإعلام الإسلامي، لمحمد غياث مكتبي، بدون ط، وبدون تاريخ، (ص: ١٢).

(٥) مفردات غريب القرآن، للأصفهاني (١/٥٥٤).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٤١٥).

(٧) مقاييس اللغة (٤/٢٤٩).

(٨) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف (١/٢٣٨).

تعريف الإعلام المعادي في نظري: هو الإعلام الساعي لإثارة الكراهية، وأنواع الصراع الحضاري، والثقافي، والديني بين أبناء الأمة العربية والمسلمة، من خلال قلب الحقائق و بث السموم وتشويه صورة الإسلام والمسلمين.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

اختلف الفقهاء في صنف المؤلفة قلوبهم: فالمعتمد عند الجمهور أن سهم المؤلفة قلوبهم باق لم يسقط، وقال الحنفية بل سقط سهمهم.^(١) وبهذا اختلفوا في مسألة صرف الزكاة للإعلام المعادي قياساً على المؤلفة قلوبهم إلى قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم صرف الزكاة للإعلام المعادي قياساً على المؤلفة قلوبهم: اختلفوا إلى قولين:

الرأي الأول القائل: بصرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام قياساً على المؤلفة قلوبهم بعلّة تأليف قلوبهم ودفع ضررهم عن المسلمين، وهم الجمهور من المالكية في الصحيح،^(٢) والشافعية في الراجح من المذهب،^(٣) والحنابلة في الصحيح،^(٤) والظاهرية،^(٥) والشوكاني.^(٦)

الرأي الثاني القائل: بعدم صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم عموماً، بعلّة أن هذا السهم قد انتسخ وذهب، وهم أبو حنيفة وأصحابه،^(٧) والمالكية في المشهور،^(٨) والشافعية في قول،^(٩) والحنابلة في رواية.^(١٠)

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣١٩/٢٣).

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة (٣٢٦/١)، الذخيرة (١٤٦/٣).

(٣) المجموع (١٩٨/٦ - ١٩٩). قال الرافعي: ولكن الموافق لظاهر الآية ثم لسياق الشافعي والأصحاب إثبات سهم المؤلفة وأنه يستحقه الصنفان الأولان وأنه يجوز صرفه إلى الآخرين أيضاً وبه أفتى الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية هذا آخر كلام الرافعي وهذا الذي صححه. ينظر: المجموع (١٩٩ / ٦)، وينظر: روضة الطالبين (٣١٤/٢).

(٤) المغني (٤٩٧/٢)،

(٥) المحلى (٢٦٨/٤).

(٦) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني، دار بن حزم، ط: ١، (ص: ٢٥٢).

(٧) بدائع الصنائع (٤٥/٢).

(٨) التلخيص في الفقه المالكي (٦٧/١)، الكافي في فقه أهل المدينة (٣٢٥/١ - ٣٢٧)، البيان والتحصيل (٣٥٩/٢).

(٩) المجموع (١٩٨/٦ - ٢١٦).

(١٠) المغني (٤٧٥/٦).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في علة تأليف القلوب، هل ما تزال قائمة أم لا؟ فالذين نظروا لبقائها وهم الجمهور أصحاب الرأي الأول: قالوا: بصرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام قياساً على المؤلفات لقلوبهم لعدة بقاء التأليف، والذين نظروا لزوال هذه العلة، وهم أصحاب الرأي الثاني: قالوا: بعدم صرف الزكاة للمؤلفات لقلوبهم؛ بعلّة أن هذا السهم قد انتسخ وذهب، والعلة تدور مع هذا السهم بمرعاه المقاصد، وبحسب مصلحة الأمة وما هي عليه من القوة والضعف.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بصرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام قياساً على المؤلفات لقلوبهم بعلّة تأليف قلوبهم ودفع ضررهم عن المسلمين. وهم الجمهور من المالكية في الصحيح، الشافعية في قول، والحنابلة في الصحيح، والظاهرية، والشوكاني.

١- إن الله تعالى سمي المؤلف في الأصناف الذين سمي الصدقة لهم، ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠].

وجه الدلالة: أن هذه الآية من سورة براءة من آخر ما نزل من القرآن الكريم، على رسول الله ﷺ. (١) ولم ينزل وحي بنسخها حتى مات رسول الله ﷺ، وهي صريحة في صرف الزكاة للمؤلفات لقلوبهم فكيف يكون النسخ لجزء من آية محكمة؟!

٢- ما ورد في الحديث الذي رواه زياد بن الحرث الصدائي قال: أتيت النبي ﷺ، فبايعته، قال: فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك». (٢)

(١) المغني (٦/٤٧٥).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة، وحد الغني، رقم الحديث ١٦٣٠، (٢/١١٧)، شرح معاني الآثار، للطحاوي، كتاب الزكاة، باب ذي المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة أم لا؟ رقم الحديث ٣٠١١ (٢/١٧)، قال ابن عبد البر: انفرد بهذا الحديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وقد ضعفه بعضهم وأما أهل المغرب مصر وإفريقية فيثنون عليه بالدين والعقل والفضل وقد روى عنه جماعة من الأئمة منهم الثوري وغيره. ينظر: الاستذكار (٣/٢٠٧). وفي رواية الثوري عنه توثيقاً له.

وجه الدلالة بأن: "كل من وقع عليه اسم صنف من تلك الأصناف، فهو من أهل الصدقة الذين جعلها الله عز وجل لهم في كتابه، ورسوله في سنته".^(١)

٣- أعطى النبي ﷺ، عباس بن مرداس أباعر فسخطها فعاتب فيها رسول الله ﷺ، فذكر أبياته،^(٢) فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا فاقطعوا عني لسأته فزادوه حتى رضي فكان ذلك قطع لسأته.^(٣)

وجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ، أعطاه من الإبل يتألفه، ويتقي لسأته وشره، وإذا كان هذا في حق رجل واحد فكيف يكون الأمر في حق الإعلام المسموم الذي يبيث السموم والهدم والتشكيك والفتنة في عالما العربي والإسلامي صباح مساء.

نوقش استدلالهم بأن: الحديث فيه إرسال.

٤- عن ابن شهاب، قال: «غزا رسول الله ﷺ، غزوة الفتح، فتح مكة، ثم خرج رسول الله ﷺ، بمن معه من المسلمين، فاقتتلوا بحنين، فنصر الله دينه والمسلمين وأعطى رسول الله ﷺ، يومئذ صفوان بن أمية مائة من النعم ثم مائة ثم مائة» قال ابن شهاب: حدثني سعيد بن المسيب، أن صفوان قال: «والله لقد أعطاني رسول الله ﷺ، ما أعطاني، وأنه لأبغض الناس إلي، فما برح يعطيني حتى أنه لأحب الناس إلي». ^(٤) ولحديث «إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم». ^(٥)

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٧/٢).

(٢) كانت نهابا تلافيتها. بكري على المهر في الأجرع وإيقاظي القوم أن يرفدوا. إذا هجع الناس لم أهجع فأصبح نهبي ونهب العبيد. بين عيينة والأقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء. فلم أعط شيئا ولم امنع إلا أفائل أعطيتها. عديد قوائمها الأربع وما كان حصن ولا حابس. يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي المجمع وما كنت دون امرئ منهما. وَمَنْ تَصْنَعُ اليَوْمَ لَا يُرْفَع ينظر: الحاوي الكبير (١٤ / ٧٥).

(٣) دلائل النبوة، للبيهقي محققا، جماع أبواب فتح مكة حرسها الله تعالى، باب رجوع النبي ﷺ إلى الجعرانة وقسم الغنيمة وإعطاء المؤلف، وما قالت الأنصار في ذلك. (١٨٣/٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا، رقم الحديث ٢٣١٣ (١٨٠٦/٤).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم الحديث ١٠٦٤، (٧٤١/٢).

وجه الدلالة: قال الشوكاني رحمته الله: إن التأليف شريعة ثابتة، جاء بها القرآن، وجعل المؤلف أحد المصارف الثمانية، وجاءت بها السنة المتواترة. ^(١) وقال محمد بن رشد الجد رحمته الله: في هذا بيان موضع العطاء، والإحسان من النفس، وما له فيه من التأثير، ولعلم الله عز وجل بذلك جعل للمؤلفة قلوبهم سهماً من الصدقة. ^(٢)

نوقش استدلالهم بأن: رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من خمس الخمس، وكان ملكاً له خالصاً يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده. ^(٣)

جواب مناقشتهم بأن: "هذه العطايا إنما كانت يوم حنين، ولا تعلق لها بالصدقات، ولا أدري لأي سبب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، هذه القصة في تفسير هذه الآية، — آية مصارف الزكاة — ولعل المراد بيان أنه لا يمتنع في الجملة صرف الأموال إلى المؤلف. أي أموال الصدقة". ^(٤) فيكون تصرف النبي صلى الله عليه وسلم، بدفع الأموال إلى هؤلاء تفسيراً لمعنى ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠].

٥- عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإني أعطي رجلاً حديثي عهد بكفر، أتألفهم، أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعون إلى رحالكم برسول الله؟ فو الله لما تتقلبون به خير مما ينقلبون به». ^(٥)

وجه الدلالة: دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم، الغنائم لمن أسلم بعد الفتح لعله على الإسلام، وصرفها عن الأنصار لنفي ذات العلة عنهم. ^(٦)

نوقش استدلالهم بأن: هذا العطاء ظاهر أنه من المال العام: الفيء، والغنيمة.

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم عموماً، بعلّة أن هذا السهم قد انتسخ وذهب، وهم أبو حنيفة وأصحابه، والمالكية في المشهور، والشافعية في الصحيح، والحنابلة في رواية. واستدلوا بالآتي:

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (٢٥٢/١).

(٢) البيان والتحصيل (١٧ / ١٥٦).

(٣) المجموع شرح المذهب (١٩٨/٦).

(٤) التفسير الكبير للرازي (٨٦/١٦).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم الحديث ١٠٥٩، (٧٢٣/٢).

(٦) البيان والتحصيل (٤٦٨/١٧).

١- إن سهم المؤلفه قلوبهم "انتسخ، وذهب ولم يعطوا شيئاً بعد النبي ﷺ، ولا يعطى الآن لمثل حالهم".^(١)

ونوقش استدلالهم من أربعة أوجه:

الأول: إن النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ، لأنَّ النسخ إنما يكون بنص، ولا يكون النص بعد موت النبي ﷺ، وانقراض زمن الوحي.^(٢)

الثاني: لا يجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله إلا بنسخ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال.^(٣) وقال ابن حزم عن دعوى النسخ: "وهذا باطل، بل هم اليوم أكثر ما كانوا".^(٤)

الثالث: إن القرآن لا ينسخ إلا بقرآن، وليس في القرآن نسخ كذلك ولا في السنة، فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكم، أو بقول صحابي أو غيره.^(٥)

الرابع: إنهم لا يرون قول الصحابي حجة يترك لها قياس، فكيف يتركون به الكتاب والسنة؟!^(٦)

٢- إجماع الصحابة ﷺ، على منع المؤلفه قلوبهم، فإنَّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ما أعطيا المؤلفه قلوبهم شيئاً من الصدقات ولم ينكر عليهما أحد من الصحابة ﷺ.^(٧)

نوقش استدلالهم من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: كيف يكون إجماعاً، والخلاف حاصل بين المذاهب الفقهية، بل في المذهب الحنفي القائل بالإجماع في نسخ حكم المؤلفه قلوبهم.

الوجه الثاني: جاء في كتاب العناية شرح الهداية عند الحنفية: "قمنهم من ارتكب جواز نسخ ما ثبت بالكتاب بالإجماع بناء على أن الإجماع حجة قطعية كالكتاب، وليس بصحيح من المذهب".^(١)

(١) بدائع الصنائع (٤٥/٢).

(٢) لابن قدامة المقدسي (٤٩٧/٢).

(٣) المغني (٤٩٧/٢)، وينظر: التفسير الكبير، للرازي (٨٦/١٦).

(٤) المحلى (٢٦٨/٤).

(٥) لابن قدامة المقدسي (٤٩٧/٢)، وينظر: العناية شرح الهداية (٢٦٠/٢)، التفسير الكبير، للرازي (٨٦/١٦).

(٦) المغني (٤٩٧/٢).

(٧) بدائع الصنائع (٤٥/٢).

الوجه الثالث: إن سقوط المؤلفة من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علته المفردة. .. وهي الاعزاز للإسلام، وليس انتهاء الحكم لانتهاء علته نسخاً.^(٢)

جواب مناقشتهم: إن النسخ ليس الاجماع وحده، وإنما هو دليل الاجماع بناء على أنه لا اجماع إلا عن مستند وقالوا: أن الآية التي تلاها عمر رضي الله عنه حينما جاءه المؤلفة قلوبهم هي النسخة وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [سورة الكهف: الآية ٢٩].^(٣)

ويمكن الجواب على هذا التوجيه بأنه: لم يثبت نزول آية الكهف بعد آية التوبة، ومن شروط النسخ أن يكون النسخ متأخراً عن المنسوخ، وآية سورة الكهف مكية وآية الصدقات في سورة التوبة مدنية ومن آخر ما نزل.^(٤)

٣- واستدلوا كذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ: «.. فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم».^(٥)

وجه الدلالة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يذكر غير فقراء المسلمين، وهذا دليل على سقوط المؤلفة قلوبهم.^(٦)

نوقش استدلالهم بأنه: ليس في الحديث ما يدل على الحصر والقصر، وإعطاء الفقراء دون الأغنياء ليس على إطلاقه فالعاملون على الصدقات يأخذون منها وإن كانوا أغنياء، وكذلك المجاهدون في سبيل الله، وهكذا المؤلفة قلوبهم.^(٧)

٤- إن الله تعالى قد أغنى الإسلام وأهله عن أن يتألف عليه اليوم أحد.^(٨) وهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علته الغائبة التي كان لأجلها الدفع فإن الدفع كان للإعزاز وقد أعز الله الإسلام وأغنى عنهم.^(٩)

(١) لمحمد بن محمود البابر تي (ت ٧٨٦هـ). (٢/٢٦٠).

(٢) ينظر: تيسير التحرير، لأمير باد شاه الحنفي (٣/٢٠٩).

(٣) ينظر: روح المعاني، للألوسي (٥/٣١٢).

(٤) روح المعاني، للألوسي (٥/٣١٢).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٣٩٥، (٢/١٠٤).

(٦) نصب الراية، للزيلعي (٢/٣٩٤).

(٧) ينظر: الأم، للشافعي (٢/٧٧)، الاستنكار، لابن عبد البر (٣/٢١١).

(٨) الكافي في فقه أهل المدينة (١/٣٢٥)، المغني (٢/٤٩٧).

(٩) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/٢٥٨).

نوقش استدلالهم بأن: هذا الحكم كان منوطاً بزمن ظهور الإسلام وقوته، والفتوى يتغير تنزلها زماناً ومكاناً وحالاً.^(١)

٥- واستدلوا بما رواه عبيدة السلماني: قال: جاء عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالا: يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة، فإن رأيت أن تقطعناها لعلنا نزرعها ونحرثها، فذكر الحديث في الإقطاع، وإشهاد عمر رضي الله عنه، ومحوه إياه قال: فقال عمر رضي الله عنه: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل، وإن الله قد أعز الإسلام فاذهباً، فأجهدا جهدكما لا أرعى الله عليكما إن رعيتما"^(٢)

جواب هذا الأثر: إن آثار الصحابة رضي الله عنهم، إنما تكون حجة إذا كانت إجماعاً، ولم يثبت الاجماع على ذلك - كما سبق - وحتى عند القائلين بحجية قول الصحابي^(٣) فإنه لن يعارض به نص قرآني صريح مطلقاً، ولا ينسخ به أبداً.

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد النظر في أدلة الآراء والمناقشات فإن الرأي الأول القائل: بصرف الزكاة للإعلام المعادي للإسلام قياساً على المؤلفة قلوبهم بعلّة تأليف قلوبهم ودفع ضررهم عن المسلمين، والذي قال به الجمهور من المالكية في الصحيح، والشافعية في الراجح، والحنابلة في الصحيح، والظاهرية، والشوكاني. هو المختار وذلك للأسباب الآتية:

- ١- قوة الأدلة من الكتاب والسنة والقياس الصحيح.
- ٢- إذا عُد من الأصناف الثمانية صنف في بعض الزمان، سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة، فإذا وجد عاد حكمه، وهذا هو دوران الحكم مع علته وجوداً وعدماً.^(٤) وأما ترك عمر رضي الله عنه، وعثمان رضي الله عنه، إعطاء المؤلفة قلوبهم، كان متعلقاً بعلّة ضعف الإسلام، فلما قوي الإسلام تركوا ذلك السهم لعدم الحاجة إليه، لا لسقوطه.

(١) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (٣/٣٨).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب قسم الصدقات، باب سقوط سهم المؤلفة قلوبهم وترك إعطائهم عند ظهور

الإسلام، والاستغناء عن التألف عليه، رقم الحديث ١٣١٨٩ (٧/٣٢).

(٣) قول للشافعي في القديم ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٣/١٩٢).

(٤) ينظر: المغني (٢/٤٩٧).

٣- إن "الحكم متى ثبت معقولاً بمعنى خاص ينتهي بذهاب ذلك المعنى".^(١) وهذا ما هو حاصل في سهم المؤلفة قلوبهم، وينظروا للإعلام المسموم ماذا يصنع من غزو فكري، وعقائدي، وأسري، ومجتمعي، في حرب الدين والأمة وما الاستهزاء في الرسوم المسيئة لنبينا ﷺ، عنى ببعيد.

٤- إن النبي ﷺ، أعطي المؤلفة قلوبهم أموالاً كثيرة، في أخبار مشهورة،^(٢) ولم يزل كذلك حتى مات.^(٣) لعل تأليفهم رغم اعتزاز الإسلام بفتح مكة، فقد أعطاهم بعد غزوة حنين. "فلو كان العطاء للحاجة مقدماً على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي ﷺ، هؤلاء الأغنياء السادة المطاعين في عشائرتهم ويدع عطاء من عنده من المهاجرين والأنصار الذين هم أحوج منهم وأفضل".^(٤)

٥- قال الفخر الرازي: "والحكم المرتب على الوصف المشتق المناسب يقتضي كونه معللاً بما منه الاشتقاق ولا شك"^(٥). أي أن الحكم تعلق بعلة المناسبة، التي هي تأليف القلوب فمتى وجدت العلة وجد حكمها. "فيكون مأخذ الاشتقاق علة الحكم".^(٦)

٦- إن العلة التي كان يعطي النبي ﷺ، المؤلفة قلوبهم موجودة في هذا الصنف من رجال الإعلام المسموم، وهي تأليف قلوبهم وكف شرهم على الإسلام والمسلمين.

٧- إن تأليف رجال الإعلام المعادي من قبل المسلمين بمال الزكاة، فيه جبر خواطرهم، ودفع أذي المؤسسات التنصيرية والصليبية والماسونية عنهم، لما تعلمه تلك المؤسسات من تأليف الإعلام المعادي ضد الإسلام والمسلمين.

٨- إن تأليف أعداء الإسلام عموماً والإعلام المعادي خصوصاً لا يحتاج لوجود خلافة إسلامية راشدة حامية، بل هو عمل يجب على المسلمين أفراداً وجماعات ومؤسسات أن يبذلوا بقدر الإمكان لسد هذه الثغرة والقيام بتأليف القلوب بشتى الوسائل.

(١) بدائع الصنائع (٤٥/٢).

(٢) كما ثبت في صحيح البخاري أحاديث بهذه الأرقام [٨٨١، ٢٩٧١، ٧٠٩٧]

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة (٤٩٧/٢).

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥٧٩/٢٨ - ٥٨٠).

(٥) المحصول، للرازي (٣٦٥/٤).

(٦) كشف الأسرار (١٤٣/٤).

وكما قال ابن حزم عن المؤلفة قلوبهم في عصره: "بل هم اليوم أكثر ما كانوا"^(١) بل إن وسائل الإعلام المعادي أشد وأكثر الحاحاً في عصرنا الحاضر للتأليف من أي وقت مضى، ولا سيما أمام هجمات العداة الشرسة.

وهذا نص ما قاله الشوكاني رحمته الله: "فإن المؤلفة مصرف من مصارف الزكاة، ونوع من الأنواع التي جعلها الله لهم، فكما يجوز لرب المال أن يضعها في مصرف من المصارف غير المؤلفة يجوز له أيضاً أن يضعها في المؤلفة وهذا ظاهر واضح".^(٢)

(١) المحلى (٤/٢٦٨).

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١/٢٥٢).

المطلب الرابع

أثر التعليل في حكم إعطاء الزكاة للمشردين

وفيه فروع ستة:

الفرع الأول: تعريف المشردين لغة واصطلاحاً.

المشرد لغة: مأخوذ من شرد وهو بمعنى طرد^(١) وتقول: للجمل أشردته، وأطردته؛ إذا جعلته شريداً طريداً لا يؤوى. وأصل التشريد التطريد. والشريد هو دل على تنفير وإبعاد.^(٢) إذا فإن المشرد هو الطريد المبعد الذي ليس له مكان يؤوي إليه. المشرد اصطلاحاً: ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.^(٣)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع: وقد وقع الخلاف بين الفقهاء في مسألة إعطاء المشرد الذي لا يجد المأوى، هل يُعطى من سهم الفقراء^(٤)، لعله طوال بقائهم وعدم قضاء حاجتهم، أم يكون لهم سهم ابن السبيل^(٥)، لعله رجاء عودتهم لديارهم، أم يعطون لاجتماع العلتين كونهم فقراء وأبناء سبيل إلى ثلاث آراء.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم إعطاء المشردين من أموال الزكاة تنقسم إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: القائلون يعطى المشردون من الزكاة من سهم الفقراء، لطول مقامهم واستيطانهم وهذا عند الحنفية،^(٦) الشافعية،^(٧) والعلامة عمر الأشقر.^(٨)

(١) ينظر: لسان العرب (٢٣٧/٣)، الصحاح (٤٩٤/٢)،

(٢) لابن فارس (٢٦٩/٣).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٢٦ / ٢٥).

(٤) الفقير هو من لا يجد شيئاً البتة، أو يجد شيئاً يسيراً من الكفاية دون نصفها، من كسب أو غيره، مما لا يقع موقعا من كفايته. ينظر: كشاف القناع (٢٨٤/٢).

(٥) والسبيل: الطريق وسمي المسافر ابناً له؛ لملازمته له، ينظر: كشاف القناع (٢٨٤/٢). وقيل للمسافر ابن السبيل لتلبسه به قالوا: والمراد بابن السبيل في الآية من انقطع عن ماله. ينظر: المصباح المنير (٢٦٥/١).

(٦) البحر الرائق (٢٦٠/٢)، "وابن السبيل إذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير". ينظر: رد المحتار (٣٤٣/٢).

(٧) المجموع (٢١٥/٦).

(٨) ينظر: مصرف ابن السبيل وتطبيقاته المعاصرة، لعمر الأشقر ضمن أبحاث الندوة التاسعة لقضايا الزكاة

المعاصرة (ص: ٣٩٩).

الرأي الثاني: القائلون يعطى المشردون من سهم ابن السبيل بقدر ما يوصلهم لبلدهم، وإن طال بقائهم. وهو وجه عند الحنفية،^(١) الشافعية،^(٢) الحنابلة،^(٣) ومن المعاصرين العلامة يوسف القرضاوي.^(٤)

الرأي الثالث: القائلون يعطى المشردون من سهم ابن السبيل ومن سهم الفقراء أيضاً وممن قال بهذا الحنابلة،^(٥) العلامة يوسف القرضاوي.^(٦)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:^(٧)

اختلافهم في علة إعطاء الزكاة للمشردين، فمن نظر إلى طول مقامهم، وبقاء حاجتهم في البلاد التي هاجروا إليها، جعل لهم حكم الفقراء، وأعطاهم من سهمهم. وهم أصحاب الرأي الأول. ومن اعتبر رجاء عودتهم لبلادهم، جعل لهم حكم أبناء السبيل وأعطاهم من سهمهم. وهم أصحاب الرأي الثاني. ومن اعتبر علة إعطائهم هو اجتماع الأمرين مع ابن السبيل باعتبار بنوتهم للطريق، والفقر باعتبار ضمان كفايتهم، وهم أصحاب الرأي الثالث.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول: القائلون يعطى المشردون من الزكاة من سهم الفقراء، لطول مقامهم واستيظانهم وهذا عند الحنفية، الشافعية، والعلامة عمر الأشقر. واستدلوا بما يلي:

(١) البحر الرائق (٢/٢٦٠).

(٢) المجموع (٦/٢١٥ - ٢١٦).

(٣) المغني (٦/٤٨٥).

(٤) فقه الزكاة (ص: ٦٨٣).

(٥) الشرح الكبير على متن المقنع (٢/٧٠٢) وينظر: دقائق أولي النهى (١/٤٦٢)، كشف القناع عن متن الإقناع (٤/٢٩١)، كشف المخدرات، والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلبي الخلوتي الحنبلي (ت: ١١٩٢هـ) تحقيق: قابله بأصله وثلاثة أصول أخرى: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - لبنان/بيروت، ط: ١، ٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. (١/٢٦٨)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، للرحيبياني (٢/١٥٣)، الأسئلة والأجوبة الفقهية (٢/١١٢).

(٦) فقه الزكاة (ص: ٦٨٤).

(٧) ينظر: مصرف ابن السبيل وتطبيقاته المعاصرة، لعمر الأشقر (ص: ٤٠٠) ضمن أبحاث الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة. وينظر: نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة (ص: ٤٥٧).

١- ينبغي أن يكون الفقراء هم أولى الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة، حتى أن رسول الله ﷺ، لم يذكر في حديث معاذ ﷺ، غيرهم فقال: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»^(١).

وجه الدلالة: ذكر هذا المصرف دون غيره لما له من أهمية خاصة.^(٢)

٢- إن المشردين صنف من أبناء السبيل؛ ما داموا يريدون العودة إلى بلادهم عن قريب أما وقد أقاموا في غير بلد، وليس لهم ما يسد حاجتهم فيصدق عليهم وصف الفقر دون غيره من الأوصاف التي يستحق بموجبه الزكاة.^(٣) وضابط ابن السبيل من الفقير عند الشافعية هي مدة الإقامة وهذا ما قاله النووي: "وأما نفقته في إقامته في المقصد فإن كانت إقامته دون أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أعطي لها؛ لأنه في حكم المسافر، وله القصر، والفطر، وسائر الرخص، وإن كانت أربعة أيام فأكثر غير يومي الدخول والخروج لم يعط لها؛ لأنه خرج عن كونه مسافراً ابن سبيل وانقطعت رخص السفر."^(٤)

وضابط الفقير من ابن السبيل عند الحنفية هو المال:^(٥) "وابن السبيل إذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير". فهذا نص في اعتبار ابن السبيل البعيد عن وطنه وماله في منزلة الفقير.

أدلة الرأي الثاني: القائلون يعطى المشردون من سهم ابن السبيل بقدر ما يوصلهم لبلد، وهو وجه عند الحنفية، الشافعية، الحنابلة، ومن المعاصرين العلامة يوسف القرضاوي.

١- إن المشردين يدخلون في تفسير ابن السبيل بمعنى السؤال، وهو وجه عند الحنابلة.^(٦)

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، رقم الحديث ١٤٩٦، (٢/١٢٨).

(٢) فقه الزكاة (ص: ٦٩٣).

(٣) ينظر: مصرف ابن السبيل وتطبيقاته المعاصرة، لعمر الأشقر ضمن أبحاث الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة (ص: ٣٩٩).

(٤) المجموع (٦/٢١٥).

(٥) البحر الرائق (٢/٢٦٠).

(٦) الإنصاف (٣/٢٣٧).

ويناقد: بأن جمهور الفقهاء^(١) يفسرون ابن السبيل بالمسافر، ويدخل فيه منشيء السفر، كما هو مذهب الشافعية،^(٢) أو الغني في بلده الذي لا يستطيع الوصول لماله، كما هو قول متأخري الحنفية،^(٣) فأما المقيم المحتاج فهو فقير لا ابن سبيل.^(٤)

٢- إن المشردين أخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق، ولهم أموالاً وملكاً في أوطانهم، ولكن لا سبيل لهم إليها، فهم أغنياء ملكاً، فقراء يداً، وكل من كان هذا شأنه فهو ابن سبيل.^(٥)

٣- كل من يكون مسافراً يسمى ابن السبيل.^(٦)

٤- إن اللفظ اللغوي للمشردين يتسع لكل من ليس له مأوى.

أدلة الرأي الثالث: القائلون يعطى المشردون من سهم ابن السبيل ومن سهم الفقراء أيضاً وممن قال بهذا الحنابلة، والعلامة يوسف القرضاوي.

١- من جمع من أهل الزكاة سببان كفقير وابن سبيل أخذ بالسببين؛ فيعطى بفقره وبما يوصله لبلده، ولا يعطى بأحد السببين؛ لاختلاف أحكامهما في الإستقرار وعدمه.^(٧)

٢- إن أبناء السبيل كالمشردين واللاجئين اليوم ذكرهم القرآن الكريم بوصف خاص غير وصف الفقراء والمساكين، فيعطون من الزكاة بوصفهم أبناء سبيل، وبوصفهم فقراء أيضاً، فيعطون بالوصف الأول ما يخرجهم عن بنوة الطريق بأن يهياً لهم المسكن اللائق بحالهم، ويعطون بالوصف الثاني ما يضمن لهم تمام كفايتهم ويكفل لهم معيشة حسنة.^(٨) حتى عودتهم إلى بلادهم.

(١) المبسوط (١٠/٣)، رد المحتار (٣٤٣/٢)، بداية المجتهد (٣٩/٢)، جامع الأمهات، لابن الحاجب الكردي المالكي (١٦٥/١)، حاشية الصاوي (٤٩٠/٣)، الكافي في مذهب الإمام أحمد (٤٢٧/١)، المغني (٤٨٤/٦)، عمدة الفقه (٣٩/١)، العدة شرح العمدة (١٥٦/١).

(٢) الحاوي الكبير (٥١٣/٨)، روضة الطالبين (٣٢١/٢)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١٦٠/٧).

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢٩٨/١)، البناء شرح الهداية (٤٥٧/٣)، البحر الرائق (٢/٢٦٠).

(٤) ينظر: مصرف ابن السبيل وتطبيقاته المعاصرة، لعمر الأشقر (ص: ٣٩٩).

(٥) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٦٨٣).

(٦) البحر الرائق (٢/٢٦٠).

(٧) ينظر: مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى، للرحباني (١٥٣/٢)، (٣٦٣/٤).

(٨) فقه الزكاة (ص: ٦٨٤).

نوقش استدلالهم بأنه: إذا اجتمع في شخص واحد أسماء مختلفة بأن كان مكاتباً وابن سبيل ومسكيناً وغارماً لا يستحق إلا سهماً واحداً.^(١)

٣- للإمام أن يُفضل شخص فيعطيه أكثر مما أعطى غيره لتعدد العلل فيه، الموجبة لاستحقاق الزكاة، وذلك نحو أن يكون هذا الشخص فقيراً مجاهداً عاملاً غارماً فإنه يعطى أكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه فيه.^(٢)

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد النظر والتأمل في أدلة الآراء الثلاثة تبين رجحان الرأي الأول الذي يقول: يعطى المشردون من الزكاة من سهم الفقراء، لطول مقامهم واستيطانهم وهذا عند الحنفية، والشافعية، والعلامة عمر الأشقر رحمته الله. وذلك لظهور تعليلهم، في كون المشرد المقيم قد خرج بوصفه عن ابن السبيل إلى الفقير، فحصل التمييز بين وصف الفقير وابن السبيل.

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/ ٣٤٠).

(٢) فقه الزكاة (ص: ٦٩٣).

المبحث الثالث

أثر التعليل في مسائل متفرقة من الزكاة

وفيه مطالب

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم استثمار أموال الزكاة من الإمام أو نائبه للفقراء.

المطلب الثاني: أثر التعليل في دفع القيمة النقدية في زكاة الفطر.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم استثمار أموال الزكاة من الإمام أو نائبه للفقراء

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحاً:

تعريف الاستثمار لغة: طلب الثمر، فيقال: أثمر الشجر إذا خرج ثمره وثمر الشيء إذا تولد منه شيء آخر، وبزيادة الألف والسين والتاء التي تفيد الطلب. تعني كلمة — استثمار — طلب الحصول على الثمرة. فاستثمار المال: هو طلب الحصول على الربح.^(١)

تعريف الاستثمار اصطلاحاً: لم يرد لفظ الاستثمار عند متقدمي الفقهاء، وقد استعملوا لفظ التثمين.^(٢) وقد عرفه الدكتور محمد عثمان شبير بأن استثمار أموال الزكاة: "بأنه العمل على تنمية أموال الزكاة لأي أجل، وبأية طريقة من طرق التنمية المشروعة لتحقيق منافع للمستحقين."^(٣)

سبب اختيار التعريف:

- عبر عن الاستثمار بالتنمية ولم يعبر عنه بالتوظيف، وهذا فيه انسجام مع المعنى اللغوي لكلمة ثَمَّرَ، التي تعني نَمَى.
- لم يقتصر في الاستثمار على الأموال النقدية؛ لأنَّ أموال الزكاة متنوعة مختلفة: كالزروع، والحيوانات، والمعادن.. فكان إطلاق أموال الزكاة أنسب لذلك.
- لم يحدد الاستثمار بأجل؛ لاحتياج أصحاب الزكاة أموالهم في أي وقت.
- ذكر الطرق المشروعة تجنباً للطرق الغير مشروعة كالرباء وغيره.

(١) ينظر: أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، لمحمد بن عبدالرحمن الحفظاوي، بدون طبعة، وبدون تاريخ (ص: ١٢٢) نوازل الزكاة (ص: ٤٦٩).

(٢) المنقلى شرح موطأ مالك (١٥٠/٥)، شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٧٦/١) (٢٣٠/١٠)، كشف المشكل من حديث الصحيحين رقم الحديث ١٤٤٩ (١٤٢/٣)، الهداية في شرح بداية المبتدى (٤١٦/٢)، البناءة شرح الهداية (٣٢٠/٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٤/٤)، الحاوي الكبير (٣٦٢/٥)،

(٣) استثمار أموال الزكاة، لمحمد شبير (٥٠٥/٢) من أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة.

تعريف الإمام ومن يُنبيه: هو السلطة العليا في الدولة الإسلامية، ممثلة بولي الأمر ومن يمثله من الوزارات، والدوائر الحكومية، والجمعيات، والهيئات المُكلَّفة رسمياً بقبض أموال الزكاة وتفريقها على المستحقين بما يتفق مع الأحكام الشرعية، أما الجهات غير المُخولة من جهة الاختصاص في جمع وتفريق أموال الزكاة، فإنه لا تعدو أن تكون وكيلاً عن المزكي، وتسري عليها أحكام وكيل مالك المال في استثمار أموال الزكاة.^(١)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- اتفق الفقهاء على مشروعية جمع الإمام أو من يُنبيه لأموال الزكاة، فتبرأ ذمة المزكي بدفع زكاته إلى الإمام ليضعها في مصارفها الشرعية.^(٢)
- ونص الفقهاء على جواز استثمار أموال للزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها؛ لأن الزكاة إذا وصلت أيديهم أصبحت مملوكة ملكاً تاماً لهم وبالتالي يجوز لهم التصرف فيها كتصرف الملاك في أملاكهم، فلم إنشاء المشروعات الاستثمارية، وشراء أدوات الحرفة وغير ذلك.^(٣)
- وإنما وقع الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم استثمار الإمام أو نائبه لتلك الأموال الزكوية بعد جمعها من مالكيها،^(٤) وذلك على قولين:

(١) استثمار أموال الزكاة، للفوزان (ص: ١١١)، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، لعبدالله الغفيلي (ص: ٤٧٧).

(٢) بدائع الصنائع (٣٥/٢)، الاستنكار (٢١٧/٣)، المدونة (٣٣٥/١ - ٣٩٢)، الذخيرة (١٧٠/٣)، مواهب الجليل (٣٢٩/٢)، الحاوي الكبير (١٨٦/٣)، المجموع (١٦٤/٦)، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (١١٤٧/٣)، الكافي في فقه الأمام أحمد (٤٢٠/١)، المغني (٤٧٨/٢).

(٣) كشف القناع (٢٨٢/٢)، ونصه في كشف القناع: من أخذ بسبب يستقر الأخذ به وهو الفقر، والمسكنة والعمالة والتالف صرفه فيما شاء، كسائر أمواله، لأن الله تعالى أضاف إليهم الزكاة بلام الملك. ومغني المحتاج (١٧٣/٤)، ونصه في مغني المحتاج: أضاف الأصناف الأربعة الأولى بلام الملك والأربعة الأخيرة ففي الظرفية للأشعار بإطلاق الملك في الأربعة الأولى، وتقبيده في الأربعة الأخيرة، حتى إذا لم يصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى. وقد قرر الشافعية جواز الإذن للعبد في التجار إذا أذن له مولاه ينظر: حاشية قيلوبي وعميرة (٣٠١/٢)، قال النووي: "قال أصحابنا يجوز للغارم أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة إذا لم يف بالدين ليبلغ قدر الدين بالتنمية". المجموع (٢١٠/٦). ينظر: استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (ص: ٦) من أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة.

(٤) نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، لعبدالله منصور الغفيلي (ص: ٤٧٧).

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في حكم استثمار الإمام ونائبه لأموال الزكاة:

الرأي الأول القائل: بجواز استثمار أموال الزكاة، بعلّة تأمين مورد مالي ثابت للمستحقين، وممن قال بهذا القول: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة،^(١) والندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة،^(٢) وبيت التمويل الكويتي،^(٣) والهيئة الشرعية لبيت الزكاة في الكويت،^(٤) وبه قال كثير من العلماء المعاصرين.^(٥)

الرأي الثاني القائل: بعدم جواز استثمار أموال الزكاة، المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة،^(٦) ومجمع الفقه الإسلامي في الهند في ندوته الثالثة عشرة،^(٧) واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية،^(٨) وبعض العلماء المعاصرين.^(٩)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في أمور منها اختلافهم في سد حاجات المستحقين للزكاة، هل تمنع من استثمار أموال الزكاة، فمن نظر لجواز الاستثمار علل ذلك بتأمين مَورد مالي ثابت

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (القرار): العدد ٣، (٤٢١/١).

(٢) ينظر: أبحاث وأعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة (ص: ٣٢٣).

(٣) ينظر: الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية (بيت التمويل الكويتي) (٣٠٩/١).

(٤) ينظر: أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات (فتاوى الهيئة الشرعية لبيت الزكاة) (ص: ١٣٦).

(٥) العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، والأستاذ مصطفى الزرقا، والدكتور عبدالعزيز الخياط، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والدكتور عبدالسلام العبادي، والدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور محمد صالح الفرفور، والدكتور محمد فاروق النبهان. ينظر: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، لختم عارف حسن عماوي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين ٢٠١٠م (ص: ٩٦). و الدكتور محمد عثمان شبيب في بحثه استثمار أموال الزكاة (٥٣٠/٢)، والدكتور خالد عبد الرزاق العاني في بحثه مصارف الزكاة وتمليكها (ص: ٥٤١)، والدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور، والدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور عبد العزيز الخياط ينظر: أبحاثهم في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد ٣ (٣٥٨/١، ٣٦٦، ٣٧١) والدكتور صالح الفوزان في استثمار أموال الزكاة (ص: ١٤٧).

(٦) قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الخامسة عشر (ص: ٣٩).

(٧) ينظر: مذكر استثمار أموال الزكاة تلخيص وترجمة لأبحاث المؤتمر لعتيق أحمد البستوي (ص: ٢).

(٨) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٤٥٤/٩).

(٩) هم الدكتور محمد عطا السيد، والشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور عبد الله علوان. ينظر: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، لختم عارف حسن عماوي (ص: ٩٦).

للمستحقين، فأجاز للإمام أو نائبه باستثمار الزكاة للمستحقين، بعد سد حاجاتهم الأصلية، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن قال بالمنع نظر إلى أن الأصل سد حاجات المستحقين الأصلية، وكون الزكاة على الفور، ومعارضة الاستثمار للتملك، وهم الرأي الثاني: القائلون بمنع الاستثمار في أموال الزكاة.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز استثمار أموال الزكاة، بعلّة تأمين مورد مالي ثابت للمستحقين. واستدلوا بالآتي:

١- عن أنس رضي الله عنه: إن ناساً من عُرَيْيَةَ اجْتَوَوْا^(١) المدينة «فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها، وأبوالها»، فقتلوا الراعي، واستاقوا الذود، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، وتركهم بالحرّة يعضون الحجارة...»^(٢)

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يُقسّم إبل الصدقة على المستحقين حال وصولها إليه، وإنما وضع لها راعياً، واستثمرها بما ينشأ عنها من تناسل ولبن، يُصرف للمستحقين.^(٣)

نوقش استدلالهم بأن: اعتبار ذلك استثمار غير مُسلم، فقد كان لمجرد حفظ الحيوانات لحين توزيعها على المستحقين لا للاستثمار، فلا يدل هذا على جواز إنشاء مشاريع إنتاجية طويلة الأجل، وإنما يدل على جواز استثمار أموال الزكاة في إحدى المصارف الإسلامية لحين توزيعها أو توصيلها إلى المستحقين، فإنّ هذا الاستثمار للحفاظ وتحقيق النفع للمستحقين من ريعها فلا حرج فيه لقوله صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليُفعل»^(٤).

(١) ومعناه كرهوا المقام بها لضجر ونوع من سقم. شرح صحيح مسلم، للنووي (١٣١/٢).

(٢) صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل، رقم الحديث ١٥٠١

(٣٠/٢)، وصحيح مسلم، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمردتين، رقم الحديث ١٦٧١، (١٢٩٦/٣).

(٣) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٥١٩/٢).

(٤) ينظر: استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٥٢٨/٢). والحديث أخرجه صحيح مسلم، كتاب السلام،

باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، رقم الحديث ٢١٩٩ (١٧٢٦/٤).

٢- إن النبي ﷺ، أعطى عروة البارقي ﷺ، دينار يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه»^(١).

وجه الدلالة: أن عروة ﷺ، أتجر في مال لم يوكل بالإتجار به، فيدل ذلك على جواز استثمار مال الغير بغير إذن مالكة، لأن النبي ﷺ، أقره على ذلك ودعا له بالبركة، إذا جاز استثمار المال الخاص بغير إذن صاحبه، جاز للإمام أو نائبه استثمار أموال الزكاة بغير إذن المستحقين؛ لأن الإمام له حق النظر والتصرف بالمال بما يحقق المصلحة للمستحقين ويدفع الضرر عنهم^(٢).

نوقش استدلالهم بأن: الحديث واقعة عين، فيحتمل أن يكون عروة ﷺ، وكيلاً في البيع والشراء معاً^(٣).

وأجيب: بأن هذا الاحتمال بعيد، بل ظاهر الحديث أنه كان موكلاً بالشراء فقط؛ لأن الحاجة من التوكيل كانت داعية إلى الشراء دون البيع^(٤).

٣- وروي أن عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب ﷺ خرجا في جيش إلى العراق. فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري ﷺ. وهو أمير البصرة. فرحب بهما وسهل. ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما فيه. ثم قال: بلى، هاهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين. فأسلفكماه. فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق. ثم تبعانه بالمدينة. فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما الربح. فقالا: وددنا. ففعل. فكتب إلى عمر بن الخطاب ﷺ، أن يأخذ منهما المال. فلما قدما باعا فأربحا. فلما دفعا ذلك إلى عمر، قال: أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما؟ قالوا: لا. فقال عمر بن الخطاب: ابنا أمير المؤمنين. فأسلفكما. أديا المال وربحه. فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله، فقال: ما ينبغي لك، يا أمير المؤمنين هذا. لو نقص المال أو هلك لضمناه. فقال عمر: أدياه فسكت عبد الله. وراجعه عبيد الله. فقال رجل^(٥) من جلساء

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب - لم يسمه البخاري -، رقم الحديث ٣٦٤٢ (٢/٢٠٧).

(٢) ينظر: استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٢/٥٣١).

(٣) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٦/٦٣٤).

(٤) ينظر: استثمار أموال الزكاة، للفرزان (ص: ١٢٦).

(٥) الصحابي عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما ينظر: حاشية نصب التلخيص الحبير، لابن حجر (٣/١٤١)،

عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضاً. فقال عمر: قد جعلته قراضاً. ^(١) فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه. وأخذ عبد الله، وعبيد الله، ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال». ^(٢)

وجه الدلالة: أن ابني عمر رضي الله عنهما، استثمروا مالاً من أموال الله، فدل ذلك على جواز مثل هذه الصورة، وأموال الزكاة من أموال الله تعالى، فيجوز استثمارها وفي الأثر لم يعترض عمر رضي الله عنه على ابنية لاستثمارهما وإنما كان اعتراضه على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أنه خصهما دون غيرهما، فيدل ذلك على إقرار عمر لهما على الاستثمار. ^(٣)

نوقش استدلالهم: بأن الأثر ليس فيه نص على أن المال كان من أموال الزكاة؛ وإنما كان لبیت المال، فلا علاقة له بالزكاة. ^(٤)

جواب ذلك بأن: مال الله وصف ينطبق على الزكاة، وإذا لم يكن مال الزكاة فإنه يقاس عليه مال الزكاة بعلّة أن كلّاً منهما حق مالي لله تعالى. ^(٥)

٤- القياس على استثمار المستحقين للزكاة بعد قبضها ودفعها إليهم بقصد الاستثمار، فإذا جاز دفعها إليهم بفصد استثمارها لتأمين كفايتهم وتحقيق إغنائهم جاز استثمارها وانشاء مشروعات صناعية أو زراعية، تدر على المستحقين ريعاً دائماً ينفق في حاجة المستحقين، ويؤمن لهم أعمالاً دائمة تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم. ^(٦)

نوقش استدلالهم بأن: استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو نائبه، لا يحقق شرط التملك لمن يستحق الزكاة. ^(٧)

ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ، كتاب القراض، باب ما جاء في القراض (٥١٦/٣).

(١) «... قد جعلته قراضاً» أي: أعطيته حكم القراض. حاشية موطأ مالك ت الأعظمي (٩٩٢/٤)

(٢) موطأ مالك، ت الأعظمي كتاب القراض، باب ما جاء في القراض برقم ٢٥٣٤ (٩٩٢/٤)، السنن الصغرى،

للبيهقي كتاب البيوع، باب القراض برقم ٢١٤٨ (٣١٦/٢) قال عنه ابن كثير: وهو أصل كبيراً اعتمد عليه

الائمة في هذا الباب مع ما يعضده من الآثار. ينظر: مسند الفاروق لابن كثير (٣٥٦/١).

(٣) ينظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٨٨).

(٤) مجلة مجمع الفقه، العدد ٣ (٣٨٩/١)، وينظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٨٨).

(٥) نوازل الزكاة (ص: ٤٨٨).

(٦) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٥١٩/٢).

(٧) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٥٢١/٢).

جواب ذلك: أن شرط التملك من قبل المستحقين للزكاة ليس محل إجماع من الفقهاء، والخلاف فيه حاصل بين الفقهاء.^(١)

٥- قياس استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من يُنيبه على استثمار أموال اليتامى من قبل الأوصياء؛ بعلّة حفظ أموالهم من التلف والاستهلاك، وهذا مقيد بأمان العاقبة، والتصرف وفق المصلحة لقول عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٥٢]. ولحديث «ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الصَّدَقَةَ»^(٢)، وإذا جاز استثمار أموال الأيتام، وهي مملوكة لهم حقيقة، جاز استثمار أموال الزكاة قبل دفعها إلى المستحقين لتحقيق منافع لهم، فهي ليست بأشد حُرمة من أموال اليتامى.^(٣)

نوقش استدلالهم بأنّ: هذا قياس مع الفارق؛ لأنّ استثمار مال اليتيم لا يكون إلا عمّ زاد عن حاجته الأصلية،^(٤) بدليل وجوب الزكاة فيها كما تقدم في المبحث الأول والمطلب الأول من هذا الفصل، كذلك الأصل في الزكاة الفورية في دفع المال لأصنافها الثمانية.

٦- قياس استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينيبه على استثمار مال الوقف، بعلّة أن كلاّ منهما مالٌ تعلق به منفعة لصاحبه، فكما أنه يجوز تنمية مال الوقف كذلك يجوز تنمية مال الزكاة؛ لما فيه من مصلحة للمستحقين.^(٥)

(١) فالحنفية اشترطوا التملك للأصناف الثمانية في مصارف الزكاة بل صرحوا بركنية قال صاحب الهداية: ولا يُبنى بها مسجد [الزكاة] ولا يكفن بها ميت، لا نعدم التملك وهو الركن... (١/١١١). وعند الشافعية والحنابلة حصروا الملك بأربعة أصناف من أضاف لهم لام التملك ينظر: الحاوي الكبير (٨/٥٠٣)، والكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٣).

(٢) موطأ مالك، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى، والتجارة لهم فيها، رقم الحديث ٨٦٣ (٢/٣٥٣)، فهو حديث موقوف عن عمر بن الخطاب ؓ. قال النووي: "وقد أكد الشافعي: هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مطلقاً وبما رواه عن الصحابة في ذلك ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب ؓ موقوفاً عليه (وقال) إسناده صحيح ورواه أيضاً عن علي بن مطرف وروى إيجاب الزكاة في مال اليتيم عن ابن عمر والحسن بن علي وجابر بن عبد الله ؓ". ينظر: المجموع (٥/٣٢٩).

(٣) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٢/٥١٢)، وينظر: كتاب نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة (ص: ٤٩٠).

(٤) ينظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٩١).

(٥) ينظر: استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (١/٣٥).

٧- العمل بالاستحسان،^(١) في هذه المسألة خلافاً للقياس، فالأصل عدم جواز تأخير صرف أموال الزكاة لاستثمارها، إلا أن الحاجة ماسة إلى ذلك في هذا العصر، نتيجة لاختلاف البلاد وأنظمة العيش وأنماط الحياة، ولما يترتب على ذلك من مصلحة المستحقين، المتمثلة في - تأمين موارد مالية ثابتة لسد حاجاتهم المتزايدة -^(٢) وهذه هي علة الحكم في هذه المسألة.

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم جواز استثمار أموال الزكاة: المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند في ندوته الثالثة عشرة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية، وبعض العلماء المعاصرين، واستدلوا بمايلي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠].

وجه الدلالة: أن مصارف الزكاة محصورة في الأصناف الثمانية، واستثمار أموال الزكاة يخرج بها عن تلك الأصناف، ويخالف مقتضى الحصر.^(٣)

ونوقش استدلالهم: بأن استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من يُنيبه اجتهاداً في كيفية صرف الأموال للمستحقين، وليس صرفاً لها في غير المصارف المنصوصة، فهو اجتهاد في الصِّرف لا في المصِّرف، كما أن ذلك في مصلحة المستحقين وليس خروجاً عليها.^(٤)

٢- إن استثمار أموال الزكاة يؤدي إلى تأخير صرف الزكاة لمستحقيها، وهو منافٍ للفرورية الواجبة في إخراج الزكاة.^(٥) فتكون الزكاة فريضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيره من غير ضرورة الإثم.^(٦)

(١) قال الباجي: هو القول بأقوى الدليلين. ينظر: جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول. القرافي (٥١٣/٢).

(٢) ينظر: استثمار أموال الزكاة للفوزان (ص: ١٣٥).

(٣) استثمار أموال الزكاة للفوزان (ص: ١٣٦).

(٤) استثمار أموال الزكاة للفوزان (ص: ١٣٦).

(٥) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٥١٨/٢).

(٦) فتح القدير، للكمال ابن الهمام (١٥٦/٢).

نوقش: بأنَّ خطاب الفورية يتعلق بالمزكِّي لا بالإمام، فإذا دُفعت الزكاة للإمام فقد تحققت الفورية بالنسبة للمزكِّي، فيجوز للإمام حينئذٍ للإمام تأخير قسمتها للمصلحة، فقد كان النبي ﷺ، يسمُّ إيل الصدقة مما يدل على جواز تأخير القسمة؛^(١) إذ لو لم يجز ذلك لما احتاج لوسم إيل الصدقة.^(٢)

٣- إن استثمار أموال الزكاة يعرضها للخسارة، فتضيع أموال المستحقين.^(٣)

نوقش: أن أموال الاستثمار اليوم تخضع لدراسات اقتصادية من قِبَل متخصصين، وتكون في استثمارات قليلة المخاطر، مما يضعف احتمال الخسارة في استثمار أموال الزكاة.^(٤)

٤- إن استثمار أموال الزكاة من قِبَل الإمام أو نائبه يؤدي إلى عدم تملك المستحقين للزكاة، وهذا مخالف لما عليه جمهور الفقهاء من اشتراط التملك في إداء الزكاة؛ ولذا لا يجوز استثمار أموال الزكاة من قِبَل الإمام أو نائبه.^(٥)

نوقش من عدة أوجه:

أ- التملك ليس شرطاً ولا ركناً إلا عند الحنفية وبهذا فليس ركناً مجمع عليه.^(٦)

ب- الإمام أو نائبه هي الجهة الوكيلية في القبض والتصرف على المستحقين، وتمليكها تملك للمستحقين.^(٧)

(١) ينظر: فتح الباري قال ابن حجر: وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغني عن الوسم. (٣/٣٦٧)، وقال حمد الخطابي في كتاب معالم السنن: فمن أخرها الزكاة - كان أنما إلا من عذر. وهل هناك أعظم من عذر مراعاة مصلحة المستحقين لها بما هو أدوم لهم وأثبت في الاستحقاق.

(٢) متفق عليه رواه البخاري عن أنس بن مالك، كتاب الزكاة، باب وسم إيل الصدقة رقم الحديث ١٥٠٢، (٢/١٣٠)، صحيح مسلم رقم الحديث ٢١١٩ (٣/١٦٧٤).

(٣) نوازل الزكاة (ص: ٤٨١).

(٤) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٢/٥٢٣)، وينظر: استثمار أموال الزكاة، للفوزان (ص: ١٤٠).

(٥) استثمار أموال الزكاة، لمحمد عثمان شبير (٢/٥١٨).

(٦) فالحنفية اشتروا التملك للأصناف الثمانية في مصارف الزكاة بل صرحوا بركنية قال صاحب الهداية: ولا يُبنى بها مسجد [الزكاة] ولا يكفن بها ميت، لا نعدم التملك وهو الركن. . . . (١/١١١). وعند الشافعية والحنابلة حصروا المالك بأربعة أصناف من أضاف لهم لام التملك ينظر: الحاوي الكبير (٨/٥٠٣)، والكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٣).

(٧) ينظر: استثمار أموال الزكاة، للفوزان (ص: ١٤٢).

ت- إن الأموال المستثمرة مع أرباحها ستؤول إلى ملك المستحقين، غاية ما هنالك تأخير صرفها.

٥- إن استثمار أموال الزكاة يؤدي إلى حرمان الفقراء من حاجاتهم الأصلية من غذاء وكساء ونحوه، وسدّ حاجة المستحقين هو المقصد الأساسي لفريضة الزكاة، والاستثمار يعالج مشكلة الفقر المتوقع لا مشكلة الفقر الواقع.^(١)

نوقش من عدة أوجه:

أ- القائلون بجواز استثمار أموال الزكاة قد اشترطوا أن تكون بعد سد الاحتياجات الفورية والملحة؛ لأنه ليس من المعقول أن يتصور الفقراء جوعاً، بينما تكدّس مؤسسات الزكاة الأموال للمتاجرة بها!^(٢)

ب- إن استثمار أموال الزكاة ينشأ عنه أرباح دورية، وعلاج مشكلة نقص الأموال الزكوية، ولا يؤدي في نفس الوقت إلى حرمان المسحقين لتلبية حاجاتهم.^(٣)

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد النظر في أدلة الفريقين، ومناقشتها، فإن الأصل في الزكاة المبادرة في صرف أموالها لمستحقيها، سواء كان ذلك من الإمام، أو نائبه، أو الجمعيات الزكوية، لكن هذا لا يتعارض مع جواز استثمار بعض تلك الأموال وعلى ذلك فإن الرأي الأول القائل بجواز استثمار أموال الزكاة بعلة تأمين مورد مالي ثابت للمستحقين هو المختار للأسباب الآتية:

- ١- قوة أدلة المجيزين لاستثمار أموال الزكاة، وجوابهم، ومناقشتهم للمانعين.
- ٢- العمل بقياس الأولى: قال ابن قدامة في المغني: "وإذا أخذ الساعي الصدقة، واحتاج إلى بيعها لمصلحة من كلفه في نقلها أو مرضها أو نحوهما، فله ذلك."^(٤) فإذا كان هذا جائز للساعي فمن باب أولى يجوز للإمام ومن يُنيبه له حق التصرف في أموال الزكاة باستثمارها فيما فيه مصلحة المستحقين من غير الحاق الضرر بهم.

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه، لخير الميس العدد ٣ (١/٣٩٢).

(٢) نوازل الزكاة (ص: ٤٨٣).

(٣) ينظر: استثمار أموال الزكاة (ص: ١٤٤).

(٤) (٥٠٣/٢).

٣- إنما جعل التعليل للإحكام الشرعية تحقيقاً للمقاصد الشرعية، فإن كان تأخير صرف الزكاة لتنميتها لصالح المستحقين بالاستثمار بطريقة مأمونة فلا مانع من استثمارها.

٤- يشترط في الاستثمار للزكاة أن لا يعارضه حاجة أصلية للمستحقين، ويكون استثمارها مشروعاً، ويسهل تناولها لأي طارئ يحصل للمستحقين، وأن يكون استثمارها عند أصحاب الخبرة والأمانة.^(١)

٥- مراعاة ضمان مال الزكاة ممن يستثمر لمستحقي الزكاة، بدليل ما تقدم من أثر ابني عمر، على أن يأخذ المستثمر جزء من الربح في مقابل الضمان؛ لأنهما مال الله.^(٢)

٦- قياس استثمار أموال الزكاة على أموال اليتامى بعلّة تأمين مصدر مال ثابت للمستحقين بالاستثمار، والحكم الجواز، وحيث وجدت العلة في الفرع التي من أجلها شرع الحكم في الأصل كان الفرع نظيره في الحكم. فدل ذلك على مشروعية استثمار أموال الزكاة.

(١) ينظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٩٦).

(٢) استثمار مال الزكاة، للفوزان (ص: ١٢٨).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم دفع القيمة النقدية في زكاة الفطر

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• اتفق الفقهاء^(١) على مشروعية إخراج زكاة الفطر من الأصناف المذكورة في

حديثي ابن عمر،^(٢) وأبي وسعيد.^(٣)

• اختلفوا الفقهاء في إخراج زكاة الفطر نقداً على قولين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في إخراج زكاة الفطر نقداً:

الرأي الأول: يجوز إخراج النقد في زكاة الفطر مطلقاً مراعاة لمصلحة الفقر

وتحقق الإغناء له وهذه هي علة دفع النقد وهو مذهب الحنفية.^(٤) وابن القاسم من

المالكية،^(٥) والبخاري.^(٦)

(١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٥). ونصه: "وأجمعوا على أن الصدقة واجبة في: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب".

(٢) عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين» متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب أبواب صدقة الفطر، باب فرض صدقة الفطر، رقم الحديث ١٥٠٣ (١٣٠/٢)، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب زكاة الطر على المسلمين من التمر والشعير رقم الحديث ٩٨٤ (٦٧٧/٢).

(٣) عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، أنه سمع أبا سعيد الخدري، يقول: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب». متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب أبواب صدقة الفطر، باب صدقة الفطر صاع من طعام رقم الحديث ١٥٠٦ (١٣١/٢)، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب زكاة العطر على المسلمين من التمر والشعير رقم الحديث ٩٨٥ (٦٧٨/٢).

(٤) المبسوط (١٠٧/٣) قال السرخسي في المبسوط: "فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتمد حصول الغنى وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة". وينظر: بدائع الصنائع (٧٢/٢)، الاختيار لتعليل المختار، (١٢٤/١)، رد المحتار على الدر المختار (٣٦٦/٢).

(٥) البيان والتحصيل، لابن رشد الجد (٤٨٦/٢).

(٦) يجزئ إخراج العروض عن الزكاة إذا كانت بقيمتها وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه. ينظر: المجموع للنووي (٤٢٩/٥). وقال ابن رشيد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن قاده إلى ذلك الدليل ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣١٢/٣) وينظر: عمدة القاري شر صحيح

الرأي الثاني: عدم جواز إخراج القيمة في زكاة الفطر، وهو مذهب الجمهور من المالكية،^(١) والشافعية،^(٢) والحنابلة.^(٣)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

اختلف الفقهاء في كيفية إخراج زكاة الفطر، هل تكون من الأصناف المذكورة في حديثي ابن عمر رضي الله عنهما، وأبي وسعيد رضي الله عنهما. فمن نظر لعلة فرض زكاة الفطر في يوم العيد، وهم أصحاب الرأي الأول قالوا: بجواز إخراج زكاة الفطر نقداً؛ لأنَّ العلة من فرض الزكاة هو إغناء الفقراء في هذا اليوم فمتى تحقق الإغناء كان ذلك هو الأولى. ومن نظر إلى الوقوف عند النص دون الوقوف عند علته وهم الجمهور قالوا: لا يجوز إخراج زكاة الفطر نقداً بل تخرج من غالب قوت البلد.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز إخراج القيمة النقدية في زكاة الفطرة مطلقاً مراعاة لمصلحة المستحقين لها وهذه هي علة دفع النقد وهو مذهب الحنفية، واستدلوا:

١- إن الله تعالى قال: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ

عَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩٢].

وجه الدلالة: أن المال هو المحبوب، فإن كثير من الناس يهون عليه إطعام الطعام، ويصعب عليه دفع ثمن ذلك للفقراء، بخلاف الحال في عصر النبي ﷺ، فقد كان إخراج الطعام في حقهم أفضل؛ لأنه أحب وإخراج المال في عصرنا أفضل؛ لأنه إلينا أحب.^(٤)

ويناقش: بأن هذا التفريق بين العصرين في ذلك لا دليل عليه، ثم أنه لو سلم فيحمل على صدقة التطوع، أما الفرض فيتبع فيه المشروع، ويكون هو الأفضل.^(٥)

البخاري (٤/٩). وينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٠٣/٦).

(١) المدونة (٣٩١/١) وينظر: مواهب الجليل (٣٦٨/٢).

(٢) مختصر المزني (١٥١/٨). قال الماوردي في الحاوي الكبير: ولا يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر.

(٣) (٣٨٣/٣)، المجموع (١٣٢/٦).

(٤) فقه العبادات على المذهب الحنبلي (١/١٢٣ - ٣٧٥)، مختصر الخرقى (٤٨/١).

(٥) ينظر: تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال (ص: ٩٧).

(٥) نوازل الزكاة (ص: ٥٢٣).

٢- إن الواجب في الحقيقة إغناء الفقير فعن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: «أغنوهم في هذا اليوم».^(١)

وجه الدلالة: أن زكاة الفطر قد جاءت في الحديث النبوي نفسه وتعليلها معها، وهو الإغناء في يوم العيد. "والإغناء يحصل بالقيمة بل هو أنفع، وأوفر؛ لأنها أقرب إلى دفع الحاجة وبه تبين أن النص معلول بالإغناء".^(٢) والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

ويناقد بأن: الحديث ضعيف. كما تقدم تخريجه في الحاشية.

٣- إن النبي ﷺ، غاير بين القدر الواجب من الأعيان المنصوص عليها، مع تساويها في كفاية الحاجة، وسد الخلة فأوجب من التمر والشعير صاعاً، ومن البر نصف صاع، وذلك لكونه أعلى ثمناً لقلته بالمدينة في عصره فدل على أنه أعتبر القيمة، ولم يعتبر الأعيان، إذ لو اعتبرها لسوى بينها في المقدار.^(٣)

نوقش بأن: اعتبار القيمة هنا لا يلغي اعتبار النوع، فهما جميعاً معتبران.^(٤)

٤- إن حاجة الفقير تدفع بالمال، وبهذا يأخذ ما يحتاجه من حنطة، وثياب، ونحوها، كما أن الغنى يحصل للفقير بالقيمة يحصل له بالحنطة وهذا نص ما قاله الحنفية: "الدقيق أحب إلي من الحنطة، والدرهم أحب إلي من الدقيق، والحنطة؛ لأن ذلك أقرب إلى دفع حاجة الفقير"^(٥) لأن العلة في أفضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتقال أنه يحتاج غير الحنطة"^(٦).

(١) سنن الدارقطني، كتاب زكاة الفطر، باب في أوامر النبي ﷺ، رقم الحديث ٢١٣٣ (١٨٩/٣). قال صاحب

نصب الرابة في سننه أبي معشر وقد ضعفه البخاري والنسائي وابن معين. ينظر: نصب الرابة (٤٣٢/٢).

وقد ضعف أبي معشر ابن حجر في فتح الباري باب الصدقة قبل العيد (٣٧٥/٣). بلفظ ولكن أبو معشر

ضعيف. واسمه: نجيع بن عبد الرحمن السندي

(٢) بدائع الصنائع (٧٣/٢).

(٣) تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، حققه

وعلق عليه وأخرجه نظام بن محمد صالح يعقوبي، ط: بدون، ت بدون (ص: ٦٣).

(٤) نوازل الزكاة (ص: ٥٢٢).

(٥) بدائع الصنائع (٧٢/٢).

(٦) رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين (٣٦٦/٢). وينظر: المبسوط (٣ / ١٠٧).

٥- إن مراعاة المصالح من أعظم أصول الشريعة، وحيثما دارت تدور معها، فالشريعة كلها مبنية على جلب المصالح ودرء المفسد. (١)

ويناقش: إن ذلك مسلمٌ فيما إذا كانت المصلحة الظاهرة في إخراج القيمة، أما إذا كان ثم مصلحة معتبرة في إخراج الطعام فهو مقدم لكونه ورد النص به. (٢)

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم جواز إخراج القيمة في زكاة الفطر، وهو مذهب الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة واستدلوا:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ، فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين». (٣)

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ، فرض الصدقة من تلك الأنواع، فمن عدل إلى القيمة فقد ترك المفروض. (٤)

نوقش: بأن "التنصيص على الحنطة والشعير كان؛ لأنّ البياعات في ذلك الوقت بالمدينة يكون بها فأما في ديارنا البياعات تجرى بالنقود، وهي أعزّ الأموال فالأداء منها أفضل". (٥)

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب» (٦).

وجه الدلالة: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يخرجونها نقداً.

(١) ينظر: تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، للغمّاري (ص: ١٠٢).

(٢) نوازل الزكاة (ص: ٥٢٤).

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب أبواب صدقة الفطر، باب فرض صدقة الفطر، رقم الحديث ١٥٠٣)

(٤) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب زكاة الطر على المسلمين من التمر والشعير رقم الحديث ٩٨٤ (٦٧٧/٢).

(٥) المغني لابن قدامة (٨٧/٣).

(٦) المبسوط للسرخسي (١٠٧- ١٠٨).

(٦) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب أبواب صدقة الفطر، باب صدقة الفطر صاع من طعام رقم الحديث

١٥٠٦ (١٣١/٢)، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب زكاة العطر على المسلمين من التمر والشعير رقم

الحديث ٩٨٥ (٦٧٨/٢).

نوقش: بأن "حديث أبي سعيد ليس فيه دليل الوجوب بل هو حكاية عن فعله فيدل على الجواز وبه نقول" ثم قال... والمنصوص عليه معلول بكونه مالاً متقوماً على الإطلاق لما نذكر وذكر المنصوص عليه للتيسير؛ لأنهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد رسول الله ﷺ".^(١)

٣- إن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله ﷺ، الفطر طهرة للصائم من اللغو، والرفث، وطعمة للمساكين.^(٢)

وجه الدلالة: أن الطعمة تكون بما يُطعم، ولا يكون بالدرهم التي تُقضى بها الحاجات، مما يدل على أن إخراج زكاة الفطر طعاماً مقصود للشارع.^(٣)

ونوقش: بأن المال فيه مصلحة الفقير، فيأخذ الدقيق، ويأخذ غيره من الخبز، أما إذا كان صدقة الفطر كلها من الخبز فقط، أو الدقيق فقط، فإنه قد يجتمع للفقير من الخبز ما يزيد عن حاجة اليوم واليومين وقد يبس وتنعدم به الفائدة، فيكون فيه ضياع المال، وضياع الفقير، بخلاف المال.^(٤)

٤- إن زكاة الفطر عبادة مفروضة من جنس معين فلا يُجزىء إخراجها من غير الجنس المعين، كما لا يجزىء إخراجها في غير الوقت المعين.^(٥)

٥- لو كانت القيمة معتبرة لكان الواجب صاعاً من جنس، وما يقابل قيمته من الأجناس الأخرى. ولأن إخراج القيمة يخرج الفطرة عن كونها شعيرة ظاهرة إلى كونها صدقة خفية.^(٦)

نوقش استدلالهم من وجهين:

الوجه الأول: إن الأصل في أخذ الصدقة المال لقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٣]. وإنما بيان رسول الله ﷺ، لتلك الأصناف التي تخرج منها

(١) بدائع الصنائع (٧٢/٢).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم الحديث ١٦٠٩ (١١١/٢) قال الألباني: حسن.

ورواه ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم الحديث ١٨٢٧ (٥٨٥/١)، قال الألباني: حسن.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثميين (٢٨١/١٨).

(٤) تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، لأبي الفيض العُمّاري (ص: ٩٣).

(٥) مجموع فتاوى ورسائل العثميين (٢٨٤/١٨).

(٦) مجموع فتاوى ورسائل العثميين (٢٨٤/١٨).

زكاة الفطر للتيسير ورفع الحرج لا لتقييد الواجب وحصر المقصود فيه، فأهل المواشي يتصدقوا من ما شيتهم، وأهل الحب من حبهم، وأهل الثمار من ثمارهم، وأهل النقد من نقدهم، تيسيراً على الجميع، ولئلاً يكلف أحد استحضار ما ليس عنده، مع اتحاد المقصد في الجميع وهو: مواساة الفقراء.^(١)

الوجه الثاني: إن هذه دعوى غير مسلمة، فإن النبي ﷺ، غاير بين هذه الأشياء ولم يسو بينها.^(٢)

٦- إن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير، وشكراً لنعمة المال، والحاجات متنوعة، وإخراج القيمة قد عدل عن المنصوص، فلم يجزئه.^(٣)

نوقش: بأنه إنما عدل عنه لكون ذلك هو الأصلح للفقير والأفنع لحاجته، مع عدم وجود الدليل المانع من ذلك.^(٤)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

وبعد النظر في أدلة الفريقين ومناقشاتها والردود التي كانت، فإن الرأي الأول وهو مذهب الحنفية القائل بجواز إخراج القيمة النقدية في زكاة الفطرة مطلقاً مراعاة لمصلحة المستحقين لها هو المختار. وذلك للأسباب الآتية:

١- إن تشريع زكاة الفطر، وزكاة الأموال معقول المعنى، ويجب عند الاشتباه النظر إلى ما هو أنفع للفقير، أو أيسر على المكلف.

٢- إن فقهاء المذاهب المتبوعة أجازوا إخراج الزكاة من غالب قوت البلد وإن لم يكن من الأطعمة المنصوصة، رعاية للمقصد.

٣- قوة مناقشة المجيزين لإخراج زكاة الفطر نقداً لأدلة المانعين، والرد عليها.

٤- إن العلة من فرض زكاة الفطر هو إغناء الفقراء في هذا اليوم فمتى تحقق الإغناء كان ذلك هو الأولى، فإن حصل الإغناء بالمال فإن القول بجوازه حينئذٍ متجه.

(١) تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، للغمّاري (ص: ٤٨).

(٢) تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، للغمّاري (ص: ١١٤).

(٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٨٨).

(٤) تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، للغمّاري (ص: ١٠١).

- ٥- إذا كان إخراج زكاة الفطر بالقيمة، فيه مصلحة راجحة، وحاجة للمستحقين، كأن يطلب الفقير زكاته نقداً لا طعاماً؛ لكونها أنفع لهم، فإن لم تحصل المصلحة والحاجة بالقيمة، رجعنا إلى الأصل بإخراجها طعمة.^(١) وهذا من دوران الحكم مع علته.
- ٦- أن يكون الدفع نقداً بقيمة صاع من غالب قوت البلد، من أوسط الأصناف، فإن كان من أجودها فهو أحسن.^(٢)
- ٧- إذا ثبت في الزكاة إخراج القيمة^(٣) فهي شاملة لزكاة الفطر، إذ لا فارق أصلاً، والقيمة كما تكون عَرَضاً، تكون نقداً، بل هو الأصل فيها.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٥/٤٦ - ٥٧-٨٢).

(٢) فقه الزكاة، للقرضاوي (ص: ٩٥٠).

(٣) قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن: «انتوني بعرض ثياب خميص - أو لبيس - في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة». صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة (١١٦/٢). وجه الدلالة: إقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم، له على ذلك، ولو كان خلاف الشرع المفترض لما أقره ولأمره برد ذلك إلى أهله ونهاه عنه كما وقع في غيره. ومع هذا التعيين الصريح قال معاذ للناس: انتوني بعرض ثياب بدل الشعير والذرة؛ لعلمه أن المراد سدُّ حاجة الفقراء لا خصوص هذه الأعيان. ينظر: تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، للغمّاري (ص: ٥٢).

المبحث الرابع

أثر التعجيل في أحكام الصيام

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: أثر التعجيل في إثبات شهر الصيام بالحساب الفلكي.
- المطلب الثاني: أثر التعجيل في حكم صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان.
- المطلب الثالث: أثر التعجيل في حكم نية صيام النافلة بعد الزوال.

المطلب الأول

أثر التعليل في إثبات شهر الصيام بالحساب الفلكي

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ

تعريف الحساب لغة: الحساب: هو عدك الشيء ومنه حسَب المناقب إذا عدوها^(١) والحاسب الذي يحسب سير الشمس والقمر.^(٢) فهو يدعي معرفة الأوقات بمنازل القمر وسيره. فتبين من هذا أن الحساب في اللغة هو العدّ.

وتعريف الفلك لغة هو: مدار النجوم.^(٣)

تعريف الحساب الفلكي اصطلاحاً: هو العلم الذي يبحث عن أحوال الأجرام السماوية، أو هو العلم الذي يدرس ما في السماء من نجوم وكواكب.^(٤)

وقيل: الحساب الفلكي: هو معرفة مسارات النجوم والكواكب، وعدّ أيام سيرها، ومعرفة مواقيت سيرها، وغيابها وظهورها.^(٥)

وينبغي التنبيه أن علم الفلك، كان يطلق عليه قديماً علم الهيئة، وعلم التسيير، وعلم الحساب. وإنما وقع النهي عن التصديق بعلم النجوم [علم التأثير] تصديقاً أن لها تأثيراً بالعالم.^(٦) كما أن الحساب الفلكي، ليس هو حساب التقاويم، أو النتائج التي تُطبع وتوزع على الناس، التي يعتمد أصحابها على كتب قديمة ويقع فيها كثير من الخطأ فهذا يجعل شعبان ٢٩ يوماً وهذه يجعله ٣٠ يوماً وهكذا. وعلم الفلك الحديث هو ما يعتمد على المشاهدة والتجربة، وغدت نسبة احتمال الخطأ في تقديراته (١ - ١٠٠,٠٠٠)

(١) تهذيب اللغة (٤/١٩١-١٩٣)، المفردات في غريب القرآن (١/٢٣٢)، النهاية في غريب الحديث (١/٣٨٢).

(٢) مواهب الجليل (٢/٣٨٧).

(٣) لسان العرب (١٠/٤٧٨١٠).

(٤) علم الفلك، للدكتور يحيى شامي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، (ص: ٤٦).

(٥) دخول الشهر القمري بين رؤية الهلال والحساب الفلكي، لفهد بن علي الحسون: (ص: ٥).

(٦) ينظر: فيض القدير، للمناوي (١/٢٠٣). وينظر: فتح الباري (٤/١٢٧)، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح

البخاري (١٠/٢٨٧).

أي واحد إلى مائة الف في الثانية، وأصبح من أسهل الأمور عليه أن يخبرنا عن ميلاد الهلال فلكياً، وعن أمكانية ظهوره في كل أفق بالدقيقة والثانية.^(١)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- واتفق الفقهاء^(٢) على أن الشهر القمري لا ينقص عن تسع وعشرين يوماً، ولا يزيد عن ثلاثين يوماً، لما ثبت في ذلك من نصوص نبوية.^(٣) « فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ».^(٤)
- واتفقوا الفقهاء في إثبات دخول شهر رمضان، أنه يكون بالرؤية، أو بإكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً،^(٥) واختلفوا هل يثبت دخول الشهر القمري بالحساب الفلكي، إلى قولين.

(١) فقه الصيام، للعلامة القرضاوي (ص: ٣٢-٣٣). وقال القاضي أبو الوليد ابن رشد: ليس في معرفة الكسوف من جهة الحساب ادعاء غيب ولا ضلالة؛ لأنه أمر منضبط بحساب حركات الكواكب لكنه يكره الاشتغال به؛ فلربما سمعه الجاهل فظن أنه من علم الغيب فيضر في الدين. ينظر: الذخيرة، للقرافي (٥٥/١٠).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٨٢/٢)، (٢٥/١٠)، وبداية المجتهد (٤٦/٢)، المجموع (٤٦٦/٦)، المغني (٢٥/١٠).

(٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين». ينظر: صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا». رقم الحديث ١٩٠٧ (٢٧/٣)، وعن ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فضرب بيديه فقال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا - ثم عقد إبهامه في الثالثة - فصوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن أغمي عليكم فافقدوا له ثلاثين». أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، رقم الحديث ١٠٨٠ (٧٥٩/٢).

(٤) المجموع (٤٦٦/١٠)، والحديث أخرجه صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» رقم الحديث ١٩٠٩ (٢٧/٣).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٨٣/٢)، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك (٣٨/١)، المجموع (٢٦٩/٦)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤/٣).

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في إثبات دخول الشهر القمري بالحساب الفلكي:

الرأي الأول القائل: بإثبات الأهلة للشهور القمرية بالحساب الفلكي وهم: مطرف بن عبد الله بن الشخير،^(١) وأبو بكر ابن قتيبة،^(٢) وابن سريج الشافعي،^(٣) وتقي الدين السبكي الشافعي،^(٤)

(١) ينظر: تفسير القرطبي (٢٩٣/٢)، عمدة القاري (٢٧١/١٠)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤٦/٢) ونصه: " إذا أغمي الهلال رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس، وهو مذهب مطرف بن الشخير وهو من كبار التابعين". ومطرف هو: مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، البصري، أبو عبد الله الفقه العابد المجاب الدعوة، (ت: ٩٥) وهو من التابعين، سمع من عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، أبي بن كعب، وأبو ذر، وكان ثقة له فضل وورع ورواية وعقل وأدب. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٨٧/١)، الطبقات الكبرى، لابن سعد (١٠٣/٧ - ١٨١)، أسد الغابة (٢٧٥/٣)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٥٢/١).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٢٩٣/٢)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٧١/١٠) ونصه في عمدة القاري: " قدره بحساب المنازل، يعني منازل القمر". وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، أبو عبد الله، الإمام العلامة الكبير، ذو الفنون، صاحب «المعارف»، و «عيون الأخبار»، و «أدب الكاتب»، وغير ذلك من المصنفات العديدة المفيدة. ولد ببغداد سنة (٢١٣-٢٧٠) هـ، وأخذ العلم بها عن: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي، وزياد بن يحيى الحساني، وأبي حاتم السجستاني. ينظر: شذرات الذهب (٢٥/١)، وفيات الأعيان (٤٣-٤٢/٣).

(٣) ينظر: المجموع (٢٨٠/٦)، الاستذكار (٢٧٨/٣)، وبداية المجتهد (٤٦/٢)، وينظر: ما نقله ابن حجر في فتح الباري: قال ابن الصلاح: معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الأحاد، قال: فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه. ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجود ذلك عليه، وإنما قال بجوازه، وهو اختيار القفال وأبي الطيب، وأما أبو إسحاق في "المهذب" فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص النظر في الحساب والمنازل. (٤٦/٤). وابن سريج هو أحمد بن عمر بن سريج، الفقيه الشافعي؛ أبو العباس (ت: ٣٠٦ هـ) قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في حقه في كتاب الطبقات: كان من عظماء الشافعيين، وأئمة المسلمين، وكان يقال له: الباز الأشهب، ولي القضاء بشيراز، وكان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، حتى على المزني. ينظر: وفيات الأعيان (٦٦-٦٧/١).

(٤) ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمؤلفه خسرو (٢٠٠/١). وتقي الدين السبكي هو علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، تقي الدين أنصاري خزرجي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ) الشافعي المفسر الحافظ الأصولي اللغوي النحوي المقرئ، نسبته إلى (سبك العبيد) بالمنوفية بمصر، ولد بها، ثم انتقل إلى القاهرة والشام. ولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ هـ واعتل، فعاد إلى القاهرة وتوفي بها. وابنه تاج الدين عبد الوهاب صاحب (طبقات الشافعية) يقال له (السبكي) أيضا، وقد يقال له (ابن السبكي) من تصانيفه المترجمة: الابتهاج شرح المنهاج في الفقه، ينظر: شذرات الذهب (٣٠٨/٨ - ٣٠٩)، طبقات الشافعية (١٣٩/١٠).

والقفال الشاشي،^(١) والقاضي أبو الطيب الطبري،^(٢) ومحمد بن مقاتل الرازي،^(٣) والقشيري،^(٤) وابن قاسم العبادي،^(٥) وهي رواية لبعض البغداديين عن مالك^(٦) وعدد من العلماء المعاصرين.^(١)

(١) ينظر: المجموع (٢٨٠/٦)، القفال الشاشي هو: محمد بن علي بن إسماعيل الشافعي القفال الكبير، (٢٩١هـ ت ٣٦٥هـ) الإمام، العلامة، الفقيه، الأصولي، اللغوي، عالم خراسان، أبو بكر إمام وقته، بما وراء النهر، وصاحب التصانيف. قال الحاكم: كان أعلم أهل ما وراء النهر بالأصول، وأكثرهم رحلة في طلب الحديث. سمع: أبا بكر بن خزيمة، وابن جرير الطبري، وعبد الله بن إسحاق المدائني، وأبا القاسم البغوي، وطبقتهم. ينظر: شذرات الذهب (٣٤٥/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٨٣/١٦-٢٨٤).

(٢) ينظر: المجموع (٢٨٠/٦)، والقاضي أبو الطيب هو طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري، أبو الطيب. إمام جليل القدر، واسع العلم، شافعي المذهب، (٣٤٨هـ - ٤٥٠هـ) ولد بأمل، عاصمة طبرستان. ورحل في طلب العلم، فتتلمذ على أبي أحمد الغطريفي، وغيرهم. وأخذ عنه العلم عدد كبير من العلماء، منهم: الخطيب البغدادي، وأبو إسحق الشيرازي، وغيرهم. ولم يزل قاضياً حتى توفي، ببغداد. ألف شرح مختصر المزني، وغيره. ينظر: شذرات الذهب (٢١٥/٥)، طبقات الفقهاء الشافعية (٤٩١/١ - ٤٩٢)، سير أعلام النبلاء (٦٦٨/١٧-٦٧٠).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٨٥/٢). هو محمد بن مقاتل الرازي لا المروزي. (ت: ٢٤٨هـ) حدث عن وكيع، وطبقته. تكلم فيه، ولم يترك، قاضي الري من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان بن شعيب وعلي بن معبد روى عن أبي المطيع، وسمع منه البخاري ولم يحدث عنه. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد أبو محمد القرشي، (هجر للطباعة والنشر، ط ٢، ٤١٣هـ - ٩٩٣م)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو (١٣٤/٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤٧/٤)، تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: ١، ١٣٢٦هـ (٤٧٠/٩).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٨٥/٢)، قال القشيري: "إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً، فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي، وليس حقيقة الرؤية مشروطة في اللزوم، فإن الاتفاق على أن المحبوس في المظمورة إذا علم بإتمام العدة أو بالاجتهاد أن اليوم من رمضان وجب عليه الصّوم". ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٧٢/١٠). والقشيري هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري أبو القاسم (٣٧٦هـ - ٤٦٥هـ)، المفسر المحدث، الفقيه الشافعي، المتكلم الأصولي، الأديب النحوي، الصوفي، لسان عصره، وسيد وقته، سمع من أبي نعيم الإسفرايني، وروى عنه أبو بكر الخطيب، من تصانيفه التفسير الكبير، ينظر: شذرات الذهب (٢٧٥/٥)، سير أعلام النبلاء (٢٢٧/١٨)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (١٥٣/٥).

(٥) ينظر: الغرر البهية، لذكريا الأنصاري (٢٠٥/٢)، وابن قاسم العبادي هو أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين: (ت ٩٩٢هـ)، فاضل من أهل مصر. له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها (الآيات البينات)، ومات بمكة مجاوراً ينظر: الأعلام للزركلي (٩٨/١).

(٦) وهي رواية شاذة في المذهب، رواها بعض البغداديين عن مالك، وقال ابن عرفة: لا أعرفه لمالكي القول بحساب النجوم. وقال الحطاب في مواهب الجليل: أن حساب الأهلة والخسوف والكسوف قطعي. (٣٨٧/٢).

الرأي الثاني القائل: بمنع العمل بالحساب الفلكي في ثبوت هلال شهر رمضان أو غيره من الشهور وهم الجمهور: من الحنفية،^(٢) والمالكية،^(٣) والشافعية،^(٤) والحنابلة،^(٥) وعدد من العلماء المعاصرين.^(٦)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء في هذه المسألة أمور منها:

- هو اختلافهم في تحديد العلة التي جعلها الشارع مناطاً للحكم، في إثبات دخول الشهر القمري، فمن الفقهاء من أجاز إثبات الهلال بواسطة الحسابات الفلكية الدقيقة، وجعل علة الجواز لذلك [التحقق من ظهور الهلال]، سواء كان ذلك بالرؤية أو غيرها من وسائل الإثبات كالحساب الفلكي، وهم أصحاب الرأي الأول. ومن الفقهاء من قصرَ

(١) العلامة محمد بخيت المطيعي، ينظر: كتابه إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، للعلامة محمد بخيت المطيعي (ت: ١٩٣٦م)، مطبعة كردستان العلمية، ينظر: (ص: ٢٥٦-٢٥٧)، والعلامة أحمد شاکر: (ت: ١٩٥٨م) والعلامة أحمد بن الصديق الغماري الحسني: (ت: ١٩٦٠م) في كتابه توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، والعلامة محمد رشيد رضا: (ت: ١٩٣٥م) وينظر: تفسير المنار، طباعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٥١/٢)، والعلامة يوسف القرضاوي حفظه الله. ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. (ص: ٣١)، والعلامة أحمد محمد شاکر وينظر: كتابه أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي؟ مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ط: ٢ (١-٣٠). والعلامة محمد مصطفى المراغي (ت ١٩٤٥م) ينظر: كتاب أوائل الشهور العربية للعلامة أحمد شاکر وهو ينقل موقف المراغي من الحساب الفلكي [كان يرى رد شهادة الشهود إذا كان الحساب يقطع بعدم إمكان الرؤية] (ص: ١٥)، العلامة مصطفى الزرقاء، (ت: ١٩٩٩م) في بحثه لماذا الاختلاف حول الحساب الفلكي؟.

(٢) درر الحكام شرح غرر الأحكام، لملا خسرو (٢٠٠/١)، البحر الرائق (٢٨٤/٢)، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (٢٤٢/١)، رد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٣٩٢/٢)

(٣) القوانين الفقهية (٧٩/١)، التاج والإكليل (٢٩٢/٣)، فقه العبادات في المذهب المالكي (٣٠٥/١)، مواهب الجليل (٢٨٧/٢ - ٣٨٨)، ونصه في مواهب الجليل: "وقاعدة رؤية الأهلة في الرمضانات لا يجوز إثباتها بالحساب".

(٤) المهذب للشيرازي (٣٣٠/١) ونصه: "وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان ففيه وجهان: الأول: يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبهه إذا عرف بالبينة، والثاني: أنه لا يصوم لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية"، فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي (٢٦٦/٦)، المجموع (٢٧٠/٦).

(٥) المبدع في شرح المقنع (٦/٣) ونصه في المبدع: "ولا يحكم بطلوع الهلال بنجوم أو حساب، ولو كثرت إصابتهما". الإقناع في فقه الإمام أحمد حنبل (٣٠٣/١)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٣٠٢/٢ - ٣١٦).

(٦) العلامة محمد بن إبراهيم، والعلامة ابن باز، والعلامة بكر أبو زيد وغيرهم.

إثبات الهلال على الرؤية البصرية، وجعل علة ذلك "تحقق الرؤية البصرية"، وهم أصحاب الرأي الثاني.^(١)

• عدم وجود النص الشرعي القطعي الدلالة، الذي يرفع الخلاف في المسألة، ولذلك اختلفوا في تفسير قوله ﷺ: «فإن غم عليكم فاقدروا له».^(٢)

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بإثبات الأهلة للشهور القمرية بالحساب الفلكي، وهم مطرف بن عبد الله بن الشخير، وأبو بكر ابن قتيبة، وابن سريج الشافعي، وتقي الدين السبكي الشافعي، والقفال الشاشي، والقاضي أبو الطيب الطبري، ومحمد بن مقاتل الرازي، والقشيري، ورواية شاذة في المذهب المالكي، وعدد من العلماء المعاصرين واستدلوا:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه قول النبي ﷺ: «فإن غم عليكم فاقدروا له».^(٣)

وجه الدلالة: أنه مأخوذ من "التقدير"،^(٤) وهو "الحساب".^(٥) وقيل: "قدروا المنازل".^(٦) أي "قدروه بحساب المنازل".^(٧) فهذا الحديث دال على أصل مشروعية الأخذ بالحساب الفلكي.

نوقش: بأن قوله «فإن غم عليكم فاقدروا له» يريد منعكم من رؤيته سبحانه أو غيره فاقدروا له يريد قدروا للشهر وتقديره إتمام العدد ثلاثين يوماً.^(٨) وقد فسر ذلك في

(١) بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي، لسامي وديع عبد الفتاح القدومي، حقوق الطبع محفوظة لدار

الوضاح، عمان - الأردن (ص: ٣١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعا رقم الحديث ١٩٠٠، ١٩٠٦ (٢٧/٣-٢٥)، صحيح مسلم كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً رقم الحديث ١٠٨٠ (٧٥٩/٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعا رقم الحديث ١٩٠٠، ١٩٠٦ (٢٧/٣-٢٥)، صحيح مسلم كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً رقم الحديث ١٠٨٠ (٧٥٩/٢).

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (٩/٢).

(٥) فتح الباري، لابن حجر (١٤٦/٤)، الشرح الممتع على زاد المستنقع (٣٠١/٦).

(٦) المنتقى شرح الموطأ (٣٨/٢).

(٧) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٨٦/٧).

(٨) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٨٦/٧)، ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢٠/٤)، نيل الأوطار، للشوكاني

حديث أبي هريرة رضي الله عنه «فقال صلى الله عليه وسلم: فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(١) وفي حديث ربيعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: «لا تصوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة»^(٢). ولفظ فاقدروا مطلق تحمل على المقيد وهي لفظ فأكملوا عدة شعبان ثلاثين.^(٣)

جواب ذلك: هو مذهب الجمع بين الحديثين، وهو ما ذهب إليه ابن سريج ويلقب [بالشافعي الصغير]: أن قوله: «فاقدروا له» خطاب لمن خصه الله بهذا العلم، أي قدره بحسب المنازل، وأن قوله «فأكملوا العدة» خطاب للعامة.^(٤)

ويقول العلامة أحمد محمد شاكر رحمته الله: "وأما قولي فإنه يقضي بعموم الأخذ بالحساب الفلكي الدقيق الموثوق به، وعموم ذلك على الناس؛ بما يسرّ فيه هذه الأيام من سرعة وصول الأخبار وذُيوعها، وتبقى الرؤيا للأقل النادر، مما لا يصل إليه الأخبار، ولا يجد من يثق به من معرفة الفلك، ومنازل الشمس والقمر".^(٥)

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين.^(٦)

(٤/٢٢٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصّوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، رقم الحديث ١٩٠٧ (٢٧/٣).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصّوم، باب إذا أغمي الشهر، رقم الحديث ٢٣٢٦ (٢/٢٩٨). قال الزيلعي في نصب الراية: فالحديث صحيح، ورواته ثقات، محتج بهم في الصحيح، انتهى. (٢/٤٣٩).

(٣) ينظر: الذخيرة، للقرافي (٢/٤٩٣).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٤/١٢٢).

(٥) أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي، لأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، ط: ٢، ١٤٠٧هـ. (ص: ١٦).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الصّوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نكتب ولا نحسب». رقم الحديث ١٩١٣، (٣/٢٧). أمية بلفظ النسب إلى الأم فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب أو منسوب إلى الأمهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً، وقيل: منسوبون إلى أم القرى، وقوله: لا نكتب ولا نحسب، تفسير لكونهم كذلك، وقيل: للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة، قال الله قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [سورة الجمعة: الآية ٢]، ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٤/١٢٧).

وجه الدلالة: أن اعتماد الرؤية كان لعلة هي أمية الأمة، التي لم تكن تكتب ولا تحسب، فإذا تغير وضع الأمة، وأصبحت تكتب وتحسب، وغدت قادرة على الاعتماد على نفسها، في إثبات الشهور بالحساب العلمي الدقيق، فإذا انتفت علة الأمية بالحساب، كان عليها أن تعتمد الحساب بدل الرؤية؛ لأنها وسيلة أدق وأضبط.^(١)

ونوقش استدلالهم: أنه لا يجوز أن يكون المراد بالحساب حساب المنجمين؛ لأنَّ النَّاسَ لو كُفِّوا به ضاق عليهم؛ لأنه لا يعرفه إلا أفراد والشرع إنما يعرف النَّاسَ بما يعرفه جماهيرهم.^(٢)

وأجيب: بأن علم الفلك شيء وعلم النجوم أو التنجيم شيء آخر لما في الأخير من ادعا علم الغيب، ولعل هذا ما حمل المانعين على ترك الاعتماد على حساب الفلك في إثبات الشهور القمرية، وكذلك لما كان عليه علم الفلك في أول أمره من ضعف الدقة، وما وصل إليه اليوم من دقة في تقديم المعلومة.^(٣)

٣- إذا نفى الحساب الفلكي إمكانية الرؤية، وقال: إن الهلال لم يولد أصلاً في أي مكان في العالم الإسلامي كان الواجب إلا تقبل شهادة الشهود بحال؛ لأنَّ الواقع الذي أثبتته العلم القطعي يكذبهم. وقد قال تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) وغيره من الشافعية: أنه لا تقبل الشهادة؛ لأنَّ الحساب أمر قطعي والشهادة ظنية، والظن لا يعارض القطع.^(٤) وقال ابن قاسم العبادي: "إذا دل الحساب القطعي على عدم رؤيته لم يقبل قول الشهود العدول برؤيته وترد شهادتهم بها ولا يجوز الصَّوم حينئذ ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة".^(٥) أي شرط قبول الشهادة أن تقبل حساً، وعقلاً، وشرعاً؛ لأنَّ الشهود قد يقع منهم الخطأ والغلط.

نوقش قولهم: بأنَّ العلة ليست هي مجرد وجود الهلال، وإنما هي أخص من ذلك، ألا وهي: تحقق الرؤية البصرية، وبهذا ألغى الشارح الحكيم اعتبار الوجود

(١) أوائل الشهور العربية، لأحمد محمد شاكر. (ص: ١٢)، فقه الصيام، للقرضاوي (ص: ٣١). وقد اختلفت الأمة في دخولوا الشهر الكريم رمضان في عام ٤٠٩هـ فبعض الدول صام في الخميس، وبعضهم الجمعة، وبعضهم السبت. ينظر: فقه الصيام للقرضاوي (ص: ٣١).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٨٧/٧).

(٣) ينظر: فقه الصيام، للقرضاوي (ص: ٣١).

(٤) مواهب الجليل (٢ / ٣٨٨)، وينظر: تحفة المحتاج (٣/٣٨٢).

(٥) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٢/٢٠٥)، وينظر: حاشيتنا قليوبي وعميرة (٢/٦٣).

العلمي للهِلال علة للصوم أو الفطر، وأكد على أن الوجود الحسي البصري هو العلة، لأنَّ قوة درجة الحساب الفلكي في الإثبات أقل من درجة الشهادة على الرؤية، أو لعدم صحة مقدمات ونظريات علم الفلك إن رحمة الله بعباده اقتضت أن يعلّق أسباب عبادتهم وعللها بأمور حسية ملموسة لكل المكلفين، دفعاً للحرص والمشقة على الناس، وأن تكون علل الأحكام وأسبابها ثابتة وحسية وعامة يسهل إدراكها لجميع المكلفين دون مشقة، وألا ترتبط هذه العبادات بأمور عقلية علمية معنوية لا يدركها كل الناس، وذلك حتى يتحقق عموم العلة مع عموم التكليف، ويسر إدراكها مع يسر أدائه.^(١)

٤- قياس إثبات أوائل الشهور القمرية بالحساب على إثبات أوقات الصلوات بالحساب؛ لأنّه لا يوجد فارق مؤثر بينهما، والصلّاة الآن أصبحت في جميع بقاع الأرض تعتمد على الحساب، ولم ينكره أحد، ولم يقل أحد إن هذا مُطرح ولا بد من رؤية الشمس البصرية ليرى علامات دخول أوقات الصلّاة، فكذلك يجوز استعمال الحساب الفلكي في معرفة أوائل الشهور ونهايتها.^(٢)

٥- القياس على المحبوس في المظمورة، إذا علم بالحساب بإكمال العدة، أو بالاجتهاد بالأمارات، أن اليوم من رمضان، وجب عليه الصّوم، وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه.^(٣)

نوقش استدلالهم بأنّ: القياس باطل من أصله؛ لأن المقيس عليه هنا لم يثبت بنص ولا اتفاق ومن شرط القياس توفر ذلك، وهو مفقود هنا فهو ملغي من أصله. ثم هو على التسليم مقدوح فيه بعدة قواعد قياسية منها:

أ- فساد الاعتبار لمخالفة المقيس لصرائح النصوص المشعرة بالحرص في نصب الشّارع الرؤية سبباً للحكم بأول الشهر.

ب- إنه قياس مع الفارق إذ المحبوس معذور فيجب عليه الاجتهاد في دخول الوقت فإن انكشف له غلط قضى.^(١)

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٥/ ١٣٧)

(٢) ينظر: دار الإفتاء المصرية <http://dar-alifta.gov.eg/ViewFatwa.aspx?ID=٤٧٧٦&LangID=١>

(٣) أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، مطبعة السنّة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون

تاريخ. (٨/٢). وينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير للرافعي (٦/٣٣١).

جواب ذلك: هو ما نص عليه العلامة ابن دقيق العيد على حصول الاتفاق فقال:

"وليس حقيقة الرؤية بشرط من اللزوم؛ لأنَّ الاتفاق على أن المحبوس في المطمورة إذا علم بإكمال العدة، أو بالاجتهاد بالأمارات: أن اليوم من رمضان، وجب عليه الصَّوم وإن لم ير الهلال، ولا أخبره من رآه."^(٢)

٦- إن الفقهاء يرجعون في كثير من شئونهم إلى أهل الخبرة، فيرجعون إلى الأطباء في جواز فطر المريض في رمضان،^(٣) وإلى أهل اللغة في تفسير نصوص الكتاب والسنة، إلى غير ذلك من الشئون، فليرجعوا في معرفة بدء الشهور القمرية ونهايتها إلى علماء الفلك، فهم أهل علم وخبرة، وقولهم أقرب إلى الصحة من رؤية أفرادٍ يُحتمل فيهم الخطأ والكذب.^(٤)

نوقش استدلالهم: بوجود الفرق بين الرجوع إلى علماء الحساب والرجوع إلى الأطباء وعلماء اللغة فيما يخصهم؛ لأنَّ الرجوع إلى علماء الحساب وسير النجوم أمر خفي والشرع لم يدلهم في ضبط شئونهم على أمر خفي، بل دلهم على أمر ظاهر عام؛ كالرؤية، وطلوع الشمس وغروبها ودلوها.^(٥)

وأجيب: لقد وصل النَّاس في مسألة الحساب والفلكي، وإثبات أوائل الشهر إلى اليقين القطعي، وأمكن النَّاس، عامتهم وخاصتهم أن يصلوا إلى اليقين والقطع في حساب أول الشهر، وأمكن أن يتقوا بهذا الحساب ثقتهم بالرؤية أو أقوى.^(٦)

(١) فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ) مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م. (٢١٤/٢).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد. (٨/٢)، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٧٢/١٠)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٨٥/٢).

(٣) المراد بالعنين: هو الشخص الذي لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو يصل إلى الثيب دون البكر. ينظر: التعريفات، للجرجاني (٢٠٤/١).

(٤) إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلّة، نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف: المجيزون للعمل بالحساب الفلكي وأدلّتهم <http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

(٥) ينظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٢٧/٣-٢٨).

(٦) ينظر: أوائل الشهور العربية، لأحمد شاکر (ص: ١٣)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٥/١٣٦).

أدلة الرأي الثاني القائل: بعدم ثبوت الأهلة في شهر رمضان أو في غيره بالحساب الفلكي ولا يجوز إثباتها إلا بالرؤية، أو إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً، وهم الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وعدد من المعاصرين، واستدلوا:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا رأيتموه فصوموا »^(١).

وجه الدلالة: علم منه أنه لا يجب الصوم بمقتضى الحساب، فلو قرر علماء الحساب المتابعون لمنازل القمر أن الليلة من رمضان، ولكن لم ير الهلال، فإنه لا يصام؛ لأنَّ الشرع علق هذا الحكم بأمر محسوس وهي الرؤية.^(٢)

نوقش استدلالهم بأنَّ: الأمر باعتماد الرؤية وحدها جاء معللاً بعلّة منصوصة، وهي أن الأمة أمية لا تكتب ولا تحسب، والعلّة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فإذا خرجت الأمة عن أميتها وصارت تكتب وتحسب، وجب الرجوع إلى إثبات الأهلة بالحساب.^(٣)

وأجيب: بأنَّ وصف الأمة بأنها أمية لا يزال قائماً اليوم بالنسبة لعلم النجوم ومنازل القمر في الأغلب والكثير منها، كما كان قائماً في عهد النبي ﷺ، فقد كان العلم بذلك معروفاً عند العرب، لكن العارفون به قلة، كما أن العارفين به اليوم قلة بالنسبة لغيرهم، ومع ذلك لم يعتبره النبي ﷺ، فيجب أن يكون أمر المسلمين اليوم في هذا الحكم على ما كان عليه في عهد ﷺ وأصحابه.^(٤)

ويناقش جوابهم بأنه: لا يمنع من أن تكون هناك وسيلة أخرى في معنى الرؤية يعرف بها وجود الهلال فقط، أو وجوده مع إمكان رؤيته، فإذا وجدت اعتبرت، وقد تحقق هذا في الحساب الفلكي. وإنما كان التعلق بالرؤية البصرية رحمة بالمكلفين وتيسيراً عليهم، أما الحساب فهو أمر لا يتيسر لكل أحد.

(١) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعاً رقم الحديث ١٩٠٠، (٢٥/٣)، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، رقم الحديث ١٠٨٠ (٧٦٠/٢).

(٢) الشرح الممنوع على زاد المستقنع (٣٠١/٦).

(٣) ينظر: أوائل الشهور العربية، لأحمد شاکر (ص: ١٣).

(٤) ينظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (١٤/٣).

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «فإن غمَّ عليكم اقدروا له»^(١).
وجه الدلالة أن: المراد به إكمال العدة ثلاثين يوماً.^(٢) قال ابن بطال رحمته الله: وذهب كافة الفقهاء إلى أن معنى قوله ﷺ: «فاقدروا له»، مجمل يفسره قوله: «فأكملوا العدة ثلاثين يوماً»، ولذلك جعل مالك في الموطأ «فأكملوا العدة ثلاثين يوماً»، بعد قوله: «فاقدروا له» كما صنع البخاري؛ لأنه مفسر ومبين لمعنى قوله: «فاقدروا له»^(٣).
سبق مناقشة هذا الدليل وما دل عليه.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(٤).
وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بالصوم للرؤية والإفطار لها في قوله: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته" وأمرهم إذا كان غيم، أو نحوه ليلة الثلاثين، أن يكملوا العدة ثلاثين. وتبين أن ديننا لا يحتاج إلى حساب ولا كتاب، وأن ديننا في ميقات الصيام معلق بما يرى بالبصر وهو رؤية الهلال، فإن غم أكملنا عدة الشهر ولم نحتج إلى حساب.^(٥)

نوقش استدلالهم بأن: الأمر باعتماد رؤية الهلال ليس لأن الرؤية هي في ذاتها عبادة، أو أن فيها معنى التعبد، بل أنها هي الوسيلة الممكنة الميسورة إذ ذاك لمعرفة بدء الشهر القمري ونهايته لمن هم أميون لا علم لهم بالكتابة والحساب الفلكي.^(٦)
 ٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين»^(١).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعا رقم الحديث ١٩٠٦، ١٩٠٠ (٢٥/٣ - ٢٧)، صحيح مسلم كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً رقم الحديث ١٠٨٠ (٧٥٩/٢ - ٧٦٠).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستنقع (٣٠١/٦).

(٣) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، كتاب الصيام، (٢٧/٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، رقم الحديث ١٩٠٧ (٢٧/٣).

(٥) فتح الباري، لابن رجب (٦٧/٣) وينظر: عمدة القاري (٢٨١/١٠)، معالم السنن، لحمد الخطابي (٩٤/٢).

(٦) لماذا الاختلاف حول الحساب الفلكي، لمصطفى الزرقا (ص: ٧). <http://saaid.net/book/index.php>

وجه الدلالة: في قوله: "إنا أمة" هذا رد على من قال بحساب المنازل. ^(٢) و"أن ديننا لا يحتاج إلى حساب ولا كتاب." ^(٣) "والسبب الشرعي للوجوب إنما هو الرؤية لا علم ذلك بالحساب." ^(٤) "وعلق الشارح الصّوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عن أمتة في معاناة حساب التسيير، واستمر ذلك بينهم، ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك." ^(٥)

تقدم مناقش الدليل.

٥- الإجماع: فإن علماء الأمة في صدر الإسلام قد أجمعوا على اعتبار الرؤية في إثبات الشهور القمرية دون الحساب، فلم يعرف أن أحداً منهم رجع إليه في ذلك عند الغيم ونحوه، أما عند الصحو فلم يعرف عن أحد من أهل العلم أنه عدل إلى الحساب في إثبات الأهلة أو علق الحكم العام به. ^(٦)

نوقش استدلالهم: "بأن الإجماع لم ينعقد على رفض الحساب الفلكي القطعي الموجود الآن، وإنما انعقد على شيء آخر يسمى حساباً أو تنجيماً أو غير ذلك، ولكنه تخميني، واختلاف حقيقة الشيء المجمع عليه يقتضي إخراج ما يختلف عن حقيقته من دائرة الإجماع. وهذا هو شأن الحساب الفلكي القديم المجمع على رده؛ لأن ذلك ظنون تخمينية، والحساب الفلكي اليوم قطعي." ^(٧)

(١) صحيح البخاري، كتاب الصّوم، باب قول النبي ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب». رقم الحديث ١٩١٣، (٢٧/٣). أمية بلفظ النسب إلى الأم قبيل: أراد أمة العرب لأنها لا تكتب أو منسوب إلى الأمهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم أو منسوب إلى الأم؛ لأن المرأة هذه صفتها غالباً، وقيل: منسوبون إلى أم القرى، وقوله: لا نكتب ولا نحسب، تفسير لكونهم كذلك، وقيل: للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيمة قال الله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾، ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها. فتح الباري، لابن حجر (١٢٧/٤).

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٧٣/٤).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٦٧/٣). وينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٧٢/٤).

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظ أبو الفضل العراقي (١١٤/٤).

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٨٦/١٠).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣٢/٢٥-١٣٣). ونقل الإجماع الحافظ ابن حجر في فتح الباري

(١٢٧/٤) بلفظ "إجماع السلف الصالح حجة عليهم" أي على القائلين بالحساب في إثبات الشهر. وينظر:

عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠).

(٧) بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي، لسامي وديع عبد الفتاح القدومي، دار الوضاح، عمان - الأردن

٦- "إن تعليق إثبات الشهر القمري بالرؤية ينفق مع مقاصد الشريعة السمحة؛ لأنَّ رؤية الهلال أمرها عام يتيسر لأكثر النَّاس، بخلاف ما لو علق الحكم بالحساب فإنه يحصل به الحرج ويتنافى مع مقاصد الشريعة، ودعوى زوال وصف الأمية في علم النجوم عن الأمة لو سلمت لا يغير حكم الشرع في ذلك".^(١)

يناقش استدلالهم: بأنَّ وسيلة الحساب الفلكي قد أصبحت وسيلة سهلة المنال، وليست فوق طاقة الأمة، بل وأصبح للأمة علماء وخبراء وفلكيون ومراكز متخصصة تملك أدق أنواع الوسائل العلمية، لمعرفة إثبات دخول الشهر القمري، وهذا لا يخالف مقاصد الشريعة؛ لأنَّ إثبات الشهر بالرؤية هو وسيلة وليس عبادة بذاتها، أو فيها معنى التعبد؛ بل لأنها الوسيلة الممكنة في زمن الصحابة رضي الله عنهم.

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد عرض أدلة المجيزين لإثبات الشهر القمري بالحساب الفلكي، وأدلة المانعين، يظهر بوضوح طبيعة أثر التعلل في إثبات شهر الصَّيَّام بالحساب الفلكي. وبعد النظر في أدلة كلِّ من الفريقين، والمناقشات التي جرت بينهم، يتضح أن الرأي الأول القائل: بإثبات الأهلة للشهور القمرية بالحساب الفلكي. هو الأقرب للصواب، وذلك للأسباب الآتية:

١- إن النبي صلى الله عليه وسلم علل الاعتماد على الرؤية، بأنَّ الأمَّة أمية، فقد ربط الكتابة والحساب بالشهور، ليدلنا على إمكانية استخدام الحساب في تحديد الشهور إذا توفر ذلك العلم، وقد توفر وأصبح له مراكز وعلماء متخصصون في ذلك.

٢- إن القول بالحساب الفلكي القطعي ليس فيه مخالفة للنصوص الشرعية؛ لأنه لم يرد نص ما، يمنع إثبات الشهر القمري بوسيلة آخر غير الرؤية.

٣- إن الحساب الفلكي قطعي في دلالة، كما ثبت بالتجربة، والمشاهدة، بخلاف الرؤية البصرية، فهي تحتل الخطأ، والكذب، وقد سبق في المناقشات أن الفرق في الصَّيَّام بين الدول العربية والإسلامية وصل إلى ٣ أيام، كما حصل هذا في عام ١٩٣٩م وهو ما ذكره العلامة أحمد شاکر.^(٢)

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء (٣/٣٨).

(٢) أوائل الشهور العربية (ص: ٣).

٤- رد حصول الإجماع مفسراً؛ أن ما أجمع عليه السابقون في رد حساب الفلك شيء كان يقع فيه الخطأ، والغلط، وما هو واقع اليوم هو شيء آخر من دقة الحساب الفلكي.

٥- إن الحساب الفلكي أوثق وأضبط في إثبات الهلال من الاعتماد على شاهدين ليسا معصومين من الوهم وخداع البصر، ولا من الكذب لغرض أو مصلحة شخصية مستورة، وخاصة في الحالات التي تستحيل فيها الرؤية.^(١)

(١) وهي حالتان ١- إذا شهد الشهود بروية الهلال قبل الوقت المقدر له بالحساب الفلكي، فلا عبرة بالشهادة قبل حصول الاقتران. ٢- إذا شهد الشهود بروية الهلال بعد الغروب في اليوم الذي رئي فيه القمر صباحاً قبل الشروق فلا عبرة بالشهادة على هذه الرؤية. ينظر: إثبات الأهلة في ظل المتغيرات المعاصرة، لصالح بن عبد الله الدرويش القاضي بمحكمة التمييز بأبها عضو المجمع، ط: بدون، التاريخ بدون، (ص: ١٦).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• أجمعت الأمة على تحريم الصَّوم على الحائض والنفساء وعلى أنه لا يصح صومها.^(١) وعلة ذلك دفع الحرج؛ لأن نزول الدم يُضْعِفُهُنَّ، فلو كُفِنَ بالصوم لا يقدرن على القيام به إلا بحرج.^(٢) وعلاقة هذا بالحجامة هو ضعف المحجوم لنزول الدم الكثير منه، فيحتاج للأكل والشرب لأجل أن يعيد القوة لبدنه.

• واختلفوا في صحة صيام من تبرع بدمه وهو صائم، بناءً على اختلافهم في صحة صيامه إذا احتجم إلى قولين.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان:

الرأي الأول القائل: بصحة صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان قياساً على مَنْ احتجم في نهار رمضان وهو مذهب الجمهور من الحنفية،^(٣) والمالكية،^(٤) والشافعية.^(٥)

الرأي الثاني القائل: بفساد صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان قياساً على مَنْ احتجم في نهار رمضان وهو مذهب الحنابلة،^(٦) وبعض الشافعية،^(٧) وبه قال ابن تيمية،^(٨) وابن باز،^(٩) وابن عثيمين.^(١٠)

(١) المجموع (٣٤٥/٢)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢٠٢/٢)، الإجماع لابن المنذر (٣٧١/١-٤٢)، مراتب الإجماع (٢٣/١).

(٢) بدائع الصنائع (٤٤/١).

(٣) بدائع الصنائع (١٠٧/٢)، فتح القدير (٣٢٩/٢)، المبسوط (٧٤/٤)، العناية شرح الهداية (٣٢٩/٢)،

(٤) المدونة (٢٧٠/١)، الذخيرة (٥٠٦/٢)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٣٣٣/٣).

(٥) الأم (١٠٦/٢)، مختصر المزني (١٥٤/٨)، الحاوي الكبير (٤٦٠/٣)، فتح العزيز بشرح الوجيز (٣٧٢/٦)،

المجموع (٣٤٩/٦)، روضة الطالبين (٣٦٩/٢-٣٩٣)، منهاج الطالبين (٧٦/١).

(٦) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (١٢٤٢/٣)، المغني (١٢٠/٣)، المبدع (٢٥/٣)، الإنصاف (٣٠٤/٣).

(٧) وهم أبو بكر ابن المنذر، وأبو بكر بن خزيمة، وأبو الوليد النيسابوري، والحاكم أبو عبد الله. ينظر: المجموع

(٣٤٩/٦).

(٨) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥٢٨/٢٠) (٢٥٢/٢٥).

(٩) مجموع فتاوى ابن باز (٢١٧/١٥).

(١٠) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٤٥/٢٠)، (٢٥٠/١٩).

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء في هذه المسألة حكم التبرع بالدم في نهار رمضان مترتبة على حكم الحجامة في نهار رمضان. فمن قال بصحة صيام المحجوم والحاجم وهم أصحاب الرأي الأول، قاسوا عليه جواز التبرع بالدم في نهار رمضان لعدة خروج الدم من الصائم من غير نظر إلى قِلَّةِ أو كثرة سَهْوًا كان أو عدماً.

ومن قال بفساد صيام المحجوم وهم أصحاب القول الثاني قالوا: بفساد صيام المتبرع بالدم في نهار رمضان؛ لأنَّ فيه علة الحجامة وهو ضعف المحجوم لنزول الدم الكثير منه، فيحتاج للأكل والشرب لأجل أن يعيد القوة لبدنه.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بصحة صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان قياساً على من احتجم في نهار رمضان وهو مذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية.

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ: احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم». (١)

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما: «احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم صائم». (٢)

٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل: «هل كنتم تكرهون الحجامة؟ فقال: لا، إلا من أجل الضعف». (٣)

وجه الدلالة: جواز الاحتجام للصائم حال صومه، والذي حُفِظَ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامة قال ابن حجر في الفتح: "وكان

(١) صحيح البخاري، كتاب الصَّوم، باب الحجامة والقيء للصائم، رقم الحديث ١٩٣٨ (٣/٣٣٣). قال ابن عبد البر

في الاستذكار: حديث بن عباس صحيح لا مدفع فيه ولا يختلف في صحته وثبوته. (٣/٣٢٤).

(٢) سنن الترمذي كتاب الصَّوم، باب ما جاء من الرخصة في ذلك، رقم الحديث ٧٧٥ (٣/١٣٧). قال الترمذي

بعد سياقه للحديث «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) صحيح البخاري كتاب الصَّوم، باب الحجامة والقيء للصائم، رقم الحديث ١٩٤٠ (٣/٣٣٣).

هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث: أفطر الحاجم والمحجوم.^(١)

٤- الإجماع وقد أجمعوا على ألا يقال للخارجة من جميع البدن - نجاسة كانت أو غيرها - أنها لا تفطر الصائم لخروجها من بدنه فكذلك الدم في الحجامة وغيرها.^(٢)
يناقش استدلالهم^(٣): بأن المعنى الذي ذكر يبطل بالحيض والمني، و بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من زرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عامداً فليقض».^(٤)

جواب ذلك: قال ابن عبد البر: "هذه حجة لنا لأنه لما لم يكن على من زرعه القيء شيء دل على أن ما خرج من نجس وغيره من الإنسان لا يفطره وكان المستقيء بخلاف ذلك لأنه لا يرى منه رجوع بعض القيء في حلقه لتردد ذلك وتصدده ورجوعه".^(٥)

٥- قياس دم الحجامة على ما يخرج من بدن الصائم من الفصد والرعاف.^(٦) وهو ما قال بن عباس رضي الله عنهما: الفطر مما دخل لا مما خرج.^(٧)

٦- قال بن عبد البر رضي الله عنه: "يحتمل أن يكون كرهها [الحجامة] من كرهها منهم [الصحابة رضي الله عنهم] لما يخشى على فاعلها من الضعف عن تمام صومه من أجلها "بمعنى أن من احتجم فأصابه الضعف فقد يؤول أمره إلى الفطر فكانت كراهة بعض الصحابة رضي الله عنهم، من هذا الباب.^(٨)

(١) (١٧٧/٤).

(٢) الاستنكار (٣٢٤/٣).

(٣) المغني لابن قدامة (١٣٢/٣).

(٤) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً، رقم الحديث ٧٢٠ (٨٩/٣). قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف في الحديث، قاله الترمذي. وحسن الحديث صاحب البدر المنير، ابن الملقن (٦٥٩/٥).

(٥) الاستنكار (٣٢٥/٣).

(٦) المجموع (٣٥١ / ٦).

(٧) الاستنكار، لابن عبد البر (٣٢٤/٣).

(٨) الاستنكار، لابن عبد البر (٣٢٦/٣).

أدلة الرأي الثاني القائل: بفساد صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان قياساً على من احتجم في نهار رمضان وهو مذهب الحنابلة، وبعض الشافعية، وبه قال ابن تيمية، وابن باز، وابن عثيمين.

١- الأدلة من السنة:

الحديث الأول: عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال «أتى رسول الله ﷺ على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو أخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان فقال: أفطر الحاجم والمحجوم»^(١).

الحديث الثاني: عن ثوبان رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: أفطر الحاجم والمحجوم»^(٢).

الحديث الثالث: عن رافع به خديج رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن الحجامة تفسد الصيام، وقال ابن قدامة: "وحديث ابن عباس منسوخ بحديثنا! [أفطر الحاجم والمحجوم] بدليل ما روى ابن عباس، أنه قال: «احتجم رسول الله ﷺ بالقاحة»^(٤) بقرن وناب، وهو محرم صائم، فوجد لذلك ضعفاً شديداً، فنهى رسول الله ﷺ أن يحتجم الصائم»^(٥).

(١) سنن أبو داود، كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم، رقم الحديث ٢٣٦٩ (٣٠٨/٢)، سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، رقم الحديث ١٦٨١، (٥٣٧/١). قال الزيلعي في نصب الراية: وصححه أحمد، وابن المديني، وإسحاق بن راهويه. (٤٧٣/٢)، وبمثلهم قال النووي: ينظر: المجموع (٣٥٠/٦).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم، رقم الحديث ٢٣٦٧ (٣٠٨/٢)، وصححه الحاكم والنسائي، وابن المديني، وأحمد وقال أحمد: هو أصح ما روي في الباب. ينظر: نصب الراية، للزيلعي (٤٧٢/٢).

(٣) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب كراهية الحجامة، رقم ٧٧٤ (١٣٥/٣)، وقال الترمذي: «وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح».

(٤) القاحة: موضع يبعد عن المدينة ٩٥ كم تقريباً، في الجنوب الغربي منها. ينظر: حاشية مسند الإمام أحمد (٧١/٤).

(٥) ذكر الحديث صاحب المغنى وقال: رواه أبو إسحاق الجوز جاني في المترجم (١٢٠/٣). [وبعد البحث لم أجد من أخرجه في أمهات كتب السنة فضلاً عن الحكم عليه، وحدث هذا حاله بهذا اللفظ كيف يكون دليلاً على نسخ حديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم وهو في صحيح البخاري! وقد وجدته بغير ذكر

يناقش هذا الاستدلال من وجوه:

الوجه الأول: قال ابن حزم رحمته الله:^(١) "صح حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » بلا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «أرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم»^(٢) وإسناده صحيح فوجب الأخذ به؛ لأنَّ الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً.^(٣)

الوجه الثاني: قيل: إن ذلك [أفطر الحاجم والمحجوم] كان في الابتداء ثم رخص بعد ذلك.^(٤)

الوجه الثالث: قال ابن عبد البر رحمته الله: "القول عندي في هذه الأحاديث أن حديث بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: «احتجم صائماً محرماً».^(٥) ناسخ لقوله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم»؛ لأنَّ في حديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ مر عام الفتح على رجل يحتجم لثمانية عشر ليلة خلت من رمضان فقال «أفطر الحاجم

قرن وناب وهذا لفظه عن ابن عباس: " أن رسول الله ﷺ، احتجم بالقاحة وهو صائم" مسند الإمام أحمد رقم الحديث ٢١٨٦ قال المحققون لمسند الإمام أحمد: وهم شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون إسنادة صحيح. (٧١/٤).

(١) المحلى، لابن حزم (٣٣٧/٤).

(٢) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، ذكر حديث أبي سعيد، رقم الحديث ٣٢٢٨ (٣/٣٤٦)، سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، رقم الحديث ٢٢٦٢ (٣/١٥٠)، والسنن الكبرى للبيهقي، رقم الحديث ٨٢٦٨ (٤/٤٣٩)، ثم قال البيهقي بعده رواه كلهم ثقافت، وغير معتمر يرويه موقوفاً، وقد روي من وجه آخر عن أبي المتوكل مرفوعاً، وقال الدارقطني: رواه كلهم ثقافت، ولا أعلم له علة، قال الألباني: إسناده صحيح وإعلال [أبو بكر بن خزيمة] بالوقف مدفوع بمتابعة عبد الوهاب بن عطاء للمعتمر وبأن له طريقاً أخرى عن أبي المتوكل به مرفوعاً. . . ثم قال وليس صريحاً في الوقف بل هو إلى الرفع أقرب لأنه مثل قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ونحو ذلك فهو مرفوع على الصحيح من أصول الحديث. فالحديث بهذه الطرق صحيح لا شك فيه، وهو نص في النسخ، فوجب الأخذ به كما سبق عن ابن حزم. . ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ات: ١٤٢٠هـ) كتاب الصيام، فصل في المفطرات، حديث ابن عباس رقم الحديث ٩٣٢ إشراف: زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. (٧٢/٤).

(٣) المحلى، لابن حزم (٣٣٧/٤).

(٤) بدائع الصنائع (١٠٧/٢)، ينظر: مختصر المزني (١٥٤/٨).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، رقم الحديث ١٩٣٨ (٣/٣٣٣). قال ابن عبد البر في الاستدكار: حديث بن عباس صحيح لا مدفع فيه ولا يختلف في صحته وثبوته. (٣٢٤/٣).

والمحجوم» فابن عباس شهد معه حجة الوداع وشهد حجامته يومئذ محرماً صائماً فإذا كانت حجامته ﷺ عام حجة الوداع فهي ناسخة لا محالة؛ لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان؛ لأنه توفي في ربيع الأول ﷺ".^(١) ولو كان الاحتجام يفطر لما فعله.

الوجه الرابع: قيل معنى: «أفطر الحاجم والمحجوم» تعرضاً للفطر، أما المحجوم فإضعفه بخروج الدم فربما لحقه مشقة، فعجز عن الصوم فأفطر بسببها، وأما الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره إذا ضم شفثيه على قصب الملازم.^(٢)

الوجه الخامس: إن ابن عباس رضي الله عنهما، إنما صحب النبي ﷺ، محرماً في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يصحبه محرماً قبل ذلك، وكان الفتح سنة ثمان بلا شك، فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة.^(٣)

الوجه السادس: وعن أنس رضي الله عنه قال: "أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه احتجم وهو صائم، فمر به النبي ﷺ فقال: «أفطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم».^(٤)

٢- قياس الفطر بدم الحجامة على الفطر بدم الحيض، والاستقاءة، وبالاستمناة. فبأي وجه أراد إخراج الدم أفطر كما أنه بأي وجه أخرج القيء أفطر^(١) وعلتهم في فطر المحجوم حصول الضعف الشديد الذي يحتاج معه الصائم إلى تغذية، وعلتهم

(١) الاستذكار (٣/٣٢٤-٣٢٥)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/١٧٨).

(٢) المجموع (٦/٣٥٢)، فتح الباري، لابن حجر (٤/١٧٧).

(٣) المجموع شرح المهذب (٦/٣٥٢).

(٤) سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، رقم الحديث ٢٢٦٠ (٣/١٤٩). وقال الدارقطني رواه

كلهم ثقافت قال ولا أعلم له علة.

الجواب على توثيق الدارقطني من وجهين:

الأول: هذا حديث منكر، لا يصح الاحتجاج به، لأنه شاذ الإسناد والمتن، وكيف يكون هذا الحديث صحيحاً سالماً من الشذوذ، والعلة، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا هو في المصنفات المشهورة، ولا في السنن المأثورة، ولا في المسانيد المعروفة، وهم يحتاجون إليه أشد احتياج، ولا نعرف أحداً رواه في الدنيا إلا الدارقطني.

الثاني: لو سلم صحة هذا الحديث لم يكن فيه حجة، لأن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، قتل في غزوة مؤتة، وهي قبل الفتح، وحديث: أفطر الحاجم والمحجوم كان عام الفتح، بعد قتل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: نصب الراية (٢/٤٨٠).

في فطر الحاجم دخول شيء إلى جوفه دون الشعور به، كما ينتقض وضوء النائم وإن لم يستيقن خروج الريح منه، فإن لم يستخدم الحاجم المص لدم الحجامه بنفسه لم يفطر عندهم إن أخرج الدم بوسيلة أخرى^(٢)، وقاسوا التبرع بالدم للصائم على الحجامه، بعلّة أن كلاً يضعف البدن فقالوا بفساد صومه إذا كانت الكمية كبيرة ولحق المتبرع بها ضعفاً في بدنه، فإذا كان التبرع بكمية قليلة ولم يحلق المتبرع ضعفاً قالوا بصحة صومه.^(٣)

يناقش قياسهم: هذا قياس فاسد الاعتبار؛ لأنه قد ثبت الرخصة في الحجامه للصائم وصح حديثها، وهذا قياس في مقابل نص، وأيضاً فما يقولون في الاحتلام، ومن ذرعه القيء، ودم الاستحاضة، فإن قالوا هذه أمور لا يمكن الاحتراز منها، والحجامه والاستقاء والاستمناء يمكن الاحتراز منها لكونها اختيارية، فإن جواب ذلك هو ماذا تقولون بمن يذهب للمعركة ويقاقل باختياره وتصيبه الجراحات ويخرج منه الدم هل يفطر؟!؟

٣- إن علة النهي عن الحجامه ضعف الصائم، فيبطل التعليل بما سواه مما لم يصح رواية، وهو ما روي أن النبي ﷺ: «رأى الحاجم والمحتجم يغتابان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم»^(٤) وعلى اعتبار صحة هذه الرواية، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.^(٥)

يناقش استدلالهم بأنه: إذا كانت علة النهي عن الحجامه ضعف الصائم بها فلا يقتضي ذلك الفطر، وإنما يقتضي الكراهة، وليس كل من احتجم ومثله من تبرع بدمه احتاج أن يفطر.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢٥)، وينظر: المغني (١٢١/٣).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢٥٠/١٩).

(٤) صحيح بن خزيمة رقم الحديث ١٩٦٦ (٢٢٨/٣)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله يزيد بن ربيعة متروك وحكم علي بن المديني بأنه حديث باطل. (١٧٨/٣)، وقال الزيلعي وغيث مجهول ينظر: نصب الراية (٤٨٣/٢).

(٥) المغني (١٢٠/٣-١٢١).

٤- عمل جماعة الصحابة^(١) في تأخيرهم الحجامة إلى الليل.

يناقش بأن: عمل الصحابة ليس صريحاً في كونهم يرون الفطر بالحجامة، ولعل هذا التأخير إلى الليل خشية الضعف الذي يؤدي إلى الفطر، ويؤيد ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل: (هل كنتم تكرهون الحجامة؟ فقال: لا، إلا من أجل الضعف).^(٢)

٥- قالوا: حديثنا قول وحديث ابن عباس فعل، والقول مقدم على الفعل.^(٣)

ويناقش استدلالهم: بأنه ترجيح، ولا يصار إليه إلا عند عدم إمكان الجمع، وعدم ثبوت نسخ، وقد ثبت النسخ كما تقدم في مناقشة أدلة الرأي الأول.

٦- إن لفظة: [وهو صائم] في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ليست ثابتة، قال أحمد وغيره: هي خطأ من قبل قبضة.^(٤)

نوقش بأن: هذا القول من الإمام أحمد قد قابله إخراج الإمام البخاري للحديث في صحيحه المجمع على قبول ما فيه مما هو على شرطه.

الفرع الخامس: الرأي المختار:

فهذه إحدى المسائل الكبار التي تتعارك فيها الأنظار، وتتضايق فيه الأفكار؛ لظهور تعارض بين النصوص، والأقيسة، والأصول، وبعد النظر والتأمل في الأدلة والمناقشة التي جرت بين القولين فإن الأقرب للصواب هو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية القائلين بصحة صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان، قياساً على من احتجم في نهار رمضان وذلك للأسباب الآتية:

١- إذا وجد حديثان متعارضان، ولم يمكن الجمع بينهما، ولم يجز إعمال قواعد الترجيح بين الأدلة المتعارضة إلا إذا جهل التاريخ، وهنا قد علمنا المتقدم من المتأخر فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم، كيف وحديثنا ابن عباس وأنس رضي الله عنهما، صريحان في نسخ الفطر بالحجامة.

(١) منهم ابن عمر، وابن عباس، وأبو موسى، وأنس بن مالك ينظر: المغني (١٢٠/٣).

(٢) صحيح البخاري كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، رقم الحديث ١٩٤٠ (٣٣/٣).

(٣) ينظر: كشف القناع عن متن الإقناع (٣٢٠/٢).

(٤) ينظر: البدر المنير، لابن المقلن (٦٧١/٥).

- ٢- جمهور الفقهاء على أن الحجامة لا تفسد الصَّوم؛ لأنَّ الفطر مما دخل لا مما خرج، وهذا ضابطٌ أغلبي، ومثُلُ الحجامة في الحكم التبرع بالدم؛ فإِنَّه لا يؤثر على صحة الصَّوم، لكن بشرط أن يأمن الصائم على نفسه الضعف والضرر.
- ٣- جواز القياس في الرخص إذا لم يمنع منه مانع،^(١) فكان التبرع بالدم جائز للصائم حال فطره قياساً على رخصة الحجامة للصائم. وقد أرخص رسول الله ﷺ في الحجامة للصائم، والرخصة إنما تكون بعد العزيمة.
- ٤- إن التبرع بالدم لا يفطر به الصائم وإن خشي على نفسه الضعف، كالحجامة لا تفطر الصائم، وإن كانت مكروهة وخشي الضعف بها، ويتأيد هذا بما ورد عند أبي داود^(٢) عن ابن أبي ليلى عن رجل صحب النبي ﷺ قال: «نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم والمواصلة ولم يحرمهما إبقاءً على أصحابه».
- ٥- إنما يُسقطُ على أحكام الحجامة من الجواز في حال الصَّيام، تَسْقُطُ كذلك على من تبرع بدمه وهو صائم لعدة: خروج الدم من الجسد بكمية كبيرة باختيار الصائم مع إمكان التحرز من إخراج الدم كالحجامة.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٧٩/٧).

(٢) سنن أبي داود كتاب الصَّوم، باب في الرخصة في ذلك، رقم الحديث ٢٣٧٤، (٣٠٩/٢). قال الحافظ في فتح

الباري: (وإسناده صحيح)، (٢٠٣/٤).

المطلب الثالث

أثر التعليل في حكم نية صيام ما بعد الزوال في النافلة

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- اتفق الجمهور من الفقهاء على أن النية شرط في صحة الصيام.^(١)
- اتفق جمهور الفقهاء من المالكية،^(٢) والشافعية،^(٣) والحنابلة،^(٤) على تثبيت النية من الليل قبل طلوع الفجر في صيام رمضان.
- اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية،^(٥) والشافعية،^(٦) والحنابلة،^(٧) على عدم اشتراط تثبيت النية من الليل في صيام التطوع.
- اختلف الفقهاء في نية صيام ما بعد الزوال في النافلة هل يقاس على ما قبل الزوال إلى قولين:

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في حكم نية صيام ما بعد الزوال في النافلة هل يقاس على ما قبل الزوال اختلفوا إلى قولين:

الرأي الأول القائل: بقياس نية صيام ما بعد الزوال في النافلة على ما قبل الزوال بعله أن الكل من أجزاء النهار وهو قول للشافعي،^(٨) والحنابلة،^(٩) وبعض الشافعية.^(١٠)

(١) بداية المجتهد (٥٥/٢).

(٢) ولا يجوز صوم شهر رمضان إلا بأن يبيت له الصوم ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر بنية، ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٣٣٥/١).

(٣) إذا نسي نية الصوم في رمضان حتى طلع الفجر لم يصح صومه بلا خلاف عندنا لأن شرط النية الليل. المجموع (٢٩٩/٦)، (٣٠١/٦).

(٤) الإنصاف للمرداوي (٢٠٨/٣).

(٥) تبين الحقائق (٣٠٣/١).

(٦) المجموع (٣٠٢/٦).

(٧) المغني (١٠/٣)، الإنصاف للمرداوي (٢١١/٣).

(٨) وقال الشافعي: : أما نحن فنقول: المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام. الأم (٢٠٠/٧).

(٩) فصل: وأي وقت من النهار نوى أجزاءه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. المغني، لابن قدامة (١١٤/٣).

(١٠) المجموع للنووي (٢٩٢/٦).

الرأي الثاني القائل: بعدم قياس نية صيام ما بعد الزوال في النافلة على ما قبل الزوال وهم الجمهور من الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والشافعية^(٣) وبعض الحنابلة.^(٤)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في حديث عائشة رضي الله عنها.^(٥)

فمن نظر إلى عموم الحديث وعدم وجود ما يخصه، قال باستعمال القياس فقام ما بعد الزوال على ما قبل الزوال في الصيام التطوع؛ بعلّة أن الكل من أجزاء النهار.

ومن لم يعمل بالعموم قال بأنّ صيغة الحديث تدل على أن سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قبل الزوال فلم يقل بجواز صيام ما بعد الزوال وإن أصبح ممسكاً حتى بعد الزوال.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بقياس نية صيام ما بعد الزوال في النافلة على ما قبل الزوال وهم الشافعي، الحنابلة، وبعض الشافعية.

١- وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذات يوم «يا عائشة، هل عندكم شيء؟» قالت: فقلت: يا رسول الله، ما عندنا شيء قال: «فإني صائم» قالت: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - قالت: فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: يا رسول الله، أهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - وقد خبأت لك شيئاً، قال: «ما هو؟» قلت: حيس،^(٦) قال: «هاتيه» فجنّت به فأكل، ثم قال:

(١) ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا. بدائع الصنائع (١٥/٢).

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي (٦٩٦/١).

(٣) الأم (١٠٤/٢)، المجموع (٦/٢٩٢ - ٣٠٢).

(٤) مجد الدين بن تيمية جد شيخ الإسلام، صاحب كتاب (المحرر) ينظر: المغني، لابن قدامة (١١٤/٣).

(٥) وعن عائشة أم المؤمنين، قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذات يوم «يا عائشة، هل عندكم شيء؟» قالت: فقلت: يا رسول الله، ما عندنا شيء قال: «فإني صائم» قالت: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - قالت: فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: يا رسول الله، أهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - وقد خبأت لك شيئاً، قال: «ما هو؟» قلت: حيس، قال: «هاتيه» فجنّت به فأكل، ثم قال: «قد كنت أصبحت صائماً». صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلًا من غير عذر، رقم الحديث ١١٥٤ شرح محمد فؤاد عبد الباقي، (٨٠٨/٢).

(٦) هو التمر مع السمن والأقط. ينظر: صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل

«قد كنت أصبحت صائماً»^(١).

٢- واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان رسول الله ﷺ: يصبح لا ينوي الصَّوم ثم يبدو له فيصوم»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين: أن أحكام النفل في الصَّيام أخف من أحكام الفرض،^(٣) فجاز الصَّيام في جزء من النهار، لما تدل عليه رواية «ثم يبدو له فيصوم» التي تفيد الترتيب مع التراخي.

٣- القياس قياس صحة صيام التطوع بعد الزوال، على صحة صيامه قبل الزوال، بعلَّة أن أجزاء النهار متساوية، فمن نوى في جزء من النهار، فأشبهه ما لو نوى في أوله؛ ولأنَّ جميع الليل وقت لنية الفرض، فكذا جميع النهار وقت لنية النفل^(٤).

٤- الآثار:

أ- وقالت أم الدرداء رضي الله عنها: كان أبو الدرداء رضي الله عنه يقول: (عندكم طعام؟) فإن قلنا: لا، قال: (فإني صائم يومي هذا) وفعله أبو طلحة، وأبو هريرة، وابن عباس، وحذيفة رضي الله عنه^(٥).

ب- قول ابن مسعود رضي الله عنه فإنه قال: (أحدكم يأخذ النظرين، ما لم يأكل أو يشرب)^(٦).

ت- وقال رجل لسعيد بن المسيب رضي الله عنه: إني لم آكل إلى الظهر، أو إلى العصر، أفأصوم بقية يومي؟ قال: نعم^(٧).

الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر، رقم الحديث ١١٥٤ شرح محمد فؤاد عبد الباقي، (٢/٨٠٨).
 (١) صحيح مسلم، كتاب الصَّيام، باب جواز صوم الناقله بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر، رقم الحديث ١١٥٤ شرح محمد فؤاد عبد الباقي، (٢/٨٠٨).
 (٢) بدائع الصنائع (٢/٨٥)، ولم أجد بهذا اللفظ في كتب الحديث، ولا من أخرجه.
 (٣) ينظر: المجموع (٦/٢٩٢).
 (٤) المغني (٣/١١٤).
 (٥) صحيح البخاري، كتاب الصَّوم، باب إذا نوى بالنهار صوماً (٣/٢٩).
 (٦) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصَّيام، من قال: الصائم بالخيار في التطوع، رقم الأثر ٩٠٨٤، (٢/٢٨٩)، الأم (٧/٢٠٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الصَّيام، باب من دخل في صوم التطوع بعد الزوال، رقم الأثر ٧٩٢١ (٤/٣٤٣)، المغني (٣/١١٤).
 (٧) المغني (٣/١١٤).

ث- قال المستورد بن الأحنف: جاء رجل فصلى معه الظهر فقال: إني ظلت اليوم لا صائم ولا مفطر كنت أتقاضى غريباً لي فماذا ترى؟ قال: إن شئت صمت وإن شئت أفطرت.^(١)

ج- إن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه بدا له بعد ما زالت الشمس فصام.^(٢)

وجه الدلالة: دلت بعض هذه الآثار صراحة على جواز صيام التطوع بعد الزوال.

أدلة المذهب الثاني القائل: بعدم قياس نية صيام ما بعد الزوال في النافلة على ما قبل الزوال وهم الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية، وبعض الحنابلة.

١- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم: «يا عائشة، هل عندكم شيء؟» قالت: فقلت: يا رسول الله، ما عندنا شيء قال: «فإني صائم».^(٣)

وجه الدلالة: فيه دليل لمذهب الجمهور أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس.^(٤)

٢- قياس نية صيام التطوع، على نية صيام الفرض بجامع الصّوم في كل، فكان حكمه عدم صحة نية التطوع نهاراً كالفرض.^(٥)

يناقش: هذا قياس في مقابل نص وهو ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ربما أصبح رسول الله ﷺ صائماً ثم يبدو له فيفطر، وربما أصبح لا يريد الصّوم فيبدو له فيصوم».^(٦)

(١) سنن النسائي، كتاب الجنائز، ذكر الاختلاف على سليمان بن يسار في حديث حمزة بن عمرو فيه رقم الأثر ٢٢٩٤ (١٨٥/٤)، صححه الألباني. الأم (٢٠٠/٧).

(٢) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، كتاب الصيام، الدخول في الصّوم، رقم الأثر ٨٥٥٦، (٢٣١/٦)، وينظر: الأم (٢٠٠/٧).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصّوم، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، رقم الحديث ١١٥٤، (٨٠٨/٢).

(٤) شرح النووي على مسلم (٣٥/٨).

(٥) بدائع الصنائع (٨٥/٢).

(٦) معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن البصري (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. (٢٧١/١).

٣- وعن عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أهله فيقول: هل عندكم من غداء^(١)؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم». ^(٢)

وجه الدلالة: أن الغداء لا يكون إلا قبل الزوال، فيكون إعلامه لأهله بصيام التطوع ﷺ قبل الزوال. ^(٣) وإذا نوى بعد الزوال فقد خلا بعض الركن عن الشرط، فلا يصير صائماً شرعاً، والحديث محمول على ما قبل الزوال. ^(٤)

نوقش: بأن الحديث ضعيف، قال ابن عبد البر: بأنه مضطرب. ^(٥)

٤- إن صوم النفل عندنا [الحنفية] غير متجزئ كصوم الفرض، ويصير صائماً من أول النهار، لكن بالنية الموجودة وقت الركن وهو الإمساك وقت الغداء [السحور]. ^(٦)

٥- إن معظم النهار مضى من غير نية، بخلاف النائي قبل الزوال، فإنه قد أدرك معظم العبادة، ولهذا تأثير في الأصول، بدليل أن من أدرك الإمام قبل الرفع من الركوع أدرك الركعة؛ لإدراكه معظمها، ولو أدركه بعد الرفع، لم يكن مدركاً لها، ولو أدرك مع الإمام من الجمعة ركعة، كان مدركاً لها؛ لأنها تزيد بالتشهد، ولو أدرك أقل من ركعة، لم يكن مدركاً لها. ^(٧)

الفرع الخامس: ثمرة الخلاف في هذه المسألة: هل يستحق الصائم في التطوع ثواب يوم كامل؟ أو من حين نوى؟ اختلفوا إلى قولين:

القول الأول: مذهب بعض الشافعية، ^(٨) والحنابلة، ^(٩) وهو اختيار ابن تيمية، ^(١٠)

وابن باز، ^(١١) وابن عثيمين، ^(١) يكتب له ثواب ما صامه من حين نوى الصيام.

(١) الغداء ما يؤكل قبل الزوال. بلغة السالك (٦٩٦/١).

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الصيام، رقم الحديث ٢٢٣٦ (١٣٨/٣). قال الدارقطني وهذا الأسناد صحيح.

(٣) بلغة السالك (٦٩٦/١).

(٤) بدائع الصنائع (٨٥/٢).

(٥) بلغة السالك (٦٩٦/١).

(٦) بدائع الصنائع (٨٥/٢).

(٧) المغني لابن قدامة (١١٤/٣).

(٨) أبو إسحاق المروزي ينظر: المجموع للنووي (٢٩٢/٦ - ٢٩٣).

(٩) الإنصاف للمرداوي (٢١١/٣)، المغني (١١٤/٣).

(١٠) شرح العمدة (١٩٣/١ - ١٩٤).

(١١) مجموع فتاوى ابن باز (٢٨٨/١٥).

دليل هذا القول: عموم حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٢).

وجه الدلالة وهو ثمرة الخلاف للمسألة: أن الإمساك كان في أول النهار بغير نية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فكيف يثاب على إمساك لم يقصده ولم ينوّه؟ وإنما يثاب فيما ابتغى به وجه الله تعالى^(٣)؛ ولأنّ ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القرية فلم يجعل صائماً فيه^(٤).

نوقش استدلالهم: [إن ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القرية فلم يجعل صائماً فيه] بأنّ هذا قول في مذهب الشافعية وقد انفق الشافعية على تضعيفه^(٥) وقد يدرك بعض العبادة ويثاب كالمسبوق يدرك الإمام راعياً فيحصل له ثواب جميع الركعة باتفاق^(٦).

القول الثاني: وذهب أكثر الشافعية^(٧) وبعض الحنابلة^(٨) إلى أنه: يُكتب له ثواب صيامه من أول النهار، وانفقوا على تضعيف من قال من الشافعية بأنه لا يثاب إلا من حين النية^(٩).

دليل هذا القول:

- إن القائلين بإثابة صائم التطوع من طلوع الفجر، اشترطوا جميع شروط الصّوم من أول النهار فإن أخذ شيء من المفطرات لم يصح صومه^(١٠).
- ورداً على القول الأول: "أنه لو كان صائماً من وقت النية لم يضره الأكل قبلها"^(١١) وأن الصّوم لا يتبعض، بدليل لو أكل في بعضه، لم يجز صيام باقيه^(١).

(١) الشرح الممتع (٣٦٠/٦)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٨٥/١٩-١٨٦).

(٢) صحيح البخاري، باب بدء الوحي، رقم الحديث ١ (٦/١).

(٣) المغني لابن قدامة (١١٥/٣)، الشرح الممتع (٣٦٠/٦).

(٤) المجموع (٢٩٢/٦).

(٥) ينظر: المجموع للنووي (٢٩٣/٦).

(٦) المجموع (٢٩٣/٦).

(٧) المجموع (٢٩٢/٦).

(٨) شيخ الحنابلة أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن في كتابه "الهداية" ينظر: المغني (١١٤/٣).

(٩) القائل يثاب من حين النية هو قول أبي اسحق المروري وانفقوا على تضعيفه ينظر: المجموع (٢٩٣/٦).

(١٠) المجموع (٢٩٣/٦).

(١١) المجموع (٢٩٢/٦).

• يناقش استدلالهم بأنّ الصَّوم لا يتبعض وهذه دعوى في محل النزاع، وإنّما يشترط لصوم البعض أن لا توجد المفطرات في شيء من اليوم، ولهذا قال النبي ﷺ في حديث عاشوراء: « فليصم بقية يومه ».^(٢)

ولعل الأقرب للصواب عند التأمل في أدلة الفريقين ومناقشتها في ثمرة الخلاف في هذا الفرع الخامس هو الرأي الثاني.

الفرع السادس: الرأي المختار:

يبدو بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة رجحان ما ذهب إليه الرأي الأول القائل: بقياس نية صيام ما بعد الزوال في النافلة على ما قبل الزوال بعلّة أن الكل من أجزاء النهار وهم الشافعي، الحنابلة، وبعض الشافعية. للأسباب الآتية:

- ١- إن حديث عائشة رضي الله عنها الوارد في هذا الشأن جاء عاماً، ولم يُخصَّصْ الجواز بما قبل الزوال، وحيث لم يوجد مخصص لهذا العموم، فيبقى الأمر على عمومته، وهو إجزاء نية الصَّوم في النفل قبل الزوال.
- ٢- القياس على جواز النية في صوم النفل قبل الزوال فتجوز بعده؛ لعلّة أن الكل من أجزاء النهار.
- ٣- إنّه لم ينقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ما يخالف حديث عائشة رضي الله عنها صريحاً.

(١) المجموع (٢٩٣/٦)، ينظر: المغني (١١٤/٣).

(٢) المغني (١١٥/٣). والحديث في صحيح البخاري، كتاب الصَّوم، باب صيام يوم عاشوراء. رقم الحديث ٢٠٠٧، (٤٤/٣).

المبحث الخامس

أثر تعليل الأحكام في مفسدات الصوم

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم من جامع ناسياً وهو صائم.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الحقن المغذية في نهار رمضان.

المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم استعمال منظار المعدة في صحة الصيام

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم من جامع ناسياً وهو صائم

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• اتفق جمهور الفقهاء أن مَنْ أكل أو شرب ناسياً أن لا شيء عليه ويتم صومه، وقال مالك عليه القضاء.^(١)

• وأجمع الفقهاء على أن من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان فقد فسد صومه.^(٢)

• وأجمع الفقهاء أن من جامع زوجته في نهار رمضان عامداً فقد فسد صومه.^(٣)

• واختلفوا الفقهاء فيمن جامع ناسياً هل يقاس على مَنْ أكل أو شرب ناسياً في

نهار رمضان على ثلاثة أقوال.^(٤)

الفرع الثاني: آراء الفقهاء فيمن جامع ناسياً في نهار رمضان:

الرأي الأول: من جامع ناسياً في نهار رمضان لا قضاء عليه ولا كفارة قياساً

على من أكل أو شرب ناسياً، وهم أبو حنيفة،^(٥) والشافعي،^(٦) ورواية لأحمد،^(٧) وبعض

الحنابلة.^(٨) والصنعاني،^(٩) والشوكاني.^(١٠)

(١) الاستذكار (٢١٩/٣)، بدائع الصنائع (١١٦/٢)، الروضة الندية، لصديق حسن خان (٢٢٦/١).

(٢) المحلى (٣٠٤/٤)، مراتب الإجماع لابن حزم (٣٩/١)، الروضة الندية (٢٢٦/١)، بدائع الصنائع (١١٦/٢)، المغني (١١٩/٣).

(٣) مراتب الإجماع (٣٩/١)، الروضة الندية (٢٢٧/١).

(٤) الاستذكار (٣١٩/٣).

(٥) المبسوط (٦١/٣)، فتح القدير لابن الهمام (٣٢٧/٢)، الفصول في الأصول لأبي الجصاص (١١٨/٤).

(٦) الأم (١٠٩/٢)، المجموع (٣٢٤/٦) روضة الطالبين (٣٧٤/٢)، الأشباه والنظائر، للسيوطي (١٢٣/١).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢٦/٢٥).

(٨) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن العراقي، الكلوذاني، ينظر: المغني لابن قدامة (١٣٨/٣)، واختاره

ابن تيمية، ينظر: مجموع الفتاوى (٢٢٦/٢٥)، ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٥٤/٢). قال ابن القيم: "أن

من جامع في إحرامه أو صيامه ناسياً لم يبطل صيامه ولا إحرامه".

(٩) سبل السلام (١٦٠/٢).

(١٠) السيل الجرار (٢٨٥/١)، الروضة الندية شرح الدرر البهية (٢٢٦-٢٢٧).

الرأي الثاني: من جامع ناسياً في نهار رمضان فعليه القضاء دون الكفارة وهو قول مالك،^(١) ورواية لأحمد.^(٢)

الرأي الثالث: من جامع ناسياً في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة، وهو مشهور مذهب أحمد، ونص عليه أحمد^(٣) وعبد الملك بن الماجشون من المالكية.^(٤)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

إن مَنْ شَبَّه نَاسِي الصَّوْمِ بِنَاسِي الصَّلَاةِ فَقَدْ أُوجِبَ عَلَيْهِ الْقِضَاءَ، وَهُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الثَّانِي، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنِ النَّاسِي وَالْمَتَعَمِدِ قَالَ بِالْقِضَاءِ وَالْكَفَارَةِ عَلَى مَنْ جَامَعَ نَاسِيًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَهُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الثَّلَاثِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى عِلَّةِ رَفْعِ الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ عَمَّنْ أَكَلَ وَشَرِبَ نَاسِيًا، قَالَ بِأَنَّ جَمَاعَ النَّاسِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَعَلَّةِ النِّسْيَانِ، وَهُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: من جامع ناسياً في نهار رمضان لا قضاء عليه ولا كفارة قياساً على من أكل أو شرب ناسياً، وهم أبو حنيفة، والشافعي، ورواية لأحمد، وبعض الحنابلة واستدلوا:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٥].

وجه الدلالة: بيّنة الآية عدم المؤاخظة في حال الخطأ، والنسيان مهما كان الفعل المرتكب، وعليه لا يفسد صوم من جامع، وهو ناس لصومه، ما لم يدخل الصائم في دائرة التعمد.

٢- دليلهم من السنة:

أ- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما الله أطعمه وسقاه».^(١)

(١) الاستذكار (٣/٣١٩)، الكافي في فقه أهل المدينة (١/٣٤١)، الشرح الكبير للدردير (١/٥٢٥)، وجواهر

الإكليل (١/٤٩٩) بداية المجتهد (٢/٦٥)، والقوانين الفقهية (ص: ١٢١)، الفروق للقرافي (٤/٢٠٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٥/٢٢٦).

(٣) المغني (٣/١٣٥)، ينظر: كشف القناع (٢/٣٢٤)، الإنصاف (٣/٣١١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٥/٢٢٦).

(٤) الاستذكار (٣/٣١٩).

- ب- وفي لفظ آخر «من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة»^(٢).
 ت- وعن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه»^(٣).

وجه الدلالة من الأحاديث المذكورة:

الحاق مَنْ جامع ناسياً، بمن أكل أو شرب ناسياً بجامع أن الفطر منهما وقع حال النسيان^(٤). وفيها إثبات عذر النَّاسِي، وعلة لسقوط الكفارة عنه، وأن النسيان لا يرفع نية الصَّوم التي بيَّتها، فأمره رضي الله عنه بإتمام العمل على النية، وأسقط عنه الكفارة؛ لأنَّه ليس كالمنتَهك العامد^(٥).

وإنما خص الأكل والشرب لكونهما الغالب في النسيان، والأحاديث دليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسياً لصومه فإنه لا يفطره ذلك لدلالة قوله: «فليتم صومه» على أنه صائم حقيقة^(٦).

يناقش استدلالهم بما قاله ابن حزم: "وأما أبو حنيفة فتناقض أيضاً؛ لأنَّه رأى أن الكلام، أو الأكل ناسياً، أو الشرب ناسياً تبطل الصَّلَاة بكل ذلك وبيئتها، وخالف السنة الواردة في ذلك، ورأى الجماع يبطل الحج ناسياً كان أو عامداً ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصَّوم، واتبع الخبر في ذلك ورأى الجماع ناسياً لا يبطل الصَّوم، قياساً على الأكل، ولم يقس الأكل نائماً على الأكل ناسياً؛ بل رأى الأكل نائماً يبطل الصَّوم، وهو ناس بلا شك، وهذا تخليط لا نظير له؟"^(٧).

(١) صحيح مسلم، كتاب الصَّيام، باب أكل النَّاسِي وشربه وجماعه لا يفطر، رقم الحديث ١١٥٥، (١٠٩/٢).
 (٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم، کتاب الصَّوم، رقم الحديث ١٥٦٩، (٥٩٥/١) قال الحاکم: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة "
 (٣) سنن الدارقطني، كتاب الصَّوم، رقم الحديث ٢٢٤٠، (١٤٠/٣)، وضعفه الدارقطني ينظر: كنز العمال برقم ٢٣٨٣٣ (٥٠٢/٨).
 (٤) الروضة الندية شرح الدرر البهية (٢٢٧/١).
 (٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦١/٤).
 (٦) سبل السلام، لابن الأمير الصنعاني (١٦٠/٢).
 (٧) المحلى (٣٥٨/٤).

٣- قول رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». (١)

وجه الدلالة: دل الحديث على رفع الإثم والحكم في الخطأ والنسيان في أحكام الله، ومنه جماع الناسي في نهار رمضان، ما لم يكن الخطأ والنسيان في إتلاف الأموال، قال ابن عبد البر: "وقد أجمعوا على أن قوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، ليس في إتلاف الأموال وإنما المراد به رفع المأثم". (٢) وقال ابن حجر: "إن المقدر في حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، أي: إثمهما وحكمهما خلافاً لمن قصره على الإثم". (٣)

٤- ما ورد عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً بلفظ: «من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة». (٤)

وجه الدلالة: أن الفطر هنا أعم من أن يكون بأكل أو شرب فيشمل الجماع. (٥) قال الإمام النووي: "ولو جامع ناسياً لم يفطر على المذهب". (٦) وعليه فيكون صوم من جامع ناسياً صحيحاً ولا شيء عليه.

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم الحديث ٢٠٤٣ (٦٥٩/١)، قال ابن الملقن: "رواه ابن ماجه؛ وفي إسناده: شهر بن حوشب وقد تركوه؛ أي: طعنوا فيه. . . وذكره النووي في «الروضة» في كتاب الطلاق، بلفظ: «رفع» وحكم بحسنه، وقد علمت ما فيه، وأنه بهذا اللفظ ضعيف". البدر المنير (١٨٢/٤-١٨٣). إذا فإسناده ضعيف.

(٢) الاستذكار (٣٨٠/٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠٢/٣).

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، باب ذكر إسقاط القضاء والكفارة عن الأكل والشارب في الصيام إذا كان ناسياً لصيامه، رقم الحديث ١٩٩٠، (٢٣٩/٣)، صحيح ابن حبان، كتاب الصوم، ذكر نفي القضاء والكفارة على الأكل الصائم في شهر رمضان ناسياً، رقم الحديث ٣٥٢١ (٢٨٧/٨). قال الألباني: إسناده حسن للخلاف المعروف في محمد بن عمرو ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٨٧/٤).

(٥) سبل السلام (١٦٠/٢)، حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح (ص: ٤٣٧).

(٦) روضة الطالبين (٢٧٢/١).

٥- الأحاديث الواردة في الكفارة في الجماع في بعضها «هلكت»^(١) وفي بعضها «احترقت احترقت»^(٢) وهذا لا يكون إلا في عامد، فإن النَّاسِي لا إثم عليه بالإجماع كما تقدم في تحرير محل النزاع.

٦- القياس على الأكل والشرب ناسياً، فالحديث صح أن أكل النَّاسِي لا يفطر والجماع في معناه، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر لكونهما أغلب وقوعاً، ولعدم الاستغناء عنهما غالباً.

أدلة الرأي الثاني القائل: من جامع ناسياً في نهار رمضان فعليه القضاء دون الكفارة وهو قول مالك، ورواية لأحمد.

١- القياس: قياس ناسي الصَّوم بناسي الصَّلَاة. فعلة النسيان بني عليها حكم القضاء للصائم كما يقضي ناسي الصَّلَاة صلاته إذا نسيها.^(٣)

نوقش بأن^(٤): هذا القياس يعارضه الحديث الصحيح الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»^(٥).

٢- إن الأكل، والجماع، والشرب ينافي الصَّوم.^(٦)

ناقشهم ابن حزم بقوله: "إن تعدد الأكل والشرب والجماع والقيء ينافي الصَّوم لا الأكل كيف كان، ولا الشرب كيف كان، ولا الجماع كيف كان، ولا القيء كيف كان، فهذا هو الحق المتفق عليه، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنن . . . وقالوا:

(١) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الصَّوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكفر، رقم الحديث ١٩٣٦، (٣٢/٣)، صحيح مسلم، كتاب الصَّيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيئتها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، رقم الحديث ١١١١، (٧٨١/٢).

(٢) عن عائشة، زوج النبي ﷺ تقول: أتى رجل إلى رسول الله ﷺ في المسجد في رمضان، فقال: يا رسول الله، احترقت، احترقت، فسأله رسول الله ﷺ «ما شأنه؟» فقال: أصبت أهلي... الحديث صحيح مسلم، كتاب الصَّيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيئتها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، رقم الحديث ١١١٢، (٧٨٣/٢).

(٣) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٥/٢).

(٤) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٥/٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصَّيام، باب أكل النَّاسِي وشربه وجماعه لا يفطر، رقم الحديث ١١٥٥، (٨٠٩/٢).

(٦) المحلى (٣٥٤/٤).

الكلام، أو الأكل، أو الشرب في الصلّاة بنسيان لا يبطلها، وأبطلوا الصّوم بكل ذلك بالنسيان وهذا تناقض لا خفاء به؟^(١)

أدلة الرأي الثالث القائل: من جامع ناسياً في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة، وهو مشهور مذهب أحمد، وأهل الظاهر، وعبد الملك بن الماجشون من المالكية.

١- إن النبي ﷺ أمر الذي قال: «وقعت على امرأتي وأنا صائم بالكفارة»،^(٢) ولم يسأله عن العمد.^(٣)

يناقش: إن في الحديث ما يدل على العمد، وهو قوله: هلكت. وبالتالي، فإن هذا الحديث لا يشمل حكمه من جامع ناسياً في نهار رمضان، بل هو خاص بالجماع عن عمد.
جواب ذلك من وجهين^(٤):

الوجه الأول: أن الصّوم عبادة تحرم الوطء، فاستوى فيها عمده وسهوه كالحج.

الوجه الثاني: إن إفساد الصّوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع، لا تسقطهما الشبهة، فاستوى فيهما العمد والسهوه، كسائر أحكامه.

ونوقش جوابهم بقياس الوطء في الصّيام كالوطء في الحج من وجوه^(٥).

(١) المحلى (٤/٣٥٤-٣٥٨).

(٢) أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت. قال: «ما لك؟» قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، فقال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا، قال: فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيها تمر - والعرق المكنل - قال: «أين السائل؟» فقال: أنا، قال: «خذها، فتصدق به» فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرّتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك». متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الصّوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكفر، رقم الحديث ١٩٣٦، (٣/٣٢)، صحيح مسلم، كتاب الصّيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، رقم الحديث ١١١١، (٢/٧٨١).

(٣) المغني لابن قدامة (٣/١٣٦).

(٤) المغني لابن قدامة (٣/١٣٦).

(٥) الأم (٢/١٠٨-١٠٩).

الوجه الأول: إن الصَّوم عبادة يباح فيها اللبس والطيب والصيد ويحرم في الحج، ويحرم الأكل والشرب في الصَّوم ويباح في الحج.

الوجه الثاني: إن الحج إحرام واحد ولا يخرج أحد منه إلا بكماله وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه، فلو أفسد يوماً في الصَّوم لم يفسد الذي قبله، بخلاف الحج فلو أفسده قبل زوال يوم عرفة فقد أفسد الحج كله.

الوجه الثالث: من جامع في الحج أفسده ويجب عليه المضي فيه، ومن جامع في الصَّوم أفسده وليس له المضي فيه، فكيف قاسوا الصَّيام بالحج.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ «أن يكفر بعنق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً»، فقال: لا أجد. فأتي رسول الله ﷺ بعرق تمر، فقال: «خذ هذا فتصدق به»، فقال: يا رسول الله. ما أحد أحوج مني، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «كله»^(١).

وجه الدلالة: أن المفطر في رمضان بأكل، أو شرب، أو جماع أن عليه الكفارة المذكورة في هذا الحديث على ظاهره؛ لأنه ليس في روايته فطر مخصوص بشيء دون شيء، فكل ما وقع عليه اسم فطر متعمداً فالكفارة لازمة لفاعله على ظاهر الحديث.^(٢)

نوقش استدلالهم من وجهين:

الوجه الأول: كان يجب على أهل الظاهر [ومن وفقهم بهذا القول] أن يأخذوا بالمنفق عليه، وهو إيجاب الكفارة على العائد إلى أن يدل الدليل على إيجابها على النَّاسي.^(٣)

الوجه الثاني: يأخذوا بعموم قوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(٤) حتى يدل الدليل على التخصيص.^(٥)

(١) سنن أبي داود، كتاب الصَّوم، باب كفارة من أتى أهله في رمضان، رقم الحديث ٢٣٩٢، (٣١٣/٢)، قال الألباني: صحيح.

(٢) الاستدكار (٣١١/٣).

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٦/٢).

(٤) قال عنه النووي في روضة الطالبين وعمدة المفتين حديث حسن (١٩٣/٨)

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٦/٢).

الفرع الخامس: الرأي المختار:

وبعد النظر والتأمل في الأدلة والمناقشة التي جرت بين الآراء الثلاثة، فإن الأقرب للصواب هو الرأي الأول القائل: بأن من جامع ناسياً في نهار رمضان لا قضاء عليه ولا كفارة قياساً على من أكل أو شرب ناسياً، وهم أبو حنيفة، والشافعي، ورواية لأحمد، وبعض الحنابلة. وذلك للأسباب الآتية:

١- إن الصَّوم الشرعي: هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع. فإذا ورد الخبر في أن الأكل ناسياً لا يفطر، فقد أفاد أن الجماع في حكمه لتساويهما في الأصل، في باب أن عدمهما شرط في صحة الصَّوم الشرعي.^(١)

٢- إن إيجاب القضاء، والكفارة ضعيف، وذلك لما عرف من أثر النسيان في إسقاط العقوبات [الكفارات] في الشرع.^(٢)

٣- إنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظوراً أو ناسياً لم يؤاخذ به الله بذلك، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم، ومثل هذا لا يعطل عبادته.^(٣)

٤- إن كان حديث النسيان ورد في الأكل والشرب، لكنّه معلول بمعنى يوجد في الكل، [الأكل والشرب ناسياً، وفي جماع النَّاسِي] وهو إضافة الفعل إلى الله من غير قصد واختيار من العبد ظهر لقوله: «فإنما أطعمه الله، وسقاه» والعلة إذا كانت منصوفاً عليها كان الحكم منصوفاً عليه، ويتعمم الحكم بعموم العلة.^(٤)

(١) الفصول في الأصول (١١٨/٤).

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٦/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢٦/٢٥، ٢٢٨، ٥٧٣/٢٠)، والشرح الممتع (٤١٦/٦).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٩٠/٢).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم الحقن المغذية^(١) في نهار رمضان

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• أجمع الفقهاء أن من أكل أو شرب مما يتغذى به متعمداً، وهو ذاكر لصومه فإنَّ صومه يبطل.^(٢)

• أجمع أهل العلم أن ما يدخل جوف الصائم بلا اختيار منه، كغبار الطريق، لا يُفطر في الجملة.^(٣)

• أجمع الفقهاء المعاصرون على أن الحقن الجلدية التي تؤخذ للتداوي فإنه لا تفتقر واختلّفوا في الحقن أو [الإبر] المغذية التي تُعطى عن طريق الوريد إلى قولين.^(٤)

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في حكم الحقن المغذية للصائم:

الرأي الأول القائل: بقياس الإفطار بالحقن المغذية في نهار رمضان على تناول الطعام والشراب في نهار رمضان وهو من قرارات مجمع الفقه الإسلامي،^(٥) واللجنة الدائمة للإفتاء،^(٦) وابن باز،^(٧) وابن عثيمين،^(٨) وعدد كبير من العلماء المعاصرين.^(٩)

(١) الحقن المغذية: عبارة عن محاليل معقمة تحتوي على بعض أو كل المواد الغذائية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، وذلك بحقنها عبر أنبوب موصل بإبرة تُولج في الوريد وتعطى للمرضى الذين لا يستطيعون الحصول على حاجتهم من المواد الغذائية أو لا يستطيعون تناول الطعام ألبنه بسبب مرض، أو حادث، أو عملية جراحية، أو بسبب الجفاف الناتج عن ضربات الشمس. ينظر: النوازل المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام (ص: ٢٦٣).

(٢) مراتب الإجماع (ص: ٣٩)، ولم يتعقبه ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع، المغنى لابن قدامة (١١٩/٣).

(٣) المحلى (٣٥٠/٤)، المغني (١٣٠/٣)، المجموع (٣٢٧/٦)، شرح مختصر خليل (٢٥٨/٢).

(٤) ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، (ص: ١٠١).

(٥) قرار رقم ٩٣ ونص القرار: "الأمر الأتية لا تعتبر من المفطرات: . . الحقن العلاجية الجلدية، أو العضلية،

أو الوريدية، باستثناء السوائل والحقن المغذية" ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ط: ١، العدد العاشر (٧/٢).

ونقل هذا القرار من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

تجميع: عبد الحق العيفة، (١٤٠٣-١٤٣٠هـ / ١٩٨٨-٢٠٠٩م) (١٩ دورة). (ص: ١٨٤).

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الأولى (٢٥٢/١٠).

(٧) ينظر: مجموع فتاوى ابن باز (٢٥٨/١٥).

الرأي الثاني القائل: إن الحقن المغذية لا تفطر وهو ما ذهب إليه دار الإفتاء المصرية،^(٣) والعلماء الأجلاء محمد بخيت المطيعي،^(٤) وعبد الرحمن تاج،^(٥) ويوسف القرضاوي،^(٦) وسيد سابق.^(٧)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

واختلاف الفقهاء في هذه المسألة راجع إلى اختلافهم في العلة، فالرأي الأول: نظر في علة إفطار الصائم بالأكل والشرب، وما يقوم في معناه مما يجعل الصائم يستغني عن الطعام والشراب، فقالوا: بإفطار من تناول الحقن المغذية في نهار رمضان للصائم. ومن جعل علة الإفطار هي دخول المفطر من المنافذ المعتادة للجوف [المعدة] لم يقل بإفطار الصائم بتناول الحقن المغذية في نهار رمضان، سواء كان دخولها عن طريق الجلد أو الوريد، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

الرأي الأول القائل: بقياس الإفطار بالحقن المغذية في نهار رمضان على تناول الطعام والشراب في نهار رمضان وهم مجمع الفقه الإسلامي، اللجنة الدائمة للإفتاء، ابن باز، ابن عثيمين، وعدد كبير من العلماء المعاصرين.

(١) ينظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٩ / ١٩١).

(٢) الشيخ محمد المختار السلامي، مفتي الجمهورية التونسية ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة (١٠ / ٦٣٧)، الشيخ عبد الرحمن السعدي، نقله تلميذه الشيخ ابن عثيمين ينظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٩ / ٢١٩)، والشيخ طه حبيب عضو المحكمة العليا الشرعية وفتواه منشورة بمجلة الأزهر (٣ / ٥٥٣).

(٣) موقع دار الإفتاء المصرية <http://dar-alifta.org.eg/ViewFatwa.aspx?ID=٥٥٥&LangID=١>

(٤) كان مفتى الديار المصرية في زمنة وينظر: الفتاوى الإسلامية، لمحمد بخيت المطيعي، المفتى بها سنة ١٩١٩م. (١ / ٨٩). نقل الفتوى عنه العلامة د. يوسف القرضاوي ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، (ص: ١٠١).

(٥) شيخ الأزهر الأسبق ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، (ص: ١٠١)

(٦) ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، (ص: ١٠١)

(٧) فقه السنة، لسيد سابق (ت: ١٤٢٠هـ) دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: ٣، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١- إذا كان الغذاء للصائم في نهار رمضان عن طريق الفم يُفطَّر بالنَّص،^(١) والإجماع،^(٢) فينبغي أن تُفطَّر الحقن المغذية بالقياس لوجود نفس العلة في الطعام والشراب وهي الغذاء؛ فخلاصة الغذاء، تصل إلى الدم مباشرة ومنه تصل إلى كل ذرة في جسم الإنسان وليس الجوف [المعدة] فقط.^(٣)

٢- يمكن أن يُستدل لهم أيضاً بقاعدة: العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.^(٤) أي أن مدار الأحكام على المسميات والمضامين لا على الأسماء والعناوين، فكان وجه الاستدلال من هذا القاعدة: أن الأكل مقصده الأساس نفع البدن، والنفع ينحصر بأمريين: الغذاء والدواء، والحقن المغذية فيها معنى الغذاء. فكل ما وصل إلى الجوف من الغذاء وإن لم يكن في صورة الابتلاع فإنه يُعد مفسداً للصوم ولو لم يحصل به المضغ، لوجود صورة الفطر.

٣- إن القول بعدم التفطير بالحقن المغذية التي يتغذى بها البدن يؤدي إلى التساهل والتسامح في كثير من الأحكام المتعلقة بصحة الصيام.

٤- قياس الأولى: فإذا كان جمهور الفقهاء^(٥) يقولون بفساد صوم من تناول بفيه حجراً، أو حصاة، أو ما لا يغذي ولا ينتفع به الجسم، فإن الحكم بالفساد على مثل هذا الحقن المغذية أولى لأثرها البين على البدن.

الرأي الثاني القائل: إن الحقن المغذية لا تفطر وهو ما ذهبت إليه دار الإفتاء المصرية، ومحمد بخيت المطيعي، وعبد الرحمن تاج، ويوسف القرضاوي، وسيد سابق.

(١) ﴿وَكُلُوا وَشَرِبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْوَيْلِ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٧].

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (ص: ٣٩)، ولم يتعقبه ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع، المغنى (٣/١١٩).

(٣) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي بالصيام، لأسامة بن أحمد يوسف الخلاوي، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٢٩/٥/٦هـ (ص/٢٦٢).

(٤) شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ] صححه وعلق عليه: مصطفى

أحمد الزرقا، دار القلم - دمشق / سوريا، ط: ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. (٥٥/١)، وينظر: مسائل معاصرة

في الفقه الإسلامي، لعارف على عاف القره داغي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا - كوالالمبور، ٢٠ نوفمبر

٢٠١٤م. (ص: ٣٢).

(٥) المجموع (٦/٣١٧).

١- إن هذه الحقن المغذية غير مفطرة لعدم دخولها من منفذ مفتوح؛ لأنها تدخل عن طريق الجلد فهي كأنها تشربها الجلد، ولا فرق بين أن يتشربها الجلد وبين حقنها.^(١)

يناقش استدلالهم بـ: أن هذه الحقن المغذية في معنى الأكل والشرب؛ لأن من يأخذ هذه الحقن يستغني بها عن الأكل والشرب.

جواب هذه المناقشة: إن العلة في تفطير الصائم بالأكل والشرب ليست مجرد التغذية، وإنما هي التغذية مع التلذذ بالأكل والشرب، فتكون العلة مركبة من جزأين: أحدهما: الأكل والشرب. الثاني: التلذذ بالأكل والشرب؛ لأن التلذذ بالأكل والشرب مما تطلبه النفوس، والدليل على هذا أن المريض إذا غذي بالإبر لمدة يومين أو ثلاثة، تجده في أشد ما يكون شوقاً إلى الطعام والشراب مع أنه متغذ.^(٢)

أجيب عن هذا بأنه: ينتقض قولكم إن العلة مركبة من جزأين إلى آخره أن السعوط^(٣) مفطر مع أنه لا يحصل به تلذذ بالأكل والشرب.^(٤) كذلك لو لم تكن هذه الإبر مغذية لم استطاع أن يعيش أياماً بدون طعام وشراب وهو فقط معتمد على هذه الإبر المغذية.

٢- إن من يتناول الحقن المغذية لا يذهب الجوع والظمأ، ولا يحس من تناولها بالشبع والرّي؛ لأنه لم يدخل المعدة، ولا يمر بالجهاز الهضمي للإنسان، وأن شعر بعدها بالنشاط والانتعاش لكن هذا لا يكفي للتفطير بها، فقد يحصل الانتعاش لمن يغتسل بماء بارد وهو صائم، ومع هذا لا يفطر بالإجماع.^(٥)

يناقش استدلالهم هذا من وجوه:

الوجه الأول: بأن الصائم إذا ابتلع ما لا يؤكل في العادة كدرهم أو حصة أو حشيش أو حديد أو خيط أو غير ذلك أفطر. وهذا باتفاق المذاهب الفقهية الأربعة:

(١) ينظر: فقه السنة (٤٦١/١)، تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، للقرضاوي (ص: ١٠١).

(٢) الشرح الممتع (٣٦٩/٦).

(٣) والسعوط بفتح السين، ما يسعط به أي ما يصل إلى الجوف عن طريق الأنف ينظر: الشرح الممتع على زاد المستنقع (٣٦٧/٦)، (٤٣٧/١٣).

(٤) الشرح الممتع (٣٦٩/٦).

(٥) ينظر: تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، للقرضاوي (ص: ١٠١).

الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والشافعية،^(٣) والحنابلة،^(٤) وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف.^(٥) فهذا الصائم قد أفطر بما لا يذهب بالجوع والظمأ.

الوجه الثاني: والصائم قد يفطر إذا بالغ في الاستنشاق فدخل جوفه ماء المضمضة وهو لا يشبع الصائم ولا يجعله يحس بالرّي.

الوجه الثالث: وأما اشتراط وصول الحقن المغذية إلى المعدة، فإنه تصل إلى جميع البدن عن طريق الدم من خلال ضربها في الوريد، وهذا هو القصد من تناول الطعام والشراب.^(٦)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

وبعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها في هذه المسألة، فإن الرأي المختار هو الرأي الأول القائل، بقياس الحقن المغذية على الأكل والشرب وذلك للأسباب الآتية:

- ١- إن العلة التي لأجلها حُرّم الطعام والشراب للصائم وهي التغذية للجسم هي نفس العلة في الحقن المغذية لما فيها من معنى الأكل والشرب.
- ٢- مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في الصيام؛ لأنّ القول بحل استعمال الحقن المغذية أثناء الصوم، وعدم فساده بها يترتب عليه فوات حكمة الصوم، التي هي الإحساس بالجوع، والخضوع لله عز وجل، والإحساس بالفقراء والمساكين، حيث يستطيع أن يتناول هذه الحقن المغذية، ولا يشعر بأي ألم وبهذا يفقد الصوم حكمته.
- ٣- إن الحقن المغذية مفطرة؛ لأنّ العلة ليست الوصول إلى الجوف بل العلة حصول ما يغذي البدن، وهذا حاصل بهذه الإبر.

(١) بدائع الصنائع (٩٣/٢).

(٢) شرح مختصر خليل، للخرشي (٢٤٩/٢).

(٣) المجموع (٣١٧/٦).

(٤) شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٤٨١/١).

(٥) المجموع (٣١٧/٦).

(٦) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصوم (ص: ٢٦٣).

المطلب الثالث

أثر التعليل في حكم استعمال منظار المعدة للصائم

الفرع الأول: تعريف التنظير وكيف تتم عميلة التنظير.

التنظير^(١): هو إجراء طبي يتيح للطبيب النظر في المنطقة المعديمعوية: المعدة والإثني عشر وجزء بسيط من الأمعاء الدقيقة، وذلك بواسطة أداء تسمى المنظار. والتنظير أنواع عديدة تختلف باختلاف العضو المراد تنظيره، والمقصود به هنا التنظير الهضمي الذي يتم عن طريق الفم. بواسطة المنظار الذي هو عبارة عن أنبوب رقيق مرن قطره نصف بوصة وطوله كافٍ لأن يدخل من الفم وعبر المعدة إلى الإثني عشر، وهو مزود بعدسة تصوير ومصدر للإضاءة ويرسل الصور التي يقوم بالتقاطها إلى شاشة تليفزيونية يرى الطبيب من خلاله علة المرض من قرحات وأورام المريء، والمعدة والإثني عشر.

كيف تتم عملية التنظير؟^(٢) يُطلب من المريض الصَّوم عن الطعام والشراب قبل إجراء عملية التنظير بست ساعات على الأقل، وقد يرش الطبيب حنجرة المريض بمخدر لتجنبيه التقيؤ أو السعال أثناء إدخال المنظار، الذي يدخل من فمه ومنه إلى المريء والمعدة ثم الإثني عشر.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• اتفق الفقهاء على أن كل سائل وصل إلى الحلق في فترة الصَّيام فإنه يفطر في الجملة.^(٣) وعلى هذا فإنَّ رش المخدر الموضعي في حنجرة المريض يفسد الصَّوم

(١) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي بالصيام، لأسامة بن أحمد بن يوسف الخلاوي، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، أصل الكتاب رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، نوقش البحث بتاريخ ٦/٥/١٤٢٩هـ، (ص: ١٨٢-١٨١).

(٢) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي بالصيام، لأسامة بن أحمد بن يوسف الخلاوي (ص: ١٨٣).

(٣) بدائع الصنائع (٩١/٢)، التلقين في الفقه المالكي (٦٩/١)، الشرح الكبير للدردير (٥٢٣/١)، روضة الطالبين (٣٥٦/٢)، فقه العبادات على المذهب الحنبلي (٣٩٥/١)، الشرح الكبير على متن المقنع (٣/٣٦).

؛ لأنه جزء من الحلق ولا يمكن مجبه لو وصل إليه؛ ولأنه لا يؤمن وصول أجزاء من المخدر إلى المعدة.^(١)

• دخول المنظار إلى الحلق ومنه إلى المعدة بدون رش الحلق بالمخدر، وقع اختلاف الفقهاء إلى قولين:

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في مسألة أثر استعمال منظار المعدة في صحة الصيام.

الرأي الأول: لا يفطر الصائم باستعمال منظار المعدة حال صيامه، تخريجاً على أن ما لا يتغذى به لا يحصل به الفطر وهو قول الحنفية،^(٢) وقول خلاف المختار عند المالكية^(٣)، وهو وجه عند بعض الشافعية^(٤) وابن تيمية.^(٥)

الرأي الثاني: يفطر الصائم باستعمال منظار المعدة حال صيامه، تخريجاً على قول المتقدمين من جمهور الفقهاء: من أدخل أي شيء إلى جوفه أفطر، ولو كان غير مغذٍّ ولا معتاد، ولو لم يتحلل وينماح، فلو بلع قطعة حديد أو حصاة، أو نحوهما قاصداً أفطر، وهم الجمهور من الشافعية،^(٦) والحنابلة،^(٧) والمختار عند المالكية.^(٨)

(١) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي بالصيام، لأسامة الخلاوي (ص: ١٨٦).

(٢) قالوا: "إن من ابتلع لحماً مربوطاً على خيط ثم انتزع من ساعته لا يفسد صومه لأنه لم يستقر في محله حتى يعمل عمله في دفع الجوع". ينظر: تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد، أبو بكر السمرقندي (ت: نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. (٣٥٥/١)، وينظر: بدائع الصنائع، (٩٣/٢).

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢٤٩/٢)، الشرح الكبير للدردير (٥٢٣/١).

(٤) الحسين بن محمد الطبري، المعروف بالحناطي، أبو عبدالله، من أئمة طبرستان، من أصحاب الوجوه، تَفَقَّه على ابن القاصِّ (ت: ٣٣٥هـ) ينظر: المجموع للنووي (٣١٤/٦).

(٥) والأظهر أنه لا يفطر بالكحل ولا بالتقطير في الإحليل ولا بابتلاع ما لا يغذي كالحصاة. مجموع الفتاوى (٥٢٨/٢٠).

(٦) "لو ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارز يفطر بوصول الطرف الواصل" ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز، (٣٨٠/٦)، المجموع (٣١٤/٦)، روضة الطالبين (٣٥٨/٢). وينظر: أيضاً البيان، للعمرائي (٥٠٤/٣).

(٧) "ولو كان خيطا ابتلعه كله أو بعضه أو طعن نفسه، أو طعنه غيره بإذنه بشيء في جوفه فغاب هو أو بعضه فيه، أو احتقن بشيء أفطر" كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع للمرداوي (٧/٥)، وينظر: الإنصاف (٢٩٩/٣)، الإقناع (٣١٤/١).

(٨) والذي يجب الإمساك عنه في الصوم نوعان: أحدهما: إيصال شيء إلى داخل البدن. والثاني: إخراج شيء عنه. فالذي يوصل إلى داخل البدن... كالدَّهْم، والحصاة، وسائر الجمادات التي لا تتطعم ولا تنماح ولا يقع بها غذاء، ومثلها الكحل، والدهن، والشموم، وغير ذلك من المائعات والجامدات الواصلة إلى الحلق،... ينظر:

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

وسبب اختلافهم في هذه هو: قياس المغذي على غير المغذي، وذلك أن المنطوق به إنما هو المغذي.

فمن رأى أن المقصود بالصوم معنى معقول لم يلحق المغذي بغير المغذي، وهم أصحاب الرأي الأول.

ومن رأى أنها عبادة غير معقولة، وأن المقصود منها إنما هو الإمساك فقط عما يرد الجوف سوى بين المغذي وغير المغذي وهم أصحاب الرأي الثاني.^(١)

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: لا يفطر الصائم باستعمال منظار المعدة حال صيامه، تخريباً على أن ما لا يتغذى به لا يحصل به الفطر وهو قول الحنفية، وقول خلاف المختار عند المالكية، وهو وجه عند بعض الشافعية، والظاهرية، وابن تيمية. واستدلوا:
١- إن المقصود بالأكل والشرب في النصوص هو الأكل المعروف الذي اعتاد عليه الناس، دون أكل الحصاة والدرهم ونحوهما، فإن هذا لا ينصرف إليه النص؛ ولهذا لما أراد الخليل أن يعرف الأكل قال: "الأكل معروف".^(٢)

٢- عدم وجود الدليل الصحيح على الإفطار بالمنظار الطبي حال الصيام قال ابن حزم الظاهري: "إنما نهانا الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعمد القيء والمعاصي وما علمنا أكلاً ولا شرباً يكون على دبر أو إحليل أو أذن أو عين أو أنف أو من جرح في البطن أو الرأس وما نهينا قط أن نوصل إلى الجوف بغير الأكل والشرب ما لم يحرم علينا إيصاله".^(٣)

٣- غياب الداخل في جوف الصائم، وجاء في الجوهرة النيرة عند الحنفية: "إن ابتلع لحمًا مربوطاً بخيط ثم انتزع الخيط من ساعته لم يفطر؛ لأنه ما دام في يده فله حكم الخارج".^(٤) وهذا المعنى يوجد في المنظار.

مواهب الجليل (٢/٤٢٦)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/٢٤٩).

(١) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٥٢).

(٢) مقاييس اللغة (١/١٢٢).

(٣) المحلى لابن حزم (٤/٣٤٨).

(٤) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/١٤١).

نوقش بأن: "الصوم هو الإمساك عن كل ما يصل إلى الجوف، وهذا لم يمسه، ولأنه ذاكر لصومه، وأوصل إلى جوفه ما يمكنه الاحتراز منه، فأفطر".^(١)

٤- استقرار الداخل في جوف الصائم شرط فساد الصَّوم.^(٢) "وحاصله أن الإفساد منوط بما إذا كان بفعله أو فيه صلاح بدنه، ويشترط أيضاً استقراره داخل الجوف."^(٣) والمنظار يدخل جوف الصائم بإذن الصائم، ولما فيه صلاح بدنه، ولكنه لا يستقر في جوف الصائم، فهو بهذا المعنى لا يفطر عند الحنفية. ولذلك قالوا: "ولو بقي النصل في جوفه فسد."^(٤) أي لو بقي النصل في جوف الصائم فسد صيامه.

أدلة الرأي الثاني: يفطر الصائم باستعمال منظار المعدة حال صيامه، تخريجاً على قول المتقدمين من جمهور الفقهاء: من أدخل أي شيء إلى جوفه أفطر، ولو كان غير مغذٍّ ولا معتاد، ولو لم يتحلل وينماح، فلو بلع قطعة حديد أو حصاة، أو نحوهما قاصداً؛ أفطر، وهم الجمهور من الشافعية، والحنابلة، والمختار عند المالكية واستدلوا.

١- إن النبي ﷺ «أمر بالإثمد المروح عند النوم، وقال: ليقه الصائم».^(٥)

وجه الدلالة: أن الكحل ليس فيه تغذية، فعلم أنه لا يشترط في الداخل إلى الجوف أن يكون مغذياً في العادة.

يناقش: أن الحديث ضعيف كما بيّن في التخريج له.

٢- عموم أدلة الكتاب والسنة على تحريم الأكل والشرب، فيدخل فيه محل النزاع.^(٦)

يناقش بأن: هذا استدلال بمحل النزاع؛ لأنّ النزاع أن يقال هل يسمى إدخال المنظار أكلاً أو لا يسمى؟!.

(١) البيان، للعراني (٥٠٤/٣).

(٢) بدائع الصنائع (٩٣/٢)، وينظر: رد المحتار على الدر المختار (٣٩٦/٢).

(٣) رد المحتار (٣٩٧/٢)، وينظر: تبين الحقائق (٣٢٦/١)، المجموع (٣١٧/٦)، الشرح الكبير (٤١٠/٧)، شرح منتهى الإرادات (٤٤٨/١)، بداية المجتهد (١٥٣/٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٢٨/٢٠).

(٤) رد المحتار على الدر المختار (٣٩٧/٢).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصَّوم، باب في الكحل، رقم الحديث ٢٣٧٧ (٣١٠/٢)، ثم قال أبو داود: "قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر يعني حديث الكحل".

(٦) الشرح الكبير على متن المقنع (٣٧/٣).

٣- إن الصَّيَّام هو الإمساك عن كل ما يصل إلى الجوف، وهذا ما أمسك؛ ولهذا يقال: فلان يأكل الطين، ويأكل الحجر.^(١)

يناقش استدلالهم بأن: الأكل لا يطلق إلا على المطعوم ويؤيده هذا قوله ﷺ:
«يدع طعامه وشرابه». ^(٢) فالمطلوب ترك الطعام والشراب، وفي معاجم اللغة ما يدل على هذا المعنى. ^(٣)

٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال "إنما الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل وإنما الفطر مما دخل وليس مما خرج".^(٤)

يناقش: هل الفطر من كل داخل أم من الطعام والشراب فقط؟ وهذا هو محل النزاع.

٥- إن عِلَّةَ الإفطار هي دخول جَوْفِ الصائم ما كان مغذياً، أو غير مغذٍ، ولا معتاد إلى الجوف ما كان ذلك باختيار الصائم.^(٥)

الفرع السادس: الرأي المختار:

وبعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها في هذه المسألة فإن الرأي المختار هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول القائل: بأنه لا يفطر الصائم باستعمال منظار المعدة حال صيامه، تخريجاً على أن ما لا يتغذى به لا يحصل به الفطر وهو قول الحنفية، وقول خلاف المختار عند المالكية، وهو وجه عند بعض الشافعية، وابن تيمية. للأسباب الآتية:

(١) فقه الصَّيَّام، لمحمد حسن هيتو، دار البشائر الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. (ص: ٧٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصَّوْم، باب من لم يدع قول الزور رقم الحديث ١٩٠٣، (٢٦/٣).

(٣) "الأكل حقيقة بلع الطعام بعد مضغه فبلع الحصة ليس بأكل حقيقة" المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١٧/١)، "أكل الطعام أكلاً" الصحاح (١٦٢٤/٤)، وينظر: لسان العرب (١٩/١١).

(٤) السنن الصغير للبيهقي، كتاب الزكاة، باب الحجامة للصائم، رقم الحديث ١٣٤٨، (١٠١/٢)، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم يخرج من أحد السبيلين وغير ذلك، رقم الحديث ٥٦٧، (١٨٧/١). قال النووي في المجموع: "رواه البيهقي بإسناد حسن أو صحيح". (٣١٧/٦).

(٥) ينظر: المجموع (٣١٤/٦)، وكتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع للمرداوي (٧/٥)، والإنصاف للمرداوي (٢٩٩/٣)، والإقناع (٣١٤/١)، والشرح الكبير على متن المقنع (٣٧/٣).

١- إنَّ اللهَ ورسوله إنَّما جعلَا الطعامَ والشرابَ مفطراً؛ لعلَّة التَّقويِّ والتغذيِّ، لا لمجرد كونه واصلاً إلى الجوف. فأين الغذاء في إدخال الحصاة الجوف، واستعمال الكحل في العين.

٢- إن المنظار لا يكون مفطراً إلا إذا كان به دهن أو نحوه يصل معه إلى المعدة، أو رُش المخدر في حنجرة المريض، أو جُعِل على رأس الأنبوب مادة لزجة لتسهيل توجيه المنظار، أو قام الطبيب ببث الصبغة الخاصة بالأشعة فإن هذا مما يفطر لدخول مواد تستقر في الجوف، ولا تخرج بخروج الأنبوب. وإلى ذلك ذهب المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته العاشرة^(١): أن منظار المعدة إذا لم يصاحبه إدخال سوائل [محاليل] أو مواد أخرى فإنه لا يفطر.^(٢) وهذا ما أفتى به العلامة محمد بن صالح العثيمين، وأسامة بن أحمد بن يوسف الخلاوي،^(٣) من العلماء المعاصرين.^(٤)

٣- إن عملية التنظير لا تفطر الصائم؛ لأنها تدفع بالمنظار عبر الفم إلى الحلق إلّا أنَّه لا يستقر فيه، وإنَّما يقوم بهمة التنظير ثم يُخرج.^(٥)

٤- إن عملية إدخال المنظار لا تسمى أكلاً لا لغةً، ولا عرفاً، وإنما هي عملية علاج ليس فقط.

(١) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي (ص: ٢١٤).

(٢) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام (ص: ١٨٨).

(٣) ينظر: النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام (ص: ١٨٨).

(٤) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/٣٧١).

(٥) النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام (ص: ١٨٨).

المبحث السادس

أثر التعليل في أحكام قضاء صيام رمضان

وفيه مطلبان

المطلب الأول: أثر تعليل في حكم قضاء من أفطر لمصلحة الغير لإنقاذ [الغريق أو الغريق].

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم قضاء صيام المخمى عليه.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم قضاء من أفطر لمصلحة الغير لإنقاذ

[حريق أو غريق]

وفيه فروع خمسة:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• أجمع الفقهاء أن الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على نفسيهما، أن عليهما القضاء فقط.^(١)

• واختلف الفقهاء فيمن أفطر لمصلحة الغير كالحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولديهما إلى ثلاثة أقوال.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في مسألة من أفطر لمصلحة الغير لإنقاذ [حريق أو غريق] هل يقاس على إفطار الحامل والمرضع من أجل ولديهما:

الرأي الأول القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير فهو كالحامل والمرضع، فعليه القضاء فقط وهم الحنفية،^(٢) ووافق الحنفية المالكية في الحامل،^(٣) وقول ابن باز،^(٤) وابن عثيمين،^(٥) وبه أفتت اللجنة الدائمة.^(٦)

الرأي الثاني القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير كالحامل والمرضع فعليه القضاء والفدية وهم الشافعية،^(٧) والحنابلة،^(٨) وقول عند المالكية.^(٩)

(١) المجموع للنووي (٢٦٧/٦)، وقال ابن قدامة: "وجملة ذلك أن الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فلهما الفطر وعليهما القضاء فحسب لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً". المغني لابن قدامة (١٤٩/٣).

(٢) المبسوط للسرخسي (٩٢/٣)، البحر الرائق لابن نجيم (٣٠٨/٢)، بدائع الصنائع (٩٧/٢)، تحفة الملوك، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله نذير أحمد، دار

البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ. (١٤٧/١)، البناية شرح الهداية (٨٣/٤).

(٣) الاستنكار لابن عبد البر (٣٦٦/٣).

(٤) فتاوى نور على الدرب (١٥٨/١٦).

(٥) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٤٢/٢٠).

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٢٢٠/١٠).

(٧) مختصر المزني (١٥٣/٨)، الحاوي الكبير (٤٣٦/٣)، المجموع (٤٣٦/٣).

(٨) المغني لابن قدامة (١٤٩/٣).

الرأي الثالث القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير فعليه القضاء والكفارة في المرضع والقضاء فقط في الحامل وهم مالك،^(٢) وقول للشافعي.^(٣)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في العلة، فمن قاس الحامل والمرضع على المريض، بجامع العجز عن الصيام قال: عليهما القضاء فقط وهم أصحاب الرأي الأول. ومن قاس الحامل والمرضع على من يجهد الصوم كالشيخ الكبير والمريض، بجامع العجز عن الصيام قال: عليهما القضاء والفدية، فإنه قد رأى من كل واحد شبيهاً فقال: عليهما القضاء من جهة ما فيهما من شبه المريض، وعليهما الفدية من جهة ما فيهما من شبه الذين يجهدهم الصوم [الشيخ الكبير] وهم أصحاب الرأي الثاني. ومن فرق بين الحامل والمرضع قاس الحامل بالمريض، وأبقى حكم المرضع مجموعاً من حكم المريض وحكم الذي يجهد الصوم، وهم أصحاب الرأي الثالث.^(٤)

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير فهو كالحامل والمرضع فعليه القضاء فقط وهم الحنفية، ووافق الحنفية المالكية في الحامل، وهو قول ابن باز، وابن عثيمين، وبه أفتت اللجنة الدائمة.

١- إن الأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [

سورة البقرة: الآية ١٨٤].

وجه الدلالة من وجهين:

الأول: إن المريض، أو المسافر، إذا أفطر يلزم عليه الصوم بقدر ما فاتته، ولا أثر للفدية فيه، والحامل، والمرضع أعطي لهما حكم المريض فيلزم عليهما القضاء فقط.^(٥)

(١) فقه العبادات على المذهب المالكي (٢١٣/١).

(٢) المدونة (٢٧٨/١)، التاج والإكليل (٣٨٣/٣)، فقه العبادات على المذهب المالكي (٣١٢/١).

(٣) الحاوي الكبير (٤٣٧/٣).

(٤) ينظر: بداية المجتهد (٦٣/٢).

(٥) تحفة الأحوذني، لأبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ). دار الكتب العلمية، - بيروت.

(٣٣١/٣)، وينظر: بدائع الصنائع (٩٧/٢).

الثاني: إن المراد من المرض المذكور ليس صورة المرض بل معناه، وقد وجد في الحامل، والمرضع إذا خافتا على ولدهما فيدخلان تحت الآية،^(١) وهي العلة ذاتها فيمن أفطر لمصلحة الغير فأنقذ حريقاً أو غريقاً.

٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر نصف الصلّاة والصوم، وعن الحبلَى والمرضع».^(٢)

وجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ قرّن الحامل والمرضع بالمسافر، وجعلهما معاً في معنى واحد، فصار حكمهما كحكمه، وليس على المسافر إلا القضاء، لا يعذّوه إلى غيره.^(٣) ولم يأمر في الحديث بكفارة. ويقاس على الحامل والمرضع في إفطارهما لأجل ولديهما، من أفطر لإنقاذ حريق، أو غريق؛ بجامع الإفطار لمصلحة الغير، **نوقش استدلالهم بأن:** الخبر لا حجة فيه؛ لأن سقوط انحتام الصّوم، لا يؤذن بسقوط الكفارة ألا ترى الشيخ الهرم قد سقط عنه انحتام الصّوم، ولزمته الكفارة.^(٤)

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من استقاء عامداً فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه».^(٥)

وجه الدلالة: قال المزني: ولم يجعل عليه أحد من العلماء علمته فيه كفارة وقد أفطر عامداً وكذا قالوا في الحصة يبتلعها الصائم.^(٦) أفلا يقال هذا فيمن أفطر ليس لأجل نفسه بل لمصلحة الغير بإنقاذ حياته، أن عليه القضاء دون الكفارة.

٤- **القياس:** قياس إفطار الحامل والمرضع لعذر، على أصحاب الأعذار من مسافر ومريض فوجب أن لا تلزم به الكفارة.^(٧) وهي ذات العلة فيمن أفطر لإنقاذ الغير من حريق وغريق، أن علة السّفَر والمرض تزول كذلك علة عذر الحامل والمرضع.

(١) بدائع الصنائع (٩٧/٢).

(٢) سنن النسائي، كتاب الجنائز، ذكر اختلاف معاوية بن سلام وعلي بن المبارك في هذا الحديث، رقم الحديث ٢٢٧٤ (١٨٠/٤). حسنه الترمذي كما في نصب الراية، للزيلعي (١٨٣/٢).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩٤/٤).

(٤) الحاوي الكبير (٤٣٧/٣).

(٥) سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، رقم الحديث ٢٢٧٣، (١٥٣/٣). قال الدارقطني بعد سرد الحديث: رواه ثقات كلهم.

(٦) مختصر المزني (١٥٣/٨).

(٧) ينظر: الحاوي الكبير (٤٣٦-٤٣٧)، المجموع (٢٦٨/٦).

نوقش قياسهم: إن الفطر للمريض والمسافر يختص به شخص واحد، وفطر الحامل والمرضع من أجل ولديهما قد اختص به شخصان فشابه الجماع.^(١)

أجيب: بأنَّ الجماع وقع بين مَنْ حصل منهم التكليف فوجب عليهما الحكم، أما الحامل والمرضع فإن ولديهما لم يحصل منهما التكليف حتى يُقاسوا بمن جامع.

٥- الآثار ومنها: قال الحسن، وإبراهيم^(٢): (في المرضع أو الحامل، إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما تفطران ثم تقضيان).^(٣) وجه الدلالة: لم يذكر الكفارة.

وروى عبد الرزاق بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (تفطر الحامل والمرضع في رمضان وتقضيان صياماً ولا تطعمان).^(٤)

روى البيهقي في السنن الكبرى بالسند المتصل عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن امرأة حبلى صامت في رمضان فاستعطشت، فسئل عنها ابن عمر: فأمرها أن تفطر وتطعم كل يوم مسكيناً مداً ثم لا يجزيها فإذا صحت قضته).^(٥)

وعن عكرمة رضي الله عنه قال: (تفطر الحامل والمرضع في رمضان وتقضيان صياماً ولا تطعم عليهما).^(٦)

وروى أيضاً بإسناده عن الحسن: قال: «تقضيان صياماً بمنزلة المريض يفطر ويقضي والمرضع كذلك». ^(٧)

وجه الدلالة من هذه الآثار: من المعلوم أن قول الصحابي لا يكون حجة إذا عارضه قول صحابي آخر، فكيف وقد نقل عن ابن عباس وابن عمر وجوب القضاء

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٤٣٨/٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رضي الله عنه: "عن الحسن هو البصري. . . وإبراهيم هو النخعي. . . وأما أثر الحسن فوصله عبد بن حميد من طريق يونس بن حميد. . . وأما أثر النخعي فوصله عبد بن حميد أيضاً من طريق أبي معشر عن النخعي قال الحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وقضتا صوماً". فتح الباري (١٧٩/٨).

(٣) صحيح البخاري (٢٥/٦)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠٤/١٨).

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصيام، باب الحامل والمرضع رقم الحديث ٧٥٦٤ (٢١٨/٤).

(٥) كتاب الصيام، باب الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم بمد حنطة ثم قضتا، رقم الحديث ٨٠٧٩ (٣٨٩/٤).

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصيام، باب الحامل والمرضع رقم الحديث ٧٥٦٣ (٢١٨/٤).

(٧) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصيام، باب الحامل والمرضع رقم الحديث ٧٥٦٥ (٢١٨/٤).

عليهما [الحامل والمرضع] في زمن الاستطاعة وهو الذي يتفق مع قول الجمهور، وهو الذي عليه جمهور التابعين.

أدلة الرأي الثاني القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير كالحامل والمرضع فعليه القضاء والفدية، وهم الشافعية، والحنابلة، وقول للمالكية.

١- قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٤]

وجه الدلالة: أن الآية أوجبت الإطعام.^(١)

يناقش استدلالهم: بأن الآية لم تتعرض للقضاء، فأين دليل القضاء؟.

أجيب: بأن دليل القضاء أخذ من الأثر الثابت عن ابن عباس،^(٢) وهو الدليل الثاني

للقائلين بهذا القول.

٢- قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كانت رخصة الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، وهما

يطيقان الصيام أن يظروا، ويطعما مكان كل يوم مسكيناً، والحبلى والمرضع إذا خافتا»

قال أبو داود: «على أولادهما أفطرتا وأطعمتا».^(٣)

وجه الدلالة: أن الحامل، والمرضع يطيقان الصَّوم فدخلتا تحت عموم الآية^(٤)

فتجب عليهما الفدية.^(٥)

نوقش استدلالهم: أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ

فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: الآية ١٨٥] فحتم الصَّوم على المطيقين، وأسقط عنهم الفدية.^(٦)

وأجيب: إنما نسخ منها التخيير، فيما عدا الحامل والمرضع على حكم الأصل

لاتفاقهم على جواز الفطر لهما، مع الطاقة والقدرة فبقيت الحامل والمرضع على حكم

الأصل؛ ولأنها مقيدة صحيحة باشرت الفطر بعذر معتاد فوجب أن تلزمها الفدية

كالشيخ الهرم؛ ولأن الصَّوم عبادة يجتمع فيها القضاء والكفارة العظمى فجاز أن يجتمع

(١) المغني لابن قدامة (١٥٠/٣).

(٢) المغني لابن قدامة (١٥٠/٣).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصَّوم، باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى، رقم الحديث ٢٣١٨ (٢٩٦/٢).

(٤) قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٤]

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (٤٣٧/٣)، المغني لابن قدامة (١٥٠/٣)، الفقه الإسلامي وأدلته (١٧٤٥/٣).

(٦) الحاوي الكبير (٤٣٧/٣).

فيها القضاء والكفارة الصغرى كالحج. ^(١) "وأما سكوت ابن عباس رضي الله عنهما عن القضاء فلأنه معلوم". ^(٢)

٣- إن الكفارات ليست معتبرة بكثرة الآثام والمعصية، وإنما هي حكمة استأثر الله تعالى بعلمها فإن الردة في شهر رمضان أعظم من الوطء، ثم لا كفارة فيها. ^(٣)

٤- إن فطرهما [الحامل والمرضع] بسبب نفس عاجزة عن طريق الخلقة فوجبت به الكفارة كالشيخ. ^(٤)

نوقش استدلالهم بـ: أن الحامل والمرضع تلحقان بالمريض وليستا في حكم الشيخ الكبير العاجز، بل هما في حكم المريض فتقضيان إذا استطاعتا ذلك ولو تأخر القضاء. ^(٥) كما أن قياس الحامل والمرضع بالشيخ الكبير، قياس مع الفارق فإن عجز الشيخ الكبير عذر مستمر وعذر الحامل والمرضع عذر يزول فاختلفت علة القياس.

أدلة الرأي الثالث القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير فعليه القضاء والكفارة في المرضع والقضاء فقط في الحامل وهم مالك، وقول للشافعي.

١- إن المرضع يمكنها أن تسترضع لولدها، بخلاف الحامل؛ ^(٦) لأن الحمل متصل بالحامل، فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها. ^(٧)

٢- إن الفرق بين الحامل والمرضع، أن الحامل هي مريضة، والمرضع ليست بمريضة. ^(٨)

يناقش: بأن المريض من أصحاب الأعدار له الفطر وعليه القضاء فقط.

الفرع الخامس: القول المختار:

وبعد العرض السابق لأراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها في هذه المسألة فإن الرأي المختار هو الرأي الأول القائل: بأن من أفطر لمصلحة الغير فهو كالحامل والمرضع

(١) لحاوي الكبير (٤٣٧/٣).

(٢) الشرح الممتع لابن عثيمين (٣٥٠/٦).

(٣) الحاوي الكبير (٤٣٨).

(٤) ينظر: المغني (١٥٠/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (٢١/٣)، الفروع وتصحيح الفروع (٤٤٧/٤).

(٥) مجموع فتاوى ابن باز (٢٢٧/١٥).

(٦) ينظر: المدونة (٢٧٨/١).

(٧) وينظر: المغني لابن قدامة (١٥٣/٣).

(٨) ينظر: المدونة (٢٧٨/١)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٣٨٣/٣).

فعليه القضاء فقط وهم الحنفية، ووافق الحنفية المالكية في الحامل، وهو قول ابن باز، وابن عثيمين، وبه أفتت اللجنة الدائمة. للأسباب الآتية:

١- إذا كان الأكل عامداً لا كفارة عليه مع كونه آثماً عاصياً، فالحامل والمرضع اللذان لم يعصيا بالفطر، ولم يأتما به، أولى أن لا تجب عليهما الكفارة.^(١) وما يقال للحامل والمرضع، يقال لمن أفطر لإنقاذ الحريق أو الغريق بجامع الإفطار لمصلحة الغير.

٢- أن مَنْ أفطر لعذر فليس عليه إلا القضاء، ولا كفارة عليه.^(٢) ومن الأعذار المرض وأي مرض أشد من الحمل؟ تفطر وتقضي. "ومن أفطر لإنقاذ مشرف على الهلاك بالغرق ونحوه ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر فالأصح أنه يلحق بالمرضع؛ لأنه فطرٌ ارتفق به اثنان فكان كالحامل والمرضع". فإنه يفطر ويقضي. قال ابن عثيمين: "وفي معنى ذلك أي في معنى الحامل والمرضع التي تفطر خوفاً على الولد في معنى ذلك من أفطر لإنقاذ غريق أو حريق ممن يجب إنقاذه فإنه يفطر ويقضي".^(٣)

٣- وممن رجع هذا القول: جماعة من أهل العلم منهم العلامة ولي الله الدهلوي،^(٤) وتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي،^(٥) واختارت هذا القول اللجنة الدائمة للإفتاء السعودية،^(٦) واختار هذا القول أيضاً د. يوسف القرضاوي.^(٧)

(١) الحاوي الكبير (٤٣٧/٣).

(٢) المغني لابن قدامة (١٥٠/٣).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٦٣/١٩)، (٢٤٢/٢٠)، فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢٠/١٠).

(٤) "والظاهر عندي أنهما [الحامل والمرضع] في حكم المريض فيلزم عليهما القضاء فقط] تحفة الأحوذى (٣٣١/٣).

(٥) "من أفطر لإنقاذ مشرف على الهلاك بالغرق ونحوه ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر فالأصح أنه يلحق بالمرضع؛ لأنه فطر ارتفق به اثنان فكان كالحامل والمرضع". الأشباه والنظائر (١٨١/٢).

(٦) [إن خافت الحامل على نفسها أو جنينها من الصوم أفطرت وعليها القضاء فقط شأنها في ذلك شأن المريض الذي لا يقوى على الصوم أو يخشى منه على نفسه قال الله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)] فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الأولى (٢١٩/١٠-٢٢٠).

(٧) "أما المرأة التي تتباعد فترات حملها كما هو الشأن في معظم نساء زماننا في معظم المجتمعات الإسلامية وخصوصاً في المدن، والتي قد لا تعاني الحمل والإرضاع في حياتها إلا مرتين أو ثلاثاً، فالأرجح أن تقضي كما هو رأي الجمهور". تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة (ص: ٧٤).

- ٤- إذا كان القضاء لم يسقط على المريض والمسافر، وهما من أفطرا بعذر لأجل أنفسهما، فعدم سقوطه عمّن أفطر لمصلحة الغير بإنقاده من باب أولى.
- ٥- وممن قال بقياس من أفطر لإنقاذ مشرفٍ على الهلاك، قياساً على إفطار الحامل والمرضع من أجل ولديهما، بعلّة الإفطار لمصلحة الغير الشافعية والحنابلة. جاء في منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه عند الشافعية "والأصح أنه يلحق بالمرضع من أفطر لإنقاذ مشرف على هلاك".^(١) وجاء في مغني المحتاج: "والأصح أنه يلحق بالمرضع من أفطر لإنقاذ مشرف على هلاك بغرق أو غيره، بجامع الإفطار فيجب عليه الفطر إذا لم يمكنه تخليصه إلا بفطره إبقاء لمهجته".^(٢) وجاء في الإنصاف عند الحنابلة: "ولو وجد آدمياً معصوماً في هلكة كغريق لزمه مع القدرة إنقاذه ولو أفطر".^(٣)

(١) (٧٨/١) وينظر: الغرر البهية (٢/٢٣٤)، ونهاية المحتاج (٣/١٩٥).

(٢) معنى المحتاج (٢/١٧٥).

(٣) (٣/٢٩٢).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم قضاء صيام المغمى عليه

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الإغماء لغة واصطلاحاً: (١)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• إذا أدرك المكلف صوم رمضان، وبيت الصَّوم ليلاً، ثم أغمى عليه بعد منتصف النهار، فقد صح صومه، ولا قضاء عليه باتفاق الفقهاء من الحنفية، (٢) والمالكية، (٣) والشافعية، (٤) والحنابلة، (٥) والظاهرية. (٦)

• إذا أدرك المكلف صوم رمضان، وبيت الصَّوم ليلاً، ثم استوعب إغماءه جميع النهار، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، فهل يصح صومه أم عليه القضاء؟ فهذا محل اختلاف ونزاع بين الفقهاء إلى قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء:

الرأي الأول القائل: بعدم صحة صوم من بيَّت الصَّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، وقالوا: بالقضاء عليه وهم جمهور الفقهاء من المالكية، (٧) والشافعية، (٨) والحنابلة. (٩)

الرأي الثاني القائل: بصحة صوم من بيَّت الصَّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، وهم الحنفية، (١) وابن سحنون من المالكية، (٢) والمزني، (٣) وابن سريج من الشافعية، (٤) والظاهرية. (٥)

(١) تقدم تعريف الإغماء لغة واصطلاحاً في (ص/ ١٧٩ - ١٨٠).

(٢) البحر الرائق (٢/ ٢٧٧).

(٣) الفواكه الدواني للقيرواني (١/ ٣١٥)، الشرح الكبير للدردير (١/ ٥٢٢).

(٤) المجموع (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٥) المغنى لابن قدامة (٣/ ١٢).

(٦) المحلى لابن حزم (٤/ ٣٢٤-٣٢٥-٣٦٣).

(٧) المدونة (١/ ٢٧٧)، الفواكه الدواني (٢/ ٧٢٣)، حاشية العدوي (١/ ٥٧٥)، التاج والإكليل (٣/ ٣٤٢).

(٨) المجموع (٦/ ٢٥٥)، المهذب (١/ ٤١٢)، حاشيتنا قليوبي وعميرة (٢/ ٧٦)، كفاية الأخيار (١/ ٢٠٠).

(٩) المغنى لابن قدامة (٣/ ١١٥)، الإنصاف (٣/ ٢٠٧)، كشف القناع (٢/ ٣١٤).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

يعود سبب اختلاف الفقهاء في مسألة قضاء صوم من بيَّت الصَّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، [من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس] إلى اختلافهم في تحديد العلة، التي يبني عليها الحكم، فمن أوجب عليه القضاء وهم أصحاب الرأي الأول، ألحقوه بالنائم بعلة "التكليف" وبتألي طالبه بالقضاء لما فات، والذين اسقطوا عنه القضاء وهم أصحاب الرأي الثاني، علَّتهم عدم وجود نصٍ أو إجماع يبطل صوم من أغمى عليه جميع نهار رمضان وقد بيَّت الصَّوم من الليل.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بعدم صحة صوم من بيَّت الصَّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، وقالوا: بالقضاء عليه وهم جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة.

١- قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [

سورة البقرة: الآية ١٨٤].

وجه الدلالة: عموم الآية، بأن الإغماء مرض كما تقدم في تعريف الإغماء اللغوي والاصطلاحي، ومن جاز له الفطر بالمرض، وجب عليه القضاء.

نوقش استدلالهم: إذا كنتم قستم المغمى عليه في رمضان على المريض في إيجاب القضاء عليه، فلماذا لا تقيسوا المغمى عليه على المريض في قضاء الصلوات؟! (٦)

وأجيب بأن: الصَّلَاة تتكرر، فيشق على الصائم قضاؤها، وأما الصِّيَام فليس كذلك، ونظير هذا التعليل الفرق بين قضاء الحائض والنفساء الصِّيَام وعدم قضائهما للصلاة. (١)

(١) بدائع الصنائع (٨٣/٢).

(٢) المدونة (٢٧٧/١). قال ابن سحنون رحمته الله: قولنا أن من أغمى عليه أكثر النهار أن عليه القضاء احتياطاً واستحساناً، ولو أنه اجتزأ به ما عنف. ومعنى اجتزأ به أي أكتفى به ينظر: مختار الصحاح (٥٧/١).

(٣) المجموع (٣٤٥/٦).

(٤) روضة الطالبين (٣٧٠/٢)، المجموع (٢٥٥/٦).

(٥) المحلى لابن حزم (٣٦٤/٤).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٥٥/٨).

٢- القياس: قاسوا المغمى عليه بالنائم في قضاء الصَّوم؛ بعلَّة أنَّ الإغماء لا يتناول غالباً وهي ذات العلة في النوم، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر».^(٢) فقالوا: ولا يلحق المغمى عليه الحرج في إيجاب القضاء بعد لانتباه.^(٣) ولا تثبت الولاية على المغمى عليه، فلم يزل به التكليف وقضاء العبادات، كالنوم.^(٤)

نوقش استدلالهم بأنه: قياس مع الفارق: قال السرخسي: «فإنَّ النوم لا يسقط القضاء، وإن كان أكثر من يوم وليلة؛ لأنَّ النائم في حكم القضاء كالمنتبه ألا ترى أنه إذا نبه انتبه بخلاف المغمى عليه».^(٥)

٣- القياس: قياس المغمى عليه بالحائض في وجوب قضاء صوم رمضان في الذمة، بعلَّة وجوب الصَّوم عليهما مع استحالة الصَّوم منهما حالاً ووجوبه قضاء.^(٦)

٤- إن سقوط الخطاب بالأداء عن النائم، والمغمى عليه قبل الانتباه، والإفاقة؛ إنما حصل لعجزهما عن فهم الخطاب، ولسقوط شرط الخطاب، وهو عدم تمكنهما من الائتمار وذلك لا يكون بدون العقل والتميز، فسقوط الخطاب لانعدام شرطه لا يكون دليلاً على نفي تقرر السبب، وثبوت الوجوب، بل هو أمر شرعي يختص بمحل صالح له وهو الذمة، فإذا ثبت تقرر السبب، ثبت صحة الأداء، ووجوب القضاء عند عدم الأداء بشرط أن لا يلحقه الحرج في القضاء.^(٧) أي: أن المغمى عليه كالنائم إذا تيقظ وأفاق يلزمهما قضاء ما لم يكن واجباً؛ لأنَّ من لا يفهم لا يخاطب.

(١) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي (٤٣٢/٦)، المجموع (٢٥٥/٦)، فقه الصَّيام، لمحمد حسن هيتو،

دار البشائر الإسلامية، ط: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. بيروت - لبنان (ص: ١٢٠).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم الحديث ٤٣٩٨ (١٣٩/٤). وقال

الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ينظر: المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، رقم

الحديث ٢٣٥٠ (٦٧/٢).

(٣) ينظر: أصول السرخسي (٢٨٠/٢)، المغنى لابن قدامة (١١٦/٣).

(٤) المغنى لابن قدامة (١١٦/٣).

(٥) المبسوط للسرخسي (١٠١/٢).

(٦) ينظر: المسودة في أصول الفقه (٣٧/١).

(٧) ينظر: أصول السرخسي (٢٧٩/٢)، (٣٣٩/٢).

أدلة الرأي الثاني القائل: بصحة صوم من بيَّت الصَّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، وهم الحنفية، وابن سحنون من المالكية، والمزني، وابن سريج من الشافعية، والظاهرية.

١- حصول شرط الصَّيام، وهو تبييت النية ليلاً من المغمى عليه قبل أغمائه جميع النهار. (١)

٢- قياس المغمى عليه على النائم قال المزني: يصح صوم من نوى الصَّوم ليلاً ثم أغمى عليه جميع النهار كم نوى الصَّوم ليلاً ثم نام جميع النهار. (٢)

نوقش استدلالهم بأن: "الصوم نية وترك، ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح فإذا انفردت النية عن الترك لم يصح" (٣)

وأجيب بأن: من أغمى عليه جميع نهار رمضان، وقد نوى صومه من الليل فقد صح صومه؛ لأنَّ النية قد صحَّت، وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصَّوم كالنوم. (٤)

ونوقش جوابهم بأن: الصَّوم هو الإمساك مع النية. قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: الصَّوم لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلي». (٥) وفيه أن الله أضاف ترك الطعام والشراب إليه، وإذا كان مغمى عليه، فلا يضاف الإمساك إليه، فلم يجزئه. (٦)

٣- قياس صحة صيام المغمى عليه على صحة صيام المَغْلُوب المُكْرَه على الفِطْر؛ بعلة أن الكل مغلوب مَكْرُوه لا يمكنهم الاحتراز بوجه من هذا الإكراه، فالمُكْرَه مغلوب بقدرة البشر، والمغمى عليه مغلوب بقدرة رب البشر، فلا يبطل صوم المغمى عليه كما لا يبطل صوم المَغْلُوب المُكْرَه. (٧)

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٨٣/٢).

(٢) المجموع (٣٤٥/٦).

(٣) المجموع (٣٤٥/٦).

(٤) المغنى (١١٥/٣).

(٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه صحیح البخاري، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: {يريدون أن يبدلوا كلام الله} [الفتح: ١٥] رقم الحديث ٧٤٩٢ (١٤٣/٩).

(٦) المغنى (١١٥/٣).

(٧) ينظر: كشف الأسرار (٣٢١/٣)، العدة في أصول الفقه (١٤٤٧/٥)، المحلى (٣٦٤/٤).

الفرع السادس: القول المختار:

وبعد العرض لآراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها، فقد ظهر أثر التعليل في قضاء صوم المغمى عليه، وبهذا فإن الرأي المختار هو القول الأول القائل: بعدم صحة صوم من بيّت الصّوم ليلاً، واستوعب إغماءه جميع نهار رمضان، أي من قبل الفجر ولم يفيق إلا بعد غروب الشمس، وقالوا: بالقضاء عليه وهم جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة. وذلك للأدلة الآتية:

- ١- قوة الأدلة، من الكتاب والسنة، والأقيسة الصحيحة التي جاء بها الجمهور.
- ٢- ضعف أدلة الرأي الثاني بقياس المغمى عليه على المجنون.
- ٣- إن قضاء يوم واحد أو أيام في حق من أغمى عليه، ليس فيه مشقة ولا حرج.
- ٤- إن المغمى عليه فيه شبه بالنائم أقوى من شبهه بالمجنون؛ فإن الإغماء لا يؤثر في عقل الإنسان من جهة الزوال بل يستتره فهو كالنائم، من جهة السبات والخدر، ولهذا قيل أنه إذا شم البنج^(١) أفاق، والنائم حقيقته أنه مخدر، أي: لا يستطيع أن يتكلم ولا يفهم الخطاب، فالمغمى عليه أقرب إلى النائم منه إلى المجنون.^(٢)

(١) البنج نبات يستعمل للتخدير ينظر: البناية شرح الهداية (٣٧٠/١٢)، رد المحتار على الدر المختار (٤٥٧/٦).

(٢) ينظر: القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن

محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي (ت: ٨٠٣هـ-)، تحقق: عبد الكريم الفيضلي، المكتبة العصرية

ط: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. (٥٧/١).

الفصل الرابع

أثر التعليل في أحكام الحج

وفيه خمسة مباحث

- المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام الاستعداد للحج.
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام المواقيت والإحرام.
- المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام الطَّواف والسَّعي.
- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام يوم عرفة.
- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام يوم العيد وأيام التشريق.

المبحث الأول

أثر التعليل في أحكام الاستحباب الحج

وفيه مطالبان.

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم سفر المرأة لحج الفريضة بدون محرّم.
المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم أداء فريضة الحج بالتفسيط.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم سفر المرأة لحج الفريضة بدون محرم

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ:

تعريف المحرم لغة: يقال: هو ذو محرّم منها: إذا لم يحل له نكاحها. (١)

تعريف المحرم اصطلاحاً قيل: "من لا يحل له نكاحها على التأبيد بسبب قرابة، (٢) أو

رضاع، (٣) أو مصاهرة." (٤)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- أجمع الفقهاء أن المرأة إذا أسلمت في بلد الحرب يجب عليها الهجرة إلى بلد الإسلام وأن لم يكن معها ذو محرّم، فهو مخصوص من عموم قول النبي ﷺ بالإجماع. (١)
- واختلف الفقهاء هل حجها مع غير ذي محرّم إذا لم يكن لها ذو محرّم تحج معه مخصوص بالقياس على ما أجمعوا عليه من سفرها بغير محرّم من بلد الحرب إلى بلد الإسلام؟ (٢) اختلفوا إلى قولين:

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١٨٩٦/٥)، مختار الصحاح (٧١/١)

(٢) أي بنسب قرابة والمحرّم من نسب القرابة هو الأب، والابن، والأخ، والعم، وابن الأخ، وابن الأخت، والخال، هؤلاء سبعة محارم بالنسب، وهؤلاء تحرم عليهم المرأة على التأبيد. الشرح الممتع (٣٨/٧).

(٣) والمحرّم من الرضاع كالمحرّم من النسب سواء، فيكون محرّمها من الرضاع أباهما من الرضاع، وابنها من الرضاع، وأخاها من الرضاع، وعمها من الرضاع، وخالها من الرضاع، وابن أخيها من الرضاع، وابن أختها من الرضاع، سبعة من الرضاع، وسبعة من النسب. الشرح الممتع على زاد المستنقع (٣٨/٧).

(٤) المبسوط للسرخسي (١١١/٤)، رد المحتار (١٤٠/١). والمحرّم بالمصاهرة أربعة: أبو زوج المرأة، وابن زوج المرأة، وزوج أم المرأة، وزوج بنت المرأة. الشرح الممتع (٣٨/٧).

(٥) من رواية أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرّم منها». أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلّة، رقم الحديث ١٠٨٨ (٤٣/٢).

(٦) البيان والتحصيل (٢٢٨/١٨).

(٧) ينظر: البيان والتحصيل (٢٢٨/١٨).

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في سفر المرأة للحج من غير محرم:

الرأي الأول القائل: بعدم اشتراط المحرم للمرأة في الحج، وعلّة عدم اشتراطهم وجود الأمن على نفسها، وهم مالك،^(١) والأوزاعي،^(٢) والشافعي في المشهور عنه،^(٣) وابن حزم الظاهري،^(٤) وشيخ الإسلام ابن تيمية،^(٥) وابن مفلح.^(٦)

الرأي الثاني القائل: باشتراط المحرم للمرأة في الحج، وهم الحنفية^(٧)، وأحمد بن حنبل.^(٨)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في علة حصول الأمن في الطريق للمرأة، هل يحصل بالمحرم؛ أو يحصل بنسوة ثقات، ورفقة مأمونة؛ فمن حصر العلة في المحرم، قال: بعدم جواز سفر المرأة للحج إلا به، وهم أصحاب الرأي الثاني، ومن جعل علة حصول أمن الطريق للمرأة تحصل بغير المحرم قال بجواز سفر المرأة للحج بغير المحرم.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بعدم اشتراط المحرم للمرأة في الحج، وعلّة عدم اشتراطهم وجود الأمن على نفسها، وهم مالك، والأوزاعي، والشافعي في المشهور عنه، وابن حزم الظاهري، وابن تيمية، وابن مفلح. واستدلوا بالآتي:

١- حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: قال: «بيننا أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل، فقال: «يا عدي، هل رأيت الحيرة؟» قلت: لم أرها، وقد أنبئت عنها، قال «فإن طالت بك حياة، لترين الظعينة ترتحل من الحيرة، حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله».^(٩)

(١) موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت: ١٧٩هـ) (٤٢٥/١)، مواهب الجليل (٥٢٧/٢).

(٢) الاستذكار (٤١٢/٤).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٤/١)، (١٠٤/٩).

(٤) المحلى (١٩/٥).

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣٨١/٥).

(٦) كتاب الفروع ومعه صحيح الفروع (٢٤٥/٥).

(٧) العناية شرح الهداية (٤٢٠/٢)، رد المحتار (١٤٠/١)، البحر الرائق (٣٣٩/٢)، الاستذكار (٤١١ - ٣٦٢/٤).

(٨) مسائل الإمام أحمد (١٥١/١)، فتح الباري لابن حجر (٧٧/٤).

(٩) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث ٣٥٩٥. (٩٤/٤).

وجه الدلالة: أنه سفر واجب، فلم يُشترط له المَحْرَم، كالمسلمة إذا تخلصت من أيدي الكفار.

نوقش استدلالهم: بأنَّ حديث عدي رضي الله عنه، يدل على وجود السَّقَر، لا على جوازه، ولذلك لم يجز في غير الحج المفروض، ولم يذكر فيه خروج غيرها معها، وقد اشترطوا هاهنا خروج غيرها معها.^(١)

وأجيب: بأنَّه سفر في الحج المفروض، وأنَّه "خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز".^(٢)

٢- إنَّ عمر رضي الله عنه لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حَجَّة حَجَّها، فبعث معهن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف.^(٣)

وجه الدلالة: اتفاق عمر، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك.^(٤)

يناقش استدلالهم: بأنَّ جميع المسلمين محارم لهن إذ لا يجوز لأحد أن يتزوج إحدى زوجاته صلى الله عليه وسلم.

٣- إن ما حُرِّم لذاته لا يباح إلا للضرورة كالميتة والدم ولحم الخنزير، وما حرم سداً للذريعة أبيع للحاجة إليه وللمصلحة الراجحة على المفسدة.^(٥) ولا ريب أن سفر المرأة بغير محرم مما حرم سداً للذريعة. وهل المصالح والمفاسد إلا أحكاماً تدور مع عللها وجوداً وعدماً.

أدلة الرأي الثاني: القائلون باشتراط المَحْرَم للمرأة في الحج، وهم الحنفية، وأحمد بن حنبل.

١- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا يحل لامرأة، تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة ثلاث ليال، إلا ومعها ذو محرم».^(٦) وحديث أبي هريرة

(١) المغني لابن قدامة (٣/٢٣٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤/٧٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب حج النساء رقم الحديث ١٨٦٠ (٣/١٩).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٤/٧٤).

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته (٥/٣٧٣٨).

(٦) صحيح مسلم كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٣٨. (٢/٩٧٥).

ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو حرمة منها»^(١) وحديث أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم».^(٢) وحديث أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها».^(٣) وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم».^(٤) وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً، إلا ومعها أبوها، أو ابنها، أو زوجها، أو أخوها، أو ذو محرم منها».^(٥)

وجه الدلالة: دلت هذه الأحاديث أن كل ما يسمى سفراً تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرّم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك.^(٦) وخبر الثلاث الأيام إن كان متأخراً فهو ناسخ وإن كان متقدماً فقد جاءت الإباحة بأقل منه ثم جاء النهي بعده عن سفر ما دون الثلاث فحرم ما حرم الحديث الأول وزاد عليه حرمة أخرى وهي ما بينه وبين الثلاث.^(٧)

نوقش استدلالهم من جهين:

الوجه الأول: بأنه خص النهي الوارد عن ذلك بالأسفار غير الواجبة.^(٨) كالأسفار المندوبة، والمباحة، وحج الفريضة سفره واجب. وكذلك تحمل هذه الأحاديث على حالة انعدام الأمن؛ فإذا توفر الأمن للمرأة وهو علة هذه المسألة لم يشملها المنع من السفر أصلاً.

(١) صحيح مسلم كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٣٩. (٩٧٧/٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٣٩. (٩٧٧/٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٣٩. (٩٧٧/٢).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب مسجد بيت المقدس، رقم الحديث ١١٩٧، (٦١/٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٤٠. (٩٧٧/٢).

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠٣/٩).

(٧) عمدة القاري (٢٦٤/٧).

(٨) عمدة القاري (١٢٧/٧).

الوجه الثاني: استدلالهم بهذه الأحاديث على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرّم هو إجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك.^(١)

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب بقول: «لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرّم»، فقام رجل فقال: يا رسول الله، اكتببت في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة، قال: «اذهب فحج مع امرأتك». ^(٢)
وجه الدلالة: في قوله "انطلق فحج مع امرأتك" هو فسّخ لما كان التزم من المضيّ للجهاد. ويدل على تأكّد أمر صيانة النساء في الأسفار.

نوقش استدلالهم: بجواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرّم لكونه ﷺ لم يأمر بردها ولا عاب سفرها.^(٣)

وتعقب بأنه: لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه.^(٤)

الفرع السادس: الرأي المختار: بعد النظر في أدلة الفريقين، تبين أن القول الأول: القائلون بجواز حج المرأة بغير محرّم لعله أمن المرأة على نفسها لوجود رفقة مأمونة هو الراجح للأسباب الآتية.

١- عموم الآية في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩٧]. فعند النظر إلى علة المنع من السفر بغير محرّم؛ وهو خوف الفتنة والضياع، إذا انتفت هذه العلة ووجد الأمن وأمن الضياع، ثبت الحكم بجواز سفر المرأة مع رفقة مأمونة. وهذا هو المعنى المراد من عموم الآية، وذكر المفسدة نادرة الوقوع في سفر الطاعة كالحج.

٢- عموم قوله ﷺ «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله». ^(١) والمسجد الحرام من عموم المساجد.

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٥٦٨/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من اكتببت في جيش فخرجت امرأته حاجة، أو كان له عذر، هل يؤذن له، رقم الحديث ٣٠٠٦، (٥٩/٤). وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرّم إلى حج وغيره، رقم الحديث ١٣٤١، (٩٧٨/٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧٨/٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٧٨/٤).

٣- القياس:

أ- إذا كانت التهمة تنتفي عن المرأة ببقائها بين نسوة ثقات، فهل تنتفي هذه التهمة في حال سفرها للحج المفروض مع نسوة ثقات "إذا كان الإجماع يمنع الخلوة بالمرأة الأجنبية إلا ومعها محرم، فهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة"^(٢) فالقياس أن النسوة الثقات يقمن مقام المحرم في سفرها كما قمن مقامه في خلوتها؛ لعلة نفي التهمة عنها.

ب- قياس الأولى: إذا مات محرم المرأة في الطريق إلى حج الفريضة بها، مضت في حجها ولم تصر محصورة، فإن قلنا: ترجع لبلادها فإنه سترجع بغير محرم، فمضيها لحجها بغير محرم من باب أولى.^(٣)

ت- قياس سفر حج الفريضة للمرأة، على سفر هجرتها من بلد الحرب إلى بلد الإسلام، بعلّة كون السفر واجب في كليهما.

٤- وجود الأمن على المرأة يكفي ظن وقوعه بلا شرط العلم، كسفر المرأة للحج الواجب مع جمع من النساء في (حملة حج) رسمية؛ لأنها رفقة مأمونة عادة، قال ابن الملقن رحمته الله في "الإعلام"^(٤): "والذين لم يشترطونه: أي المحرم. قالوا: المشتراط الأمن على نفسها مع رفقة مأمونين رجالاً أو نساء". وكذا أمن الطريق، وهو ظاهر، وأشار الحافظ في: "الفتح"^(٥) إليه بقوله: "جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق".

٥- إن السفر في عصرنا، لم يعد كالسفر في الأزمنة الماضية، محفوفا بالمخاطر، بل أصبح السفر بوساطة أدوات نقل تجمع العدد الكثير من الناس في العادة، كالبواخر والطائرات، والحافلات الكبيرة، التي تخرج في قوافل. وهذا يجعل الثقة موفورة،

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ ، رقم الحديث ٩٠٠، (٦/٢).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧٧/٤).

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة (٢٣١/٣).

(٤) (٨٢/٦)

(٥) (٩١/٤)

ويطرد من الأنفس الخوف على المرأة، لأنها لن تكون وحدها في موطن من المواطن.

٦- إن المرأة إذا حجت بدون مَحْرَمٍ صح حجها ولكنها تأثم؛ لأنَّ المحرمة لا تختص بالحج. ^(١) لأنَّ وجود المَحْرَمِ ليس من شروط صحة الحج، وإنما هو شرط وجوب عند القائلين به.

(١) الشرح الممتنع على زاد المستقنع (٣٧/٧).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم أداء فريضة الحج بالتقسيت

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف التقسيت:

تعريف التقسيت لغة: القسط هو الحصة والنصيب^(١) ويقال: أخذ كل واحد من الشركاء قسطه أي حصته. وكل مقدار فهو قسط في الماء وغيره، وتقسطوا الشيء بينهم: تقسموه على العدل والسواء.^(٢)

تعريف التقسيت اصطلاحاً: هو دفع أفساط معلومة من المال تؤدي في أوقات معلومة.^(٣)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- إن من المقرر شرعاً أن الحج لا يجب إلا عند الاستطاعة، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩٧]. وقد فسرت الاستطاعة في الآية بالزاد والراحلة،^(٤) فمن لم يجد ما يكفيه من النفقة خلال فترة الحج لنفسه، ولمن تجب عليه نفقته؛ لم يجب عليه الحج.
- ووقع الخلاف في تحصيل الاستطاعة في الحج بالاستدانة، على أن يقوم الحاج بدفعها في أفساط معلومة في أوقات معلومة لجهة معينة؛ مع وجود ما يضمن هذا

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١١٥٢/٣)، مقاييس اللغة (٨٦/٥).

(٢) لسان العرب (٣٧٧/٧).

(٣) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع

ط: ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. (١٤١/١).

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢ هـ)،

تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤٢٢ هـ. (٤٧٧/١)، الجامع

لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تحقيق:

أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. (١٤٧/٤).

الدفع من الحاج من ملك عقار، أو وجود راتب ثابت، أو مهنة يومية يتعيش بها. اختلفوا إلى قولين.

الفرع الثالث آراء الفقهاء في أداء فريضة الحج بالتقسيط:

الرأي الأول القائل: بجواز أداء فريضة الحج بالتقسيط، وهم مالك،^(١) والشافعي،^(٢) وبعض الشافعية،^(٣) ورواية عند الحنفية،^(٤) وكذا هي رواية عند الحنابلة.^(٥)

الرأي الثاني القائل: بمنع الحج بالتقسيط. وهم أكثر الشافعية،^(٦) والحنابلة^(٧) وهو قول عند المالكية.^(٨)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

هو اختلافهم في علة منع الحاج غير المستطيع من الحج؛ لقلته ماله حال الحج، فإذا تحصلت الاستطاعة بالتقسيط من غير ضرر بمن تجب عليه نفقتهم؛ وتسديد ما عليه من دين في مواعيد محددته، فقد تحصلت الاستطاعة للحاج بالتقسيط من غير فوائد في هذه الأقساط، وهذا حكم يدور مع علته، انتفى الحكم بانتفاء الاستطاعة، وثبت الحكم بتحصيل الاستطاعة ولو في صورة تقسيط قال بهذا أصحاب الرأي الأول، ومن نظر إلى عدم حصول الاستطاعة حالاً قال بعدم وجوب الحج، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز الحج بالتقسيط. وهم مالك، والشافعي، وبعض الشافعية، ورواية عند الحنابلة، وخلاف الأفضل عند الحنفية.

١- استناداً للأمر الإلهي في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩٧].

(١) منح الجليل (٣٨/٥)، (١٥/٦)، (١٩١/٢)، بداية المجتهد (٨٤ / ٢)، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك (٤٢/١)، فقه العبادات على المذهب المالكي (٣٣٤/١).

(٢) الأم (١٢٧/٢)،

(٣) المجموع (٦٨/٧). وهم الماوردي والمتولي وغيرهما وبه قطع الدارمي، ينظر: روضة الطالبين (٢٤٦/١١).

(٤) الدر المختار وحاشية بن عابدين (٧/٣).

(٥) الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٦٥/١).

(٦) المجموع شرح المهذب (٦٨/٧).

(٧) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٣٤٠/١)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٠٣/٣).

(٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٧/٢)، منح الجليل (١٩٥/٢ - ٥٠٦)، الذخيرة (١٧٨/٣).

وجه الدلالة: جعل الله الحج فريضة لمن يستطيع، والحج بالتقسيط فيه هذه العلة وهي قدرة الحاج في سداد هذه الأقساط عند عودته من حجه.

نوقش استدلالهم: لا استطاعة بدون ملك الزاد، والراحة.^(١)

تعقب عليه: إن القرض للحج أصبح ملكاً للحاج، وإن كانت الذمة مشغولة به.

٢- إن المعسر لو تكلف الحج بدون إلحاق ضرر بغيره، مثل أن يمشي ويكتسب بصناعة، أو معاونة من ينفق عليه، ولا يسأل الناس، استحبه له الحج.^(٢) واستدلوا

لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ

فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿ [سورة الحج: الآية ٢٧].

فإذا استحبه للمعسر الحج بهذه الصورة؛ فمن باب أولى من استدان للحج وله القدرة في قضاء دينه.

٣- إن ذهاب الحاج بمال التقسيط لم يرد فيه نهى؛ ولأنه سيقوم بسداد هذا المال، وهذا موافق لمن يرى الاستطاعة في المال والنفس وهو مذهب الشافعية.^(٣)

٤- قياس الأولى: إذا حج الحاج بمال حرام، أو راكباً دابة مغصوبة أثم وصح حجه وأجزأه عندنا (أي الشافعية)، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، وبه قال أكثر الفقهاء.^(٤)

ليس الأولى أن يحج بمال حلال استدانة يدفعه لصاحبه على أقساط بعد حجه.

أدلة الرأي الثاني: وهم القائلون بمنع الحج بالتقسيط، وهم أكثر الشافعية، والحنابلة، وقول عند المالكية واستدلوا بالآتي:

١- إن الحج لا يجب إلا على المستطيع، ومن الاستطاعة القدرة المالية، لقوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩٧].

نوقش استدلالهم: بأن المستدين القادر على الوفاء مستطيع أيضاً.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/١٢٠).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٥)، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات (١/٥١٧).

(٣) الأم (٢/١٢٣)، الحاوي الكبير (٤/٦).

(٤) المجموع شرح المذهب (٧/٦٢).

٢- عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه صاحب النبي ﷺ، «أنه قال سألته عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج؟ قال: لا». (١)

وجه الدلالة: لا يلزمه الاقتراض لأداء الحج، وإنما يجب عليه إذا كانت النفقة في يده ولا يلزمه الشارح الاستدانة للحج.

نوقش استدلالهم بأنه: "إذا كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه، أو الاستدانة فيه حتى يحج". (٢)

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قيل: يا رسول الله الحج كل عام؟، قال: «لا بل حجة»، قيل: فما السبيل إليه؟، قال: «الزاد والراحلة». (٣)

وجه الدلالة: إذا كان المسلم مالكا لما يوصله إلى أداء فريضة الحج، وكان مالكا كذلك لما ينفقه على حاجاته، من طعام وشراب ومسكن زائداً عن حاجة من يعولهم، فقد وجب الحج عليه، وإلا فهو غير مالك للسبيل.

نوقش استدلالهم بأنه: حديث في سنده ضعف. (٤)

٤- حديث قالوا يا رسول الله ما أكثر ما تستعيز من المغرم! قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف». (٥)

وجه الدلالة: لا يندب للمسلم أن يدخل نفسه ويسجنها في الدين.

تعقب بأن: الحاج إذا عُرِضت له فرصة الحج، خاصة بعد التقنين بعدد معين لكل دولة، وكان عنده ما يكفي من الموارد ستجعله قادراً على الوفاء بدينه لم يكن عليه حرج في القرض للحج.

(١) المسند، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: علي النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: ١٤٠٠هـ. من كتاب المناسك، (١/١٠٩). وسكت عنه البيهقي في السنن والآثار فلم يحكم عليه بصحة أو ضعف ولم يحكم عليه غير ذلك من أصحاب التخریج والزائد (٢٢/٧).

(٢) الأم (١٢٧/٢).

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الحج، رقم الحديث ٢٥٢٤، (٣/٢١٩).

(٤) داود بن الزبرقان، وحصين بن المخارق، كلاهما ضعيفان. قاله الزيلعي في نصب الراية، (٣/٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم الحديث ٨٣٢، (١/١٦٦).

٥- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة».^(١)

وجه الدلالة: أن الرجل إذا ملك زاداً وراحلةً وجب عليه الحج. وتعقب عليه: أنه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم،^(٢) وقال الترمذي وفي سند الحديث "إبراهيم هو ابن يزيد الخوزي المكي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه" هذا ما قاله الترمذي في السنن.^(٣)

الفرع السادس: الرأي المختار:

بعد النظر في أدلة الفريقين تبين أن القائلين بجواز الحج بالتقسيط قولهم أرجح من القائلين بالمنع للأسباب الآتية:

١- "إن ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم"،^(٤) وحكم جواز الحج بالاستدانة بالتقسيط، دائرة مع علته القائمة على حصول الاستطاعة بهذا التقسيط.

٢- ضعف الآثار المنهي عن الاستقراض للحج.

٣- إن علة منع الحج لغير المستطيع هي عدم وجود الزاد والراحلة حال الحج، فإذا وجدت القدرة في سداد هذه المبالغ بعد الحج بطريقة مقسطة، فقد حصلت الاستطاعة للحاج حالاً.

٤- إن القائلين بمنع الحج بالتقسيط، عللوا المنع بعدم الوفاء، فإذا وجد الوفاء انتفى المنع للحج بالتقسيط، والعجيب أن المانعين أجازوا الحج بالصدقة إن لم يكن معتاداً لذلك، ويصح عندهم أيضاً بالمال الحرام مع العصيان!.

٥- إن أداء مناسك فريضة الحج بقرض يدفع مقسطاً لا يخل بركن، ولا بشرط، من أركان أو شروط هذه الشعيرة.

(١) سنن الترمذي، كتاب أبواب الحج، باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة، رقم الحديث ٨١٣. قال

الترمذي وهو حديث حسن والعمل عليه عند أهل أكثر العلم. (١٦٨/٣).

(٢) الذخيرة للقرافي (١٧٧/٣).

(٣) (١٦٨/٣).

(٤) الذخيرة للقرافي (١٧٦/٢).

٦- ورحلات الحج المنظمة تكون فيها تكاليف: ويتم الاتفاق فيها بوضوح بين الطرفين: الجهة المتعهدة بالرحلة من جهة، والحاج من جهة أخرى، لا تعدو أن تكون نوعاً من الخدمات التي يكون التعاقد عليها من قبيل التعاقد على المنافع، أو المنافع والأعيان معاً، وهذا جائز شرعاً.

المبحث الثاني

أثر التعليل في أحكام المواقيت والإحرام

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم فداء إفساد العمرة بالجماع.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الإحرام لغة واصطلاحاً:

تعريف الإحرام لغة: من حَرَمَ وهو المنع والتشديد. فالحرام: ضد الحلال.^(١) وأحرم الرجل بالحج، لأنه يُحرم عليه ما كان حلالاً له من الصيد والنساء وغير ذلك. والإحرام: مصدر أحرم الرجل يحرم إحراماً إذا أهل بالحج أو العمرة وباشراً أسبابهما، وشروطهما من خلع المخيط، وأن يجتنب الأشياء التي منعه الشرع منها كالطيب، والنكاح، الصيد، وغير ذلك، والأصل فيه المنع، فكأن المحرم ممتنع من هذه الأشياء.^(٢)

تعريف الإحرام اصطلاحاً:

عند الحنفية: الحرام هو الدخول في حرمان مخصوصة أي التزامها غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالنية مع الذكر.^(٣) والذكر هنا هو التلبية أو ما يقوم مقامها.^(٤)

عند المالكية: الإحرام هو نية أحد النسكين مع قول، أو فعل متعلقين به كالتلبية والتجرد من المخيط.^(٥)

عند الشافعية: الإحرام هو نية الدخول في النسك.^(٦)

عند الحنابلة: هو نية النسك أي الدخول فيه لا نيته ليحج أو يعتمر.^(٧)

وعلى هذا فتعريف الإحرام عند المذاهب الثلاثة: المالكي، والشافعي، والحنبلي:

هو نية الدخول في النسك من حج أو عمرة.

(١) مقاييس اللغة (٤٥/٢).

(٢) لسان العرب (١٢٢/١٢).

(٣) البحر الرائق (٣٤٤/٢)، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) (٤٧٩/٢).

(٤) الموسوعة الكويتية (١٣٠/٢).

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١/٢).

(٦) تحفة المحتاج (٥١/٤)، أسنى المطالب (٤٦٧/١)، نهاية المحتاج (٢٦٤/٣).

(٧) كشف القناع عن متن الإقناع (٤٠٦/٢)، المبدع في شرح المقنع (١٠٧/٣)، الإنصاف (٤٣١/٣).

إن الإحرام من جدة موضوع مهم حيث أنه يتعلّق بركنٍ من أركان الحج، وقد جاء تبعاً للتطور الحضاري والتقني، حيث أن أغلب حجاج بيت الله في هذا الزمان يأتون إلى الحج عن طريق الجو أو البحر، وأكثر من يأتي بطريق الجو أو البحر يكون أول نزوله إلى هذا البلد عن طريق مطار جدة أو مينائها، فهل يمكن أن تكون جدة ميقاتاً لهؤلاء القادمين بطريق الجو والبحر أم أنهم يلزمهم الإحرام من محاذاة مواقيتهم الأصلية؟

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- اتفق العلماء على مواقيت الحج لأهل الآفاق^(١) وهي: الجحفة، وذو الحليفة، وقرن المنازل، ويللم. لوجود النص في ذلك،^(٢) وذات عرق باجتهاد عمر رضي الله عنه، وموافقة الصحابة له.^(٣)
- واختلفوا هل يقاس عليها غيرها بناءً على علة المحاذاة الذي أخذ بها الصحابة في موافقتهم لعمر في ذات عرق اختلفوا إلى قولين:

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في مسألة الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة والباخرة:

الرأي الأول القائل: بأنّ جدة ميقاتاً للقادمين بالطائرة والباخرة. قال به من العلماء محمد الطاهر بن عاشور رحمته الله،^(٤) محمد الحسن الددو،^(٥)

(١) الإجماع لبين المنذر (٥١/١)، ينظر: مواهب الجليل (٣٣/٣)، المجموع (١٩٦/٧).

(٢) صحيح البخاري (١٣٤/٢). عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم، وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يللم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة».

(٣) اختلف في دليل توقيت ذات عرق هل وقت بالنص أم بالاجتهاد والإجماع. فقال: جماعة من العلماء ومنهم الشافعي ومالك ثبت باجتهاد عمر رضي الله عنه وأقره الصحابة، فكان إجماعاً. وصحح الحنفية، والحنابلة، وجمهور الشافعية، أن توقيت ذات عرق منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وسلم، وأن عمر رضي الله عنه لم يبلغه تحديد صلى الله عليه وسلم، فحدده باجتهاده فوافق النص. الموسوعة الفقهية الكويتية (١٤٦/٢).

(٤) موقع طريق الإسلام، الشبكة العنكبوتية، <http://ar.islamway.net/article>، الإحرام من جدة لغير أهلها، والمقال ل إيمان بنت محمد عبد الله القثامي. تاريخ النشر للمقال: ٣ ذو الحجة ١٤٣٥ (٢٠١٤/٩/٢٧) تم أخذ المعلومة هذه بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٤م.

(٥) موقع طريق الإسلام، الشبكة العنكبوتية، <http://ar.islamway.net/article>، الإحرام من جدة لغير أهلها، لإيمان بنت محمد عبد الله القثامي. تاريخ النشر للمقال: ٣ ذو الحجة ١٤٣٥ (٢٠١٤/٩/٢٧) تم أخذ المعلومة هذه بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٤م.

ومصطفى الزرقا رحمته الله^(١)، وأبو بكر محمود جومي^(٢)، وعبدالله الأنصاري^(٣)،
وعبدالله بن زايد آل محمود رحمته الله^(٤) وعدنان العرعور^(٥).

الرأي الثاني القائل: بأن جدة ليست ميقاتاً إلا لأهلها ومن أنشأ النية فيها. وهم
اللجنة الدائمة للإفتاء^(٦) والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي^(٧)،
الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد^(٨).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

اتفق العلماء أن جدة ميقاتاً لأهلها وساكنين فيها من غير أهلها^(٩) واختلفوا في
كون جدة ميقاتاً مكانياً.

القائلون بالمنع: علتهم أن المواقيت المكانية توقيفية، حددها رسول الله ﷺ، ولا
اجتهاد مع النص، ولا مشقة بالإحرام بالطائرة، وأن راكب الطائرة، محاذياً للميقات.
وهم أصحاب الرأي الثاني.

والقائلون بالجواز: قالوا المواقيت علامات لتنبية القاصدين للنسك، وليس متعبداً
للإحرام منها، والإحرام بالطائرة فيه مشقة، وأن المحاذة غير معتبرة في الطائرة، وهم
أصحاب الرأي الأول.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول: المجيزون للإحرام من جدة للقادمين بالطائرة والباخرة.

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، مجلة دورية محكمة يصدرها المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي،
السنة الخامسة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. العدد (٣٨٥/١٩).

(٢) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد ١٩، السنة الخامسة عشرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٤م. مكة المكرمة (٣٨٥/١٩).

(٣) مجلة البحوث الإسلامية (٢٨٥/٦).

(٤) مجلة الاستقامة، مركز الشيخ عيد الإعلامي، ذي الحجة للعام ١٤٣٤هـ - أكتوبر ٢٠١٣م. العدد (٢/١٠١).

(٥) أدلة إثبات أن جدة ميقات، لعديان بن محمد آل عرعور، دار الثقافة، ط: ١، سنة الطبع: ١٤١٥هـ.

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة دار المؤيد للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١ سنة النشر ١٤١٦هـ. (٩٢/١٠).

(٧) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد ١٩، السنة الخامسة عشرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٤م. مكة المكرمة (٣٨٥/١٩).

(٨) مجلة البحوث الإسلامية العدد ٦ (٢٨٢/٦).

(٩) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ١، دار المؤيد للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١، ١٤١٧هـ. (١٢٥/١١).

١- ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن النبي ﷺ، وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ، عيّن المواقيت المذكورة؛ لأنها كانت على طريق الحجاج القادمين من جهاتٍ شتى، وحاجة تعيين ميقات في جدة للقادمين بالطائرات والسفن قائمة، ولو كان الرسول ﷺ، حياً ورأى كثرة النازلين في جدة لبادر إلى تعيين جدة ميقاتاً؛ لأنها طريق للحاج كالمواقيت الأخر^(٢).
وقد نوقش استدلالهم: بأن المواقيت المذكورة في الحديث محيطة بالحرم من جميع جهاته، فلا يحتاج إلى تعيين مواقيت جديدة.

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: لما فُتِح هذان المصران^(٣) أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، «إن رسول الله ﷺ، حد لأهل نجد قرنا»، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرنا شق علينا، قال: فينظروا حذوها من طريقكم، فحد لهم ذات عرق»^(٤).
وجه الدلالة: أن العلة التي لأجلها حدّ عمر ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق؛ لمحاذاتها قرن المنازل، هي ذات العلة في تحديد جدة ميقات لمحاذاتها للجحفة، ويللم، هذا فضلاً عن مساوات جدة لذات عرق في بعدها عن مكة بنفس المسافة فيُحرم الحاج من جدة؛ لعلة المحاذاة.

ونوقش استدلالهم بأن: "كل من ذكر أن الحاج يُحرم من بعد مرحلتين قيد ذلك بعدم مروره أو محاذاته لميقات، فعند ذلك يُحرم من بعد مرحلتين"^(٥).

أدلة المذهب الثاني: المانعون للإحرام من جدة للقادمين بالطائرة والباخرة إلا لأهلها ومن أنشأ النية فيها.

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، رقم الحديث ١٥٢٣. (١٣٤/٢).

(٢) مجلة البحوث الإسلامية (٣١/٣٨٦).

(٣) البصرة والكوفة صحيح البخاري (١٣٥/٢).

(٤) صحيح البخاري كتاب الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق، رقم الحديث ١٥٣١. (١٣٥/٢).

(٥) الوسيط في المذهب، (٢/٦٠٩)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع للمرداوي (٣٠٢/٥).

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن النبي ﷺ، وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»^(١).

وجه الدلالة: فيه توقيت رسول الله ﷺ، المواقيت للحجاج والعمار، فلا يتجاوز هذه المواقيت لمن أراد الحج، أو العمرة إلا محرماً.

ونوقش استدلالهم بأن: مرور الطائرة فوق سماء الميقات لا يصدق على أهلها أنهم أتوا الميقات المُحدد لهم، لغة، ولا عرفاً؛ لكون الإتيان هو الوصول إلى الشيء في محله.^(٢)

وأجيب عن هذه المناقشة: بأن اللغة والعرف يُقران أن من مر بطائرة، أو سفينة فهو قدم الميقات؛ لأنه لا يخلو إما أن يحاذيه من الأعلى، أو يمر فوقه، فيقال مرت الطائرة على كذا، أو مرت السفينة على كذا، أو مرت بجوار كذا لأن كل إتيان بحسبه، وليس كله على نسق واحد.^(٣)

أجيب عن هذا بأنه: لا يمكن جعل الميقات في أجواء السماء، أو في لجة البحر الذي لا يتمكن الناس فيه من فعل ما ينبغي لهم فعله، من خلع الثياب والاعتسال للإحرام والصلاة وسائر ما يسن للإحرام، إذ هو مما تقتضيه الضرورة وتوجيه المصلحة ويوافق المعقول ولا يخالف نصوص الرسول ﷺ.^(٤)

٢- احتجوا أيضاً بما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لما قال له أهل العراق: إن قرناً جوراً عن طريقنا؟ قال لهم عمر رضي الله عنه: ينظروا حذوها من طريقكم.^(٥)

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، رقم الحديث ١٥٢٣. (١٣٤/٢).

(٢) مناسك الحج للشيخ عبدالله بن زيد ال محمود، قطر، الدوحة، وزارة الأوقاف، ط: ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م (ص: ٢٧).

(٣) فتاوى الشيخ عبدالعزيز بن باز (٢٤/١٧).

(٤) مناسك الحج للشيخ عبدالله بن زيد ال محمود (ص: ٢٨).

(٥) صحيح البخاري كتاب الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق، قم الحديث ١٥٣١. (١٣٥/٢).

وجه الدلالة: أن الله سبحانه أوجب على عباده أن يتقوه ما استطاعوا، إذا علم هذا فليس للحجاج والعمَّار الوافدين من طريق الجو والبحر ولا غيرهم أن يؤخروا الإحرام إلى وصولهم إلى جدة؛ لأنَّ جدة ليست من المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ.

نوقش استدلالهم: "أن عمر حدَّد ذات عرق لأنها تبعد عن مكة مرحلتين كما تبعد قرن المنازل، وهذا هو بعد جدة عن مكة، فهي تبعد عن مكة مرحلتين، فيُحرم الحاج منها؛ لأنها تبعد مرحلتين عن مكة نظراً لاجتهاد عمر".^(١)

٣- "من أراد الإحرام تهيأ له قبل صعود الطائرة بالغسل ولبس لباس الإحرام ونحوه ذلك مما يسن عند الإحرام، فإذا حاذى الميقات عقد نية الإحرام، وهذا من أيسر وأسهل ما يمكن".^(٢) وأما الإحرام وهو نية الدخول في النسك، فعقده في الطائرة، والباخرة أمر سهل متيسر، بخلاف من أخره عن مكأنه.

الفرع السادس الرأي المختار:

بعد النظر في أدلة المجيزين والمانعين في كون جدة ميقات لغير أهلها ومن أنشأ الحج والعمرة فيها، تبين رجحان القائلين بجواز الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة والباخرة من غير أهلها للأسباب الآتية:

١- "إن الحكم يدور مع علته، ولكل حادث حديث، ولن يعجز الفقه الإسلامي الصحيح الواسع الأفق عن إخراج حكم صحيح، في تعيين ميقات يعترف به لحج هؤلاء القادمين على متون الطائرات، لكون شريعة الإسلام كفيلة بحل مشكلات العالم، لما وقع في هذا الزمان، وما سيقع بعد أعوام".^(٣)

٢- إذا نظرنا إلى جدة من حيث المحاذاة، فإن محاذاة الجحفة تجعلها داخلة في ضمن المواقيت؛ لأنها أقرب إلى مكة من قرن المنازل.^(٤)

(١) النوازل في الحج، للشلعان (ص: ١٢٦).

(٢) فتاوى الشيخ فتاوى ابن باز (٣٨/١٧).

(٣) مناسك الحج، للشيخ عبدالله بن زايد ال محمود، دار اليمامة للنشر والتوزيع، ط: ٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية إدارة الشؤون الدينية دولة قطر، (ص: ٢٢)، مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (٣٧٦/٨٦).

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١٤٧/٢).

- ٣- إن الإحرام من جدة فيه دفع للمشقة الحاصلة للمكلفين من الإحرام في الطائرة، أو في الباخرة، والتيسير أصل من أصول الشريعة، والمشقة تجلب التيسير.
- ٤- لقد أصبح داعي الضرورة يجعل عمر رضي الله عنه ميقاتاً لأهل العراق، فأين أهل العراق من ملايين الحجيج الذين ينزلوا جدة، أفيكون لأهل العراق ميقاتاً وهم بالآلاف، ولا تكون جدة ميقاتاً أرضاً؛ وهي طريق لمئات الآلاف من أنحاء العالم.^(١)
- ٥- إن سرعة الطائرة، والسفينة غير منتظم ويصعب تقديره، وبهذا قد يتجاوز المحرم الميقات ولم يُحرم، فإن عليه فدى لتأخيره الإحرام، فإذا كان ذلك وارد جاز للحجاج الإحرام من جدة لمن قدم إليها.
- ٦- إن الله سبحانه أوجب على عباده أن يتقوه ما استطاعوا، وهذا هو المستطاع في حق من لم يمر على نفس الميقات، فليس للحجاج والعمار والوافدين من طريق الجو والبحر الواصلين إلى جدة إلا الإحرام منها.

(١) مناسك الحج للشيخ عبدالله بن زيد ال محمود (ص: ٢٨).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم فداء إفساد العمرة بالجماع

وفيه فروع ستة:

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ:

تعريف الفداء لغة: جعل شيء مكان شيء حمى له.^(١) وقيل: أن تشتريه، فديته بمالي فداء.^(٢)

تعريف الفداء اصطلاحاً: ما يجب لفعل محظور أو ترك واجب، وسميت فدية،

لقوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٦].^(٣)

تعريف الفساد لغة: فسد: الفساد: نقيض الصلاح.^(٤)

تعريف الفساد اصطلاحاً: هو تغيير عما كان عليه من الصلاح.^(٥)

"ومن العبادات ما يلزم المضي في فاسدها، كالحج والعمرة. ومنها ما لا يمضي في فاسده [كالصلاة]، ويقال في العقود أنها فاسدة، إذا لم تستوف شروطها الشرعية.^(٦)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• يجب في إفساد العمرة ما يجب في إفساد الحج من الاستمرار فيه والقضاء، والفداء، باتفاق العلماء.^(٧) ولم يخالف فيه إلا ابن حزم الظاهري^(٨)، فإنه قال يخرج منها بالإفساد.

(١) مقاييس اللغة (٤/٤٨٣).

(٢) لسان العرب (١٥/١٤٩).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستنقع (٧/١٦٧).

(٤) لسان العرب (٣/٣٣٥)، القاموس المحيط (١/٣٠٦).

(٥) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت:

٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة - لبنان/بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م. (ص: ٤٦٩).

(٦) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص: ٤٦٩).

(٧) بداع الصنائع (٢/٢٢٨)، الهداية في شرح البداية (١/١٦١)، الاختيار لتعليل المختار (١/١٦٥)، الكافي في فقه

أهل المدينة (١/٣٩٨)، الذخيرة (٣/٣٤٠)، روضة الطالبين (٣/١٣٩)، المجموع (٧/٣٨٨) (٧/٤١٤)،

الوسيط في المذهب (٢/٦٨٩)، الشرح الممتع (٦/٤٨٩)، كتاب الفروع وتصحيح الفروع (٥/٤٦٠)، المبدع

• ووقع الخلاف في فداء إفساد العمرة، هل تقاس بالحج فيكون فداؤها سواء أم لا فتكون أقل رتبة من الحج؟ اختلفوا إلى قولين:

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في فداء إفساد العمرة بالجماع.

هل تقاس بالحج فيكون فداؤها سواء أم لا، فتكون أقل رتبة من الحج؟ ويمكن إرجاع هذه الأقوال إلى قولين:

الرأي الأول القائل: بأن من أفسد العمرة بالجماع فعليه بدنة، وهم المالكية،^(١) والشافعية،^(٢) ورواية عند الحنابلة.^(٤)

الرأي الثاني القائل: بأن من أفسد العمرة بالجماع فعليه شاه، وهم الحنفية،^(٥) والحنابلة،^(٦) وأحد القولين عند الشافعية.^(٧)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

إن الناظر في المسألة يجد السبب الرئيس وراء اختلاف الفقهاء في هذه المسألة راجع إلى اختلافهم في وجود العلة، فالذين نظروا إلى وجود العلة وهم أصحاب القول الأول، قالوا: إن العلة في قياس فداء إفساد العمرة على الحج أن الكل نسك واجب، فكان فداؤها سواء، وهي بدنة، والقائلون بعدم وجود العلة قالوا: إن فداء إفساد العمرة شاه، وفداء إفساد الحج بدنة^(٨)؛ لعلوا رتبة الحج عن العمرة، وجعلهم العمرة سنة.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بأن من أفسد العمرة بالجماع فعليه بدنة، وهم المالكية، والشافعية، ورواية عند الحنابلة.

(١٥٢/٣).

(١) المحلى بالآثار (٢٠١/٥).

(٢) المدونة (٤٣١/١)، الذخيرة (٣٤٠/٣).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٣٤/٤)، روضة الطالبين (١٣٩/٣).

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٢١/٣).

(٥) بدائع الصنائع (٢١٩/٢).

(٦) الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٨٠/١)، المبدع في شرح المقنع (١٦٤/٣)، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢٣٨٧/٥)، الإنصاف (٥٢٠-٥٢١/٣).

(٧) مختصر المزني (١٦٦/٨)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (١٣٩/٣).

(٨) قال ابن قدامة في المغني: من أفسد حجه بالجماع فالواجب فيه بدنة؛ بقول الصحابة المنتشر الذي لم يظهر خلافه. (٤٦٨/٣).

١- قال ابن عباس رضي الله عنهما لامرأة أصابها زوجها في العمرة: عليك فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك. قالت: أي النسك أفضل؟ قال: إن شئت فناق، وإن شئت فبقرة. قالت: أي ذلك أفضل؟ قال: انحري ناقاً. (١)

وجه الدلالة: أن ابن عباس رضي الله عنهما أفتى المرأة التي أصابها زوجها أن تفدي ببذنة؛ لأن ما كان أكثر لحماً كان أنفع للفقراء.

نوقش استدلالهم بأن: الحديث موقوف على ابن عباس.

٢- مشابهة العمرة للحج في ثلاثة أركان من النسك: وهي الإحرام، والطواف، والسعي. فكان لاشتراكهما في الركنية سبب لاشتراكهما في الكفارة عند فسادهما وهي بذنة. (٢)

٣- إن الجماع من محظورات الإحرام، في العمرة والحج لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٧].

وجه الدلالة: أي فلا ترفثوا أي لا تجامعوا، والأصل في النهي اقتضاء الفساد، والعمرة كالحج. (٣) وواجب الجماع في العمرة واجبها في الحج من غير فرق. (٤)

أدلة الرأي الثاني: وهم القائلون بأن من أفسد العمرة بالجماع فعليه شاة، وهم الحنفية، والحنابلة، وأحد القولين عند الشافعية.

١- قول ابن عباس رضي الله عنهما في ذكره الوطء في الفرج في الحج قال: "وشاة إن كان في العمرة". (٥)

وجه الدلالة: أن العمرة أحد النسكين فوجب أن يجب بالوطء فيها شيء كالحج، وإنما كان شاة؛ لأن حكم العمرة أخف. (٦) فيجب أن يكون حكمها دون حكم الحج.

(١) شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م. (٤٤٢/١٠).

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة (٤٢٤/٣).

(٣) المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٢٩٩).

(٤) الوسيط في المذهب (٦٨٩/٢).

(٥) المبدع في شرح المقنع (٣/ ١٦٤).

(٦) المبدع في شرح المقنع (٣/ ١٦٤).

٢- العمرة سنة وليست فرض فكان كفارة من جامع فيها شاة؛ لأنَّ العمرة أنقص من الحج.^(١)

٣- إن العمرة عبادة لا وقوف فيها، فلم يجب فيها بدنة.^(٢)

الفرع السادس: الرأي المختار:

بعد النظر في أدلة الفريقين ومناقشتها، فإنَّ الرأي الأول هو المختار وذلك للأسباب الآتية:

١- إن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، وعلّة هذا المسألة هي كون الحج والعمرة نسكان واجبان، فمن أفسد نسك الحج كمن أفسد نسك العمرة.

٢- إن العمرة أحد النسكين فكفارة من أفسدها بجماع، كفارة من أفسد نسك الحج وهي بدنة.^(٣)

٣- إن الشروع في النوافل على القول بسنيتها؛ ليس لصاحبها الخروج منها بل يتم ما ابتدأ.^(٤) ولم يقل أحد أن كفارة إفساد حج النافلة بجماع قبل التحلل الأول عليه شاه بل بدنة؛ فقيس عليه كفارة إفساد عمرة النافلة بجماع قبل التحليل؛ لأنه ليس للعمرة إلا تحلل واحد.^(٥)

٤- إن "صوم النفل مثل صوم الفرض في لزوم الإمساك عن الجماع والأكل والشرب؟ وكذلك صلاة التطوع تحتاج من القراءة والطهارة والستر إلى مثل ما شرط في الفروض"^(٦) كذلك دخول العمرة في الحج إلى يوم القيامة، ولها أحكام الحج بالاتفاق في مسائل المحظورات، والفدية.

(١) كشف القناع (٢/٤٤٥)، المغني لابن قدامة (٣/٤٢٤).

(٢) المغني لابن قدامة (٣/٤٢٤).

(٣) المبدع في شرح المقنع (٣/١٦٤).

(٤) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (١/٦١٩).

(٥) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٣/١٣٨).

(٦) أحكام القرآن للجصاص (١/٢٨٥).

المبحث الثالث

أثر التعجيل في أحكام الطَّواف والسَّعي

وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أثر التعجيل في استعمال المرأة دواء يمنع نزول دم الحيض في حجها.

المطلب الثاني: أثر التعجيل في حكم حدث الطَّواف.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم استعمال المرأة دواء يمنع نزول دم الحيض في

حجها.

وفيه فروع خمسة:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع.

• مما اتفق عليه الفقهاء أن الحائض تَسْقُطُ عنها الصَّلَاةُ أيامَ حيضها فلا تصلي^(١) ولا تصوم مع بقاء القضاء عليها في الصَّوْمِ إجماعاً،^(٢) ولا تطوف،^(٣) ولا تعتكف،^(٤) ولا يطؤها زوجها في الحيض،^(٥) حتى تطهر.

• واختلفوا إذا تناولت ما يمنع نزول الدم في أيام حيضها هل يكون حكمها حكم الطاهرة فتعمل ما تعلمه الطاهرة من العبادات الممنوعة عليها وقت حيضتها أم لا.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في المسألة:

الرأي الأول القائل: بجواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجها.

وهم المالكية،^(٦) والشافعية،^(٧) وأحمد،^(٨) والحنابلة،^(٩) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.^(١٠)

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر النيسابوري (٢٠٢/٢)، المجموع (٥٢٠/٢) (٨/٣).

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢٠٣/٢)، المجموع (٥٢٠/٢).

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٧٤/١)، المجموع (٥٢٠/٢).

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٧٤/١)، المجموع (٥٢٠/٢).

(٥) منح الجليل (١٧٦/١)، الشرح الكبير على متن المقنع (١٣١/١)، مراتب الإجماع (٦٩/١)، المجموع (٥٢٠/٢).

(٦) مواهب الجليل (٣٦٦/١).

(٧) مغني المحتاج (٣١٤/١)، نهاية المحتاج (٣٩٣/١)، (٤٤٣/٨).

(٨) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق الكوسج (١٣٠٦/٣)، المغني لابن قدامة (١/٢٦٦).

(٩) دليل الطالب لنيل المطالب، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م. (٢٥/١)،

منار السبيل في شرح الدليل، لابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: زهير

الشاويش، المكتب الإسلامي، ط: ٧، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. (٦٢/١)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٤/٣٤).

(١٠) فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة ١ (٤٤١/٥).

الرأي الثاني القائل: بکراهة جواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجبها. وهم مالك،^(١) وبعض المالكية.^(٢)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

اختلفهم في هذه المسألة هو لختلافهم في علة الحكم، فالذين نظروا إلى وجود العلة، وهم أصحاب الرأي الأول: قالوا: إن العلة في جواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجبها، هو عدم رؤية دم الحيض، فدار الحكم مع علته وجوداً وعدمًا، والذين خافوا الضرر على المرأة جعلوه علة لمنع استعمال دواء يمنع نزول الحيض في حجبها.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجبها. وهم المالكية، والشافعية، وأحمد، والحنابلة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. واستدلوا بالآتي:

١- قول الله عز وجل: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا مِنَ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٢٢].

وجه الدلالة: إذا وجد هذا الأذى ثبت حكمه، ومتى لم يوجد لم يثبت حكمه.^(٣) أي أما إذا انحبس ولم يخرج فإنه لا يترتب عليه شيء؛ لأن الله تعالى علق الحكم على وجود الدم، وبالتالي فإنه يحكم بطهرها؛ لأنها لا تسمى حائضاً.

٢- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ، يا رسول الله، إني لا أطهر أفأدع الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها، فاغسلي عنك الدم وصلي». ^(٤)

(١) البيان والتحصيل (٤٦٠/٣).

(٢) ابن فرحون من المالكية ينظر: مواهب الجليل (٣٦٦/١).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢٥٩/١٩).

(٤) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، وما يصدق النساء في الحيض والحمل، فيما يمكن من الحيض. رقم الحديث ٣٢٥، (٧٢/١). وصحيح مسلم كتاب الحيض، باب

وجه الدلالة: أن العبرة برؤية دم الحيض، وهذه لم تقبل حيضتها لأنه لم يخرج الدم، وبناء على ذلك يحكم بطهرها.

٣- ما ورد عن بعض السلف أنهم كانوا يسقون نساءهم أدوية مأخوذة من الأعشاب لمنع نزول دم الحيض أثناء الحج، "فعن رجل، سأل ابن عمر رضي الله عنهما، عن امرأة تطاول بها دم الحيضة فأرادت أن تشرب دواء يقطع الدم عنها، فلم ير ابن عمر بأساً، ونعت ابن عمر ماء الأراك".^(١) قال معمر: وسمعت ابن أبي نجيح يسأل عن ذلك فلم ير به بأساً.^(٢) وسئل عطاء عن امرأة تحيض يجعل لها دواء فترتفع حيضتها، وهي في قرئها كما هي تطوف؟ قال: «نعم، إذا رأت الطهر فإذا هي رأت خفوقاً ولم تر الطهر الأبيض فلا».^(٣)

٤- هذا الدواء فيه فائدة، ومصلحة؛ حتى تطوف مع الناس، وحتى لا تعطل رفقته.^(٤)

٥- القياس: إن "رؤية المنى شرط للغسل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها"،^(٥) فيقاس عليها رؤيا الحيض؛ لأن العلة واحدة وهي الرؤية فمتى وجدت وجد حكمها في المنى أو في الحيض.^(٦)

المستحاضة وصلاتها وغسلها، رقم الحديث ٣٣٣ (١/٢٦٢).

(١) منصف عبدالرزاق الصنعاني، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ). كتاب الحيض، باب الدواء يقطع الحيضة، رقم الأثر ١٢٢٠، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ. (١/٣١٨).

(٢) منصف عبدالرزاق الصنعاني (١/٣١٨).

(٣) منصف عبدالرزاق الصنعاني (١/٣١٨).

(٤) فتاوى إسلامية، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)، ومحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). وعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (ت: ١٤٣٠هـ)، إضافة إلى اللجنة الدائمة، وقرارات المجمع الفقهي. (جمع وترتيب): محمد بن عبد العزيز المسند، دار الوطن للنشر، الرياض. ط: ١، ج: ١، ١٤١٣هـ. ج: ٢، ١، ١٤١٣هـ. ج: ٣، ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ج: ٤، ١، ١٤١٥هـ. (٢/١٨٥).

(٥) تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي

المصري الشافعي (ت: ١٢٢١هـ)، دار الفكر، ط: بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. (١/٢٢٧).

(٦) سنن الترمذي عن عبد الله بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً؟ قال: «يغتسل»، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بللاً؟ قال: «لا غسل عليه». رقم الحديث ١١٣ (١/١٨٩).

أدلة القول الثاني: وهم القائلون بكراهة جواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجها. وهم المالكية، والشافعية، وأحمد، والحنابلة، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

١- قول رسول الله ﷺ، «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

وجه الدلالة: كل شيء مضر فإنه منهي عنه، ودواء منع الحيض لها تأثير على الصحة وعلى الرحم، وأنه ربما يحدث في الجنين تشوه من أجل هذه العقاقير^(٢).

٢- نظر المانعون لكراهة استعمال دواء يمنع نزول دم الحيض في وقته؛ لأداء مناسك الحج؛ "مخافة أن تدخل على نفسها ضرراً بذلك في جسمها"^(٣).

٣- إن الحيض شيء كتبه الله على بنات آدم، وأن المرأة تترك من أجله الصلاة والصيام. تقول عائشة رضي الله عنها: خرجنا لا نرى إلا الحج، فلما كنا بسرف حضت، فدخل علي رسول الله ﷺ، وأنا أبكي، قال: «ما لك أنفت؟». قلت: نعم، قال: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٤).

وجه الدلالة: يدل هذا على منعها من أن تأخذ ما يمنع الحيض عنها وأنها ستصلي وتصوم في الوقت المعتاد لنزول الدورة، وكأنهم اعتبروا هذا المنع الطارئ لنزول الحيض كعدمه^(٥).

٤- اشترطوا المانعون استدام انقطاع دم الحيض بشرب تلك الأدوية، نحو ثمانية أيام، أو عشرة فإن انقطع الدم فقد صح طوافها إذا طافت في ذلك الطهر وإن عاودها

(١) سنن ابن ماجه، لابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)

تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي. كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم الحديث ٢٣٤٠، (٢/٧٨٤). المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٦٦) حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، ط: الأخيرة - ١٤١٣ هـ. (١٩/٢٦٨).

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٦٨).

(٤) متفق عليه، صحيح البخاري، رقم الحديث ٢٩٤، (١/٦٦)، صحيح مسلم، رقم الحديث ١٢١١، (٢/٨٧٣).

(٥) ينظر: مجموع فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان، لصالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان. (٢/٥٧٠).

في اليومين والثلاثة إلى الخمسة فقد طافت وهي محكوم لها بحكم الحيض فكأنها طافت مع وجود الدم. (١)

نوقش استدلالهم: لم يكن لهم نص يعتمدوا عليه في تقدير تلك المدة.

الفرع الخامس: الرأي المختار:

من خلال النظر في الأدلة، ومناقشات في هذا المطلب، فإنَّ الرأي الأول هو المختار، وهو القائل: بجواز استعمال المرأة دواء يمنع نزول الحيض في حجبها والذي قال به المالكية، والشافعية، وأحمد، والحنابلة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. للأسباب الآتية:

- ١- إن القول بحرمة منع المرأة تناولها دواء منع الحيض، لا بد له من دليل، ولا دليل على تحريم المرأة دواء يمنع عنها الحيض والأصل الإباحة حتى يرد الدليل.
- ٢- إن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، ومنع المرأة من الطَّواف في حجبها وعمرتها حال كونها حائض، منوط بنزول دم الحيض فإذا منع نزول دم الحيض بسبب تناول دواء منع الحيض فلها أداء نسك الحج والعمرة كأنها طاهرة.
- ٣- للمرأة أن تستعمل دواء منع الحيض وقت الحج خوفاً من العادة، ويكون ذلك بعد استشارة طبيب مختص محافظ على سلامة المرأة، وهكذا في رمضان إذا أحببت الصَّوم مع النَّاس. (٢)
- ٤- للمرأة أن تتعاطى دواء لتأخير الحيض إذا كانت محرمة بالحج؛ لأنَّه في العمر مرة، والحيض يجرها ويخرج القافلة خصوصاً هذا الزمان؛ بسبب التقييد بالبعثات وحجوزات السَّفَر، وأيضاً نزول الحيض يمنعها من الطَّواف، وطواف الإفاضة ركن في الحج وليس له بدل.
- ٥- إن علة منع المرأة من الصَّلَاة، والصيام، والطَّواف، هو رؤية دم الحيض، سواء كان موافقاً للعادة السابقة، أو زائداً عنها أو ناقصاً، فمتى منع دم الحيض عن النزول؛ بتناول أدوية تمنع نزوله فقد أصبح حكم المرأة في هذه الحالة حكم المرأة

(١) ينظر: مواهب الجليل (٣٦٦/١).

(٢) فتاوى الطب والمرضى، جمع من: فتاوى محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وابن باز، ومشايخ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، أشرف على جمعه: صالح بن فوزان الفوزان، ط: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء. (١٦٢/١).

الطاهرة، فالطَّوَّافُ الذي طاف في هذه الحالة طواف صحيح ليس عليها قضاؤه، وهذا من أثر العلة في عبادة الطَّوَّافِ.

٦- القائلون بكراهة تناول الدواء لمنع الحيض، إنّما ذهبوا لذلك خوف الضرر على جسمها، وهذا الضرر مجرد ظن، والأحكام لا تبني على الظنون، واستعمال هذا الدواء في الحج، والعمرة نادر.

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم حدث الطَّواف

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

• إن من مشروعية الطَّواف عند الفقهاء الطَّهارة فيه، وقد وقع اختلاف بينهم في حكم الطَّهارة في الطَّواف، فمنهم من قال أنه شرط وهم المالكية،^(١) والشافعية،^(٢) وأصح الروايتين عند أحمد.^(٣)

• ومنهم من قال أنه واجب وهم الحنفية.^(٤)

• ومنهم من قال أنه سنة وهم ابن تيمية.^(٥)

• ومحل النزاع فيمن أحدث في الطَّواف، هل يتطهر ويبدأ الطَّواف أم يبني؟

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في المسألة: من أحدث في الطَّواف، هل يتطهر ويبدأ الطَّواف أم يبني؟

الرأي الأول القائل: بأنَّ الطَّهارة شرط في الطَّواف، فمن أحدث في الطَّواف كمن أحدث في الصَّلَاة يتطهَّر ويبدأ الطَّواف. وهم مالك^(٦) ورواية عند الشافعية،^(٧) وأحمد، وأصحابه،^(٨) إلا أن المالكية قيدوا البداء بالطَّواف الواجب دون التطوع.^(٩)

(١) الذخيرة (٢٣٨/٣)، إرشاد السالك (٤٤/١)، مواهب الجليل (٦٩/١)، بداية المجتهد (١٠٩/٢).

(٢) الام (١٩٦/٢)، مختصر المزني (١٦٤/٨)، الحاوي الكبير (١٤٤/٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢١٣٩/٥).

(٤) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد

أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ. (٢٩٤/١).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩٩/٢٦).

(٦) المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ) مطبوعة

السعادة - بجوار محافظة مصر، ط: ١، ١٣٣٢ هـ (٢٩٠/٢)، الاستنكار (٢٠٦/٤).

(٧) مختصر المزني (١٦٤/٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢٧٥/٤)، مغني المحتاج (٢٤٣/٢)، المجموع

شرح المذهب (٤٨/٨)، (٤٩/٨). والبدأ في الطَّواف بعد نقضه هو المذهب القديم.

(٨) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢٣٢٩/٥)، الشرح الكبير على متن المقنع (٣٩٩/٣)، المحرر في

الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٢٤٣/١)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٥١٤/١)، الإنصاف (١٧/٤)،

المغني لابن قدامة (٣٥٧/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (٣٩٩/٣).

القول الثاني القائل: بأنَّ الطَّهارة ليست شرطاً في الطَّواف، فمن أحدث في الطَّواف ليس كمن أحدث في الصَّلَاة؛ لكنه يتطهر ويبنى على طوافه. وهم أبو حنيفة،^(٢) والشافعية،^(٣) وابن حزم الظَّاهري،^(٤) ورواية عند الحنابلة.^(٥)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

إن الناظر في المسألة يجد السبب في اختلاف الفقهاء في هذه المسألة؛ "راجع إلى اختلافهم في العلة"،^(٦) فالذين نظروا إلى وجود العلة، وهم أصحاب الرأي الأول، قالوا: إن العلة في ابتداء طواف المحدث أن الطَّهارة شرط في الطَّواف، كما هي شرط في الصَّلَاة، فمن انتقضت صلاته بحدث تطهر وابتدأها، والذين لم يعتبروا الطَّهارة شرط في الطَّواف لم يقيسوا الطَّواف بالصَّلَاة فقالوا من أحدث في الطَّواف تطهر وبنى ولم يبتدئ طوافاً.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بأنَّ الطَّهارة شرط فمن أحدث في الطَّواف كمن أحدث في الصَّلَاة يتطهر ويبتدئ الطَّواف. وهم مالك، ورواية عند الشافعية، وأحمد، وأصحابه، إلا أن المالكية قيدوا البدء بالطَّواف الواجب دون التطوع. واستدلوا بالآتي:

(١) مواهب الجليل (٦٩/٣).

(٢) الحجة على أهل المدينة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ) تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣هـ. (٢٨٠/٢).

(٣) مختصر المزني (١٦٤/٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢٧٥/٤)، مغني المحتاج (٢٤٣/٢)، المجموع (٤٧/٨)، (٤٨/٨)، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ) المطبعة الميمنية، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ. (٢٩٨/٢)، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (بحاشية الجمل على شرح المنهج). (٤٢٨/٢). والبناء على ما مضى من طوافه هو المذهب الجديد.

(٤) المحلى بالآثار (١٨٩/٥). قال: ابن حزم فمن حاضرت ولم يبق لها إلا شوط، أو بعضه تقطع فإذا طهرت بنت على ما كانت طاقتها.

(٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢٣٢٩/٥)، الشرح الكبير على متن المقنع (٣٩٩/٣)، المحرر (٢٤٣/١)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٥١٤/١)، المغني لابن قدامة (٣٥٧/٣)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩٩/٢٦).

(٦) شرح النووي على مسلم (١٤٧/٨).

١- قوله ﷺ للحائض، وهي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي». ^(١)

وجه الدلالة: "فيه تصريح باشتراط الطهارة؛ لأنه ﷺ نهاها عن الطواف حتى تغتسل، والنهي يقتضي الفساد في العبادات". ^(٢) حتى لو بقي لها بعض شوط فحاضت انقطع طوافها، فإذا تطهرت ابتدأت طوافها من جديد.

نوقش استدلالهم بأنه: ليس كل عبادة يشترط فيها الطهر من الحيض من شرطها الطهر من الحدث. كالصوم فمن شرطه الطهارة من الحيض وليس من شرطه الطهارة من الحدث. ^(٣)

٢- قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم». ^(٤)

وجه الدلالة: أن من فعله الذي بينه: الوضوء للطواف، ولم يرد دليل يخالف ذلك فثبت أن الطهارة للطواف شرط. ومن أحدث في الطواف عمداً، أو سبقه الحدث، أبطله كالصلاة؛ لأن الطهارة شرط للطواف. ^(٥) وفي الحديث: «إذا صلى أحدكم فأحدث، فليمسك على أنفه، ثم لينصرف». ^(٦) أي ينصرف ليتطهر ثم يبدأ صلاته، كذلك الطواف.

٣- حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «أول شيء بدأ به النبي ﷺ، حين قدم مكة أنه توضأ، ثم طاف بالبيت». ^(٧)

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال

الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم الحديث ١٢١١، (١٧٣/٢).

(٢) المجموع (١٨/٨).

(٣) ينظر: بداية المجتهد (١٠٩/٢).

(٤) كتاب الحج، الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة إلى فراغه من مناسكه، رقم الحديث ٩٠٤،

(١/٣٥٠). وأصله في صحيح مسلم بلفظ: «لتأخذوا مناسككم». كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة

يوم النحر راكبا، وبيان قوله ﷺ «لتأخذوا مناسككم». رقم الحديث ١٢٩٧ (٩٤٣/٢).

(٥) ينظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٣٩٩/٣).

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أحدث في الصلاة كيف ينصرف رقم

الحديث ١٢٢٢ (٣٨٦/١). صححه محققه. محمد فؤاد عبدالباقي.

(٧) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من طاف بالبيت، رقم الحديث ١٦١٤، (١٥٢/٢)، صحيح مسلم،

كتاب الحج، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل، رقم الحديث

١٢٣٥، (٩٠٢/٢).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ، توضعاً ثم طاف.

٤- دليلهم من جهة القياس أن هذه عبادة لها تعلق بالبيت فوجب أن يكون من شرطها الطهارة كالصلاة.^(١)

٥- إن الطواف لا يجزىء بغير طهور؛ لأن النبي ﷺ سماه صلاة فقال «إنما الطواف صلاة، فإذا طفتهم فأقولوا الكلام».^(٢)

وجه الدلالة: "أنه سمي الطواف صلاة، وهو لا يضع الأسماء اللغوية، وإنما يكسبها أحكاماً شرعية، وإذا ثبت أنها في الشرع صلاة، لم تجز إلا بطهارة، لقوله ﷺ: «لا تقبل صلاة بغير طهور».^(٣)

نوقش استدلالهم بأن: التشبيه لا عموم له ولهذا لا ركوع فيه ولا سجود ولو كان حقيقة لكان احتاج إلى تحليل وتسليم.^(٤)

الجواب على هذه المناقشة من وجهين:

أ- إن الطواف على "التحقيق أنه صلاة حقيقة ولا ترد إباحة الكلام؛ لأن كل ما يشترط فيها يشترط فيه إلا ما استثنى".^(٥)

ب- إن صلاة الجنابة تسمى صلاة ولا ركوع فيها ولا سجود.

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢/٢٩٠).

(٢) مصنف عبدالرزاق الصنعاني رقم الحديث ٩٧٨٨. (٥/٤٩٥). صححه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (١/٣٦٠). وأخرجه النسائي بلفظ «الطواف بالبيت صلاة، فأقولوا من الكلام». رقم الحديث ٢٩٢٢، (٥/٢٢٢). وله طريق أخرى مرفوعة أخرجها الحاكم في أوائل تفسير سورة البقرة من المستدرک من طريق القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال الله لنبيه: {طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود} فالطواف قبل الصلاة وقد قال ﷺ: «الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير»، وصح إسناده أي الحاكم وقال الحافظ ابن حجر وهو كما قال فإنه تم تقات ينظر: تلخيص الحبير (١/٣٦٠).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة رقم الحديث ٢٢٤ (١/٢٠٤). ينظر: الحاوي الكبير (٤/١٤٥).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/٢٨٥).

(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. (٢/١٢٣).

٦- عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول قال رسول الله ﷺ، «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ» قال رجل من حضرموت ما الحدث يا أبا هريرة قال فساء أو ضراط». (١)

وجه الدلالة: "هذا الحديث رد على من يقول إذا سبقه الحدث يتوضأ ويبني على صلاته". (٢)

٧- قياس الأولى وهو أن النبي ﷺ، لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى تيمم وقال: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» أو قال: «على طهارة». (٣) أوليس الطهارة للطواف أوكد من رد السلام.

أدلة القول الثاني: القائلون بأن الطهارة ليست شرطاً فمن أحدث في الطواف ليس كمن أحدث في الصلاة؛ لكنه يتطهر ويبني على طوافه. وهم أبو حنيفة، والشافعية، وابن حزم الظاهري، ورواية عند الحنابلة.

١- قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سورة الحج: الآية ٢٩]

وجه الدلالة: لم تقيد الآية بالطهارة فلم تكن فرضاً. (٤)

نوقش استدلالهم من وجهين:

أ- الدليل على وجوب الطهارة في الطواف أن الطواف مجمل في قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سورة الحج: الآية ٢٩]. وفعله ﷺ، خرج مخرج البيان. في قول عائشة رضي الله عنها: «أول شيء بدأ به النبي ﷺ، حين قدم مكة أنه توضأ، ثم طاف بالبيت». (٥) فلم يطف إلا بطهارة.

ب- إن الطواف بغير طهارة مكروه، والأمر لا يجوز أن يتناول المكروه. (٦)

(١) صحيح البخاري كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم الحديث ١٣٥، (٣٩/١).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٤٥/٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب استحباب الوضوء لذكر الله، وإن كان الذكر على غير وضوء مباحاً، رقم الحديث ٢٠٦. (١٠٣/١). قال محققه إسناده صحيح.

(٤) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٥٠/٣).

(٥) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من طاف بالبيت، رقم الحديث ١٦١٤، (١٥٢/٢)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم، من طاف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل، رقم الحديث

١٢٣٥، (٩٠٢/٢).

(٦) الحاوي الكبير (١٤٥/٤).

٢- قياس الطَّوَّاف وهو من أركان الحج بلا طهارة على الوقوف والسَّعي وهما من أركان الحج^(١) فوجب أن لا تكون الطَّهارة من شرطه.

نوقش استدلالهم بأنَّ: الطَّوَّاف صلاة، والطَّهارة شرطها، والوقوف، والسَّعي لا يقال عنهما صلاة.

٣- إنَّه لم ينقل أحد عن النبي ﷺ، أنَّه أمر المسلمين بالطَّهارة لا في عمره ولا في حجته مع كثرة من حج معه واعتمر.^(٢)

نوقش استدلالهم: بحديث عائشة رضي الله عنها: «أنَّها حاضت فقال لها ﷺ: اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت».^(٣) وقد رتب منع الطَّوَّاف على انتفاء الطَّهارة، وهذا حكم وسبب، وظاهر أن الحكم يتعلق بالسبب فيكون المنع لعدم الطَّهارة لا لعدم دخول المسجد للحائض.^(٤) فما تقولون في منع ﷺ، الحائض من الطَّوَّاف حتى تطهر أو تغتسل!.

الفرع الخامس: الرأي المختار:

ومن خلال النظر في الأدلة، والمناقشات التي جرت في هذه المسألة، يترجح الرأي الأول، وهو أنَّ الطَّهارة شرط في الطَّوَّاف، فمن أحدث في الطَّوَّاف كمن أحدث في الصَّلَاة، يتطهر ويبدأ الطَّوَّاف. وذلك للأدلة الآتية:

١- قوة أدلة الرأي الأول، من حيث الصحة والتفصيل لما أجمل من الطَّوَّاف في القرآن الكريم، من السُّنة الصحيحة القولية والفعلية.

٢- مناقشة أدلة المذهب الثاني، والردود عليها من الكتاب، والسُّنة، والنظر.

(١) ينظر: المجموع (١٧/٨)، الحاوي الكبير (٤/١٤٤-١٤٥).

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، ١٤١٥ هـ. (١/٦٦)، مجموع الفتاوى (٢١/٢٧٣).

(٣) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم» رقم الحديث ٢٩٤، (١/٦٦)، صحيح مسلم، الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنَّه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القران من نسكه رقم الحديث ١٢١١، (٢/٨٧٣).

(٤) المبسوط (٤/٣٤)، فتح القدير للكمال لابن الهمام (٣/٥١).

٣- إن هذا حكم يدور مع علة وجوداً وهدماً، فالطَّواف صلاة بالنَّص النبوي^(١)، والصَّلَاة لا تصح إلا بالطَّهارة، كذلك الطَّواف.

٤- كان ﷺ يطوف متطهراً هو والصحابة وكانوا يصلون ركعتي الطَّواف بعد الطَّواف ولا يصلي إلا متطهراً، أم أنه ثبت بسند صحيح الرواية، صريح الدلالة، أنه توضاً بعد الطَّواف لصلاة ركعتين الطَّواف!

٥- إن اشتراط الطَّهارة أحوط في الدين، وأبرأ للذمة، وما دام أن الطَّواف صلاة كما ثبت بذلك الحديث، فلا يصح من الجنب، والمحدث، والحائض؛ فإن الصَّلَاة لا تصح منهم، وإذا لم يشبه الطَّواف الصَّلَاة في اشتراط الطَّهارة فبأي شيء يشبهها.^(٢)

(١) "الطَّواف بمنزلة الصَّلَاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير"، وصح إسناده الحاكم وقال الحافظ ابن حجر وهو كما قال فإنتم تقات ينظر: تلخيص الحبير (١/٣٦٠).

(٢) مجلة البحوث الإسلامية (٢١٩/٤٤).

المبحث الرابع

أثر التعليل في أحكام يوم عرفة

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم قصر الصلاة للحاج المكي في منى ومزدلفة وعرفة.

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم وقفة يوم عرفة للمخمس عليه بعد إتمامه.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم قصر الصلاة للحاج المكي في منى و مزدلفة وعرفة

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

- لا خلاف أن النبي ﷺ، قصر في منى،^(١) وعرفة،^(٢) والمزدلفة،^(٣) ومعه أهل مكة.
- وأجمعوا على أن من خرج في غير أيام الحج إلى منى أنه لا يقصر الصلاة.^(٤)
- ووقع الخلاف في علة قصر الحاج المكي، في هذه المشاعر.

الفرع الثاني: آراء الفقهاء في علة قصر الحاج المكي، في هذه المشاعر:

- الرأي الأول: علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج هو السفر. وهم مالك،^(٥) والشافعية،^(٦) والصحيح عند الحنابلة.^(١)

(١) صحيح البخاري رقم الحديث ١٦٥٥، (٢/ ١٦١) عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: «صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين» وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدراً من خلافته. وصحيح مسلم رقم الحديث ٦٩٤، (١/ ٤٨٢): عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ «أنه صلى صلاة المسافر بمنى وغيره ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان ركعتين صدراً من خلافته، ثم أتمها أربعاً».

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥٦/٢): عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «سافرت مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر، كلهم صلى من حين يخرج من المدينة إلى أن يرجع إليها ركعتين في المسير والمقام بمكة». قال: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، معرفة السنن والآثار (٤/ ٢٧١): قال أحمد: وفي هذا بيان ما رواه أنس بن مالك في مقامهم في الحج عشرا يصلون ركعتين، فإنتم لم يقيموا في موضع واحد أربعاً، إنما كانوا بمكة، وبمنى، وبعرفات، وبمزدلفة، والمحصب، وبمنى، وبمكة، وبمنى.

(٣) سنن أبي داود رقم الحديث ١٩٣٣، (٢/ ١٩٢): عن أشعث بن سليم، عن أبيه، قال: أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة فلم يكن يفتر، من التكبير والتهليل، حتى أتينا المزدلفة فأذن وأقام، أو أمر إنساناً فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات، ثم التفت إلينا، فقال: «الصلاة» فصلى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه. قال: وأخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي، عن ابن عمر، قال: فقيلاً لابن عمر في ذلك، فقال: صليت مع ﷺ هكذا.

(٤) الإجماع، لابن المنذر (١/ ٥٩).

(٥) الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. (٣/ ٥٨٧).

(٦) روضة الطالبين (٣/ ٩٣)، أسنى المطالب (١/ ٤٨٦)، مغنى المحتاج (٢/ ٢٦٠)، المجموع (٨/ ٨٧)، شرح صحيح مسلم للنووي (٨/ ١٨٧).

الرأي الثاني: إن علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج هو النسك. وبه قالت الحنفية،^(٢) والمالكية،^(٣) وبعض الشافعية،^(٤) وبعض الحنابلة.^(٥)

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

سبب اختلاف الفقهاء في علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج، راجع إلى اختلافهم في العلة، فمنهم من جعل علة قصر الصلاة للحاج المكي في منى والمشاعر السَّقر، من غير التفات لتحديد مسافة قصر لهم، وهم أصحاب الرأي الأول، ومنهم من جعل علة قصره الصلاة في ذلك النسك، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الرابع: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول: إنَّ علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج هو السَّقر^(٦)، واستدلوا بالآتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ

الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة النساء: الآية ١٠١].

وجه الدلالة: يقول الشافعي: "فكان بيناً في كتاب الله تعالى، أن قصر الصلاة في الضرب في الأرض". "فكان لهم أن يقصروا مسافرين"^(٧). ومعنى ضربتم أي سافرتهم.^(٨)

(١) الإنصاف، للمرداوي (٣٢٠/٢)، الشرح الكبير على متن المقنع (١١٦/٢)، (٤٢٧/٣).

(٢) البحر الرائق (٣٦٦/٢).

(٣) البيان والتحصيل (٢٢١/١٧)، مواهب الجليل (١٢٠/٣)، بداية المجتهد (١١٣/٢)، الاستذكار (٣٣٥/٤).

(٤) القاضي أبي القاسم الصيمري ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣١٣/٤).

(٥) أبو الخطاب) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلؤداني البغدادي، والشيخ تقي الدين (تقي الدين أحمد بن محمد الأدمي البغدادي)، ينظر: الإنصاف، للمرداوي (٣٢٠/٢).

(٦) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٨/٢٤): ونقل ابن قول أبو محمد المقدسي: "لا أعلم لما ذهب إليه الأئمة وجهاً. أي في حد السَّقر الذي علق الشَّراع به الفطر والقصر"، ثم قال ابن تيمية: وهو كما قال رحمه الله فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً بنص ولا إجماع ولا قياس.

(٧) تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي (ت: ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق

ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، ط: ١،

١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م. (٦٥١-٦٥٠/٢).

(٨) جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري (١٦٩/١١).

٢- عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة النساء: الآية ١٠١]، فقد أمن الناس، فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن ذلك، فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته». (١)

وجه الدلالة: "فيه جواز القصر في غير الخوف". (٢) وهل القصر هنا إلا في السفر بنص هذه الآية.

٣- عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء» قال: فقلت: ما حمله على ذلك؟ قال: فقال: «أراد أن لا يخرج أمته». (٣)

وجه الدلالة: جمع صلى الله عليه وسلم، لأنه كان في سفر.

٤- عن جابر رضي الله عنه قال: في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم: «ثم أذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً... حتى أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً». (٤)

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع وهو مسافر، (٥) وهو وصف مناسب ومعهود للجمع، ولا أثر للنسك في ذلك، بدليل عدم الجمع في منى.

نوقش استدلالهم بأن: النبي صلى الله عليه وسلم وجميع من معه جمعوا وقصروا، ولم يثبت ما يدل على أنهم أتموا صلاتهم بعد سلامه في منى، ولا مزدلفة، ولا عرفة، وسائر الأمراء هكذا لا يصلون إلا ركعتين، فعلم أن ذلك سنة الموضع. (٦)

٥- البقاء على الأصل المعروف أن القصر لا يجوز إلا للمسافر حتى يدل الدليل على التخصيص. (١) أي: تخصيصه بمواطن المشاعر أو غيره.

(١) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافر وقصرها، رقم الحديث ٦٨٦، (٤٧٨/١).

(٢) شرح صحيح مسلم بشرح النووي (١٩٦/٥).

(٣) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ٧٠٦، (٤٩٠/١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ١٢١٨، (٨٨٦/٢).

(٥) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٨٧/٨).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٣-٤٢/٢٤).

٦- إنهم قصرُوا لأجل سفرهم، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة، وكانوا محرمين، والقصر معلق بالسَّفر وجوداً وعدمًا، ولا تعلق له بالنسك، ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة إلا أنهم بسفر^(١) وفي زاد المعاد لابن القيم الجوزية قال^(٢): "ولا تأثير للنسك في قصر الصَّلَاة البتة، وإنما التأثير لما جعله الله سبباً، وهو السَّفر هذا مقتضى السنة، ولا وجه لما ذهب إليه المحددون". أي المحددون للقصر في السَّفر بمسافة معينة.

أدلة المذهب الثاني: وهم القائلون بأنَّ علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج هي النسك. واستدلوا بالآتي:

١- إن أهل مكة حجوا مع النبي ﷺ، وقصروا معه بمنى، ولم يقل لهم أتموا. **وجه الدلالة:** دل هذا على أنه ﷺ قصر للنسك، إذ ليس بين منى ومكة مسافة قصر.^(٤)

نوقش استدلالهم بأن: ترك إعلامهم بذلك بمنى استغناء بما تقدم بمكة، من قوله لهم: "يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر".^(٥)

وأجيب عن هذه المناقشة بأن:

الحديث ضعيف من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، ولو صح فالقصة كانت في الفتح، ومنى في حجة الوداع، وكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد.^(٦)

ومناقشة هذا الجواب بأمرين:

أ- إذا كان القصر لأجل النسك فيجب معرفته للجميع إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ب- لو كان القصر سببه النسك لأهل مكة، لكانوا إذا حلوا التحلل الثاني، - وهذا يمكن أن يكون يوم العيد - لم يحل لهم أن يقصروا في منى.^(٧)

(١) بداية المجتهد (١١٣/٢).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٦/٢٤).

(٣) (٢١٧/٢).

(٤) مواهب الجليل (١٢٠/٣)، شرح الزرقاني (٥٤٤/٢). بداية المجتهد (١١٣/٢).

(٥) سنن أبي دواد رقم الحديث ١٢٢٩، (٩/٢). قال عنه ابن حجر: حسنه الترمذي وعلي بن زيد بن جدعان

ضعيف وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد. تلخيص الخبير التلخيص الحبير ط العلمية (١١٥/٢).

(٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٢/٢).

(٧) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين (٢٨٥/٧).

٢- إن ابن عمر رضي الله عنهما: حينما يكون بمكة يتم، فإذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلّاة. ^(١) وقال مالك: بلغني أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله يفتيان بقصر الصلّاة بمنى وعرفة. ^(٢)

وجه الدلالة من هذا: إن سالم بن عبدالله بن عمر، والقاسم بن محمد بن أبي بكر أنّهما كانا يفتيان من حج من أهل مكة، أو كان مقيماً بها من غير أهلها بقصر الصلّاة بمنى وعرفة، نظراً للنسك؛ لأنه ليس في سفر تقصر في مثله الصلّاة. ^(٣)

٣- القصر بعرفة إنّما هو للسنة وإلا فهو ليس بمسافة قصر في حق المكي وأهل المزدلفة ونحوهم. ^(٤)

نوقش هذا القول بأن: "الظاهر أن الاختلاف في تحديد المسافة من نوع الاختلاف في تحقيق المناط، فكل ما كان يطلق عليه اسم السفر في لغة العرب يجوز القصر فيه؛ لأنه ظاهر النصوص ولم يصرف عنه صارف من نقل صحيح". ^(٥)

الفرع الخامس: الرأي المختار:

من خلال النظر في الأدلة، والمناقشات التي جرت في هذا المطلب، يترجح الرأي الأول، وهو القائل بأنّ علة قصر الرباعية لأهل مكة في الحج هي السفر. وذلك للأدلة الآتية:

١- إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعرفة الظهر والعصر قصراً؛ لأنه أسرّ بالقراءة فيها، وكان ذلك يوم الجمعة، وصلى أهل مكة معه، ولو كانوا متمين للصلّاة للزمتهم الجمعة، ولا قائل به، ^(٦) ولو كان القصر لأجل النسك لصلّى الجمعة جهراً بدل الظهر سرّاً مقصورة.

٢- إن العلة لو كانت للنسك لكانت في العمرة أيضاً، لأنّها نسك ولا قائل به، ولا فرق بين الحج والعمرة للمسافر في قصر الصلّاة فلماذا فرق بينه وبين المكي في العمرة وهما نساك فبطل القول بأنّ العلة هي للنسك. ^(٧)

(١) المدونة (٢٥٠/١).

(٢) البيان والتحصيل (٢٢٠/١٧).

(٣) ينظر: البيان والتحصيل (٢٢١/١٧).

(٤) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٥٣٩/١).

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، (٢٧٣/١).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٧٢/٧).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم وقفه عرفه للمغمى عليه بعد إحرامه

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: تعريف الإغماء لغة واصطلاحاً: (١)

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• اتفق الفقهاء على أن من أغمي عليه قبل الإحرام لم يجزئه الوقوف بعرفة خلافاً لأبي حنيفة. (٢)

• واتفقوا أن من أحرم وهو مفيق ثم أغمي عليه حال الوقوف فإنه يجزئه الوقوف إجماعاً؛ لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف فلا يمنعه الإغماء. (٣)

• واتفقوا كيفما حصل الوقوف بعرفة وهو عاقل أجزاء قائماً، أو جالساً، أو راكباً، أو نائماً، وإن مر بها مختاراً فلم يعلم أنها عرفة أجزاء أيضاً. (٤)

• واختلفوا فيمن أغمي عليه قبل عرفه وبعد دخوله في الإحرام على قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في المسألة: فيمن أغمي عليه قبل عرفه وبعد دخوله في الإحرام على قولين:

الرأي الأول: يجوز وقوف المغمى عليه بعرفة بعد إحرامه، وهو قول الجمهور من الحنيفة، (٥) والمالكية، (٦) ووجه عند الشافعية. (٧)

الرأي الثاني: القائلون بمنع وقوف المغمى عليه بعرفة بعد إحرامه، وهذا وجه

عند المالكية، (٨) والمشهور عند الشافعية، (٩) والحنابلة، (١٠) وتوقف فيها الإمام أحمد. (١١)

(١) تقدم تعريف الإغماء لغة واصطلاحاً (ص: ١٧٩-١٨٠).

(٢) الجوهرة النيرة (١/١٦٢)، التهذيب في اختصار المدونة (١/٤٩٥).

(٣) الجوهرة النيرة (١/١٦٢).

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/٤٣٤)، وينظر: الروض المربع (١/٢٧٦).

(٥) المبسوط (٤/٦٣)، بدائع الصنائع (٢/١٢٧)، الهداية، للمرغيناني، (١/١٤٨)، تحفة الملوك (١/١٦٤)،

الاختيار لتعليل المختار (١/١٥٦)، الجوهرة النيرة (١/١٦٢)، البناية شرح الهداية (٤/٢٧٠).

(٦) مختصر خليل (١/٦٩)، التاج والإكليل (٤/١٣٣)، مواهب الجليل (٢/٤٨١)، (٣/٩٥).

(٧) البيان (٤/٣١٩)، المجموع (٨/١٠٤).

(٨) مواهب الجليل (٣/٩٥).

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

إن الناظر في المسألة يجد السبب في اختلاف الفقهاء في هذه المسألة؛ راجع إلى اختلافهم في العلة، التي يبني عليها الحكم ويظهر أثره في وقفت المغمى عليه، فالذين نظروا إلى وجود العلة، وهم أصحاب الرأي الأول، قالوا: إن علة جواز وقفت المغمى عليه إلحاقه بالنائم في الصيام؛ بعلة وجود التكليف، والمانعون جعلوا علة المنع الحاق المغمى عليه بالمجنون، والسكران بجامع علة عدم التكليف.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول: وهم القائلون بعلة جواز وقوف المغمى عليه بعرفة وهم الحنفية، والمالكية، ووجه عند الشافعية.

١- حديث عروة بن مضرس الطائي، قال: أتيت رسول الله ﷺ، بالموقف يعني بجمع، قلت: جئت يا رسول الله من جبل طيء أكلت مطيتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات، قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفته». (٤)

وجه الدلالة: أن الصحابي عروة بن مضرس (٥) لم يكن يعلم عرفه "ولم يفرق بين أن يكون عرفها أم لا". (١) أليس هذا هو حال المغمى عليه إذا أوقفه أصحابه بعرفة، أن يكون عرفها أم لا.

(١) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقي، الملقب فخر الإسلام، المستظهر الشافعي (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة مؤسسة الرسالة / دار الأرقم - بيروت / عمان، ط: ١، ١٩٨٠م. (٢١٩/٣)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين العمراني (٣١٩/٤).

(٢) مسائل الإمام أحمد (٢٤٠٠/٥)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٥٢٠/١)، الإنصاف للمرداوي (٢٩/٤).

(٣) قال ابن قدامة: "وتوقفه [الإمام أحمد] في المغمى عليه إذا لم يفق حتى خرج منها أي عرفه". ينظر: المغني (٣٧٢/٣).

(٤) النفث إذهاب الشعث قاله النضر بن شميل. ينظر: التلخيص الحبير (٥٥٢/٢). والحديث في سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفه، رقم الحديث ١٩٥٠ (١٩٦/٢). قال الحافظ ابن حجر: "وصح هذا الحديث الدارقطني والحاكم والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما". التلخيص الحبير (٥٥٢/٢).

(٥) قال عنه الذهبي له صحبة ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م. (١٩/٢).

- ٢- قول النبي ﷺ: «أتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه».^(٢)
- وجه الدلالة:** "وجود الركن وهو الوقوف".^(٣) "ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال إلى فجر النحر فقد تم حجه ولو جاهلاً أو نائماً أو مغمى عليه".^(٤)
- نوقش استدلالهم بأن:** الطَّواف ركن، والوقوف ركن فلماذا اشترطتم النية في الطَّواف دون الوقوف؟ حتى أجزتم الوقوف مع الجهل للمغمى عليه وغيره؟! وأجيب عن ذلك: أن الفرق بينهما أن الوقوف ركن العبادة وليس بعبادة مستقلة بنفسه؛ ولهذا لا يتنفل بالوقوف فوجود النية في أصل تلك العبادة «الإحرام» يُغني عن اشتراط النية في ركنه كما في أركان الصَّلَاة والطَّواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به.^(٥) فكان لا بد من اشتراط أصل النية في الطَّواف.^(٦)
- ٣- إن القدر المفروض من الوقوف هو كينونته بعرفة، سواءً كان عالماً بها، أو جاهلاً، أو نائماً... أو مغمى عليه، وقف بها أو مر، وهو يمشي أو على الدابة أو محمولاً؛ فقد أتى بالقدر المفروض، وهو حصوله كائناً بها.^(٧)
- ٤- لا يمنع الوقوف بالإغماء؛ لأنَّ "الإغماء لا يبطل الإحرام"^(٨) والإغماء كالنوم في ركن الصَّوم.^(٩) فعدم العلم بالدخول في الصَّيام بسبب النوم لا يبطله. كذلك الإغماء في الحج.^(١٠)

(١) البيان (٣٢٠/٤)، وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٢٦/١).

(٢) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، رقم الحديث ١٩٥٠ (١٩٦/٢). قال الحافظ ابن حجر: "وصح هذا الحديث الدارقطني والحاكم والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما". التلخيص الحبير (٥٥٢/٢).

(٣) الاختيار لتعليل المختار (١٥٦/١).

(٤) تبيين الحقائق (٣٧/٢).

(٥) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٣٧/٢).

(٦) رد المحتار على الدر المختار (٥٢٥/٢).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٢٧/٢)، المبسوط للسرخسي (٦٣/٤).

(٨) مواهب الجليل (٩٥/٣).

(٩) الهداية، للمرغيناني، (١٤٨/١).

(١٠) ينظر: صحيح البخاري لابن بطال (١٢٦/١).

٥- قاسوا الإغماء بعد الإحرام، كالإغماء بعد الفجر في الصيام؛ لغياب العقل في كلتا العبادتين بعد دخولها مكلفين أي الحاج، والصائم. قال ابن بطال: ^(١) "لأنَّ مَنْ وقف بعرفة مغمى عليه فهو كمن أغمي عليه بعد الفجر في يوم الصيام". ^(٢)

٦- إن المغمى عليه إذا حضر المواقف كان هو الواقف، وإذا طافوا به كان هو الطائف بمنزلة من طاف ركباً لعذر. ^(٣)

أدلة الرأي الثاني: وهم القائلون بمنع وقوف المغمى عليه بعرفة بعد إحرامه. وهذا وجه عند المالكية، والمشهور عند الشافعية، والحنابلة، وتوقف فيها الإمام أحمد. ١- حديث عبد الرحمن بن يعمر أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ، وهو بعرفة فسألوه، فأمر منادياً، فنادى: «الحج عرفة». ^(٤)

وجه الدلالة: أن يكون واقفاً وقد عقل، [هذا هو شرط الوقوف بعرفة وجود العقل] قلَّ الوقوف أم كثر. لما قال النبي ﷺ، الحج عرفة. ^(٥)

نوقش استدلالهم بأن: اشتراط التكليف هنا موجود بغير اشتراط التعقل للتكليف وقتها، كالنائم يدخل عليه الصيام والتكليف قائم عليه وإن لم يدرك وقت دخوله.

٢- قاسوا المغمى عليه بالسكران لعدة زوال العقل، ولم يقيسوا المغمى عليه بالنائم. وقال ابن عقيل الحنبلي: ^(٦) "والسكران كالمغمى عليه؛ لأنه ليس من أهل

(١) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، ويعرف باللجام. عالم بالحديث. روى عن أبي المطرف لقنازعي، ويونس بن عبد الله القاضي، وابن بطال من أهل قرطبة. فقيه مالكي. وبنو بطال في الأندلس يمانيون. ينقل عنه ابن حجر كثيراً في فتح الباري من كتابه (شرح البخاري) للمترجم له أيضاً: (الاعتصام) في الحديث. كانت وفاته في (٤٤٩ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧/١٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢١٤/٥).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٢٦/١).

(٣) المبسوط السرخسي (١٦١/٤).

(٤) سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، رقم الحديث ٨٨٩، (٢٢٨/٣). قال الزيلعي: ذكره الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الإسناد. نصب الراية (٩٢/٣)، وبمثله قال الحافظ ابن حجر ينظر: التلخيص رقم الحديث ١٠٤٦ (٥٤٩/٢).

(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢٤٠١/٥).

(٦) هو علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء. (٤٣١-٥١٣ هـ)، وسمع: أبا بكر بن بشران، والحسن بن غالب المقرئ، والقاضي أبا يعلى بن الفراء، وتفقه عليه. قال عنه ابن الجوزي: هو فريد فنه، وأمام عصره، كان حسن الصورة، ظاهر المحاسن. شيخ الحنابلة ببغداد في وقته، من تلاميذ القاضي أبي يعلى، اشتغل في

العبادات".^(١) وقاسه الشافعية على المجنون فقالوا "لو أغمى عليه أو جن جميع نهار يوم من رمضان.. لم يصح صومه".^(٢)

نوقش استدلالهم من عدة أوجه:

أ- "الإغماء مرض يرجى سرعة زواله بخلاف الجنون".^(٣)

ب- "الإغماء مرض يحدث مثله بالأنبياء، والجنون نقص يزول معه التكليف، ولا يجوز حدوث مثله بالأنبياء".^(٤)

ت- "المجنون رفع القلم عنه، ولا شيء من أحكام التكليف عليه".^(٥)

٣- من وقف بعرفة وهو مغمى عليه فليس أهلاً للحج.^(٦) لعدم العقل.

نوقش هذا من وجهين:

أ- الإغماء لا يبطل الأهلية؛ لكونه لا يمنع وجوب سائر العبادات.^(٧)

ب- إن الحائض والنفساء لا قضاء عليهما للصلاة مع وجود العقل لهما، وفهما للخطاب.^(٨)

الفرع السادس: الرأي المختار:

من خلال النظر في الأدلة التي ساقها كل فريق، والمناقشات التي وردت على هذه الآراء، يتضح أن كل فريق بنى رأيه على العلة التي تحددت لديه استناداً لأدلة

حدثته بمذهب المعتزلة، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله فاختمت ثم أظهر التوبة. كان يجتمع بعلماء من كل مذهب، فلماذا برز على أقرانه. من تصانيفه: الفنون. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٤٤٣ - ٤٥١)، والذيل على طبقات الحنابلة (١ / ٣١٦ - ٣٥٧).

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٥٢٠).

(٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤/٣١٩).

(٣) الحاوي الكبير (٩/١٣٢).

(٤) الحاوي الكبير (٣/٤٤٢ - ٤٦٣).

(٥) ينظر: المغني (١/٢٩١).

(٦) ينظر: الروض المربع (١/٢٧٦).

(٧) بدائع الصنائع (٧/٢٠٧). قال الكاساني: فالإغماء لا يوجب الحجر مثلاً.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع (١/٢٤٦).

متعددة، وبذلك يظهر أثر العلة في الأحكام الدائرة معها وأثرها في العبادات والذي يترجح من الرأيين: أن الرأي الأول، القائل بجواز وقوف المغمى عليه بعرفة بعد إحرامه هو المختار وذلك للأدلة الآتية:

- ١- قوة الأدلة، والأقيسة، مع مناقشة استدلال الرأي الثاني.
- ٢- ضعف أدلة، وأقيسة الرأي الثاني، وضعف الإتيان بالدليل الصحيح الصريح في منع المغمى عليه من الوقوف.
- ٣- مراعاة القول بجواز وقوف المغمى عليه بعد إحرامه لقاعدة المشقة تجلب التيسير،^(١) ولصعوبة الرجوع للحج من عام قابل نظراً لإجراءات الحج في ذلك.
- ٤- صحة وقفة المغمى عليه؛ لأن المغمى لا يقاس بالمجنون لزوال التكليف عنه بالكلية، ولكن المغمى عليه مغلوب على عقله وقد حصلت له كينونة الوجود بعرفة فصح حجه.

(١) الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١. ١٤١١هـ - ١٩٩١م. (٤٩/١)، المنشور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. (١٦٩/٣)، الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. (٧/١).

المبحث الخامس

أثر التعليل في أحكام يوم العيد وأيام التشريق

وفيه مطالبان

المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الحصر الذي لم يجد الهدى

المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم تكرار العمرة في السفر الواحدة.

المطلب الأول

أثر التعليل في حكم المحصر الذي لم يجد الهدى

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ:

تعريف الهدى لغة: "ما يهدى إلى الحرم من النعم".^(١)

تعريف الهدى اصطلاحاً: الهدى: هو "ما ينقل للذبح من النعم"^(٢) إلى الحرم".^(٣)

التعريف المختار للهدى: إن الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم من الإبل، والبقر،

والغنم، قرابة إلى الله تعالى.^(٤) وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية،^(٥) المالكية،^(٦)

والشافعية،^(٧) والحنابلة.^(٨)

وسبب اختيار هذا التعريف: تضمنه للفظ اللغوي.

تعريف الإحصار لغة: أن يحصر الحاج عن البيت بمرض أو نحوه.^(٩) وقال ابن

منظور رحمته: الإحصار هو المنع والحبس.^(١٠) وما قاله ابن منظور: أقرب؛ لما في

الإحصار لقاصدي مكة من المعنيين المنع والحبس.

تعريف الإحصار اصطلاحاً: هو "المنع عن المضي في أفعال الحج،^(١١) سواء كان

بالعدو أو بالحبس أو بالمرض".^(١٢)

(١) الصحاح (٢٥٣٣/٦)، مختار الصحاح (٣٢٥/١)، لسان العرب (٣٥٩/١٥)، المصباح المنير (٦٣٦/٢).

(٢) من شاة أو بقر أو بعير ينظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للقونوي (٥٠/١).

(٣) التعريفات، للجرجاني (٢٥٦/١).

(٤) ينظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للقونوي (٥٠/١).

(٥) الهداية (١٥٢/١)، العناية شرح الهداية، للبارتي (٥٢٩/٢).

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر (٤٠٠/١).

(٧) الأم، للشافعي (٢٣٧/٢)، البيان للعمرائي (٤١١/٤).

(٨) مسائل الإمام أحمد (٢١٩٦/٥)، المغني (٤٧٢/٣).

(٩) مقاييس اللغة (٧٢/٢).

(١٠) لسان العرب (١٩٥/٤).

(١١) الاختيار لتعليل المختار (١٦٨/١).

(١٢) التعريفات للجرجاني (١٢/١)، وينظر: البحر الرائق (٥٧/٣)، بدائع الصنائع (١٧٥/٢).

والتعريف المختار للإحصار: "هو منع المحرم من إتمام أركان الحج أو العمرة".^(١)

سبب اختيار هذا التعريف: لتضمنه اللفظ اللغوي، وتضمينه من وقع عليه الإحصار، ولذكرة نسكي الحج والعمرة.

تعريف التمتع لغة: م ت ع: المتاع أي السلعة. وهو أيضا المنفعة، وما تمتعتُ به، وقد مُتَّعَ به أي انتفع. ومنه متعة الحج لأنها انتفاع.^(٢)

تعريف التمتع اصطلاحاً: واختلف تعريف الفقهاء والأصوليين للتمتع في الحج. فالتمتع عند الحنفية: الترفق^(٣) بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بأهله^(٤) بينهما إماما صحيحا.^(٥)

والتمتع عند المالكية: هو "أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يحج من عامه قبل الرجوع إلى أفضه،^(٦) أو إلى مثل أفضه في البعد".^(٧)

والتمتع عند الشافعية: "هو أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويدخل مكة ويأتي بأعمال العمرة ثم ينشئ الحج من مكة سمي تمتعا لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بينهما".^(٨)

والتمتع عند الحنابلة: "أن يعتمر في أشهر الحج، ثم يحج من عامه".^(٩)

(١) ينظر: مغني المحتاج (٣١٣/٢)، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب (٤٦٧/٢).

(٢) مختار الصحاح (٢٩٠/١).

(٣) الترفق من الرفق وأراد به الانتفاع. البناءة شرح الهداية، للبايرتي (٣٠١/٤).

(٤) الإمام: هو النزول بأهله، والإمام الصحيح إنما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى أما إذا ساق الهدى فإمامه فاسد لا يمنع صحة التمتع. ينظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١٦٤/١). "وعند أبي حنيفة رحمه إن كان قد ساق الهدى لم يتحل بفراغه من العمرة بل يحرم بالحج فإذا فرغ منه حل منهما جميعا وإن لم يسق الهدى تحل عند فراغه من العمرة". فتح العزيز بشر الوجيز، للرافعي (١٢٧/٧).

(٥) الهداية، للمرغيناني (١٥٣/١)، تبين الحقائق، لفخر الدين الزيلعي (٤٥/٢)، العناية شرح الهداية (٤/٣)، درر الأحكام غرر الأحكام، لمحمد ملاً خسرو (٢٣٦/١)، فتح القدير (٤/٣).

(٦) بضم الهمة والفاء وسكونها أي بلده. ينظر: الفواكه الدواني (٣٧١/١)، وحاشية العدوي (٥٥٩/١).

(٧) الرسالة، للقيرواني (٧٧/١)، وينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٣٨٢/١)، بداية المجتهد (٩٨/٢).

(٨) فتح العزيز، للرافعي (١٢٧/٧)، وينظر: روضة الطالبين، للنووي (٤٦/٣).

(٩) المغني (٤١٥/٣)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، للحجاوي (٣٥٠/١).

ويتضح من خلال النظر في التعاريف السابقة، أنها قد تختلف في لفظها ولكنها

تتفق في معناها في أمور منها:

- وصف التمتع بالجمع بين نسك العمرة والحج.
- أداء العمرة في أشهر الحج.
- التحلل بعد أداء العمرة.

ويبدو أن التعريف المختار لنسك التمتع هو: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج

من الميقات، ثم يفرغ منها ويتحلل، ثم ينشئ حجاً في عامه من مكة. (١)

سبب اختيار التعريف السابق للتمتع: لجمعه نسكي العمرة، والحج، بالإحرام صراحة، وذكره أشهر الحج، والتحلل بعد أداء العمرة والحج من نفس العام، وعدم الرجوع إلى أهله.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

• اتفق الفقهاء في ذبح دم الإحصار^(٢) لمن منع من نسكي الحج، أو العمرة، (٣)

وسندهم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٦].

• واتفق الجمهور على أن المحصر بالعدو يحل من عمرته أو حجه حيث

أحصر. (٤)

• وقال ابن رشد^(١) "والمحصر يستوي فيه حاضر المسجد الحرام وغيره

بإجماع". (٢)

(١) ينظر: تبیین الحقائق، للزيلعي (٢/ ٤٥)، حاشية الدسوقي (٢/ ٢٩)، معني المحتاج (٢/ ٢٨٧)، كشف القناع (٢/ ٤١١).

(٢) دم الإحصار: هو الدم الذي يذبح لوجود التحلل والخروج من الإحرام قبل أوأته. ينظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد مكي، أبي العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (ت: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. (٢/ ٨٣). ودم الإحصار: هو شاة بصفة الأضحية. أو شرك في دم أقله سبع بدنة أو بقرة. ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر (١/ ٤٠٠)، والأم (٢/ ١٧٣ - ٢٤٤)، الحاوي الكبير، للماوردي (٤/ ٣٥٠)، روضة الطالبين، للنووي (٣/ ١٨٦)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري (٩/ ٤٣٩)، وعند مالك "والمحصر بعدو يحل بموضعه الذي حصر فيه وإن كان في غير الحرم" المدونة، للإمام مالك (١/ ٣٩٧).

(٣) فتح القدير، لابن الهمام (٣/ ١٢٩)، بدائع الصنائع (٢/ ١٧٥)، الذخيرة (٣/ ١٨٩)، الأم (٢/ ١٨١ - ٢٤٤)، الحاوي الكبير (٤/ ٣٤٥ - ٣٥٠)، المغني (٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧)، المبدع في شرح المقنع (٣/ ١٦٣).

(٤) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٤٧١)، ينظر: بداية المجتهد (٢/ ١٢٠).

- وذهب جمهور الفقهاء، إلى وجوب الهدى على المحصر^(٣) وخالف مالك^(٤).
- واختلفوا هل يقاس المحصر على المتمتع في إيجاب الصَّوم بدلاً عن الهدى عند عدم إلى قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في المسألة:

- الرأي الأول القائل: بقياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصَّوم بدلاً عن الهدى عند عدم.** قال به بعض الحنفية،^(٥) وهو قول لأشهب^(٦) من المالكية،^(٧) وبه قال الشافعي في أحد قوليه،^(٨) وبعض الشافعية،^(٩) والحنابلة.^(١٠)

- (١) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد. ابن رشد (الحفيد) (٥٢٠ - ٥٩٥هـ)، مولده: قبل موت جده بشهر، فقيه مالكي، تفقه وبرع، وسمع الحديث وأتقن الطب من أهل الأندلس. كان يفرع إلى فتواه في الطب كما يفرع إلى فتواه في الفقه من أهل قرطبة. ويلقب بالحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يميز بالجد. من تصانيفه: بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٣٠٧/٢١ - ٣١٠)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥٢٢ - ٥٢٣).
- (٢) بداية المجتهد (١٢٢/٢).
- (٣) سبل السلام، لابن الأمير الصنعاني (٦٦٠/١)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري (٤٣٩/٩)، وينظر: بداية المجتهد (١٢٠/٢).
- (٤) المدونة، للإمام مالك (٣٩٧/١) قال ابن القاسم في المدونة عن المحصر: "لا دم عليه في هذا، وهذا قول مالك". وينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد (١٢٠/٢).
- (٥) أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي صاحب كتاب أصول الشاشي، حنفي المذهب جعل له الكرخي التدريس لما أصابه الفالج في سنة ٣٤٤هـ ينظر: كتاب أصول الشاشي (٣١٩/١).
- (٦) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود، القيسي العامري الجعدي أبو عمرو. (١٤٥ - ٢٠٤هـ)، الفقيه المالكي المصري، تفقه على الإمام مالك: والليث بن سعد: وغيرهما، وكان أشهب فقيه الديار المصرية في عهده. وكانت المناقسة بينه وبين ابن القاسم، وانتهت الرياسة إليه بمصر بعد ابن القاسم. مات بمصر بعد الشافعي بشهر ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (٢٣٨/١ - ٢٣٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/٥٠٣ - ٥٠٠)، تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٣٥٩/١ - ٣٦٠).
- (٧) الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر (٤٠٠/١)، الذخيرة، للقرافي (١٨٩/٣).
- (٨) الأم (١٧٥/٢)، الحاوي الكبير، للماوردي (٣٥٥/٤).
- (٩) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن. (٤٨٩ - ٥٥٨هـ). ينظر: البيان للعمراني (٣٩٦/٤)، وينظر: المجموع (٢٩٩/٨ - ٣٠٤)، روضة الطالبين، للنووي (١٨٦/٣).
- (١٠) المغني (٣٣٠/٣)، المبدع في شرح المقنع (١٦٣/٣)، حاشية الروض المربع (٢١١/٤)، الشرح الكبير على متن المقنع (٥٢١/٣)، الشرح الممتع على زاد المستنقع (١٨٤/٧).

الرأي الثاني القائل: بعدم قياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصَّوم بدلاً عن الهدي عند العدم والتحلل بدون بدل. وهو قول الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والشافعية.^(٣)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

راجع إلى أمور منها اختلافهم في العلة، فمن اعتبر العلة هي أن كلاً منهما ترفه بالتحلل من الإحرام، قال بقياس المحصر على المتمتع، وهم أصحاب الرأي الأول، ومن لم يعتبرها علة، لم يقل بهذا القياس، وقال بالتحلل بدون بدل، وهم أصحاب الرأي الثاني.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بقياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصَّوم بدلاً عن الهدي عند العدم. قال به بعض الحنفية، وهو قول لأشهب من المالكية، وبه قال الشافعي في أحد قوليه، وبعض الشافعية، والحنابلة، واستدلوا بالآتي:

١- إنه دم واجب للإحرام، فكان له بدل، كدم المتمتع.^(٤)

نوقش هذا الدليل بأنه: لماذا لم تقولوا بالقياس في إيجاب الصَّوم بدلاً لمن لم يجد فديةً وقد ترك واجباً.

٢- إن الصَّيام واجب للتحلل كما وجب صوم المتمتع للتحلل بين الحج والعمرة في أشهر الحج.^(٥)

٣- أن "ترك النص عليه لا يمنع قياسه على غيره في ذلك".^(٦)

(١) بدائع الصنائع (٢/١٨٠)، الأصل المعروف بالمبسوط، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، (٢/٤٦٤)، البناية، للعيني

(٤/٤٤٢)، المحيط البرهاني (١/٢١١).

(٢) المدونة، للإمام مالك (١/٣٩٧) قال ابن القاسم في المدونة عن المحصر: لا دم عليه في هذا، وهذا قول مالك. وينظر: بداية المجتهد (٢/١٢٠).

(٣) الأم (٢/١٧٥)، روضة الطالبين، للنووي (٣/١٨٦)، البحر المحيط، للزركشي (٧/١٩٧).

(٤) ينظر: البيان للعمري (٤/٣٩٦)، المجموع (٨/٢٩٩)، المغني (٣/٣٣٠)، المبدع في شرح المقنع (٣/١٦٣).

(٥) المجموع (٨/٣٠٠).

(٦) المغني (٣/٣٣٠)، وينظر: البيان للعمري (٤/٣٩٦).

٤- القياس: أن علة قياس الإحصار على التمتع بجامع أن كلا منهما ترفه بالتحلل من الإحرام.^(١) فيتعين الانتقال إلى صيام عشرة أيام، كبذل هدي التمتع، وليس له أن يتحلل إلا بعد الصيام، كما لا يتحلل واجد الهدى إلا بنحره.^(٢)

نوقش هذا الدليل بأنه: قياس مع الفارق،^(٣) ومخالف لظاهر النص.^(٤)

ثمرة هذا القياس: أن المحصر ليس له أن يتحلل إلا بعد الصيام، كما لا يتحلل واجد الهدى إلا بنحره.^(٥)

ونوقش هذا الدليل بأن: المتمتع يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، وهذا يصومهن كلهن قبل أن يحل، فأين يقاس المحصر بالمتمتع؟!

أدلة الرأي الثاني: القائلون بعدم قياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصوم بدلاً عن الهدى عند العدم والتحلل بدون بدل. وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، واستدلوا بالآتي:

١- إن الحق جل وعلا قال في التمتع: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٦]، وقال في الإحصار: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٦].

وجه الدلالة: أنه نقل الحكم من التمتع إلى الإحصار مع ذكره للهدى في كليهما ولم يذكر الصوم في الإحصار.^(٦)

٢- إذا كان الحكم واحد في الإحصار والتمتع، فهل يذكر الله تعالى البذل في التمتع ولا يذكره في الإحصار؟! دل ذلك على أن من لم يجد الهدى من المحصرين فليس عليه شيء فيحل بدون شيء.^(٧)

(١) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستنقع، لابن عثيمين (١٨٤/٧).

(٢) المغني، (٣٣٠/٣).

(٣) المتمتع ترفه بالتحلل من العمرة، لكن حصل له مقصوده بالحج، والمحصر لم يحصل له مقصوده، فكيف يقاس من حصل له مقصوده على وجه التمام، بمن لم يحصل له مقصوده. ينظر: الشرح الممتع (١٨٥/٧).

(٤) ووجه مخالفته للنص لو كان الصيام واجباً على من عدم الهدى في الإحصار لذكره الله، وهذا وجه كونه مخالفاً للنص. ينظر: الشرح الممتع على زاد المستنقع، لابن عثيمين (١٨٥/٧).

(٥) المغني، لا بن قدامة (٣٣٠/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع، لعبدالرحمن المقدسي (٥٢٢/٣).

(٦) ينظر: المغني، لابن قدامة (٣٣٠/٣)، الشرح الممتع على زاد المستنقع، لابن عثيمين (١٨٤/٧).

(٧) ينظر: البيان للعراني (٣٩٦/٤)، الشرح الممتع لابن عثيمين (١٨٤/٧).

٣- إن الظاهر من حال كثير من الصحابة رضي الله عنهم، أنهم فقراء، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم، أمرهم بالصيام، والأصل براءة الذمة.^(١)

٤- عدم قياسهم كفارة القتل على كفارة الظهار في وجوب الإطعام على من لم يستطع الصَّوم . فقال الله تعالى: بعد ما أوجب عتق الرقبة: ﴿ وَتَحَرُّرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [سورة النساء: الآية ٩٢] وقال الله في كفارة الظهار بعد عتق الرقبة: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّاسًا ۖ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾ [سورة المجادلة: الآية ٤].^(٢)

وجه الدلالة من الآيتين: عدم قياسهم لبدل الصَّيام في كفارة القتل على كفارة الظهار رغم اشتراكهم في الحكم بصيام شهرين متتابعين، ولو كان الإطعام واجباً لمن لم يستطع الصَّوم ، لذكره الله كما ذكره في آية الظهار.

الفرع السادس: الرأي المختار:

من خلال النظر في الأدلة التي ساقها كل فريق، والمناقشات التي وردت على هذه الأقوال، فالذي يترجح من الرأيين السابقين هو القول الثاني القائل: بعدم قياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصَّوم بدلاً عن الهدي عند العدم والتحلل بدون بدل، وذلك للأدلة الآتية:

- ١- قوة أدلة القائلين بعدم القياس، مع مناقشة أدلة القائلين بالقياس.
- ٢- ضعف أدلة القائلين بقياس المحصر على المتمتع في صيام عشرة أيام إذا عدم الهدي.

٣- إن المتمتع حصل له مقصودة بالعمرة فترفه بالتحلل، والمحصر لم يحصل له مقصودة، فكيف يقاس من حصل له مقصوده بمن لم يحصل له مقصوده؟! فظهر بذلك الفرق بينهما، وأنه لا يصح قياس أحدهما على الآخر.^(٣)

(١) الشرح الممتع (١٨٧/٧).

(٢) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين (١٨٥/٧).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين (١٨٥/٧).

- ٤- إنه متى وجد في الفرع نص أمكن العمل به من غير اعتباره بأصل آخر كان القياس فاسد الوضع، لعدم شرطه،... كقياس المحصر على المتمتع في إيجاب الصوم بدلاً عن الهدى عند العدم، لأن كل حادثة منصوص عليها.^(١)
- ٥- إن "القياس في التنزيل، إنما يقاس على التنزيل فأما التنزيل بعينه فلا يقاس".^(٢) أي إنما يقاس بالرأي على المنصوص ولا يقاس المنصوص على المنصوص.
- ٦- إن ظاهر حال الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ، في الحديبية وهم ألف وأربعمائة نفر أن فيهم الفقراء، ولم يرد أن الرسول ﷺ قال لهم: من لم يجد الهدى فليصم عشرة أيام، والأصل براءة الذمة.
- ٧- إن الهدى الواجب في التمتع هدي شكران للجمع بين النسكين، أما هذا فهو عكس التمتع؛ لأن هذا حُرِّم من نسك واحد فكيف يقاس هذا على هذا؟ فلذلك لا يصح القياس، وعلى هذا الترجيح من لم يجد هدياً إذا أحصر فإنه يحل ولا شيء عليه.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه. للزركشي (١٩٧/٧).

(٢) الفصول في الأصول، لأبي بكر الجصاص (٢١١/١).

المطلب الثاني

أثر التعليل في حكم تكرار العمرة في السَّفرة الواحدة

وفيها ستة فروع

الفرع الأول: التعريف بالألفاظ:

تعريف التكرار لغة: مأخوذ من الكَرَّ. وهو الرجوع عليه، ومنه التَّكرار. ^(١) ويدل على جمع وترديد، ورجوع إليه بعد المرة الأولى. ^(٢) والجمع بين هذه المعاني اللغوية هو أن التكرار إعادة الشيء مرات.

تعريف التكرار اصطلاحاً: هو ما يقع على إعادة الشيء مرة وعلى إعادته مرات. ^(٣) وقال الجرجاني: هو عبارة عن الإتيان بشيء مرة بعد أخرى. ^(٤)

تعريف العمرة لغة: الزيارة يقال أتانا فلان معتمراً أي زائراً. ^(٥)

تعريف العمرة اصطلاحاً:

عند الحنفية: زيارة البيت على وجه مخصوص. ^(٦)

عند المالكية هي: عبادة يلزمها طواف وسعي بعد إحرام. ^(٧) وقيل: هي إحرام

وسعي وطواف وحلق، والثلاثة الأول أركان، والرابع: يجبر بالدم. ^(٨)

عند الشافعية: قصد الكعبة للنسك. ^(٩)

(١) كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ) - تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. (٥/٢٧٧)، تهذيب اللغة (٩/٣٢٧)، لسان العرب (٥/١٣٥).

(٢) مقاييس اللغة (٥/١٢٦).

(٣) الفروق اللغوية (١/٣٩).

(٤) التعريفات (١/٦٥).

(٥) غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) - تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط: ١، ١٣٩٧. (١/٢١٩)، تهذيب اللغة (٢/٢٣٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/٢٩٧)، مختار الصحاح (١/٢١٨).

(٦) تبيين الحقائق لفخر الدين الزيلعي (٢/٨٢).

(٧) الفواكه الدواني (١/٣٦٥)، وينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/٢).

(٨) مواهب الجليل (٣/٨٤).

(٩) أسنى المطالب (١/٤٤٣)، فتح الوهاب (١/١٥٩)، تحفة المنهاج (٤/٤).

عند الحنابلة: زيارة البيت على وجه مخصوص^(١).

والناظر في التعاريف يجدها متقاربة، إذا ما كانت متطابقة خاصة الحنفية والحنابلة، والمختار هو تعريف المالكية لما فيه من التوضيح، والبيان والشمولية. وهذا هو تعريف التكرار، والعمرة، فرداً والآن يُعرَّفان باعتبارهما لقباً. وتكرار العمرة اصطلاحاً: أداؤها أكثر من مرة.

• **تعريف التنعيم:** التَّعْيِيمُ بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة.^(٢) وهو في حدود الحرم، وهو معروف اليوم بمسجد السيد عائشة رضي الله عنها، وقد قامت المملكة العربية السعودية بالعبادة بالعناية بهذا الميقات، ومنه يحرم من يريد العمرة.

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

- يجوز الاعتمار في أي شهر من السنة قبل الحج وفي أشهره، وبعده عند جمهور العلماء.^(٣) عدا خمسة أيام عند الحنفية.^(٤)
- واتفقوا على أن إيقاع العمرة في رمضان أفضل من غيرها.^(٥)
- ويستحب عند الجمهور تكرّر العمرة في السنة الواحدة إذا تعدّدت أسفار المعتمر،^(٦) خلافاً لمالك.^(٧) ووافق بعض المالكية^(٨) وهو رأي الجمهور.

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٢٠١/٥)، المبدع في شرح المقنع (٨٠/٣).

(٢) تحفة الأحوذى (٤/٣)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٦٠٧/٣).

(٣) المبسوط (١٧٨/٤)، تحفة الفقهاء (٣٩٢/١)، بدائع الصنائع (٢٢٧/٢)، مواهب الجليل (٢٥/٣)، الأم، (١٥٧/٢)، مختصر المزني (١٥٩/٨)، الإنصاف للمرداوي (٥٧/٤)، الشرح الكبير على متن المقنع، (٥٢٠/٣).

(٤) ينظر: الهداية (١٧٨/١) وذكر المرغيناني الخمسة الأيام فقال: هي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق؛ لأن هذه الأيام أيام الحج فكانت متعينة له، وتودى فيها العمرة للقارن إذا فاته الحج. ينظر: رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين (٤٧٤/٢)، وينظر: العناية في شرح الهداية، للبايرتي (١٣٧/٣).

(٥) البحر الرائق (٦٢/٣)، القوانين الفقهية (٩٥/١)، مواهب الجليل (٢٩/٣)، المجموع شرح المهذب، للنووي (١٤٨/٧)، أسنى المطالب (٤٥٨/١)، الفروع وتصحيح الفروع، لشمس الدين بن مفلح (٧٢/٦)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، للحجاوي (٣٩٧/١). المبدع في شرح المقنع، لبرهان الدين بن مفلح (١٠٧/٣)، الإنصاف للمرداوي (٥٧/٤).

(٦) البحر الرائق (٣٩٣/٢)، رد المحتار على الدر المختار (٥٨٥/٢)، البيان للعرماني (٦٣/٤)، المجموع (١٤٩/٧)، الإنصاف للمرداوي (٥٧/٤)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، للحجاوي (٣٩٧/١).

• واختلفوا في تكرار العمرة في السّفرة الواحدة إلى قولين.

الفرع الثالث: آراء الفقهاء في تكرار العمرة في السّفرة الواحدة:

الرأي الأول القائل: بجواز تكرار العمرة في السّفرة الواحدة وهم الجمهور.^(٣)

وليس في أقوال المذاهب ما يمنع تكرار العمرة في السّفرة الواحدة.^(٤)

الرأي الثاني القائل: بکراهة تكرار العمرة في السّفرة الواحدة وهم مالك،^(٥)

والصحيح عند الحنابلة،^(٦) وابن تيمية.^(٧)

الفرع الرابع: سبب الخلاف:

حديث عمرة التنعيم الآتي ذكره في الفرع الخامس، فهل الإذن لأم المؤمنين عائشة رضي عنها، بعمرة التنعيم خاص بها، أو هو عام للمسلمين، فمن أجاز تكرار العمرة في السّفرة الواحدة، جعله علة الجواز هو العموم، وهم أصحاب الرأي الأول، ومن قال بکراهة تكرار العمرة في السّفرة الواحدة، جعل علة الكراهية هي أن هذا الحكم خاص بأم المؤمنين عائشة رضي عنها، وإنما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، تطيباً لقلبها.

الفرع الخامس: مناقشة الآراء:

أدلة الرأي الأول القائل: بجواز تكرار العمرة في السّفرة الواحدة وهم

الجمهور.

(١) المدونة، لمالك (٤٠٣/١)، التلقين في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي

البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ-)، تحقيق: ابي أويس محمد بو خبزة الحسني التطوانى، دار الكتب العلمية،

ط: ١، ٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. (٨٠/١)، الذخيرة، للقرافي (٢٠٣/٣).

(٢) مطرف بن عبد الله بن يسار اليساري ويكنى أبا مصعب، لماجشون هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد

الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي بالولاء. ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٤٦٧/٢).

(٣) الاستنكار (١١ / ٢٤٩)، المجموع (٧/١٢٣)، المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية، لابن حجر الهيتمي

(٢٧٤/١).

(٤) إلا ما يفهم من لازم القول المشهور عند المالكية بکراهة العمرة أكثر من مرة في السنة؛ لأنه يكون في سفرة

واحدة غالباً ينظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب (٤٦٧/٢). وبعض من حد تكرار العمرة

بإمكانية الحلق وليس بالخروج من مكة، كما قال الإمام أحمد: "إذا اعتمر فلا بد من أن يحلق أو يقصر، وفي

عشرة أيام يمكن حلق الرأس". ينظر: المغني، لابن قدامة (٢٢٠/٣).

(٥) المدونة (٤٠٣/١)، بداية المجتهد (٩١/٢).

(٦) الإنصاف للمرداوي (٥٧/٤).

(٧) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٤٥/٢٦).

١- عن عروة، أن عائشة، قالت: أهللت مع رسول الله ﷺ، في حجة الوداع، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى، فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة، فقالت: يا رسول الله، هذه ليلة عرفة، وإنما كنت تمتعت بعمره، فقال لها رسول الله ﷺ: «انقضي رأسك وامتشطي، وأمسكي عن عمرتك»، ففعلت، فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحَصْبَةِ،^(١) فأعمرني من التنعيم^(٢) مكان عمرتي التي نسكت^(٣).

وجه الدلالة: كانت عمرة عائشة رضي الله عنها في ذي الحجة، ثم أعمرها العمرة الأخرى في ذي الحجة، فكان لها عمرتان في ذي الحجة^(٤) وفي هذا جواز تكرار العمرة بعد العمرة مطلقاً من غير تحديد للزمن، فهاتان عمرتان في سفرة واحدة.

نوقش استدلالهم بأن: هذا الإذن بالعمرة تطيب لعائشة رضي الله عنها.^(٥)

٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد، والذهب، والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة».^(٦)

وجه الدلالة: أنه يظهر منه العموم لتركه رضي الله عنه الاستفصال في وقت العمرة وقد قال الشافعي: «ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال».^(٧) والحديث أيضاً فيه دليل على استحباب الاستكثار من الاعتمار.^(٨)

(١) هي بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين وهي التي بعد أيام التشريق وسميت بذلك لأنهم نفروا من منى فنزلوا في المحصب وبتوا به. ينظر: شرح النووي على مسلم (١٤٤/٨).

(٢) قال الحافظ بن حجر العسقلاني: ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء... ثم قال: والروايات المقيدة بالتنعيم مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدها. ينظر: فتح الباري (٦٠٧/٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، رقم الحديث ٣١٦ (٧٠/١)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم الحديث ١٢١١ (٨٧٠/٢).

(٤) المجموع (١٤٩/٧)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (٦١٠/٣).

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤٣/٢٦)، فتح الباري، لابن حجر (٤٢٤/٣).

(٦) سنن الترمذي، كتاب أبواب الحج، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، رقم الحديث ٨١٠ (١٦٦/٣). قال عنه الترمذي «حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح غريب».

(٧) البرهان في أصول الفقه، للجويني (١٢٢/١).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».^(٣)

وجه الدلالة: أن هذا الحديث "مع إطلاقه وعمومه فإنه يقتضي الفرق بين العمرة والحج إذ لو كانت العمرة لا تفعل في السنة إلا مرة لكانت كالحج فكان يقال الحج إلى الحج".^(٣)

٤- احتجوا بالقياس على الصلوة فقالوا عبادة غير مؤقتة فجاز تكرارها في السنة كالصلوة.^(٤)

٥- إن القائلين بكراهة تكرار العمرة في السنة، قالوا: "فلو أحرم بثانية انعقد إحرامه إجماعاً".^(٥) كذلك الحكم في السفرة الواحدة إذا أحرم بثانية انعقد إحرامه بها. وفي مواهب الجليل "يجوز لمن اعتمر في أواخر ذي الحجة أن يعتمر في المحرم".^(٦) معللين ذلك بقرب الزمن، أليس في هذا أداء عمريتين في سفرة واحدة، واقع في زمن واحد.

أدلة الرأي الثاني القائل: بكراهة تكرار العمرة في السفرة الواحدة، وهم مالك، والصحيح عند الحنابلة، وابن تيمية.

١- كره مالك تكرارها في السنة الواحدة تأسياً بالنبي ﷺ؛ لأنه اعتمر في كل عام مرة.^(٧)

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته،

لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت:

١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، ١٤١٥ هـ. (٣٢٩/٥).

(٢) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب العمرة وفضلها رقم الحديث ١٧٧٣، (٢/٣)، وصحيح

مسلم، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، رقم الحديث ١٣٤٩، (٢/٩٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦٨/٢٦).

(٤) أسنى المطالب (٤٥٨/١).

(٥) مواهب الجليل (٤٦٨/٢).

(٦) (٤٦٨/٢).

(٧) مواهب الجليل (٤٦٧/٢).

نوقش استدلالهم بأن: "وقت العمرة متى شاء، ومن قال لا يعتمر إلا مرة في السنة خالف سنة رسول الله ﷺ؛ لأنه أمر عائشة رضي الله عنها في شهر واحد من سنة واحدة مرتين".^(١) وكان ذلك في سفرة واحدة في حجة الوداع.

٢- لم يأمر النبي ﷺ، عائشة رضي الله عنها بل أذن لها تطيباً لنفسها؛ لأنها قالت: يذهب أصحابي بحجة وعمرة وأذهب أنا بحجة.^(٢)

نوقش هذا بأن: ذات العلة موجودة في أبناء أم المؤمنين عائشة من الملايين الذين يقصدون البيت الحرام من تطيب خواطرهم وفي تطيب خاطر الأولاد تطيب ل خاطر الأم كذلك.

٣- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "إن الاعتمار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب؛ بل المستحب هو الطواف دون الاعتمار؛ بل الاعتمار فيه حينئذ هو بدعة لم يفعله السلف ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة ولا قام دليل شرعي على استحبابها وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة باتفاق العلماء".^(٣)

نوقش هذا بأنه: وجدت الأدلة الدالة على الإكثار من فعل الخيرات ومنها العمرة، قال الله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحج: الآية ٧٧]، وحثت السنة على العمرة من غير تحديد بزمن منها «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما».^(٤) وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ.^(٥) وقد نقل الشافعي عن السلف تكرار العمرة في السفرة الواحدة، منها عن بعض ولد أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حمم رأسه خرج فاعتمر.^(٦)

(١) مختصر المزني (١٥٩/٨).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤٣/٢٦)، فتح الباري، لابن حجر (٤٢٤/٣).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٦٤/٢٦).

(٤) متفق عليه صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب العمرة وفضلها رقم الحديث ١٧٧٣، (٢/٣)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، رقم الحديث ١٣٤٩، (٩٨٣/٢).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، رقم الحديث ٣١٦ (٧٠/١)،

صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال

الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم الحديث ١٢١١ (٨٧٠/٢).

(٦) مسند الشافعي (١١٣/١).

٤- إن كراهة تكرار العمرة في السنة الواحدة عند مالك،^(١) فيه قياس للعمرة

بالحج.

نوقش استدلاله بأن: الحج مؤقت لا يتصور تكراره في السنة والعمرة غير

مؤقتة فتصور تكرارها كالصلاة.^(٢)

الفرع السادس: الرأي المختار:

من خلال النظر في الأدلة التي ساقها كل فريق، والمناقشات التي وردت على

هذه الأقوال، فالمختار من الرأيين هو الرأي الأول: القائل بجواز تكرار العمرة من

التنعيم في السفرة الواحدة، للأسباب الآتية:

١- عدم وجود الدليل الصحيح الصريح المرفوع على عدم تكرار العمرة في السفرة

الواحدة، وكذلك لم يأت نص من كتاب أو سنة على تحديد مدة زمنية معينة بين

العمرتين، فإذا ارتفع الدليل ارتفع المدلول، ويصير الأمر إلى المشروعية

والجواز المطلق.

٢- إن النبي ﷺ، لم يكرر العمرة في السفرة الواحدة مع القدرة عليها، لا يصلح

دليلاً لعدم المشروعية والجواز؛ لأن النبي ﷺ، حثّ على الإكثار من العمرة وهي

سنة قولية، فتكون أقوى من عدم الفعل، وقد ترك النبي ﷺ، بعض العبادات مع

إجماعهم على استحبابها كإجماعهم على استحباب العمرة في رمضان مع أن

النبي ﷺ، لم يفعلها.

٣- إذا كان يجوز لأهل مكة تكرار العمرة، وهم أهل الحرم، فقياس الأولى جواز

تكرار العمرة لأهل الآفاق الذين قد يعود لمكة وقد لا يعودوا.

٤- التيسير على كثير من الناس الذين لا يتسنى لهم العمرة إلا مرة واحدة لبعدهم

بلدانهم ولغلاء تكلفة العمرة، فكانوا إذا اعتمروا عمرة لهم تحلوا، ثم خرجوا إلى

التنعيم ليهلوا بعمرة لوالديهم الذين توفوا مثلاً، أو لمن عجز من قرابتهم السفر

للمعمرة.

(١) مواهب الجليل (٢/٤٦٧).

(٢) المجموع (٧/١٥٠)، أسنى المطالب (١/٤٥٨).

٥- يقيد الأمر بالجواز بما ذكره بعض الفقهاء المعاصرين^(١) بقولهم ما كان السلف يعتمرون عمرتين في اليوم أو في الليلة، بل كان بينهما بعض الوقت، فالأحسن والأفضل أنه يترك العمرة وقت الزحمة، فإذا كان ساعة اعتمر حسب التيسير من دون أن يفعل ذلك مكرراً في كل يوم، بل يكون بينهما فسحة كما كان السلف يفعلون.

٦- ومن منع تكرار العمرة لعدم وجود الشعر للحلق والتقصير، فكيف بمن لم يكن صاحب شعر لعدم وجود المحل المبيح للتقليم من العمرة، أليس أمرار الموسى، أو التقصير بدل الحلق هو نفي لعللة المنع فعاد الأمر للجواز.

(١) <http://www.binbaz.org.sa/mat/18853> نقل من الشبكة العنكبوتية بتاريخ ١٠-١٢-٢٠١٤م

الخاتمة

في ختام هذا البحث، أ حمد الله على نعمه الظاهرة والباطنة، وأشكره على ما منَّ به عليّ من إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، وينفع به، ويطيب لي أن أدون أهم ما توصلتُ إليه من النتائج، وما قيّدته من توصيات، سائلاً الله أن يوفقني للعمل الصالح الذي يرضاه عني:

أولاً: نتائج البحث:

١- أن الله تعالى شرع الشرائع لحكمة، ومصلحة، وبعض هذه الأحكام قد تُدرك علتها، وبعضها لا تُدرك علتها مما لا يعقل معناه، وبعضها قد لا يُدرك علتها في زمن ويُدرك في زمن آخر، وقد لا يُدرك علتها وحكمتها لعلماء عصر، ولكنه قد يُدرك لعلماء عصر بعدهم، وما لا يدرك علتها ليس معنى هذا أنه ليس فيه علة؛ ولكن خفي على علمائنا إدراكه الآن، وقد يتجلى لهم أو لغيرهم من العلماء في زمن آخر.

٢- ليس ببعيد أن تكون للظروف البيئية، والزمانية، ومقدار ثقافة العالم، وسعة اطلاعه أثر في تحديد موقفه تجاه تعليل الأحكام.

٣- إن التعبد جزء من العبادة، والعبادة منها ما هو معقول المعنى، ومنها ما هو غير معقول المعنى. والذي يظهر لي هو جريان التعليل في العبادات المعقولة المعنى، وفروع المسائل المناقشة في البحث شاهدة على ذلك.

٤- إن الأصل في الأحكام من عبادات وغيرها هو التعليل، وأن الأصل في النصوص التعليل، إذا وجد الوصف الظاهر المنضبط الذي يتعلق بالحكم به.

٥- إن المراد بالتعليل في العبادات: إجراء القياس في أحكام العبادات وصفاتها وشروطها، وليس في إثبات عبادة جديدة، أي بمعنى قياس حالة عبادة غير معلوم حكمها على أخرى معلوم حكمها، كأن يعود الماء المتنجس إلى حالة الأولى من النقاء بمعالجات كيميائية، فهل يجوز الوضوء والاعتسال به ليدور الحكم مع علتها، وتطهير المخرج بالجامدات غير المحترمة، هل يقوم مقام الماء

والحجر، وحكم صلاة سلس البول والريح هل يأخذ حكم صلاة المستحاضة لعدة ديمومة الأذى، وفك أسرى المسلمين من مال الزكاة هل يقاس على فك الرقاب لعدة حصول الحرية في كليهما، وكأن يُحكم بفطر من تناول الإبر المغذية في نهار رمضان لعدة حصول الغذاء بها كالطعام، وكجواز الحج بالتقسيت لمن وجد القدرة على السداد من دخله الشهري بما لا يضر من تجب عليه نفقتهم.

ثانياً: التوصيات:

- ١- تكشف من خلال البحث بعض الموضوعات الجديرة بالبحث لطلاب الدراسات العليا ومنها: القياس عند الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته الله من خلال كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ومنها القياس عند الظاهرية وأثر في المعاملات، وتعليل الأحكام من خلال كتاب الاستذكار لابن عبد البر رحمته الله، تعليل الأحكام عند الصحابة والتابعين وأثره في الفقه الإسلامي.
- ٢- أنصح مراكز الأبحاث والجامعات بالعناية الهامة بالمقاصد الشرعية، والذي يمثل التعليل عمودها الفقري، لنجد الأبحاث التي يلمسها الناس في حياتهم اليومية، مراعية رفع المشقة الحرج على المكلف، من خلال الأبحاث التطبيقية خاصة فيما يتعلق بأحكام الزكاة، والصيام، والحج، وما يتعلق بها من مسائل معاصرة، يحتاج الناس لفهمها والعمل بها ليعبدوا الله على بصيرة.
- ٣- أوصي العاملين على نقل الحجيج جواً أو بحراً أو برّاً بتقوى الله وتوعية الحجيج وتثقيفهم بأحكام الحج وصفته، واستغلال وسائل التقنية الحديثة في ذلك، والاهتمام بالناطقين بغير العربية.

هذا أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات، نسأل الله تعالى أن يجعل ما كتبناه خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

وتشمل على الآتي

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

م	طرف الآية القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	سورة البقرة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾	٤٣	٢٠٠، ١٤٣
٢-	﴿وَارِنَا مَنَاسِكَنَا﴾	١٢٨	٥٢
٣-	﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾	١١٣	٣٦
٤-	﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ، لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾	١٥٠	٥٨
٥-	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾	١٧٣	٥٧
٦-	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	١٧٩	٥٩
٧-	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	٨٨، ٣٤
٨-	﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٣٢٥، ٢٣ ٣٣٣، ٣٢٨
٩-	﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَكُمُ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	١٨٥	٣٢٨، ٥٨
١٠-	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ﴾	١٨٧	٣١٥
١١-	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾	١٨٨	٢١٠
١٢-	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَكُم وَلَا تَعَدُّوا﴾	١٩٠	٣٣١
١٣-	﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾	١٩٦	٣٩٤، ٣٦٠ ٣٩٧
١٤-	﴿فَلَا رَفَثٍ﴾	١٩٧	٣٦٢
١٥-	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي﴾	٢٢٢	٥٩، ١٥١

٣٦٨		الْمَحِيضُ ﴿	
٢٠	٢٣٥	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾	-١٦
٢٢٩	٢٦٢	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾	-١٧
٢٦٥	٩٢	سورة ال عمران ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ وَمَا يُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾	-١٨
٣٤٦ ، ٣٤٣ ٣٤٨ ، ٣٤٧	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	-١٩
٨٨	١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	-٢٠
٣٤	١٩٥	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ﴾	-٢١
١٦٤	٤٣	سورة النساء ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾	-٢٢
٣٩٨	٩٢	﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾	-٢٣
٣٨١ ، ٣٨٠	١٠١	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	-٢٤
١٧٥	١٠٣	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾	-٢٥
٤	١٠٥	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾	-٢٦
٣٤	١١٣	﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾	-٢٧
٣٩	١٦٠	﴿فِظْلَمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾	-٢٨
٨٨	١٨٣	﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾	-٢٩
٢٠	٢	سورة المائدة ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	-٣٠

١٩	٥	﴿ أَيُّومٍ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾	-٣١
١٣٤، ٥٧، ١٣٧، ١٣٥، ١٤٢	٦	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	-٣٢
٨٦، ٤٢، ٣٩	٣٢	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ﴾	-٣٣
٤٢	٣٣	﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ ﴾	-٣٤
٩٠، ٤٠	٣٨	﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾	-٣٥
٢٣١	٥٤	﴿ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	-٣٦
٣٩	٩٥	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾	-٣٧
١٥٦، ١٥١	١٤١	سورة الأنعام ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾	-٣٨
٢٥٩	١٥٢	﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	-٣٩
٥٢	١٦٢	﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	-٤٠
١١٤، ٤٧، ١٤٧	١٥٧	سورة الأعراف ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ ﴾	-٤١
٣٩	١٢، ١٣،	سورة الأنفال ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	-٤٢
٢٤٣	٣٤	سورة التوبة ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	-٤٣
٢٢٠، ١٩٧	٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةِ ﴾	-٤٤

٢٢٢ ، ٢٢١ ٢٣٩ ، ٢٢٦ ٢٦٠ ، ٢٤١		﴿ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾	
١٧٠ ، ٥٩ ١٩٩ ، ١٩٧ ٢٠٢	١٠٣	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾	-٤٥
٥٠	٢٣	سورة الإسراء ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	-٤٦
٨٧ ، ٩	٧٨	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾	-٤٧
١٩	٣٨	﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾	-٤٨
٨٨ ، ٣٩	١٠٠	﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾	-٤٩
٢٤٣	٢٩	سورة الكهف ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾	-٥٠
٢٤	٨٥	﴿ فَاتَّبِعْ سَبِيلًا ﴾	-٥١
٣	١٢	سورة مريم ﴿ يَبِيحُنِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَاَتَيْنَهُ الْخُكْمَ صَبِيًّا ﴾	-٥٢
٦٧	١٤	سورة طه ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾	-٥٣
٢١	١١٥	﴿ وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ نُجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾	-٥٤
٣٩	٤٤	﴿ فَقَوْلًا لَهُ، قَوْلًا لَنَا لَعَلَّهُ يُبَدِّدُ أَوْ يَخْشَى ﴾	-٥٥
١٥٦ ، ٣٤٨	٢٧	سورة الحج ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تُوكِ رِجَالًا ﴾	-٥٦
٣٤	٢٨	﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾	-٥٧

٣٧٥ ، ١٥٧	٢٩	﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾	-٥٨
١٢	٣٦	﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾	-٥٩
٥٨	٣٩	﴿ أُذُنَ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴾	-٦٠
٤٠٥	٧٧	﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	-٦١
٤٧ ، ٤٤	٧٨	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	-٦٢
٢٠	٢٩	سورة النور ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ ﴾	-٦٣
٢٢٥	٢٧	سورة الفرقان ﴿ يَقُولُ يَلِيَّتَنِي أَخَذَتْ مَعَ الرُّسُولِ سَبِيلًا ﴾	-٦٤
١٦	١٢	سورة القصص ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾	-٦٥
٣٠٥	٥	سورة الأحزاب ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ ﴾	-٦٦
٤٢	٤	سورة محمد ﴿ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾	-٦٧
٢٥	١٨	﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ظَهْرًا فَهَلْ يَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ظَهْرًا فَهَلْ يَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ظَهْرًا ﴾	-٦٨
٨٨	٣١	﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾	-٦٩
٢٣٥	٣٧	سورة ق ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	-٧٠
١٩٧	١٩	سورة الذاريات ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾	-٧١
٨٦ ، ٣٨	٢٣ ، ٢٢	سورة الحديد ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى	-٧٢

		مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴿١﴾	
٣٩٨	٤	سورة المجادلة ﴿فَمَنْ لَمْ يُحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾	-٧٣
٨٦ ، ٣٨	٧	سورة الحشر ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾	-٧٤
٢٣١	٤	سورة الصف ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾	-٧٥
٩١	٩	سورة الجمعة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	-٧٦
٨٧	١٤ ، ١٣	سورة القلم ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ ﴿١٣﴾ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾	-٧٧
٣٤	٣٥	﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْجَرَمِينَ﴾	-٧٨
٢١٨	٨	سورة الإنسان ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنَاتِنَا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾	-٧٩
٩١	١٤ ، ١٣	سورة الانفطار ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾	-٨٠
٢٣٥	١	سورة قريش ﴿لَا يَلْفُ قَرِيشٍ﴾	-٨١

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

م	طرف الحديث	الصفحة
١-	ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا	٢٥٩
٢-	أتى النبي ﷺ، الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار	١٢١
٣-	أتى رسول الله ﷺ على رجل بالبقيع وهو يحتجم	٢٩٠
٤-	احتجم رسول الله ﷺ بالقاحة بقرن وناب	٢٩٠
٥-	احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم صائم	٢٨٨
٦-	احترقت احترقت	٣٠٨
٧-	ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله	١٩٧
٨-	إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة	٦٠
٩-	إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة	١٣١
١٠-	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم	١٥٧
١١-	إذا رأيتموه فصوموا	٢٨٢
١٢-	إذا رجع في صلاته توضأ	١٣٤
١٣-	إذا صلى أحدكم فأحدث، فليمسك على أنفه	٣٧٣
١٤-	إذا قدم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا المغرب	٦٠
١٥-	إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث	١١٤
١٦-	إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله	٤١
١٧-	اذهب فحج مع امرأتك	٣٤٣
١٨-	أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن	١٢٩
١٩-	أرأيت لو كان عليها دين	٦٢

٤٢	أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا	٢٠-
٢٩١	أرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم	٢١-
٩١	أعتق رقبة	٢٢-
١٦٥	اعتكفت مع رسول الله ﷺ، امرأة من أزواجه	٢٣-
١٦٦	اغتسلي، ثم توضئي لكل صلاة	٢٤-
٢٦٦	أغنوهم في هذا اليوم	٢٥-
٢٨٩	أفطر الحاجم والمحجوم	٢٦-
٢٩٢	أفطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم	٢٧-
١٥٥	أقضي ما يقضي الحاج	٢٨-
٤١	أليس ينقص الرطب إذا جف	٢٩-
٦٤	أما بعد، فإنه لم يخف علي مكانكم	٣٠-
٦٤	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله	٣١-
١٣٥	أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين، أو سفراً	٣٢-
١٤١	امسحوا على الخفين والخمار	٣٣-
٣٠٧	إن الله تجاوز لأمتي الخطأ والنسيان	٣٤-
٢٣٩، ٢٢٢	أن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات	٣٥-
٣٢٦	إن الله وضع عن المسافر نصف الصلاة والصوم	٣٦-
١٧٤	أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانياً	٣٧-
١٩١	أن النبي ﷺ كان إذا اشتد البرد بكرّ بالصلاة	٣٨-
٢٥٧	أن النبي ﷺ، أعطى عروة البارقي ﷺ، دينار	٣٩-
٣٧٥، ٣٧٣، ١٥٧	أن النبي ﷺ، أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ	٤٠-

٣٥٧، ٣٥٦	٤١- إن النبي ﷺ، وقت لأهل المدينة ذا الحليفة
٢٦٧	٤٢- أن رسول الله ﷺ، فرض زكاة الفطر من رمضان
٣٠٠	٤٣- أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أهله فيقول
٢٨٨	٤٤- أن رسول الله ﷺ: احتجم وهو محرم
٣٥٦	٤٥- إن رسول الله ﷺ، حد لأهل نجد قرنا
٢١٨	٤٦- إن صاحبكم مأسور بدينه
١٦٧	٤٧- إن هذا الدين يسر
٣٦٨	٤٨- إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم
٣١٠	٤٩- أن يكفر بعنق رقبة
٢٨٣، ٢٧٨	٥٠- إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب
١٦٥	٥١- أنعت لك الكرسف، فإنه يذهب الدم
٤٠٣	٥٢- انقضي رأسك وامتشطي
٣٠١	٥٣- إنما الأعمال بالنيات
٧٦، ٦٢	٥٤- إنما جعل الاستئذان من أجل البصر
٤١	٥٥- إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفاء والمروة
٣٦٦	٥٦- إنما ذلك عرق وليس بالحیضة
٦١	٥٧- إنما كان يكفيك هكذا
٤١	٥٨- إنما هو عرق
١٤٢	٥٩- أنه رأى صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر
٦٠، ٤٠	٦٠- إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات
٢٤٠	٦١- إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم

٣٧٥	إني كرهت أن أذكر الله إلا على ظهر	-٦٢
١٢٤	أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار	-٦٣
٤٠٣	تابعوا بين الحج والعمرة	-٦٤
٢٢٨	تأتون بالبينة على من قتله	-٦٥
١٦٦	تدع الصلاة أيام حيضها	-٦٦
٣٢٧	تقضيان صياماً بمنزلة المريض يفطر	-٦٧
٣٨١	ثم أذن، ثم أقام فصلى الظهر	-٦٨
٢٢٨	جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم	-٦٩
١٧٣	جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر	-٧٠
٣٨١	جمع رسول الله ﷺ، في غزوة تبوك بين الظهر والعصر	-٧١
٣٨٨	الحج عرفة	-٧٢
٣١٠	خذ هذا فتصدق به	-٧٣
٣٧٣	خذوا عني مناسككم	-٧٤
١٩٢	الذي تفوته صلاة العصر	-٧٥
٢٩٣	رأى الحاجم والمحتجم يغتابان	-٧٦
٢٩٩	ربما أصبح رسول الله ﷺ صائماً ثم يبدو له فيفطر	-٧٧
٣٣٤ ، ٢٠١	رفع القلم عن ثلاثة	-٧٨
٣٥٣ ، ٣٥٠	الزاد والراحلة	-٧٩
٣٥٣	سألته عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج؟	-٨٠
٣٨٥	صدقة تصدق الله بها عليكم	-٨١
١٩١	صلوا في بيوتكم	-٨٢

٦٥	٨٣-	صلى رسول الله ﷺ، بمنى ركعتين
٢٨٦	٨٤-	صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته
٤٠٤	٨٥-	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
٢٤٠	٨٦-	غزا رسول الله ﷺ، غزوة الفتح، فتح مكة
٢٠٤	٨٧-	الغلة بالضمان
١٦٥	٨٨-	فاتخذي ثوبا
٣٤٠	٨٩-	فإن طالت بك حياة، لترين الطعينة ترتحل من الحيرة
٢٧٧	٩٠-	فإن غمَّ عليكم فاقدروا له
٢٤١	٩١-	فإني أعطي رجالا حديثي عهد بكفر أتألفهم
٢٦٨	٩٢-	فرض رسول الله ﷺ، الفطر طهرة للصائم من اللغو
٢٢٣ ، ٢٢٢	٩٣-	فكوا العاني [الأسير]
٤٢	٩٤-	فلعل ابنك هذا نزعاه
٣٠٢	٩٥-	فليصم بقية يومه
٣	٩٦-	قوموا إلى سيدكم
٢٣١	٩٧-	لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة
٣٤٢	٩٨-	لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها
٢٧٨	٩٩-	لا تصوموا حتى تروا الهلال
٣٧٤	١٠٠-	لا تقبل صلاة بغير طهور
٣٧٥	١٠١-	لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ
٣٤٣	١٠٢-	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٣٦٨	١٠٣-	لا ضرر ولا ضرار

٣٤١	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر	١٠٤-
٣٤٣	لا يخلون رجل بامرأة	١٠٥-
٣	لقد حكمت فيهم بحكم الملك	١٠٦-
٦٣	لو أدرك رسول الله ﷺ، ما أحدث النساء	١٠٧-
٩١، ٦١	لو كان على أمك دين	١٠٨-
٣٦٨	ما لك أنفتت؟»	١٠٩-
١١٤	الماء طهور لا ينجسه شيء	١١٠-
٣٦٨	من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات	١١١-
٢٥٦	من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليُفعل	١١٢-
٣٢٦	من استقاء عامدا فعليه القضاء	١١٣-
٣٠٦	من أفطر في رمضان ناسيا	١١٤-
٩٠	من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية	١١٥-
٦١	من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا	١١٦-
٢٨٩	من زرعه القبي فليس عليه قضاء	١١٧-
١٩٢	من صلى البردين دخل الجنة	١١٨-
١٣٤	من قلّس أو قاء أو رعف فليُتوضأ	١١٩-
٣٠٥	من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه	١٢٠-
٦١	نعم حجي عنها	١٢١-
٣٦٧	نعم إذا رأت الطهر	١٢٢-
١٢٢	نهى أن يستنجى بروت أو عظم	١٢٣-
٢١١	وفي الرقة رُبع العشر	١٢٤-

٣٠٩	وقعت على امرأتي وأنا صائم	١٢٥-
١٣٥	ولكن من غائط وبول ونوم	١٢٦-
٣٤٠	يا عدي، هل رأيت الحيرة؟	١٢٧-
٦٣	يخرج العواتق وذوات الخدور	١٢٨-
١٦٧	يسروا ولا تعسروا	١٢٩-

فهرست الأعلام

الصفحة	الاسم	م
٣٧	إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي	١-
١١٣	أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي	٢-
٣٢	أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة المقدسي	٣-
٣٢	أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني	٤-
٢٧٤	أحمد بن عمر بن سريج الشافعي	٥-
٥٠	أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي أبو الحسين	٦-
٢٧٥	أحمد بن قاسم الصباغ العبادي	٧-
٣٩٥	أشهب بن عبد العزيز بن داود، القيسي العامري الجعدي	٨-
١٢٠	أصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع الفقيه المالكي المصري	٩-
٥٠	الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني	١٠-
٥٠	الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن	١١-
١٦٩	ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ	١٢-
٣٢	سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي	١٣-
٢٧٥	طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، الشافعي	١٤-

٨٤	١٥-	طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري، أبو الطيب.
٥٠	١٦-	طَرْفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري
٢٧٥	١٧-	عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري
٧٤	١٨-	عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي
٢٧٤	١٩-	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري
٢٠	٢٠-	عبد الوهاب بن علي المقدسي تاج الدين أبو نصر
٨٩	٢١-	عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي
٢٠	٢٢-	عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المقرئ
٥	٢٣-	علي بن أبي علي بن محمد الآمدي أبو الحسن
٣٨٨	٢٤-	علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال
١٠٠	٢٥-	علي بن سيف بن علي بن سليمان، أبو الحسن الأبياري
٢٧٤	٢٦-	علي بن عبد الكافي بن علي السبكي
٣٨٨	٢٧-	علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء
١٨٠	٢٨-	علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني
١٨٨	٢٩-	المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرّوياني
١٦٩	٣٠-	محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري
٣٢	٣١-	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية

٣٠	محمد بن أحمد بن سهل السرخسي أبو بكر	-٣٢
٣٩٥	محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد	-٣٣
١٢٠	محمد بن إسماعيل ابن الأمير الصنعاني	-٣٤
١١٢	محمد بن الحسن الشيبانيّ	-٣٥
٧٣	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله.	-٣٦
٢٧٥	محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير	-٣٧
٨٣	محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني	-٣٨
٧٤	محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي	-٣٩
٤	محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد	-٤٠
٢٧٥	محمد بن مقاتل الرازي	-٤١
٣	محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن منظور	-٤٢
٢٧٤	مطرف بن عبد الله بن الشخير العامريّ، البصريّ	-٤٣
٧٣	منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني	-٤٤
١١٣	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الأنصاري	-٤٥

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

-الألف-

- ١- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء- السعودية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢- إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، للعلامة محمد بخيت المطيعي (ت: ١٩٣٦م)، مطبعة كردستان العلمية، الطبعة وتاريخ الطبعة، بدون.
- ٣- نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، د. عبد الله بن منصور الغفيلي، ط: ١، دار الميمان للنشر والتوزيع، أصل الكتاب رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من كلية الشريعة بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٤- الإبهاج في شرح المنهاج، (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) لتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: بدون، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد الكريم النملة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٦- إثبات الأهلة في ظل المتغيرات المعاصرة، لصالح بن عبد الله الدرويش القاضي بمحكمة التمييز بأبها عضو المجمع، ط: بدون، التاريخ بدون.
- ٧- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على الفروع الفقهية، د. مصطفى سعيد الخن، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه من الجامعة الأزهرية، مؤسسة الرسالة، ط: ٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨- أثر المستجدات الطبية في باب الطهارة، لنواف الدويري، دار النفائس، عمان - الأردن، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

- ٩- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ-)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ١٠- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط: ٣، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد، البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ-)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ١٢- أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، لمحمد بن عبدالرحمن الحفظاوي، بدون طبعة، وبدون تاريخ
- ١٣- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٤- أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلامي، أسمهان محمد يوسف حسن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨م.
- ١٥- أحكام الإفرازات الجسدية عند اللقاءات الزوجية وغيرها من حيث الطهارة والنجاسة، مكتبة القدس للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ.
- ١٦- الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي بن محمد بن البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار الحديث - القاهرة، ط: بدون، ت: بدون.
- ١٧- الأحكام الشرعية في زكاة الأموال العصرية، د/ عبد الناصر خضر ميلاد، قسم الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية، شاه علم - ماليزيا، بدون ط، وبدون تاريخ.

- ١٨- أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا.
- ١٩- أحكام أهل الذمة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ-)، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاکر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر - الدمام، ط: ١، ١٤١٨ - ١٩٩٧م.
- ٢٠- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (بيروت، دار الآفاق الجديدة)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاکر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس.
- ٢١- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣١هـ-)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان
- ٢٢- أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والنذور والكفارات، (فتاوى الهيئة الشرعية لبيت الزكاة)، مكتبة الشؤون الشرعية، الإصدار الثامن، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٣- الاختيارات الفقهية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ-)، جمعه: ابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي (ت: ٨٠٣هـ-)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م.
- ٢٤- أدلة إثبات أن جدة ميقات، لعبدان بن محمد آل عرعور، دار الثقافة، ط: ١، سنة الطبع: ١٤١٥هـ.
- ٢٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ-)، تحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٢٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ات: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٧- الاستذكار، لابن عبدالبر أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- ٢٨- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لذكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون، ت: بدون،
- ٢٩- الأسئلة والأجوبة الفقهية لأبي محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد المحسن السلطان (ت: ١٤٢٢هـ)، ط: والتاريخ بدون.
- ٣٠- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٣١- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١. ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٣٢- الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٣٣- الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، لحسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (ت: بعد ١٣٤٧هـ)، مطبعة النهضة، تونس ط: ١، ١٩٢٨ م.
- ٣٤- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ) دار المعرقة - بيروت. ط: بدون، وتاريخ الطباعة. بدون.
- ٣٥- أصول الفقه، لمحمد أبي زهره، (دار الفكر العربي، ٨/٩/١٩٥٨ م ط: بدون .
- ٣٦- أضواء البيان، لمحمد الأمين بن محمد المختار لشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان، ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- ٣٧- إعادة استخدام المياه العادمة (مياه الصرف المعالجة) الأهمية والمنافع والتطبيقات، لأحمد السروري، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط: ١: ١٤٣٢-٢٠١١.
- ٣٨- الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ-)، دار العلم للملايين، ط: ١٥ - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٣٩- الإعلام الإسلامي، لمحمد غياث مكتبي، بدون ط، وبدون تاريخ
- ٤٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ-)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. (١/١٥٥).
- ٤١- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ-)، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عظمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٢- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ-)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: ٧، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٣- الإقناع في فقه الإمام أحمد، لموسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي، (بيروت - لبنان، دار المعرفة).
- ٤٤- الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ-)، الطبعة والتاريخ: بدون.
- ٤٥- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ-)، دار المعرفة - بيروت، ط: بدون، ت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ٤٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ-)، دار إحياء التراث العربي، ط: ٢ - بدون تاريخ.

- ٤٧- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ت: بدون: ١٤١٨ هـ.
- ٤٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١ - ١٤١٨ هـ.
- ٤٩- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- ٥٠- أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي، لأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، ط: ٢، ١٤٠٧هـ.
- ٥١- أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي؟ لأحمد محمد شاكر مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، ط: ١، ١٤٠٧هـ ط: ٢.
- ٥٢- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية، ط: ١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

-باء-

- ٥٣- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، ط: ٢، ت: بدون.
- ٥٤- بحوث الزكاة، لرفيق المصري، دار المكتبي، حلب، ط: ١ ١٤٢٠هـ.
- ٥٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد، القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، ط: بدون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية ط: ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

٥٧- بدائع الفوائد. لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، بيروت، لبنان.

٥٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٩- البرهان في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٦٠- بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار، فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (ت: ١٣٧٦هـ)، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٦١- بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ)، دار المعارف، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٦٢- البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٣- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن أبي القاسم ابن أحمد بن محمد، أبي التناء، شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقاء، دار المدني، السعودية، ط: ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٦٤- بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي، لسامي وديع عبد الفتاح القدومي، دار الوضاح، عمان - الأردن.

٦٥- بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي، لسامي وديع عبد الفتاح القدومي، دار الوضاح، عمان - الأردن.

٦٦- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ-)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٧- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ-)، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-تاء-

٦٨- التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م.

٦٩- تبويب قرارات مجععي الفقه (الدولي والرابطة) إلى الدورة العشرين، لمحمد نعمان البعداني، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٧٠- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيبي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ-)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط: ١، ١٣١٣هـ.

٧١- التعبير شرح التحرير أصول الفقه لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي دمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ-)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشيد - السعودية / الرياض، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٢- تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (ت: ١٢٢١هـ-)، دار الفكر، ط: بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٧٣- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.

٧٤- تحقيق الأمال في إخراج زكاة الفطر بالمال، لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغمّاري الحسني، حققه وعلق عليه وأخرجه نظام بن محمد صالح يعقوبي، ط: بدون، ت بدون.

٧٥- التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ-)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٥هـ.

٧٦- التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ-)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٥هـ.

٧٧- تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، شهاب الدين الزنجاني، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٨هـ)، تحقيق: د. محمد أديب صالح.

٧٨- تذكرة الحفاظ للذهبي لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ-)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٩- تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي تعليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد د. محمد مصطفى شلبي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، من جامعة الأزهر، للعام ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م، كلية الشريعة، قسم الفقه الإسلامي وعلومه والتي نوقشت في ٤ مارس ١٩٤٥م. مطبعة الأزهر، ١٩٤٧م.

٨٠- تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي، لعبدان علي بن عبد الرحمن اسبيته، قدمت لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في غزة للعام الجامعي ٢٠٠٥م - ١٣٢٦هـ.

٨١- تعليل الأحكام في الشريعة الإسلامية، عادل الشويخ، الناشر دار البشائر للثقافة والعلوم - طنطا ط: ١

- ٨٢- تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير). لعبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. ط: ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٨٣- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: بدون، ت: بدون.
- ٨٤- تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبى القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.
- ٨٥- تفسير البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ. (٥٧/٥).
- ٨٦- التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ط: بدون، ت: ١٣٨٣هـ.
- ٨٧- تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ) جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٨- تفسير الفاتحة والبقرة، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٣هـ.
- ٨٩- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت: ١٩٩٠م،

٩٠- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: بدون، ت: ١٩٩٠م.

٩١- تفسير القرآن من الجامع، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: ١٩٧هـ) تحقيق: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط: ٢٠٠٣ م.

٩٢- التفسير الكبير للرازي

٩٣- التقرير والتحبير، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. (١/١٨)؛

٩٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. (٣/٣٦٥).

٩٥- التلقين في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: ابي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩٦- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، المؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ.

٩٧- التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي اسحاق الشيرازي، (ت: ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، ط: بدون، ت: بدون

٩٨- تهذيب التهذيب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: ١، ١٣٢٦هـ

٩٩- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

- ١٠٠- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٠١- تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمرير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ)، دار الفكر - بيروت. ط: بدون، تاريخ الطباعة: بدون
- ١٠٢- تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة، فقه الصيام، للعلامة القرضاوي، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٠٣- التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٠٤- تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٠٥- تيسير فقه في ضوء القرآن والسنة فقه الصيام، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- جيم -

- ١٠٦- جامع الأمهات، لابن الحاجب الكردي المالكي، الطبعة والتاريخ: بدون.
- ١٠٧- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٨- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

١٠٩- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١١٠- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، للدكتور عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، متبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.

١١١- جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، إعداد الطالب: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة - جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٢- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت: ٤٨٨هـ) تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، ط: ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)،

١١٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء أبو محمد القرشي، (هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو.

- جاء -

١١٤- حاشية الأحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٦٣١هـ) تحقيق: عبد الرزاق عفيف، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، ط: بدون،

١١٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون.

١١٦- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، ط: ١ - ١٣٩٧هـ.

- ١١٧- حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، (ت- ١٢٣١ هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١١٨- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي، (ت: ١١٨٩ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، ط: بدون طبعة، ت: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١١٩- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠ هـ)، دار الكتب العلمية ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٢٠- حاشية الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤ هـ)، عالم الكتب، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٢١- حاشية نهر الخير على أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، لجابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبي بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ٥، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
- ١٢٢- حاشيتا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
- ١٢٣- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٢٤- الحجة على أهل المدينة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١١٨٩ هـ) تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣ هـ.
- ١٢٥- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقي، الملقب فخر الإسلام، المستظهري الشافعي (ت:

٥٠٧هـ)، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة / دار الأرقم - بيروت / عمان، ط: ١، ١٩٨٠م.

- خاء -

١٢٦- خبر الواحد وحجتيه، لأحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٢٧- خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، للكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٢٨- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، لمحمد العربي القروي، دار الكتب العلمية - بيروت. ط: بدون، ت: بدون.

- دال -

١٢٩- دخول الشهر القمري بين رؤية الهلال والحساب الفلكي، لفهد بن علي الحسنون
١٣٠- الدراري المضية شرح الدرر البهية، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني
(ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٣١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت.

١٣٢- درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو، (دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ).

١٣٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبي الفضل العسقلاني، (صيدر اباد/ الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٣٤- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، (عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٣٥- دلائل النبوة، للبيهقي محققاً، جامع أبواب فتح مكة حرسها الله تعالى، باب رجوع النبي ﷺ إلى الجعرانة وقسم الغنيمة وإعطاء المؤلفه، وما قالت الأنصار في ذلك.

١٣٦- دليل الطالب لنيل المطالب، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ-)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٣٧- دليل المصطلحات الطبية، الخطيب وزملاؤه، اليازوري للنشر، بدون ط، وبدون تاريخ

١٣٨- دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، لختام عارف حسن عماوي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين ٢٠١٠م

١٣٩- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ-)، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

-ذال-

١٤٠- الذخيرة، لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بشهاب الدين القرافي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٤م)، تحقيق: محمد بو خبزة.

١٤١- ذيل طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

-راء-

١٤٢- رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ-)، دار الفكر - بيروت، ط: ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٣- رد المحتار على الدر المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلية البلدي، مجد الدين أبي الفضل الحنفي (ت: ٦٨٣هـ-)، مطبعة الحلبي - القاهرة، ت: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧م.

١٤٤- رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة (صلى الله عليه وسلم) لمحمد طاهر حكيم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٤٥- روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبي الفداء (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ت: بدون.

١٤٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.

١٤٧- روضة الطالبين لمحيي الدين يحيى بن شرف أبي زكريا النووي، (بيروت - دمشق - عمان، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، تحقيق: زهير الشاويش.

١٤٨- روضة الناظر، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الجماعيلي، الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٤٩- الروضة الندية (ومعها: التعليقات الرضية على «الروضة الندية»)، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، التعليقات بقلم: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضبط نصه، وحققه، وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٥٠- الروضة الندية شرح الدرر البهية، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، دار المعرفة.

-زاء-

١٥١- زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: ٢٧، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١٥٢- زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة للدكتور محمد شبير ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة

١٥٣- زكاة المستغلات، لعبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، العام الجامعي ١٤٣٠هـ. ط: بدون.

-سين-

١٥٤- سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ-)، دار الحديث، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ)،

١٥٥- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ-)، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ت: ١٢٨٥هـ. (١/١٢١).

١٥٦- سنن ابن ماجه، لابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ-)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

١٥٧- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ-)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط والتاريخ: بدون

١٥٨- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض.

١٥٩- سنن الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ-)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦٠- السنن الصغير للبيهقي، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ-)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجعي

١٦١- دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٦٢- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٦٣- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦٤- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد شمس الدين، الذهبي، (مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، تحقيق: مجموعة من المحققين.

١٦٥- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني، دار بن حزم، ط: ١.

- شين -

١٦٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٧- شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ

١٦٨- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٦٩- شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ] صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم - دمشق / سوريا، ط: ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- ١٧٠- الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، (ت: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ط: بدون، ت: بدون.
- ١٧١- شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ١٧٢- شرح المعلقات السبع، لحسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبي عبد الله (ت: ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٧٣- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
- ١٧٤- شَرْحُ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، تحقيق: د. حسام الدين بن موسى عفانة، مكتبة العبيكان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٧٥- شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٧٦- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطلال (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧٧- شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان - الرياض، ط: ١، ١٤١٣هـ.
- ١٧٨- شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبي الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ١٧٩- شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبي عبد الله (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٨٠- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م. (١٠/٤٤٢).
- ١٨١- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي، (بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، تحقيق: (محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق)، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- ١٨٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

-صاد-

- ١٨٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- ١٨٤- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٨٥- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٨٦- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي

-ضاد-

١٨٧- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد رمضان البوطي،
موسسة الرسالة، ط: ٢ : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

-طاء-

١٨٨- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: ٥٢٦هـ-)،
تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

١٨٩- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السبكي، (هجر
للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٤١٣هـ-)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.
عبد الفتاح محمد الحلو.

١٩٠- طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين
المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ-)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار
البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م.

١٩١- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي
المعروف بابن سعد، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٤١٠هـ-١٩٩٠م)،
تحقيق: محمد عبد القادر عطا طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظ أبو الفضل
العراقي.

-عين-

١٩٢- العبودية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله
بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ-)،
تحقيق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٧ المجددة
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩٣- العدة شرح العمدة، لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين
المقدسي، (القاهرة، دار الحديث، الطبعة: بدون، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

١٩٤- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق د. أحمد بن علي المبارك، ط: ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩٥- علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، لعبد الوهاب خلاف، (ت: ١٣٧٥هـ)، مطبعة المدني «المؤسسة السعودية بمصر»، تاريخ الطبعة: بدون، الطبعة: بدون.

١٩٦- علم الفلك، للدكتور يحيى شامي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر

١٩٧- علم المقاصد الشرعية، لنور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، ط: ١. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٩٨- عمدة الفقه، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٩٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٠٠- العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرّي (ت: ٧٨٦هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون.

٢٠١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، ١٤١٥هـ -

٢٠٢- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٠٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٦هـ.

٢٠٤- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ) المطبعة الميمنية، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ.

- فاء -

٢٠٥- فتاوى إسلامية، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)، ومحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). وعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (ت: ١٤٣٠هـ)، إضافة إلى اللجنة الدائمة.

٢٠٦- الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية (بيت التمويل الكويتي)

٢٠٧- فتاوى الشيخ فتاوى ابن باز مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد،

٢٠٨- فتاوى الطب والمرضى، جمع من: فتاوى محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وابن باز، ومشايخ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، أشرف على جمعه: صالح بن فوزان الفوزان، ط: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء

٢٠٩- الفتاوى الكبرى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني المعروف بابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢١٠- فتاوى اللجنة الدائمة دار المؤيد للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١ سنة النشر ١٤١٦هـ.

٢١١- فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة ١، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض

٢١٢- الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، ط: ٢، ١٣١٠ هـ.

٢١٣- فتاوى مصطفى الزرقا، جمع مجد أحمد مكي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٢٠ هـ.

٢١٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢١٥- فتح العزيز بشرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، (دار الفكر، الطبعة والتاريخ: بدون).

٢١٦- فتح القدير، لكامل الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١ هـ)، دار الفكر، ط: بدون، تاريخ الطباعة: بدون.

٢١٧- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠ هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٤ هـ.

٢١٨- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، ط: بدون، ت: ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.

٢١٩- فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرري، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤ هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون.

٢٢٠- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- ٢٢١- الفروق اللغوية للعسكري، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
- ٢٢٢- الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، مع تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية، للشيخ محمد بن علي بن حسين، عالم الكتب.
- ٢٢٣- الفصول في الأصول: لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٢٤- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، (دمشق، دار الفكر، ط٤، التاريخ: بدون).
- ٢٢٥- فقه الزكاة، للقرضاوي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٢٢٦- فقه السنة، لسيد سابق (ت ١٣٢٠هـ) دار الكتاب العربي، بيروت - بيروت، ط: ٣، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. (١/ ٣٩٤).
- ٢٢٧- فقه الصيام، لمحمد حسن هيتو، دار البشائر الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٢٨- فقه العبادات على المذهب المالكي، للحاجة كوكب عبيد، مطبعة الإنشاء، دمشق - سوريا، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٢٩- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، لمجموعة من المؤلفين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ.
- ٢٣٠- فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (ت: ١٤٢٩هـ) مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ٢٣١- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٣٢- الفقيه و المتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط: ٢، ١٤٢١هـ.

٢٣٣- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت: ١٣٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١ ت: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٣٤- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم النفراني الأزهرى المالكي (ت: ١١٢٦هـ) دار الفكر، ط: بدون طبعة، ت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

-قاف-

٢٣٥- القاموس الفقهي، د. سعدي أبو حبيب، (دمشق - سورية، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٨٨م).

٢٣٦- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط: ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٣٧- قرارات المجمع الفقهي. (جمع وترتيب): محمد بن عبد العزيز بن عبد الله المسند، دار الوطن للنشر، الرياض. ط: ١ ج: ١، ٢، ١٤١٣هـ. ج: ٢، ط: ١، ١٤١٣هـ. ج: ٣، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ج: ٤، ط: ١، ١٤١٥هـ.

٢٣٨- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الامنة عشرة في بوتر اجايا (ماليزيا) من ٢٤-٢٩ جماد الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٩-١٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٧م.

٢٣٩- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تجميع: عبد الحق العيفة، (١٤٠٣-١٤٣٠هـ / ١٩٨٨-٢٠٠٩م) (١٩ دورة).

٢٤٠- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٩م.

٢٤١- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، المؤلف: لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسليمان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.

٢٤٢- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية

٢٤٣- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، لمحمد بن أحمد بن جزي المالكي، (بيروت، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٥هـ)، تحقيق: محمد سيدي مولاي.

٢٤٤- القياس في العبادات حكمه وأثره، لمحمد منظور إلهي، مكتبة الرشد، ط: ١، ٢٠٠٤.

-كاف-

٢٤٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٢٤٦- الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٢٤٧- الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (الرياض-السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، ط ٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني.

٢٤٨- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٤٠٩.

٢٤٩- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: بدون، ت: بدون،

٢٥٠- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٣ - ١٤٠٧ هـ.

٢٥١- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ) دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٥٢- كشف المخدرات، والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلي الخلوتي الحنبلي (ت: ١١٩٢هـ) تحقيق: قابله بأصله وثلاثة أصول أخرى: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - لبنان/ بيروت، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٥٣- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.

٢٥٤- كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، لأبي بكر الحصني، (ت: ٨٢٩هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير-دمشق، ط: ١، ت: ١٩٩٤م.

-لا م-

٢٥٥- لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبي الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤١٥ هـ)

٢٥٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت ط: ٣، ١٤١٤هـ.

٢٥٧- اللمع في أصول الفقه، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.

-مبم-

٢٥٨- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، لعبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي، دار البشائر الاسلامية، ط: ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥٩- مبادئ الأصول، لعبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبلي

٢٦٠- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبي إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٦١- المبسوط، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

٢٦٢- المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، (طب، مكتب المطبوعات الإسلامية - ط ٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.

٢٦٣- مجلة الاستقامة، مركز الشيخ عيد الإعلامي، ذي الحجة للعام ١٤٣٤هـ أكتوبر ٢٠١٣م. العدد

٢٦٤- مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، صفر - ذو القعدة ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ.

٢٦٥- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد ١٩، السنة الخامسة عشرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٤م. مكة المكرمة

٢٦٦- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، مجلة دورية محكمة يصدرها المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي.

٢٦٧- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: بدون طبعة، وبدون تاريخ.

- ٢٦٨- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢٦٩- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر، ط: بدون، ت: بدون، (٢/٦٠٢).
- ٢٧٠- مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، دار الوطن - دار الثريا، ط: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.
- ٢٧١- محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ - ١٤١٨ هـ.
- ٢٧٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٧٣- المحصول في أصول الفقه، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين علي الیدري - سعيد فودة، دار البيارق، عمان، ط: ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٢٧٤- المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٧٥- المحلى بالآثار، لأبي محمد بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ت: بدون،
- ٢٧٦- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي برهان الدين البخاري الحنفي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ٢٧٧- مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٧٨- مختصر المزني، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٢٧٩- المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٨٠- مذكر استثمار أموال الزكاة تلخيص وترجمة لأبحاث المؤتمر لعتيق أحمد البستوي
- ٢٨١- مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٨٢- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٨٣- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت: ٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٨٤- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٨٥- مسائل معاصرة في الفقه الإسلامي، لعارف علي عاف القره داغي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا - كوالالمبور، ٢ نوفمبر ٢٠١٤م.
- ٢٨٦- المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:

- ٤٥٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- ٢٨٧- المستصفي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٨٨- مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٨٩- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء - المنصورة، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٩٠- المسند، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: ١٤٠٠هـ.
- ٢٩١- المسودة في أصول الفقه آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
- ٢٩٢- مصارف الزكاة مع الإشارة إلى التطبيقات المعاصرة، للعايشي الصادق فداد، ندوة الزكاة- البحرين، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٩٣- مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت ط: ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، المكتبة العلمية - بيروت، ط: بدون، ت: بدون

- ٢٩٥- مصرف ابن السبيل وتطبيقاته المعاصرة، لعمر الأشقر ضمن أبحاث الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة
- ٢٩٦- منصف عبدالرزاق الصنعاني، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ). كتاب الحيض، باب الدواء يقطع الحيضة، رقم الأثر ١٢٢٠، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٧- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي، ط: ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٩٨- المعالجة الفيزيائية والكيميائية لمياه الصرف لأحمد السروري، الدار العالمية، الجيزة، ط: ١، ٢٠٠٨م.
- ٢٩٩- المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، مصر، ط: ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٣٠٠- المعتمد في أصول الفقه، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ.
- ٣٠١- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). رقم الحديث ١١٩٣١. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: ٢.
- ٣٠٢- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، للدكتور محمود عبدالرحمن عبدالمنعم، (القاهرة، دار الفضيلة، الطبعة والتاريخ: بدون).
- ٣٠٣- معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، لنزيرة حماد، ط: ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. دار القلم - دمشق، دار الشير - جده.
- ٣٠٤- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- ٣٠٥- معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلجعي - حامد صادق قنبيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠٦- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٠٧- المعجم الاقتصادي الاسلامي، لأحمد الشرباصي، دار الجيل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٠٨- معرفة السنن والآثار أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجعي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء، المنصورة - القاهرة، ط: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٠٩- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٣١٠- المغني لابن قدامة، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) (مكتبة القاهرة، ط: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

٣١١- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٣ - ١٤٢٠هـ،

٣١٢- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣١٣- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ.

٣١٤- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، أبي الحسين القزويني الرازي، (دار الفكر، الطبعة: بدون، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

- ٣١٥- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.
- ٣١٦- منار السبيل في شرح الدليل، لابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: ١٣٥٣هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط: ٧، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- ٣١٧- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ) مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط: ١، ١٣٣٢ هـ .
- ٣١٨- المنثور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ٣١٩- منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد عليش، المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ط: بدون، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٣٢٠- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).
- ٣٢١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢).
- ٣٢٢- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط: ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- ٣٢٣- المنهاج القويم، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٢٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.

٣٢٥- منهاج أهل السنة، النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٢٦- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: بدون، ت: بدون.

٣٢٧- الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان ط: ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٣٢٨- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب المالكي (ت: ٩٥٤هـ، دار الفكر، ط: ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٣٢٩- موسوعة أحكام الطهارة من المياه الآنية كتاب حكم المسح على الحائل، لديبان بن محمد بن دبيان. نشرت هذه الموسوعة (مكتبة الرشد) ناشرو ط: ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٣٠- الموسوعة الطبية الحديثة، نخبة من علماء مؤسسة جولدن برس، رئيس التحرير د. أحمد عمار، د. محمد أحمد سليمان، مؤسسة سجل العرب- القاهرة، ١٩٩٩م.

٣٣١- الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: ٢، من ١٤٠٤-١٤٢٧هـ).

٣٣٢- موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الاسلامي، لعلي أحمد السالوس، مكتبة دار القرآن، جمهور مصر العربية- بلبيس، ودار الثقافة، قطر - الدوحة، ط: ٧.

٣٣٣- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٤، ١٤٢٠ هـ

٣٣٤- الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ -)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٣٥- موقع: الشيخ عبد العزيز بن باز/ <http://www.binbaz.org.sa/mat/18853> نقل من الشبكة العنكبوتية بتاريخ ١٠-١٢-٢٠١٤م

٣٣٦- موقع: الشيخ عبدالله بن زيد ال محمود، مناسك الحج <http://www.ibn-mahmoud.com>

٣٣٧- موقع: إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف: المجيزون للعمل بالحساب الفلكي وأدلتهم. <http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/5076721011.shtml>

٣٣٨- موقع فراشة حواء <http://women.bo7.net>

٣٣٩- موقع الألوكة، بقلم: عبد الله بن عويض بن عبد الله المطرفي الهذلي <http://www.google.com/#q=http%2F%2Fwww.alukah.net%2F11%2F17> + نقل بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٤م.

٣٤٠- موقع صيد الفوائد: الاختلاف حول الحساب الفلكي، لمصطفى الزرقا (ص: ٧). <http://saaid.net/book/index.Php>

٣٤١- موقع: الندوة الخامسة في لبنان لقضايا الزكاة المعاصرة سنة ١٩٩٥م. المنعقدة في الجمهورية اللبنانية، في الفترة من ٨١-٠٢ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ١٩٩٥/٤/٠٢-٨١ م.

<http://www.zakat.org.lb/Library/BookPages.aspx?BookID=126>

٣٤٢- موقع: دار الإفتاء المصرية :

<http://www.dar-alifta.org/viewfatwa.aspx?ID=5016>

٣٤٣- موقع: طريق الإسلام: الشبكة العنكبوتية:

net/article .http: //ar. islamway
 بنت محمد عبد الله القشامي. تاريخ النشر للمقال: ٣ ذو الحجة ١٤٣٥
 (٢٠١٤/٩/٢٧) تم أخذ المعلومة هذه بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٤م.
 ٣٤٤ - موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه لمريم الظفيري، مركز جمعة
 الماجد للثقافة والتراث - دبي، ط: ١: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
 ٣٤٥ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
 عثمان بن قايماز الذهبي، (بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط ١،
 ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، تحقيق: علي محمد البجاوي.

-النون-

٣٤٦ - الننف في الفتاوى ، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغدي، الحنفي
 (ت: ٤٦١هـ)، تحقيق: لمحمي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان /
 مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان، ط: ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
 ٣٤٧ - الندوة الفقهية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قضايا الزكاة، مصارف الزكاة
 التطبيقات المستجدة، لإبراهيم الصوافي، مملكة البحرين - المنامة - الفترة من ١٨ -
 ٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٨هـ الموافق ٥-٧ مايو ٢٠٠٧م.
 ٣٤٨ - نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لجمال الدين أبو الفرج عبد
 الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم
 الراضي، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
 ٣٤٩ - نصب الراية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت:
 ٧٦٢هـ) (قدم للكتاب: محمد يوسف البُنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز
 الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق:
 محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة
 الإسلامية - جدة - السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
 ٣٥٠ - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب
 الإسلامي، ط: ٢ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٥١- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط: بدون، ت: بدون.

٣٥٢- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. (١٩/١).

٣٥٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي (ات: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: بدون، ت: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي

٣٥٥- النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي بالصيام، لأسامة بن أحمد يوسف الخلاوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٢٩/٥/٦هـ

٣٥٦- النوازل في الحج، علي بن ناصر الشلعان، دار التوحيد والنشر، الرياض، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه من قسم الفقه بكلية الشريعة، بالرياض، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٥٧- نوال الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، لعبد الله منصور الغفيلي، ط: ١، مشتركة بين بنك البلاد ودار اليمامة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٥٨- نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٣٥٩- الهداية في شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبي الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان
- ٣٦٠- هندسة البيئة لفاضل حسن أحمد، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء- ليبيا، ط١: ١٩٩٦م.

-واو-

- ٣٦١- الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان، مؤسسة قرطبة طباعة ونشر وتوزيع، المدينة: بدون، ١٩٧٦م. ط: ٦،
- ٣٦٢- الوجيز في أصول الفقه، لوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، درار الفكر دمشق- سورية، ط: ١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٤م.
- ٣٦٣- الورقات، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد ط: بدون، ت: بدون.
- ٣٦٤- وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١، الجزء: ١ - ٧، ١٩٠٠م.
- ٣٦٥- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (ت: ٨١٠هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

فهرس المحتويات

١	الفصل الأول: التعريف بالأحكام والعبادات والعلة.....
	المبحث الأول: تعريف الأحكام، وأقسامها، وبناء الأحكام على العلل، وضوابط دوران
٢	الأحكام مع عللها.....
٣	المطلب الأول: تعريف الأحكام.....
٨	المطلب الثاني: أقسام الحكم الشرعي
٣٠	المطلب الثالث: الأحكام المعللة.....
٣٨	المطلب الرابع: بناء الأحكام على العلل.....
٤٥	المطلب الخامس: ضوابط دوران الأحكام مع عللها
٤٩	المبحث الثاني: التعريف بالعبادة وأقسامها.....
٥٠	المطلب الأول: تعريف العبادة والتعبد
٥٤	المطلب الثاني: الفرق بين العبادة والتعبد
٥٥	المطلب الثالث: أقسام العبادة
٥٧	المطلب الرابع: بناء العبادات على التعليل
٦٦	المطلب الخامس: أقوال العلماء في بناء العبادات على التعليل
	المبحث الثالث: العلة وأقسامها وشروطها ومسالكها وتمييزها عن السبب والشرط
٧٠	والحكمة.....
٧١	المطلب الأول: تعريف العلة.....
٧٦	المطلب الثاني: أقسام العلة
٧٩	المطلب الثالث: شروط العلة.....
٨٢	المطلب الرابع: مسالك العلة.....
١٠٣	المطلب الخامس: تمييز العلة عن السبب و الحكمة، والشرط.....
١٠٦	الفصل الثاني: أثر التعليل في أحكام الطهارة والصلاة
١٠٧	المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام المياه
١٠٨	المطلب الأول: أثر التعليل في تطهير مياه المجاري [المياه العادمة].....

- المطلب الثاني: أثر التعليل في تطهير المخرج بالجامدات الطَّاهرات غير المحترمة... ١١٩
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام إزالة النجاسة..... ١٢٦
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإفرازات المهبلية الكثيرة..... ١٢٦
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الخارج من غير السبيلين..... ١٣٣
- المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام المسح والغسل ١٣٨
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم مسح المرأة على خمارها في الطَّهارة ١٣٩
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم التنظف بالغسل لصلاة الكسوف ١٤٥
- المبحث الرابع: التعليل في أحكام الحيض ١٤٨
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم اعتزال وطء المرأة في نفاسها. ١٤٩
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم طواف الحائض للإفاضة..... ١٥٣
- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام الصَّلَاة ١٦١
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم صلاة صاحب سَلْس البول ١٦٢
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم جمع الصلاتين لنزول التَّلَج ١٧٠
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم قضاء صلاة المغمى عليه..... ١٧٩
- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم جمع صلاة الجمعة مع العصر ١٨٧
- الفصل الثالث: أثر التعليل في أحكام الزَّكَاة والصيام..... ١٩٤
- المبحث الأول: أثر التعليل في أموال تجب فيها الزَّكَاة..... ١٩٥
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم زكاة مال الصبي والمجنون واليتيم..... ١٩٦
- المطلب الثاني: أثر التعليل في زكاة المستغلات ٢٠٤
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام مصارف الزَّكَاة ٢١٦
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم فك الأسرى المسلمين من مال الزَّكَاة..... ٢١٧
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم صرف الزكاة في الدعوة إلى الله..... ٢٢٤
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم صرف الزَّكَاة للإعلام المعادي للإسلام ٢٣٥
- المطلب الرابع: أثر التعليل في حكم إعطاء الزَّكَاة للمشردين ٢٤٧
- المبحث الثالث: أثر التعليل في مسائل متفرقة من الزَّكَاة..... ٢٥٢

- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم استثمار أموال الزكاة من الإمام أو نائبه للفقراء
٢٥٣.....
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم دفع القيمة النقدية في زكاة الفطر ٢٦٤
- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام الصيام ٢٧١
- المطلب الأول: أثر التعليل في إثبات شهر الصيام بالحساب الفلكي ٢٧٢
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم صيام من تبرع بالدم في نهار رمضان ٢٨٧
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم نية صيام ما بعد الزوال في النافلة ٢٩٦
- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام مفسدات الصوم ٣٠٣
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم من جامع ناسياً وهو صائم ٣٠٤
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم الحقن المغذية في نهار رمضان ٣١٢
- المطلب الثالث: أثر التعليل في حكم استعمال منظار المعدة للصائم ٣١٧
- المبحث السادس: أثر التعليل في أحكام قضاء صيام رمضان ٣٢٣
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم من أفطر لمصلحة الغير لإنقاذ [حريق أو غريق]
٣٢٤.....
- المطلب الثاني: أثر التعليل في قضاء صيام المغمى عليه ٣٣٢
- الفصل الرابع: أثر التعليل في أحكام الحج ٣٣٧
- المبحث الأول: أثر التعليل في أحكام الاستعداد للحج ٣٣٨
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم سفر المرأة لحج الفريضة بدون محرّم ٣٣٩
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم أداء فريضة الحج بالتقسيت ٣٤٦
- المبحث الثاني: أثر التعليل في أحكام المواقيت والإحرام ٣٥٢
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم الإحرام من جدة للقادمين بالطائرة ٣٥٣
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم فداء إفساد العمرة بالجماع ٣٦٠
- المبحث الثالث: أثر التعليل في أحكام الطواف السعي ٣٦٤
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم استعمال المرأة دواء يمنع نزول دم الحيض في
حجها ٣٦٥

- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم حدث الطَّواف ٣٧١
- المبحث الرابع: أثر التعليل في أحكام يوم عرفة ٣٧٨
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم قصر الصَّلَاة للحاج المكي في منى و مزدلفة وعرفة ٣٧٩
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم وقفة عرفة للمغمی عليه بعد إحرامه ٣٨٥
- المبحث الخامس: أثر التعليل في أحكام يوم العيد وأيام التشريق ٣٩١
- المطلب الأول: أثر التعليل في حكم المحصر الذي لم يجد الهدى ٣٩٢
- المطلب الثاني: أثر التعليل في حكم تكرار العمرة في السَّفرة الواحدة ٤٠٠